

الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013

وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011

المقدمان من المدير العام



منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

C 2009/15

أغسطس / آب 2009

الدورة السادسة والثلاثون

للمؤتمر

18-23 نوفمبر / تشرين الثاني 2009

**الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013
وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011
المقدمان من المدير العام**

منظمة الأغذية والزراعة

للأمم المتحدة

2009 *log*

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى:

Chief

Electronic Publishing Policy and Support Branch,
Information Division

FAO

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني:

copyright@fao.org

© FAO 2009

بيان المحتويات

1	مقدمة المدير العام
4	الموجز التنفيذي
7	دليل إلى الوثيقة الموحدة للخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية
9	الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013
10	ألف - السياق العام
13	باء - النهج المستند إلى النتائج في المنظمة
16	جيم - صياغة الأطر المستندة إلى النتائج
21	دال - الوظائف الرئيسية
24	هاء - الدعم الفني من أجل تشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات
33	برنامج العمل ولميزانية للفترة 2010-2011
34	أولا - الميزات الرئيسية لبرنامج العمل والميزانية
34	ألف - العرض المتكامل للموارد
40	باء - مجالات التركيز البرامجي
47	ثانيا - تأثير الإصلاحات في المنظمة
47	ألف - تنفيذ خطة العمل الفورية (بما في ذلك التوصيات المتفق عليها في الاستعراض المفصل)
50	باء - الهيكل الجديد للمقر الرئيسي
56	جيم - التغييرات في الوظائف
58	دال - برنامج التعاون التقني
59	هاء - شبكة المكاتب الميدانية
62	واو - خدمات اللغات
63	زاي - الوفورات والمكاسب الناشئة عن زيادة الكفاءة
67	ثالثا - أبعاد مالية أخرى ومتعلقة بالميزانية
67	ألف - الاحتياجات الإضافية للميزانية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل
67	(1) الزيادات المتوقعة في التكاليف
74	(2) خطة العمل الفوري والإنفاق الرأسمالي والأمني
76	باء - عناصر لتحسين السلامة المالية والسيولة والاحتياجات في المنظمة
84	جيم - موجز عن الاحتياجات
90	دال - هيكل الأبواب

94	هاء - مشاريع القرارات المعروضة على المؤتمر لاعتمادها
94	مشروع اعتمادات ميزانية الفترة 2010-2011
96	مستوى صندوق رأس المال العامل
97	تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص
98	رابعاً- أطر النتائج ومخصصات الموارد في الفترة 2010-2011
168-99	الأهداف الاستراتيجية ألف - لام
179-172	الأهداف الوظيفية خاء - ذال
183	برنامج ممثلات المنظمة
184	برنامج التعاون التقني
185	المصروفات الطارئة
186	الإنفاق الرأسمالي
190	الإنفاق الأمني
	الملاحق
192	الأول- الأبعاد الإقليمية
201	الثاني- اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية ومصادر التمويل
203	الثالث- اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والنتائج التنظيمية
209	الرابع- اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والإدارات
214	الخامس- اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والأقاليم
215	السادس- اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الوحدات التنظيمية
219	السابع- الاعتمادات الصافية في 2008-2009 بحسب الوحدات التنظيمية
222	الثامن- عرض عام لمجموع الموارد المتاحة (قبل الزيادات في التكاليف)
226	التاسع- الهياكل التنظيمية للمقر الرئيسي والمكاتب الميدانية
228	العاشر- عدد الوظائف بحسب الرتب والوحدات التنظيمية
231	الحادي عشر- الاعتمادات الصافية بحسب النتيجة التنظيمية قبل الزيادات في التكلفة وبعدها

مقدمة المدير العام

المروعة بقوة بأن الجوع قد أخذ في الزيادة من جديد حيث تجاوز العدد التقديري للسكان الذين يعانون من سوء التغذية علامة المليار. وثاني هاتين الدالتين هي أن بوسع أعضاء المنظمة وموظفيها أن يشعروا بالتشجيع القوى الناتج عن الحقيقة الماثلة التي تبين أن الزراعة قد عادت من جديد إلى قلب الأحداث.

إن مما يدعو إلى الامتنان الشديد - وربما بوسع المنظمة أن تدعي لنفسها دورا هاما في هذا الشأن- ملاحظة أن تزايد الوعي بدرجة كبيرة على جميع المستويات (الدولية والإقليمية ومستوى البلدان المختلفة) بالحاجة إلى العمل على وجه السرعة للتصدي للوضع الذي لا يمكن قبوله لاتساع رقعة الجوع. والواقع أن بيان لاكويلا المشترك الصادر مؤخرا بشأن الأمن الغذائي العالمي يشير إلى تحول مشجع ويحظى بالرحيب في السياسات لمصلحة مساعدة الفقراء والجوعى على إنتاج الأغذية التي يتناولونها. ولا شك في أن مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الذي سيعقد قبل المؤتمر مباشرة سوف يساعد على زيادة بلورة هذا الاستعداد والرغبة في العمل.

غير أن انتشار الجوع وسوء التغذية ليس سوى أكثر التحديات القاهرة التي تواجه الأعضاء في مجالات اختصاص المنظمة. ويقدم الإطار الاستراتيجي تحليلا كاملا للاتجاهات والتحديات الرئيسية، وغير ذلك من العوامل التي تؤثر في المنظمة على المدى المتوسط إلى الطويل والتي أثرت في صياغة الأهداف والنتائج التنظيمية التي تنطوي عليها.

ولأول مرة تقدم الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية في وثيقة واحدة، حسبما طلبت خطة

تحتوي هذه الوثيقة، التي تستكمل الإطار الاستراتيجي للفترة 2010-2019، مقترحات للنظر من جانب الأجهزة الرئاسية بشأن الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011. وعلى الرغم من أن الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية وثائق منفصلة عن بعضها الآخر من الناحية المادية وفقا لما اتفق عليه المجلس في دورته في يونيو/ حزيران 2009، فإن هذه الوثائق ترتبط ببعضها بصورة وثيقة باعتبارها وسائل لتحقيق غايات. ويتفق ذلك مع التوقعات الواردة في خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة بتوافر "عائلة" متجددة من وثائق التخطيط بآفاق زمنية مختلفة، إلا أنها تضرب بجذورها في نفس مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج. فالمقترحات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية هي الذراع "التشغيلي" للمخطط التفصيلي العريض المتعلق بالعمل الواردة في الإطار الاستراتيجي.

وقد أسند التركيز، في المقدمة الخاصة بالإطار الاستراتيجي إلى المدى الذي قطعه الأعضاء أنفسهم - بدعم نشط من الأمانة، حسب الطلب - في مناقشة أفضل توليفة للأهداف الإستراتيجية والوظيفية رفيعة المستوى التي ستعتمدها في نهاية المطاف دورة مؤتمر المنظمة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2009. وتوفر هذه الوثيقة، التي تتجاوز بدرجة كبيرة "العناصر"، الناشئة بالتدريج التي قدمت للمؤتمر الأخير، للأعضاء الفرصة لكي ترى حزمة محددة تحديدا كاملا وتتفاعل معها بما في ذلك الأبعاد الحرجة للموارد.

وثمة دالتان رئيسيتان تشكلان الخلفية الخاصة بشدة لتكوين المقترحات الحالية. أولهما، الرسالة

المتكامل للموارد بما في ذلك الإقرار بالدور الهام الذي تؤديه المساهمات الطوعية الأساسية في تقديم الدعم لبرنامج العمل ككل.

وعلى ذلك، فإن هناك الكثير من التغييرات التي تنشأ عند هذا المنعطف والتي ينبغي أن تجد طريقها في برنامج العمل والميزانية الذي بين أيدينا بما في ذلك في القرار الخاص باعتمادات الميزانية الذي سيعتمده المؤتمر.

وما زالت لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل تواصل مناقشاتها، وقت كتابة هذا التقديم، لمفهوم "الإصلاح مع النمو" ويتوقع أن تقدم استنتاجاتها للمؤتمر مباشرة. ولا تستطيع الأمانة، أو تريد أن تحكم مقدما على هذه الاستنتاجات. غير أنها تواجه معضلة خطيرة. فمن ناحية، فإن الإدارة والموظفين يكونون إحساسا عميقا بالواجب إزاء الرغبة في رؤية المنظمة مجهزة تجهيزا جيدا للاضطلاع بالمسؤوليات التي قد يرغب المجتمع الدولي في إلقائها على عاتقها نتيجة للمناقشات السياسية رفيعة المستوى بشأن مكافحة انعدام الأمن الغذائي؛ ومن ناحية أخرى، فنظرا لأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية مازالت تتكشف، هل يمكن تجاهل الصعوبات غير المسبوقة التي تعاني منها معظم إن لم يكن جميع البلدان فيما يتعلق بالميزانيات العامة الوطنية؟

ويتوخى برنامج العمل والميزانية الحالي برنامجا موحدًا للعمل بموارد كلية للفترة المالية القادمة تبلغ نحو 2.3 مليار دولار أمريكي من المساهمات المقررة والطوعية. غير أنه فيما يتعلق بالحصص من هذا المجموع المتأتمنة من اشتراكات الأعضاء، فإن الزيادة المقترحة في الميزانية تقتصر على الزيادات المقدرة في التكلفة واللازمة للمحافظة على القوة الشرائية ولتلبية

العمل الفورية وسعيا إلى إقامة صلة بين النتائج التي يتعين تحقيقها والموارد اللازمة. فتؤكد الخطة المتوسطة الأجل صياغة أطر النتائج المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية والوظيفية جنبا إلى جنب مع المؤشرات والأرقام المستهدفة الرامية إلى تحقيقها والتي تلتزم المنظمة بتسليمها خلال السنوات الأربع القادمة. وقد ساعدتنا جميعا صياغة هذه الأطر على أن نبدأ معا في تركيز عمل المنظمة وترتيب أولوياتها وهو الأمر الذي سيستمر خلال الفترة المالية القادمة.

ومن ناحية أخرى، فإن الجزء الخاص ببرنامج العمل والميزانية يحدد الموارد التي سيتعين استخدامها - من كل من الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية - خلال السنتين الأوليين من الخطة المتوسطة الأجل. وقد كانت عملية الصياغة معقدة بصورة خاصة بالنظر إلى أن برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 يمثل في الواقع حزمة متكاملة من الإصلاح وبرامج العمل. وينبغي أن يكون الأعضاء، استنادا إلى المقترحات الواردة فيها، في وضع تتأكد فيه من أن هذه المنظمة يمكن أن تعمل بخطة ثابتة ابتداء من بداية الفترة المالية القادمة.

ومن بين الأبعاد الرئيسية، يتعين النظر بدرجة كافية إلى الإصلاحات واسعة النطاق التي تجري حاليا في المنظمة من خلال خطة العمل الفورية ونتائج الاستعراض المفصل، فسوف ينفذ هيكل تنظيمي جديد في المقر الرئيسي في الوقت المناسب وبطريقة منظمة، ولم تنته المشكلات القائمة منذ فترة طويلة فيما يتعلق بالآليات المالية الرئيسية والاحتياجات وتتطلب اهتماما متواصلًا من جانب الأعضاء لتحديد أو متابعة الحلول السليمة لها؛ ويتعين إدراج النهج الجديد المستند إلى النتائج مع كل ما ينطوي عليه من انعكاسات. وكما يرد في خطة العمل الفورية، استخدمت طريقة العرض

الأوروبي مؤخراً على برنامج ضخم لمساعدة البلدان
المعرضة ينفذ تحت إشراف المنظمة مثالا قويا على
تجدد دلائل الثقة في هذه المنظمة.

وتظل الإدارة والموظفون ملتزمين بأن ينفذوا
بالحماس الواجب التوجيهات الصادرة عن الأجهزة
الرئاسية والتي ستنشأ عن دراساتها ومناقشاتها
لمقترحات الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل
والميزانية.



جاك ضيوف
المدير العام

الاحتياجات الإضافية الهامة بالنسبة إلى خطة العمل
الفورية والإنفاق الأمني.

وعند وضع الصياغة النهائية لبرنامج العمل
والميزانية، أُخضعت الفرضيات التي حُسبت على
أساسها تكاليف تنفيذ خطة العمل الفورية في الفترة
2010-2011 لمراجعة دقيقة جرت فيها أيضاً مراعاة
النطاق الواقعي للإجراءات وتوقيتاتها. وتتيح
التخفيضات الناشئة عن ذلك في التكاليف إمكانية
تغطية ما يقارب نصف تكاليف خطة العمل الفورية من
المساهمات المقررة من دون أن يؤثر ذلك على برنامج
العمل.

ويقابل العزم على الحد من طلب الاشتراكات إلى
أقصى حد ممكن الاقتناع بأن الدلائل الإيجابية الحالية
على المساهمات الطوعية من طائفة من مصادر التمويل
سوف تظل مؤكدة في المستقبل. وتوفر موافقة الاتحاد

الموجز التنفيذي

تقدم هذه الوثيقة الخطة المتوسطة الأجل لفترة الأربع سنوات وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين اللذين اقترحهما المدير العام لتوجيه عمل المنظمة انطلاقاً من عام 2010. ويتطابق النطاق والشكل مع النهج المتكامل الجديد المستند إلى النتائج الذي أقرته خطة العمل الفورية من أجل تجديد المنظمة. وتعرض الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية روابط واضحة للوسائل والغايات بين النتائج القابلة للقياس التي تلتزم المنظمة بتحقيقها، بكل الموارد المتاحة لها، وهو ما يسهم في تحديد الآثار المترتبة في الدول الأعضاء. كما تنص على تحسين كفاءة وفعالية المنظمة من خلال تطبيق جميع الإصلاحات التي دعت إليها خطة العمل الفورية، وهو ما يرسى بالتالي أساساً متيناً "للإصلاح المصحوب بالنمو".

التحديات والفرصة الماثلة أمام الأغذية والزراعة

تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجهها الأغذية والزراعة والتنمية الريفية في العالم في العدد الكبير والمتزايد للسكان الذين يعانون من نقص التغذية في العالم، واحتمال تنامي عدم المساواة ومشاكل حصول الفئات المستضعفة من السكان على الأغذية، وتزايد ندرة الموارد الطبيعية التي تتفاقم من جراء تغير المناخ. ومما يزيد الوضع تعقيداً الأزمة المالية والاقتصادية التي تتكشف فصولها في العالم.

وتكمن الاتجاهات والفرص المتاحة للمنظمة في: تزايد الطلب على الأغذية مع الحاجة إلى مضاعفة الإنتاج بحلول عام 2050؛ والفرص التي تتيحها الابتكارات العلمية والتكنولوجية؛ والتحويلات الكبيرة في أنماط إنتاج الأغذية واستهلاكها؛ واستمرار انتشار الجوع في المناطق الريفية؛ وتزايد المبادلات التجارية الدولية وتنقل رؤوس المال والعمالة؛ واستمرار حدوث حالات الطوارئ الغذائية والزراعية؛ وتطور آليات الحوكمة العالمية لمعالجة القضايا المشتركة بين جميع البلدان؛ وتغيير البيئات المالية والمؤسسية، مع تولد زخم جديد لإعادة الاستثمار في الزراعة.

خطة المنظمة المستندة إلى النتائج لمواجهة التحديات

تحدد الأهداف الاستراتيجية الأحد عشر والهدفان الوظيفيان والوظائف الأساسية الثماني المتفق عليها في الإطار الاستراتيجي الآثار اللازمة للمساعدة على تذليل هذه التحديات في الدول الأعضاء ووسائل عمل المنظمة لتقديم ما يلزم من مساعدة. وتعرض الخطة المتوسطة الأجل ست وخمسين نتيجة تنظيمية تلتزم المنظمة ببلوغها من خلال التحلي بالفعالية والكفاءة في توفير الخدمات والتعاون مع الأعضاء والشركاء، مع التركيز على: تكثيف الإنتاج المحصولي والحيواني؛ وإدارة مصايد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام؛ وتحسين جودة الأغذية وسلامتها؛ وتهيئة البيئات المواتية للأسواق، والأمن الغذائي، وتحسين التغذية، والمساواة بين الجنسين؛ والتأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها؛ وزيادة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية.

وستنفذ النتائج التنظيمية التي تمت صياغتها تحت مسؤولية كبار المديرين الذين يشرفون على الفرق المتعددة التخصصات المعنية بالاستراتيجية في المنظمة. وتتضمن أطر النتائج الواردة في الخطة المتوسطة الأجل/برنامج العمل والميزانية 174 مؤشرا للإنجازات قابلا للقياس، مع غايات لسنتين وأربع سنوات لتسهيل الرصد ورفع التقارير. وتتسم تدخلات المنظمة بالتركيز من خلال تطبيق وظائفها الرئيسية - "مجموعة أدوات" المنظمة بالاستناد إلى نقاط القوة النسبية ومراعاة الشراكات - ذات الصلة بالمعلومات والمعارف، والإحصاءات والدراسات المنظورية؛ والصكوك الدولية، والمواصفات والمعايير؛ وتقديم الخيارات والمشورة على صعيد السياسات والاستراتيجيات؛ وتقديم الدعم الفني لتشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات؛ والدعوة والاتصال.

الآثار المترتبة على الإصلاحات في المنظمة

تعتبر خطة العمل الفورية خطة طموحة للغاية لفترة ثلاث سنوات، تهدف إلى إحداث تغيير واسع النطاق في مختلف أجزاء المنظمة. وقد تحقق تقدم طيب خلال عام 2009 وتعكس الخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية العديد من الجوانب المنجزة أو قيد الإنجاز، منها خطة على مراحل وذات أولويات لفترة 2010-2011 تضع 51 في المائة من التكاليف المنقحة تحت الاعتمادات الصافية. وسوف ينصب تركيز العمل على "الإدارة من أجل تحقيق النتائج"، بما في ذلك تطبيق نظم الإبلاغ وتقييم الموظفين وربط ذلك بالنتائج التنظيمية؛ و"العمل كمنظمة واحدة" من أجل تحسين تناسق المكاتب الميدانية وأدائها وتكاملها من خلال الاستثمار في البنية الأساسية، والعمليات، والتدريب وتناوب الموظفين؛ و"إصلاح الموارد البشرية" وفقا لاستراتيجية متفق عليها.

وسيتيم وضع هيكل جديد للمقر الرئيسي يشمل فئة المستويات العليا المؤلفة من خمسة مكاتب استشارية؛ ونائبين للمدير العام (المعرفة والعمليات) يرفعان التقارير إلى المدير العام. وسيتولى نائب المدير العام المعني بالمعرفة تقديم التوجيه الاستراتيجي إلى الإدارات التقنية الخمس والإشراف عليها (بما في ذلك الزراعة وحماية المستهلكين ومسايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات والموارد الطبيعية والبيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية). وسيقوم نائب المدير العام المعني بالعمليات بالأمر نفسه مع إدارة الخدمات والموارد البشرية والشؤون المالية التي أنشئت مؤخرا، وإدارة التعاون التقني المعاد هيكلتها، والمكاتب الإقليمية التي ستأخذ على عاتقها بشكل تدريجي مسؤوليات جديدة عن تنظيم المؤتمرات الإقليمية، واستحداث مجالات العمل ذات الأولوية وتنفيذها، والإشراف على المكاتب القطرية، وإدارة برامج التعاون التقني للحالات غير الطارئة.

وجرى إدراج وفورات إضافية ومكاسب ناشئة عن زيادة الكفاءة تبلغ قيمتها 19.6 مليون دولار أمريكي في برنامج العمل والميزانية بالاستناد إلى نهج يقوم على خمس ركائز بدأ عام 2008، وهي: تحقيق انخفاض تكلفة المدخلات؛ وتبسيط العمليات الإدارية والتشغيلية؛ ووضع عملية انتقائية لخفض المناصب الإدارية العليا؛ والتعديل التدريجي للمجموعة المتنوعة من الموارد البشرية؛ وزيادة قاعدة التمويل عن طريق الموارد من خارج الميزانية.

الاحتياجات من الموارد

وفقا للتكليف الصادر عن المؤتمر بموجب خطة العمل الفورية، يقدم برنامج العمل والميزانية هذا رؤية متكاملة لإجمالي الاحتياجات من الموارد للاضطلاع ببرنامج العمل المرتبط مباشرة بغايات فترة السنتين ضمن أطر النتائج، تحت الاعتمادات الصافية للميزانية والمساهمات الطوعية.

وتبرز الاعتمادات الصافية للميزانية الاحتياجات المقترحة للتمويل من الاشتراكات المقررة للأعضاء. وانطلاقا من المستوى الاسمي لميزانية 2008-2009 (929.8 مليون دولار أمريكي)، أجريت تغييرات ضمن القاعدة لخطة العمل الفورية (4 ملايين دولار أمريكي)، والإحصاءات، والحق في الغذاء، ونظام الوقاية من طوارئ الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، والثروة الحيوانية، وتغير المناخ، ومصايد الأسماك، والغابات. وأضيفت احتياجات أخرى إلى القاعدة بالنسبة لخطة العمل الفورية (15.6 مليون دولار أمريكي)، والإنفاق الأمني (0.7 مليون دولار أمريكي)، وللحفاظ على القدرة الشرائية عن طريق تحديث تكلفة الوحدة من خلال تقدير الزيادات في التكاليف (49.9 مليون دولار أمريكي). وتبعاً لذلك، يبلغ مجموع الاعتمادات الصافية المقترحة للميزانية التي ستمول من الاشتراكات المقررة 995.9 مليون دولار أمريكي (بما في ذلك 19.6 مليون دولار أمريكي لخطة العمل الفورية)، بزيادة قدرها 7.1 في المائة مقارنة بالفترة 2008-2009.

وتعكس المساهمات الطوعية الموارد المقدرة من خارج الميزانية التي يبلغ مجموعها 1 265 مليون دولار أمريكي من خلال مجموعة متنوعة من آليات التمويل المنشأة التي تدرج تحت فئتين رئيسيتين، وهما:

- *المساهمات الطوعية الرئيسية*، وهي الاحتياجات المقدرة من الموارد من خارج الميزانية البالغة 247.2 مليون دولار أمريكي والمدرجة في برنامج العمل تحت أطر النتائج والمدارة بشكل وثيق بواسطة الاعتمادات الصافية، بما في ذلك مشروعات حسابات الأمانة التي تدعم الأنشطة الأساسية على الصعيدين العالمي والإقليمي (التي كانت تصنف في ما مضى على أنها "الدعم المباشر للبرنامج العادي")؛ ومساهمات الشركاء غير المتعلقة بمشروعات؛ ومبلغ 19.1 مليون دولار أمريكي لتنفيذ خطة العمل الفورية غير مدرج تحت الاعتمادات الصافية.
- *المساهمات الطوعية الأخرى من خارج الميزانية*، وهي تقديرات المساهمات الطوعية بمبلغ إجمالي يبلغ 1 018 مليون دولار أمريكي للبرامج والمشروعات التي تسهم في أطر النتائج من خلال تقديم الدعم إلى البرامج الميدانية، والمساعدة التقنية إلى البلدان، والمساعدة في حالات الطوارئ والإحياء.

ومن شأن إقرار الاعتمادات الصافية المقترحة في الميزانية وتوفير المساهمات الطوعية المقدرة أن يضاعف 2.260.9 مليون دولار أمريكي تحت تصرف المنظمة لتنفيذ برنامج العمل والميزانية لفترة 2010-2011، بما في ذلك خطة العمل الفورية.

تحسين السلامة المالية والسيولة والاحتياطيات في المنظمة

تُعرض مجموعتان من التدابير لتحقيق استقرار في عجز الحساب العام وتفادي نقص السيولة، تتراوح بين مبلغ أدنى قدره 45.7 مليون دولار أمريكي ومستوى مرغوب فيه يبلغ 177.1 مليون دولار أمريكي يجب تمويله من خلال اشتراكات مقررة إضافية، على النحو التالي:

- الاحتياجات الإضافية المتكررة لمعالجة الالتزامات المتعلقة بالموظفين [التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة، عن التزامات الخدمة السابقة] في حدود ما بين 25.2 مليون دولار أمريكي إلى 75.4 مليون دولار أمريكي (مستحسن). وتضاف هذه الأرقام إلى مستوى التمويل المعتمد للفترة 2008-2009 البالغ 14.1 مليون دولار أمريكي؛
- تجديد موارد صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص لمرة واحدة بمبلغ يتراوح بين 6.4 مليون دولار أمريكي (حساب الاحتياطي الخاص فقط لزيادة مرتبات موظفي الخدمات العامة التي دفعت في الفترة 2006-2007) إلى 87.6 مليون دولار أمريكي (لتجديد موارد كل من الصندوق والحساب بالكامل).

دليل إلى الوثيقة الموحدة للخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية

1- تناولت خطة العمل الفورية، في القسم المعنون "إصلاح البرمجة والموازنة والرصد المستند إلى النتائج" (الفقرة 33 وما بعدها) بأسلوب عام وضع ونطاق الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية في المجموعة المتجددة من وثائق التخطيط الإستراتيجي بجانب الإطار الاستراتيجي الأطول مدى.

2- تستغرق الخطة المتوسطة الأجل أفقا زمنيا قدره أربع سنوات، ويجري استعراضها كل فترة مالية مع تغطيتها:

- الأهداف الإستراتيجية التي تنجزها، بدعم من المنظمة والبلدان والمجتمع الدولي، حسب الإطار الاستراتيجي؛
- إطار النتائج التنظيمية (المخرجات) - بحد أقصى قدره نحو 80 هدفا وظيفيا حصريا، تسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية بواسطة البلدان والمجتمع الدولي؛
- مجالات التركيز المؤثرة التي توفر أدوات الاتصال والدعوة لتوجيه الجهود الخاصة بتعبئة الموارد والشراكة صوب مجموعات النتائج ذات الأولوية؛
- الوظائف الأساسية للمنظمة؛
- والأهداف الوظيفية التي تضمن توجيه العمليات التنظيمية والأعمال الإدارية صوب إدخال تحسينات على الإطار المستند إلى النتائج.

3- ويغطي برنامج العمل والميزانية فترة مالية واحدة، بميزانية توزع بين الميزانية الإدارية والميزانية البرنامجية من الاشتراكات المقررة والموارد من خارج الميزانية المقدمة في الإطار المستند إلى النتائج ويوفر:

- إطار النتائج التنظيمية (المخرجات) بحسب الخطة المتوسطة الأجل، بما في ذلك المسؤولية التنظيمية عن كل نتيجة؛
- تقييم كمي للتكاليف الخاصة بجميع النتائج التنظيمية وجميع الالتزامات؛
- حساب الارتفاع في التكاليف والوفورات المقررة الناجمة عن زيادة الكفاءة؛
- ترتيبات للالتزامات الطويلة الأجل، والالتزامات ناقصة التمويل وصناديق الاحتياطي؛
- ومشروع قرار اعتمادات الميزانية لعرضه على المؤتمر للموافقة عليه.

4- وقد وافق مجلس المنظمة في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة في يونيو/حزيران 2009، على توصية من لجنتي البرنامج والمالية بعرض مقترحات الإطار الاستراتيجي، والخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية في وثيقتين منفصلتين من الناحية المادية.

5- ويتسق مشروع الوثيقة الموحدة الحالية للخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية مع التوقعات المشار إليها أعلاه من الأجهزة الرئاسية. وفي حين أن الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية يخدمان غرضين مختلفين على النحو الوارد في خطة العمل الفورية، يتعين النظر إلى أجزائهما باعتبارهما يكملان بعضهما الآخر بصورة تامة. وقد أعدت محتوياتهما بما يجعل كل جزء فيهما مستقل عن الآخر بصورة معقولة. ويمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني للمنظمة على العنوان التالي www.fao.org/PWB (مثلاً الدورات المقررة).

الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013

المقدمة من المدير العام

الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013

ألف - السياق العام

الاتجاهات والتحديات

6- عند صياغة الخطة المتوسطة الأجل، من المهم النظر في الاتجاهات الأساسية التي سوف تؤثر على الأغذية والزراعة في عشرات السنين القادمة على الأصعدة العالمية والوطنية والمحلية. وسوف يكون تأثيرها اشدّ ما سيكون في البلدان النامية، خاصة وأن قدرة هذه البلدان على مواجهة التحديات محدودة جداً. وتزداد الحالة تعقيدا بفعل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

7- والتحديات الرئيسية التي تواجه الأغذية والزراعة والتنمية الريفية في العالم، هي العدد الكبير والمتزايد من السكان الذين يعانون من نقص التغذية في العالم، والزيادة المتوقعة من انعدام المساواة ومشكلات الحصول على الأغذية من جانب أكثر السكان ضعفاً، وتفاقم ندرة الموارد الطبيعية بفعل تغيّر المناخ. ومن أهم المشكلات الأخرى:

(أ) استمرار النمو السكاني رغم تباطئه بالنسبة للعالم ككل، وإن كان لا يزال مرتفعاً في البلدان النامية، وعلى الأخص في أقل البلدان نمواً، طبقاً للتوقعات الحالية (توقعات الأمم المتحدة 2006) التي تشير إلى احتمال أن يزداد عدد سكان العالم من 6.5 مليار نسمة تقريباً في عام 2005 إلى ما يقرب من 9.2 مليار في عام 2050. وستحدث كل هذه الزيادة التي تقدر بنحو 2.7 مليار نسمة في البلدان النامية، في الوقت الذي ينتظر فيه أن يتراجع نصيب البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر بمرحلة تحول من هذه الزيادة؛

(ب) حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي المثيرة للقلق والتي ما زالت تمثل تهديداً خطيراً للبشرية. فالجوع لم يتراجع في العالم، حيث هناك ما يقرب من 850 مليون نسمة يشكلون "رقماً أساسياً" فشل المجتمع العالمي في تخفيضه. وقد انضم إلى هذا الرقم مؤخراً ما يقرب من 150 مليون نسمة بفعل التأثيرات المجمعمة لارتفاع أسعار الأغذية والأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وعند كتابة هذا التقرير، أحصى في العالم ما يقرب من مليار نسمة يعانون من الجوع المزمن، أي 15 في المائة من سكان العالم؛

(ج) تزايد شيخوخة السكان في البلدان المتقدمة والبلدان النامية المتقدمة نسبياً، والتوسع العمراني الديناميكي في جميع البلدان النامية. فانتقال السكان بأعداد هائلة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية سوف يكون من الضخامة بحيث يتعين على المناطق الحضرية أن تستوعب ما يقرب من 3.9 مليار نسمة بحلول عام 2030. ومن المتوقع أن تظل المناطق الحضرية هي مركز الجوع في العالم وأن تضم أغلبية سكان العالم النامي (51 في المائة) على الأقل في عام 2015. وقد يبقى صغر سن السكان السمة الرئيسية الغالبة في المناطق الريفية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا، لا سيما بين الطبقات الفقيرة؛

(د) التحولات الهائلة في أنماط إنتاج الأغذية واستهلاكها، بما في ذلك تزايد "العبء المزدوج" لسوء التغذية، أي وجود نقص التغذية جنباً إلى جنب مع الإفراط في التغذية. فزيادة التوسع العمراني سوف يكون لها تأثير

هائل على مواقع إنتاج الأغذية وعلى حجم التجارة الوطنية والدولية وتركيبها، وعلى قنوات توزيع الأغذية. وسوف يصبح قطاع الأغذية أكثر تصنيعاً ليلبي بذلك متطلبات الكفاءة بالنسبة للنقل وزيادة فترة صلاحية الأغذية. وإلى جانب هذا التحول، ينتظر أن يزيد الطلب على الأغذية العالية الجودة والمأمونة؛

(هـ) زيادة الطلب على الأغذية بسبب ارتفاع العمر المتوقع وتحسن الأوضاع التغذوية. ومع وصول سكان العالم إلى 9.2 مليار نسمة في عام 2050، يتعين على إنتاج الأغذية (سواء المحاصيل والثروة الحيوانية، وكذلك مساهمة مصائد الأسماك والغابات في ذلك) أن يزداد بقدار الضعف تقريباً عن مستوياته التي حققها في عام 2000. وينبغي أن يحدث الجزء الأكبر من هذه الزيادة في البلدان النامية. ولكي تتحقق هذه الزيادة، لا بد من زراعة أراضٍ جديدة، ولا بد من حل مشكلة الاحتياجات المتنافسة على الأراضي وما يرتبط بها من موارد المياه والتنوع البيولوجي. وأهم من كل ذلك، ضرورة إحداث زيادة جديدة في إنتاجية الموارد الزراعية الحالية (الأراضي والمياه، والموارد الوراثية النباتية والحيوانية) عن طريق تكثيف وزيادة كفاءة استخدام الموارد؛

(و) نمو التجارة الدولية، وزيادة قدرة رأس المال والعمل سواء عبر الحدود أو داخل البلدان نفسها. ويصاحب نمو التجارة زيادة أهمية سلامة الأغذية وقضايا الأمن البيولوجي والقلق بشأنهما، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالآفات والأمراض العابرة للحدود. وسوف تحتاج هذه الظروف التي تتطور بسرعة إلى سياسات وتدابير دعم مرسومة بعناية، مع الاهتمام بالقدرة التنافسية، لا فيما يتعلق بالصادرات فحسب، وإنما أيضاً فيما يتعلق بالأسواق المحلية والإقليمية، ومعرفة الفرص التي توفرها زيادة الطلب؛

(ز) استمرار انعدام المساواة الاجتماعية وانعدام المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية، وعلى الأخص بالنسبة للنساء والشباب والسكان الأصليين في المناطق الريفية، مما يزيد من تعرضهم لانعدام الأمن الغذائي والفقر. وسوف يحتاج الأمر إلى جهود خاصة لإتاحة فرص لنحو 60 في المائة من العمال الزراعيين البالغ عددهم 450 مليون نسمة في العالم، ممن يعيشون في حالة من الفقر، بما في ذلك عن طريق تحسين الصحة والسلامة المهنية، ودعم منظمات المزارعين والعمال والاتحادات النقابية، وضمان الأمن الاجتماعي الأساسي، والحد من عمالة الأطفال في عمليات ما بعد الحصاد والنقل والتسويق والصناعات الزراعية؛

(ح) الضغوط الكبيرة على الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي، مما قد يشعل صراعات كامنة. وسيرتفع بدوره الطلب على الزراعة، ليس لتوفير الغذاء والعلف فحسب، بل وأيضاً لسلع لإنتاج الطاقة ولأغراض أخرى. كما أنه ينبغي وضع نظم متكاملة لإنتاج الأغذية والطاقة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛

(ط) تغير المناخ وما يترتب عليه من زيادة في حدة وتواتر التأثيرات المرتبطة بالأحوال الجوية على إنتاج الأغذية، مع زيادة تواتر حدوث الطوارئ والأمراض وحدتها. فهذه التغيرات تتطلب استثمارات إضافية لزيادة القدرة على التكيف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزراعة ستكون مطالبة بتكييف طرق الإنتاج لكي تساعد في تخفيف التأثير العام لتغير المناخ. وسوف تزيد الجهود المطلوبة لمثل هذا التخفيف من الاستثمارات اللازمة، بما يخلق عبئاً إضافياً على البلدان النامية؛

(ي) استمرار حدوث حالات طوارئ في الأغذية والزراعة، سواء لأسباب طبيعية أو بفعل الإنسان، والتي لها عادة أخطر العواقب على الأمن الغذائي وعلى معيشة الفقراء والضعفاء وهؤلاء الذين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة. ولا بد لحالات التأهب للطوارئ والاستجابة لها وعمليات الإحياء التي تعقبها، أن تتصدى للاحتياجات المحددة للسكان الذين يعتمدون على الزراعة.

8- وفي ما يلي التطورات التي تؤثر في عمل المنظمة في الأجل المتوسط وما بعده، والتي تتيح فرصا للتصدي لهذه التحديات:

- (أ) مواصلة تفعيل الدور الرئيسي الذي تضطلع به البلدان لإيجاد سياسات وأطر تنظيمية تفضي إلى التنمية المستدامة؛
- (ب) ازدياد عدد البلدان ضمن فئة البلدان المتوسطة الدخل، وزيادة الاعتماد على التجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية؛
- (ج) الحركة المتزايدة للرسميل واليد العاملة عبر الحدود وفي ما بين البلدان؛
- (د) آليات للحكومة العالمية لمعالجة المسائل المشتركة بين جميع البلدان، مثل الأمن الغذائي، وفقدان التنوع البيولوجي (وعلى الأخص استنزاف الموارد الوراثية للأغذية والزراعة)، وتغير المناخ، وقطع الغابات، وتقلص الأرصدة السمكية، وتدهور الأراضي والمياه، وظهور الأمراض؛
- (هـ) في ما يتعلق بالتجارة الدولية، مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تحسين النفاذ إلى الأسواق، والحد من الدعم المحلي المشوه للتجارة، وخفض إعانات التصدير أو إلغائها من خلال النجاح في اختتام جولة الدوحة للتنمية لمنظمة التجارة العالمية؛
- (و) تصنيع قطاع الأغذية، مع حدوث تغييرات سريعة في تنظيم الأسواق الزراعية والخدمات وهيكلها، بما في ذلك تزايد أهمية قطاع التجزئة الحديث، والتنسيق في سلاسل القيمة، وممارسات التوريد المخصصة، وإصدار شهادات المنتجات ووضع العلامات، والتعاقد؛
- (ز) توسيع قاعدة الحوكمة من أجل الاعتراف التام بأدوار القطاع الخاص ومصالحه، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، ومصارف التنمية الإقليمية، والوكالات الأخرى؛
- (ح) توعية الجمهور العريض بدرجة أكبر على الأبعاد البيئية والصحية والإنمائية لإنتاج الأغذية، ونظم التجارة والاستهلاك، وتشجيع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على العمل في إقامة سلاسل لتوريد الأغذية تكون أكثر اهتماما بالبيئة ومساندة لصحة الإنسان ولمصلحة الفقراء؛
- (ط) الفرص التي تتيحها الابتكارات العلمية والتكنولوجية، مصحوبة بالانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن الحصول عليها، مما يدعم تقاسم المعلومات والمعرفة على مستوى العالم أجمع؛
- (ي) الزيادة المستمرة في الإنفاق على الخدمات البيئية في البلدان النامية؛
- (ك) الحافز الجديد - بعد عقود من الإهمال - للاستثمار مجدداً في الزراعة؛

- (ل) تطور الظروف المالية والمؤسسية، خاصة بين العناصر الفاعلة الإنسانية (مثل زيادة مستوى التمويل وتنوعه فيما يتعلق بحالات الطوارئ وإعادة التأهيل، مصحوبا بترتيبات جماعية على المستويين العالمي والقطري)؛
- (م) تطور دور منظومة الأمم المتحدة وأدائها في سياق الإصلاحات الواسعة النطاق، وعلى الأخص على المستوى القطري، وتأثير إعلان باريس على تنسيق المعونة وترتيبها وإمكانية التنبؤ بها.

9- وفي مجابهة الاتجاهات والتحديات العامة التي تواجهها الأغذية والزراعة والتنمية الريفية، يوفر نهج المنظمة الجديد المستند إلى النتائج وسيلة منظمة للتركيز على الفرص التي تتمتع فيها المنظمة بوضع أفضل للتدخل، ولزيادة قوتها النسبية إزاء الشركاء الإنمائيين الآخرين. وهذا يعزز تعريفا يقوم على الطلب للتدخلات المركزة التي ترتبط ارتباطا مباشرا بتحقيق أهداف الدول الأعضاء وغاياتها. وتشكل هذه التدخلات الأساس الذي يستند إليه برنامج العمل لفترة السنتين وأطر نتائج المنظمة لفترة الأربع سنوات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية.

باء- النهج المستند إلى النتائج في المنظمة

10- ترسي خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة التي وافق عليها مؤتمر المنظمة في دورته الخامسة والثلاثين (الخاصة) في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، الأساس لنهج محسن مستند إلى النتائج لتخطيط البرامج وتنفيذها ورفع التقارير عنها في المنظمة. وتجري بموازاة ذلك عملية نشطة وأكثر شمولاً مشتركة بين الحكومات لاستعراض الأولويات ومقترحات البرامج والميزانية.

11- وتطبق الخطة المتوسطة الأجل لأربع سنوات المبادئ والعناصر الرئيسية للنهج المستند إلى النتائج. وتتكون العناصر الرئيسية كما جاءت في الإطار الاستراتيجي مما يلي:

- **أهداف عالمية** تمثل الآثار الإنمائية الأساسية، في مجالات تخصص المنظمة، والتي تسعى البلدان إلى تحقيقها؛
- **أهداف استراتيجية:** تساهم في تحقيق الأهداف العالمية؛
- **أهداف وظيفية:** توفر مناخاً مشجعاً لعمل المنظمة؛
- **نتائج تنظيمية:** تحدد نتائج عمل المنظمة بالنسبة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية والوظيفي؛
- **وظائف أساسية:** باعتبارها وسائل عمل رئيسية تستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج.

12- وتعكس الأهداف الاستراتيجية الإحدى عشر التي تم الاتفاق عليها في الإطار الاستراتيجي، تقديراً للتحديات والفرص في مجالات الأغذية والزراعة والتنمية الريفية. وهي تعبر عن التأثيرات المرتقبة من جانب الأعضاء على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، خلال الإطار الزمني طويل الأجل (10 سنوات) بناء على تدخلات المنظمة التي تفضي إلى قيمة مضافة. وضماناً لأن تكون جميع جوانب عمل المنظمة قد تمت داخل إطار مستند إلى النتائج، فإن

الأهداف الوظيفية التكميلية تساعد المنظمة على كفاءة تأثير فعال لأنشطتها الفنية، مع إيلاء الاهتمام الكافي للكفاءة والمساهمة أيضا بالتالي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية (انظر الشكل 1).

13- وضمن الأهداف الاستراتيجية، تمثل النتائج التنظيمية الأكثر تحديدا النتائج المتوقع تحقيقها خلال أربع سنوات من خلال قبول البلدان والشركاء لمنتجات المنظمة وخدماتها، واستخدام هذه المنتجات والخدمات. وينطبق تحديد النتائج التنظيمية أيضا على الأهداف الوظيفية.

14- وتستفيد الوظائف الرئيسية الثماني من الميزات النسبية للمنظمة، وسوف تطبق على جميع المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وسوف تخضع لاستراتيجيات مفصلة من أجل كفاءة نهج مترابطة والتعاون فيما بين وحدات المنظمة، والتعلم المتبادل، والسعي إلى التفوق.

15- وتشكل النتائج التنظيمية، بقياسها بالمؤشرات، العمود الفقري للخطة المتوسطة الأجل للسنوات الأربع وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين، لتعكس بذلك الأولويات الفنية للأعضاء (انظر القسم جيم من الخطة المتوسطة الأجل والقسم الرابع من برنامج العمل والميزانية).

16- ومن بين الأدوات الأخرى التي تعطي معلومات من أجل التنمية، وتساهم في تحقيق النتائج التنظيمية والأهداف الاستراتيجية:

- أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل التي توضع بالتعاون مع الحكومات المعنية من أجل تركيز جهود المنظمة على الاحتياجات الوطنية المحددة بصورة جيدة؛
- وضع مجالات العمل ذي الأولوية على المستويين شبه الإقليمي والإقليمي بصورة هيكلية وتشاورية، بما في ذلك عن طريق المؤتمرات الإقليمية والهيئات الإقليمية المتخصصة؛
- على المستوى العالمي: عدد محدود من مجالات التركيز المؤثرة للمساعدة في تعبئة المساهمات الطوعية لمجموعات النتائج التنظيمية التي أُسندت إليها الأولوية، مما يتيح أداة للتواصل والدعوة بموازاة التركيز على بناء القدرات والأطر الخاصة بالسياسات (انظر/القسم هـ).

17- وسيجري خلال مرحلة التنفيذ رصد التقدم المحرز صوب تحقيق النتائج التنظيمية، كما يقاس من خلال المؤشرات التابعة لها. وسيتمكن هذا الرصد المستند إلى النتائج من تحديد القضايا التي يمكن أن تحول دون تحقيق المنظمة للنتائج التنظيمية، كما أنه يتيح الفرصة لإجراء التعديلات والتغييرات على التخطيط أثناء العمل. وسيتميز الإبلاغ عن التنفيذ لفترة السنتين تغييرا كبيرا في إطار النظام الجديد المستند إلى النتائج، من حيث المضمون والعرض على السواء. وسوف تركز التقارير المقبلة على تحقيق النتائج كما تقاس على ضوء الغايات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية، بدلا من الأنشطة والمخرجات.

الشكل 1: أهم مكونات إطار النتائج في المنظمة

رؤية المنظمة

عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية، تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الجميع، وخصوصاً الفئات الأشد فقراً، بطريقة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

الأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء:

- خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع تدريجياً لضمان قيام عالم يتمتع فيه البشر كافة في جميع الأوقات بأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- استئصال الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع بزيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛
- تحقيق الإدارة والاستغلال المستدامين للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، بما فيه صالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

الأهداف الاستراتيجية

- ألف - التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي
- باء - زيادة الإنتاج الحيواني المستدام
- جيم - إدارة مصائد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام
- دال - تحسين جودة الأغذية وسلامتها في جميع مراحل السلسلة الغذائية
- هاء - الإدارة المستدامة للغابات والأشجار
- واو - الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة
- زاي - البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية
- حاء - تحسين الأمن الغذائي والتغذية
- طاء - زيادة القدرة على التأهب للتهديدات وحالات الطوارئ الغذائية والزراعية والتصدي لها على نحو فعال
- كاف - المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية
- لام - زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

الأهداف الوظيفية

- حاء- التعاون الفعال مع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة
- ذال- الإدارة الكفوءة والفعالة

الوظائف الأساسية

- (أ) رصد وتقييم الاتجاهات والمنظورات البعيدة الأجل والمتوسطة الأجل
- (ب) جمع وتقديم المعلومات والمعارف والإحصاءات
- (ج) توثيق الصكوك والمعايير والمواصفات الدولية
- (د) تقديم الخيارات والمشورة على صعيد السياسات والاستراتيجيات
- (هـ) تقديم الدعم الفني لتشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات
- (و) الدعوة والاتصال
- (ز) النهج المشترك بين التخصصات، والابتكار
- (ح) الشراكات والتحالفات

جيم- صياغة الأطر المستندة إلى النتائج

18- عندما اعتمد مؤتمر المنظمة خطة العمل الفورية في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، أقر تطبيق مبادئ جديدة للإدارة المستندة إلى النتائج، وحدد طريقة عرض الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، والنتائج التنظيمية الكامنة وراءها في الخطة المتوسطة الأجل. والشروط الواردة في خطة العمل الفورية بشأن تطبيق الإدارة المستندة إلى النتائج كانت ذروة التفكير في الجوانب الرئيسية التي نوقشت في لجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل ومجموعات العمل المنبثقة عنها في عام 2008، تأسيساً على عدد من الوثائق التحليلية التي أعدتها الإدارة.

19- وعلى هذا الأساس، فقد أعدت الأطر المستندة إلى النتائج للأهداف الاستراتيجية والوظيفية بموافقة الأعضاء في الخطة المتوسطة الأجل. وقد بحثت مشروعات أطر النتائج هذه في لجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل ومجموعة العمل الأولى في العديد من المناسبات، وكانت هناك أيضاً مشورة من اللجان الفنية للمجلس في دوراتها التي عقدت في أوائل عام 2009، ومن لجنتي البرنامج والمالية في دورتيهما خلال شهري مايو/أيار ويوليو/تموز 2009.

عملية الصياغة

20- أوكلت مسؤولية صياغة أطر النتائج عن كل هدف من الأهداف الاستراتيجية والوظيفية إلى كبار المديرين (المديرون العامون المساعدون ورؤساء المكاتب). وقد شكل هؤلاء فرقاً معنية بالاستراتيجية ومشتركة بين الإدارات لهذا الغرض، ضمت موظفين من المكاتب الخارجية، مع تعيين موظف كبير كرئيس لكل فريق. وكان من بين الأنشطة الداعمة لعمل هذه الفرق سلسلة من الاجتماعات لتلقي المعلومات، ودورات تدريبية، و"منتدى عرض النتائج" لتقاسم صياغة أطر النتائج والممارسات الجيدة فيما بين الفرق المعنية بالاستراتيجية والموظفين والأعضاء. وقد أنشئ قطب لتقاسم المعلومات في مسار العمل لنظام التخطيط البرامجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم (PIRES) بالاعتماد على شبكة الإنترنت في المنظمة، تيسيراً لحصول جميع الموظفين على الإرشادات والمواد التدريبية، وعلى إطار النتائج بالنسبة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، ومتابعة تطورها.

21- وطبقاً للإجراء 3 - 79 من خطة العمل الفورية الذي قضى بإشراك المديرين العامين المساعدین/ الممثلين الإقليميين بالكامل في إعداد البرامج والميزانية، أجريت مشاورات أفقية داخل الأقاليم/ الأقاليم الفرعية لتقدير الأولويات، بناءً على مشروعات أطر النتائج المتوافرة، مصحوبة بمشاورات على المتسويات العليا مع الفرق المعنية بالاستراتيجية. وكان من أهم التحديات أن الإطار الزمني متاح لإعداد وثائق التخطيط في 2009 أقصر من ذلك متاح للدورة التالية الكاملة التي ستبدأ عام 2010. ولذا، لم تستفد المساهمات الإقليمية بالكامل من توجيهات المؤتمرات الإقليمية فيما يتعلق بالأولويات الإقليمية. ومن المنتظر أن تقوم المؤتمرات الإقليمية في عام 2010 بالنظر في وضع مجالات أولوية العمل على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي.

22- ونظرا لوجود خليط من الأهداف الاستراتيجية القطاعية والشاملة، فقد أكد الأعضاء على أهمية التكامل المناسب بين الأهداف الاستراتيجية ونتائجها التنظيمية، من أجل كفالة أن تكون مجالات العمل التي تغطيها متكاملة مع بعضها ومحددة بوضوح تلافيا لأي ازدواجية. وقد أيدت مجموعة العمل الأولى المنبثقة عن لجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل المبادئ اللازمة لتشجيع هذا التكامل، بما في ذلك: (1) ضرورة إدراج روابط واضحة يمكن التعرف عليها في النتائج التنظيمية القطاعية مع المجالات الشاملة أساسا؛ (2) تحديد القيمة المضافة المتعددة التخصصات التي ستجلبها النتائج التنظيمية الشاملة إلى تنفيذ جميع الأهداف الاستراتيجية؛ (3) آليات للتنسيق المتعدد التخصصات لدعم النهج المتكاملة.

23- واستخدمت الفرق المعنية بالاستراتيجية التحليل القائم على أطر التسجيل للتحقق من كيفية معالجة النتائج التنظيمية المقترحة للمشكلات الرئيسية، ولكي تحدد أي ثغرات أو تداخلات. واسترشد في تحديد المواقع التي يكون تدخل المنظمة فيها أفضل ما يكون - كخطوة في تحديد الأولويات - بالمعايير الموجودة في خطة العمل الفورية: أي الأداء التنظيمي في الماضي، والقدرة الفنية الحالية، بما في ذلك ما يلزم للتخصصات الشاملة، وتكامل نقاط القوة في مجال الدعوة، والأعمال المعيارية والتعاون التقني، وتوافر مصادر بديلة للتوريد وتلافي الازدواجية، وفرص الشراكة. وعلى صعيد النتائج التنظيمية، قامت هذه الفرق بصياغة مؤشرات للنتائج، بما في ذلك الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، وحددت الافتراضات والمخاطر الرئيسية المرتبطة بكل مؤشر مع الاستراتيجيات الملائمة لتخفيف هذه المخاطر، وتحققت من الأدوات الأولية - السلع والخدمات التي سوف تحتاج المنظمة إلى توفيرها - مع مراعاة نقاط القوة في المنظمة من حيث تطبيق المهام الأساسية والمعايير المذكورة من قبل.

24- قامت لجان الزراعة ومصايد الأسماك والغابات بمراجعة المسودات الأولى لأطر النتائج. وقامت بالتعليق على مضمون الأطر التي تدخل ضمن اختصاصاتها، وطلب المجلس تحديد الأولويات من جديد في دورات اللجان القادمة. كما لاحظ المجلس أن تحقيق أي تقدم جديد في تحديد الأولويات سوف يحتاج إلى التزام طويل الأجل، سواء من الأعضاء أو من الإدارة.

إسهامات الفرق المعنية بالاستراتيجية

25- سهّلت الفرق المعنية بالاستراتيجية المناقشات والمشاورات داخل وحدات المقر والمكاتب الميدانية وخارج هذه الوحدات والمكاتب، وتكفلت بالتطبيق الفعال للنهج المستند إلى النتائج. وكانت هناك توجيهات عريضة نسبيا بشأن مهمتها وتشكيلها (مثل المسؤولية المباشرة للموظفين عن نتائج الوحدات، ووجود موظفين من التخصصات الأخرى ذات الصلة، ومساهمة مكاتب ميدانية). وقد ساهم هذا النمط من الترتيبات في مناقشات وأعمال تحليلية متعددة التخصصات

(فعلى سبيل المثال كان ثلث أعضاء الفرق في المتوسط من خارج الإدارات الرئيسية) مما ساعد في كفاءة نهج كلي في صياغة النتائج واختيار الأدوات الأولى¹.

26- إن دور ومسؤولية هذه الفرق سوف يتطوران ويكتسبان صفة رسمية بحيث تتمكن من أن تلعب دوراً إيجابياً في تنفيذ عمليات الرصد وكتابة التقارير. وهو أمر هام لضمان أن تكون الميزانية وخطط العمل الأكثر تفصيلاً للوحدات التي تسهم في كل نتيجة من النتائج التنظيمية متماشية تماماً مع التوجهات التي وردت في عملية التخطيط المتوسطة الأجل. كما أنه سيتمكن الفرق من تنسيق عمليات الرصد وكتابة التقارير عن الإنجازات المتوقعة طبقاً لمؤشرات النتائج التنظيمية.

المؤشرات

27- إن صياغة مؤشرات محددة وواقعية وقابلة للقياس والتحقيق في مواعيد محددة لأي نتائج، هي في صميم إطار التخطيط الجديد في المنظمة، وسوف تكون إحدى عوامل النجاح الهامة لأي نظام فعال للإدارة المستندة إلى النتائج. وقد شكل ذلك تحديات كبيرة عند إعداد خطة العمل المتوسطة الأجل، حيث أن قدرة الموظفين على تحديد واختيار مؤشرات للجودة المطلوبة هي قدرات متفاوتة عادة، وبحاجة إلى تعزيزها دائماً. وقد سمحت عمليات الصياغة المتكررة بإدخال المزيد من التحسينات في هذا المجال، من أجل: (1) مؤشرات بإمكانها قياس نتائج المخرجات أكثر من قياس مستواها؛ (2) القدرة الفعلية على وضع علامات، وقياس ورصد المؤشرات على أسس مستمرة عن طريق الأرقام الأساسية ومصادر البيانات ("وسائل التحقق")؛ (3) المزيد من الجهود للحد من عدد المؤشرات لكل مخرج من المخرجات، حتى يمكن القيام بعملية الرصد في حدود مستويات معقولة للموارد؛ (4) زيادة الاتساق في صياغة المؤشرات.

28- والجانب المحوري في هذه الصياغة هو كفاءة القدرة على تحديد مدى التقدم بصورة فعالة وتقدير هذا التقدم بصورة دورية، وهو ما أصبح ممكناً بفضل تحديد الأرقام الأساسية والغايات. فالأرقام الأساسية للمؤشر هي قيمة المؤشر بقياسها في بداية الفترة - وهي في هذه الحالة بداية عام 2010 - أو القيمة الجارية، حيث لا يمكن معرفتها بالنسبة لعام 2010. أما غاية المؤشر فهي قيمة نفس المؤشر في نهاية فترة السنتين في برنامج العمل والميزانية وأربع سنوات في خطة العمل المتوسطة الأجل، لتعكس بذلك ما هو متوقع تحقيقه في هاتين الفترتين.

29- وكمثال، فإن خط الأساس لمؤشر "عدد البلدان التي أقرت مكافحة نزابة الفاكهة وعثة الفاكهة بتقنيات الحشرة العقيمة الذي تستخدمه المنظمة" هو 12 بلداً، بهدف الوصول بهذا الرقم إلى 13 بلداً في خلال سنتين و15 بلداً في خلال أربع سنوات. ومع نهاية فترة السنتين، هناك التزام بوجود 13 بلداً أقرت تقنيات الحشرة العقيمة، أي البلدان الإثنا عشر في خط الأساس مضافاً إليها بلد واحد. وبالمثل، ففي نهاية فترة السنوات الأربع سيكون هناك 15 بلداً: 12 بلداً في خط الأساس، مضافاً إليها بلد واحد في فترة السنتين الأولى، ثم بلدان في فترة السنتين الثانية.

¹ الفقرة 65 من الوثيقة CL 136/REP

30- إن وضع خط الأساس لأي مؤشر، يتطلب عادة إجراء تحليل أو دراسة. وبناء على ذلك، فعند إعداد المشروع الحالي للخطة المتوسطة الأجل، لم يتسن على الفور وضع أرقام أساسية للمؤشرات في الحالات التي كان التحليل المطلوب لها لم يكتمل بعد. وفي مثل هذه الحالات، أشير إلى أن خط الأساس "يحدد فيما بعد". وفي مثل هذه الحالات، فإنه سيتعين على الأرجح تعديل الغايات المؤقتة التي تظهر في النص لكي تمثل خطوط الأساس.

إطار المسألة

31- ينبغي تحميل مسؤوليات إدارية واضحة على امتداد دورة التحضير والتنفيذ والتقييم لكل هدف استراتيجي، وهدف وظيفي، ونتيجة تنظيمية، ووظيفة أساسية، ومجال تركيز مؤثر. وسيكون جميع المدراء في كل موقع من المواقع مسؤولين عن إحراز التقدم، لا من حيث تقديم المنتجات والخدمات فحسب، بل وعن تحقيق النتائج أيضاً.

32- ومن الناحية العملية، أوكلت إلى كبار المسؤولين (المديرون العامون المساعدون ورؤساء المكاتب) المسؤولية عن كل هدف من الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، والوظائف الرئيسية، ومجال التركيز المؤثر. وتقع على عاتق كبار المديرين هؤلاء المسؤولية العامة عن ضمان ملائمة العمل وتنسيقه في جميع أنحاء المنظمة من أجل تحقيق النتائج في كل مجال من المجالات. وستكون كل وحدة من الوحدات مسؤولة عن تنسيق خطط العمل والموارد بغرض تقديم إسهامات محددة متفق عليها للأهداف العامة في المنظمة (بما فيها الأهداف الإقليمية وشبه الإقليمية القطرية). وسوف يعزز قياس الأداء - سواء للإدارة أو للموظفين، من تنسيق المسؤولية الفردية وتحقيق النتائج المرجوة.

تطبيق الوظائف الأساسية

33- عند التخطيط لأي تدخل، ينبغي للإدارة أن تقرر مجموعة من الأدوات الأولية المناسبة، أي السلع والخدمات التي ستقدمها لأصحاب الشأن، والتي سترفع بأكثر الصور فعالية من ميزات المنظمة النسبية. وهي عندما تفعل ذلك تجد تحت تصرفها "مجموعة أدوات" متينة، هي أدوات العمل المذكورة في وظائف المنظمة الأساسية. وقد اعترفت خطة العمل الفورية بالأهمية الكبيرة لثمانية وظائف رئيسية ترد في الشكل 2، وسبق أن وردت بالتفصيل في القسم دال أدناه.

الشكل 2: الوظائف الأساسية في المنظمة

(أ)	وضع منظورات بعيدة الأجل وتوفير القيادة في عملية رصد وتقييم الاتجاهات على صعيد الأمن الغذائي والزراعة ومصايد الأسماك والغابات.
(ب)	تحفيز استنباط المعلومات والمعارف، بما في ذلك الإحصاءات، ونشرها واستخدامها.
(ج)	التفاوض بشأن الصكوك الدولية، ووضع المعايير والمواصفات والخطوط التوجيهية الطوعية، ودعم عمليات وضع الصكوك القانونية القطرية والترويج لتنفيذها.
(د)	صياغة خيارات للسياسات والاستراتيجيات وتقديم المشورة.
(هـ)	تقديم الدعم الفني من أجل:
	• التشجيع على نقل التكنولوجيا؛
	• حفز التغيير؛
	• وبناء القدرات، خصوصاً في مجال المؤسسات الريفية.

- (و) الاضطلاع بالدعوة والاتصال لتعبئة الإرادة السياسية والترويج للاعتراف الدولي بالإجراءات اللازمة في مجالات اختصاص المنظمة.
- (ز) العمل على أن تؤثر النهج المتكاملة المبتكرة والمشاركة بين التخصصات في العمل الفني للمنظمة وخدمات الدعم التي تقدمها.
- (ح) العمل من خلال شراكات وتحالفات قوية حيثما يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات مشتركة.

أطر النتائج

34- ترد في القسم الأول-باء من برنامج العمل والميزانية مجالات التركيز البرامجي، في حين أن النسخة المفصلة بالكامل لأطر النتائج الخاصة بكل هدف من الأهداف الإستراتيجية والوظيفية يرد في القسم الرابع من برنامج العمل والميزانية. وتتضمن صياغتها العناصر التالية:

- عنوان الهدف، بوصفه من المنافع أو التغييرات التي ستتحقق في غضون نطاق زمني قدره عشرة أعوام في المؤسسات القطرية والمجتمع الدولي أو شركاء التنمية؛
- بيان القضايا والتحديات، بوصفها مشكلة أو مشكلات يتعين معالجتها بما في ذلك العوامل الديموغرافية والبيئية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي والاتجاهات؛ وتبرز الاحتياجات من التدخلات الإنمائية الرئيسية التي تركز على فرص تدخل المنظمة من خلال النتائج التنظيمية الموجهة والأدوات الرئيسية؛
- الافتراضات والمخاطر ذات الصلة بتحقيق الهدف، على افتراض أن النتائج التنظيمية قد تحققت. والافتراضات عبارة عن فرضيات عن المخاطر التي يمكن أن تؤثر في تقدم أو نجاح التدخلات الإنمائية؛
- قائمة مراجعة لاستخدامات الوظائف الأساسية في تحقيق كل نتيجة من النتائج التنظيمية؛
- النتائج التنظيمية، بوصفها مخرجات أو آثار يتوقع أن تتحقق خلال فترة أربع سنوات من تحديث واستخدام منتجات المنظمة وخدماتها؛
- المؤشرات، بوصفها عوامل أو متغيرات كمية أو نوعية توفر وسائل بسيطة وموثوق بها لقياس الإنجازات ولبيان التغييرات المتصلة بأحد التدخلات أو للمساعدة في تقييم أداء عامل إنمائي فعال؛
- خط الأساس، بوصفه قيمة المؤشرات المقاسة عند بداية الفترة - في هذه الحالة بداية عام 2010؛
- الغايات، بوصفها قيمة نفس المؤشر في نهاية برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين، والخطة المتوسطة الأجل في فترة الأربع سنوات، ومن هنا فإنها تبين ما هو متوقع تحقيقه خلال هاتين الفترتين؛
- ومستوى الموارد (المقدرة والطوعية) على فترة سنتين والمخطط لها لكل نتيجة من النتائج التنظيمية في المنظمة ككل.

35- وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تقدير تخصيص الموارد لفترة أربع سنوات. وذلك نظرا إلى أن عملية تحديد الأولويات جارية، ولن تنفذ بشكل كامل حتى دورة التخطيط المقبلة لفترة السنتين، وكذلك بسبب عدم اليقين بشأن التنبؤ بالتنفيذ من خارج الميزانية على مدى السنتين الثالثة والرابعة من فترة الخطة المتوسطة الأجل. وهكذا، فإن

الغايات لفترة الأربع سنوات المعروضة في أطر النتائج تعكس افتراضات موارد مماثلة للفترة 2012-2013 كما هو الحال بالنسبة للفترة 2010-2011.

دال- الوظائف الرئيسية

36 - تعتمد الوظائف الرئيسية الثماني (انظر/الشكل 2) على المزايا النسبية التي تتمتع بها المنظمة، ومن المقرر تطبيقها على جميع المستويات: العالمية، والإقليمية والقطرية. وترد في ما يلي استراتيجيات مفصلة لضمان التناسق بين النهج، والتعاون بين الوحدات التنظيمية، والاستفادة المتبادلة والحرص على التفوق.

ألف - رصد وتقييم الاتجاهات والتطلعات الطويلة والمتوسطة الأجل

37 - كما هو الحال بالنسبة لجميع الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، يتطلع الأعضاء إلى أن تواصل المنظمة استعراض الاتجاهات، والقضايا والتحديات التي تندرج ضمن مجالات ولايتها وأن تقترح السياسات والحلول اللازمة لمواجهتها. وقد تم تجميع النتائج الرئيسية، وسوف يستمر تجميعها، لتكون بمثابة نقاط مرجعية للمخططين، وصانعي السياسات والوكالات الإنمائية الشريكة. وقد استُخدمت التوقعات في تحديد أهداف السياسة الدولية كما حدث في الماضي القريب لدى تحديد الهدف من مؤتمر القمة العالمي للأغذية أو الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك تتضمن الدراسات والتوقعات التي تجريها المنظمة الكثير من عمليات التقييم الفنية، وخصوصاً توقعات الفريق الدولي المعني بتغير المناخ، والبنك الدولي والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

38 - ويجب أن تتناول عمليات التقييم والدراسات النظرية التي تجريها المنظمة سلسلة واسعة من الموضوعات، من ضمنها أسواق السلع الزراعية والتوقعات الخاصة بالأمن الغذائي والفقر والسكان والتكنولوجيا والأراضي والمياه والموارد الوراثية والتجارة والعولمة والبيئة وتغير المناخ. وسوف يستمر هذا العمل، في ظلّ التغيرات الكبرى التي يشهدها العالم، في التصدي للتحديات الدولية المعترف بها كلما نشأت. ومن المتوقع أن تشمل التوجهات المستقبلية: إجراء تحليلات أوسع وأعمق لآثار ارتفاع أسعار الطاقة على الأسواق الزراعية، أو النتائج المترتبة على تغير المناخ، أو تأثير الآفات والأمراض العابرة للحدود على الزراعة والمجتمعات عموماً. وعلى الرغم من أن التغطية قد تتغير، فإن الاهتمام الرئيسي ينصب على تقديم بيانات وتقييمات وتحليلات سليمة ويُعتمد عليها تساعد صانعي السياسات والمخططين على تحديد اختياراتهم واتخاذ قراراتهم عن علم.

39 - كذلك تتطلب الدراسات النظرية العالمية اتباع نهج متعدد التخصصات. وسوف تعتمد هذه الدراسات داخل المنظمة على المعارف الكثيرة المتاحة في الوحدات المتخصصة داخل الإدارات الفنية بالمنظمة. وبالتالي، وكما في ما مضى، سوف تستفيد النواتج في المستقبل من المعارف والخبرات المتراكمة بشأن مجموعة واسعة من الموضوعات المتصلة بالزراعة، مثل إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني. والدعامة الخارجية الثانية المتعددة التخصصات هي المعرفة

المتخصصة بالمنظمات الأخرى. وسوف تعمل المنظمة على توسيع اتفاقات التعاون المثمر الطويل الأجل مع المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وشعبة السكان بالأمم المتحدة، والكثير من المنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ومن السمات المهمة لهذا التعاون الإبقاء على الحوار مفتوحاً بشأن القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية. ومن هنا، ستواصل المنظمة الربط بين النهج الكمية المؤكدة أو المبتكرة الراسخة في مخزونها الكبير من المعلومات والمعارف، على أساس متعدد التخصصات حيثما يكون ذلك مناسباً مع التعاون النشط مع الشركاء المهنيين.

باء - جمع المعلومات، والمعارف والإحصاءات وتقديمها

40 - يمثل جمع المعلومات، والمعارف والإحصاءات وتقديمها جوهر ولاية المنظمة، وهذا ما تؤكدته/استراتيجية مفصلة للمعلومات والمعارف، تحت رعاية جماعة العمل المشتركة بين الإدارات والعناية بإدارة المعارف، ولجنة المركز العالمي للمعلومات الزراعية، هذا بالإضافة إلى سياسة المنظمة الخاصة بالمطبوعات. وتعكف اللجنة التوجيهية لبرنامج الإحصاء - التي أنشئت حديثاً - على تنفيذ استراتيجية شاملة في مجال الإحصاء.

41 - وتوخياً للإحاطة والعلم، فإن العمل الجاري في إطار هذه الوظيفة الرئيسية ترعاه الركائز الثلاث الرئيسية التالية:

- (أ) كيف يمكن لتشاطر المعلومات والمعارف أن يحقق قيمة مضافة من خلال برامج المنظمة والتعاون مع الشركاء. وبالتالي، ستهتم الاستراتيجية الشاملة المنوه عليها أعلاه بالآليات الرئيسية التي تستطيع المنظمة عن طريقها خدمة الأعضاء باعتبارها: (1) مصدراً للمعارف؛ (2) وأداة لتيسير تدفق المعارف داخل المجتمع العالمي، بما في ذلك دعم تنمية هذا النوع من القدرات في البلدان؛
- (ب) مواصلة تحسين أداء المنظمة كمنظمة تعلم. وقد استطاعت إدارة المعارف، كتخصص علمي، تطوير طرق وأدوات عملية ميسرة مثل: "التعلم قبل، والتعلم أثناء، والتعلم بعد" وتوفير الدعم "لمجموعات الممارسات" التي سيستفاد منها بدرجة أكبر. وسوف يلتقي موظفو المنظمة والمنظمات الشريكة في مناسبات مثل ملتقى تقاسم المعارف لتبادل الخبرات بشأن الممارسات، والدروس المستفادة، والأدوات والطرق في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛
- (ج) وضمان التآزر بين الأفراد، والعمليات والتكنولوجيا. فقد اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن نجاح أنشطة المعلومات والمعارف يتطلب اتباع نهج كلي مع تنسيق جيد للمدخلات من التخصصات المختلفة، وهذا ما سيجري العمل على أساسه.

42 - وبالنسبة إلى الإحصاءات، يمكن تلخيص المجالات الرئيسية بما يلي: (1) تحسين قدرة البلدان على جمع وتصنيف، وتحليل، وتخزين، وتوزيع البيانات المناسبة في الوقت المناسب عن الأغذية والزراعة، بما في ذلك مصاد

الأسماك والغابات، تنفيذاً لتوصيات التقييم المستقل للإحصاءات؛ (2) دعم البلدان من خلال قاعدة البيانات الإحصائية القطرية والأدوات الأخرى التي تم تطويرها والاتفاق عليها بشأن القطاعات الأخرى، مثل مصايد الأسماك، والغابات والموارد الطبيعية؛ (3) استمرار الجهود لتطوير قاعدة البيانات الإحصائية العامة لدى المنظمة، ونظم المعلومات الرئيسية الأخرى؛ (4) ومستودع للبيانات الإحصائية في إطار المستودع العام للبيانات والمعلومات الفنية، لتحسين التكامل بين المعلومات الإحصائية المتاحة داخل المنظمة، وكذلك لتوفير البيانات الجيدة والبيانات الوصفية.

جيم - وضع الصكوك والقواعد والمعايير الدولية

43 - توقع دستور المنظمة (المادتان 1 و14) دوراً رئيسياً للمنظمة باعتبارها منتدًى محايداً للأعضاء للتداول بشأن الصكوك الدولية. وهذه الوظيفة الرئيسية تيسر وتساند جهود الحكومات الرامية إلى وضع الصكوك القانونية الإقليمية والدولية، وكذلك في تحسين تنفيذ الالتزامات القطرية المترتبة عليها.

44 - ومن الأنشطة الناجمة عن أجهزتها الدستورية أو بناء على طلب المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وخصوصاً منظمة التجارة العالمية، يعد وضع القواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية الطوعية أيضاً من الأدوات الرئيسية التي تسعى المنظمة من خلالها إلى الاستجابة لأولويات الأعضاء.

45 - ومن وجهة النظر الفنية، يعتمد وضع وتنفيذ الصكوك المعترف بها دولياً، والمعايير وخطط العمل، وكذلك تلبية متطلبات الأعضاء بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على دعم الأمانة للأجهزة المناسبة، بما في ذلك إعداد مسودات المعايير للتفاوض بشأنها على المستوى الحكومي الدولي.

46 - وسوف تسعى هذه الوظيفة الرئيسية إلى تلبية الطلبات المهمة للحصول على المشورة في صياغة التشريعات القطرية ذات الصلة (القوانين الأساسية والقواعد التنظيمية) ثم إصدارها، مع مراعاة ضرورة تعاون الإدارة العامة والقطاع الخاص بطريقة مفيدة للطرفين. ومن المتوقع أن تكون المجالات الرئيسية هي في الأساس وقاية النباتات والحجر الزراعي، والأمن الغذائي والموارد الوراثية. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف تعمل المنظمة على تشجيع الإجراءات القطرية والدولية الخاصة بالقضايا الفنية، والاجتماعية، والاقتصادية المتصلة بالتغذية، والأغذية والموارد الزراعية، والسياسات والطرق المسؤولة للإنتاج الزراعي.

دال - السياسات والخيارات الاستراتيجية والمشورة

47 - ترتبط هذه الوظيفة الرئيسية بالوظائف الرئيسية الأخرى. وهي تسعى إلى تلبية الطلب المتزايد على المساعدة في مجال السياسات. والمنظمة في حاجة إلى صياغة الخيارات الخاصة بالسياسات والاستراتيجيات التي تقوم على القرائن المتاحة وتقييم الاتجاهات في مجالات الأمن الغذائي والزراعة، ومصايد الأسماك والغابات. ومن المتوقع أن يطلب

الأعضاء ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية خدمات للمشورة في مجال السياسات اعتماداً على المعارف المتاحة في المنظمة (وكذلك المعارف التي يتم اكتسابها من شركائها). وتشمل أعمال تقديم المساعدة في مجال السياسات والتشريعات: تقديم المشورة في مجال السياسات، وبناء القدرات المتصلة بصياغة السياسات وتنفيذها، وتقوية المؤسسات وإعادة الهيكلة، والمعلومات القطرية، وتجميع المعلومات الخاصة بالسياسات ورصدها، وتحديد أولويات الأعضاء الخاصة في ما يتعلق بوضع برنامج ميداني فعال.

48 - ووجود وحدة مركزية قوية للمساعدة في مجال السياسات تندرج تحت لوائها جميع الوحدات المعنية من شأنه أن يساهم في تحقيق ذلك.

49 - وفي المجال القانوني، تتم صياغة الخيارات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات مع مراعاة تقوية الأطر التنظيمية الدولية الملزمة وغير الملزمة، مع إقامة الشراكات المناسبة حيثما يكون العمل المشترك لازماً. وبالإضافة إلى المساهمة الأساسية للمعايير والصكوك القانونية القطرية الأخرى في هذه الأطر، تُستخدم أدوات الدعوة والاتصال في حشد الإرادة السياسية من أجل دعم التنفيذ الفعال.

50 - وسيكون من المهم لدى تطبيق هذه الوظيفة الرئيسية مراعاة ما يلي:

- بناء المعارف المؤسسية الخاصة بالخيارات المتصلة بالسياسات والاستراتيجيات والمحافظة عليها، وتجنب النهج المجزأة؛
- وبالتالي، تحديد وتحليل القضايا الشاملة وجدوى التخصصات المتعددة في الخيارات المتصلة بالاستراتيجيات وتقديم المشورة؛
- زيادة تعزيز عملية بناء القدرات في البلدان لتمكينها من تنفيذ السياسات المصاغة بعناية، وكذلك الأدوات الفعالة لتنفيذها؛
- الدخول في مشاورات منتظمة مع أصحاب الشأن في القطاعين العام والخاص؛
- تقاسم المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات بشأن وضع السياسات على نطاق واسع؛
- والمشاركة بنشاط وفي المنتديات الدولية الأخرى التي توضع فيها وتُعتمد السياسات والصكوك التي تمس ولاية المنظمة.

هـ- الدعم الفني من أجل تشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات

51 - تُشرف على تنفيذ هذه الوظيفة الرئيسية جماعة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بتنمية القدرات. وقد استعُض في الاستراتيجية المؤسسية للمنظمة عن عبارة "بناء القدرات" بعبارة "تنمية القدرات" ويُعزى السبب في ذلك جزئياً إلى مراعاة الاتجاهات العامة في المجتمع الإنمائي الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة. وينصرف تعريف

تنمية القدرات إلى كونها "عملية يقوم من خلالها الأفراد، والمنظمات والمجتمع ككل بإطلاق، وتقوية، وخلق، وتطوير قدراتهم والمحافظة عليها بمرور الوقت" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المعونة الإنمائية). ويعكس هذا التحول في التعريف حدوث تطور من العملية التي تحركها عوامل خارجية في البلدان حيثما لا توجد قدرات سابقة تقريباً، إلى نهج جديد يركز على الملكية الوطنية وعمليات التغيير التي تأخذ بزمامها الأمم.

52 - وتشمل هذه الوظيفة الرئيسية مراعاة ثلاثة أبعاد رئيسية هي: البيئة المواتية، والمؤسسات، والأفراد، مع تعامل التدخلات بشكل مثالي مع هذه الأبعاد الثلاثة. وعلى الرغم من أن الأفراد هم المستفيد النهائي، تعتمد مساهماتهم بدرجة كبيرة على فعالية المؤسسات التي يعملون فيها أو تلك التي تؤثر عليهم. والفعالية المؤسسية، منفردة وعن طريق الشبكات، تتأثر بدورها بالبيئة العامة للسياسات. ويتم التعامل هنا مع نوعين من القدرات هما: *القدرات الفنية* على تنفيذ المهام المطلوبة بطريقة تساعد على تكثيف الإنتاج بصورة مستدامة، وإدارة الموارد وأخيراً تحسين الأمن الغذائي؛ *والقدرات الوظيفية* التي تندرج ضمن المجالات التالية: المهام المعيارية والسياسات، والمعارف، والتعاون الخارجي وإقامة الشراكات والتنفيذ/الوفاء. وتعد القدرات الوظيفية أساسية للتخطيط، والقيادة والإدارة ومبادرات دعم *التغيير* في المجالات المناسبة من ولاية المنظمة.

53 - وتطبيق هذه الوظيفة الرئيسية يعني تنسيق العمليات الداخلية في المنظمة، حتى يمكن:

- الحرص على أن تكون النهج الجديدة لتنمية القدرات مدرجة تماماً في إطار مؤسسي داخل النظم والإجراءات القائمة، وتوفير الحوكمة والأدوات والمبادئ التوجيهية المناسبة؛
- إجراء تنسيق وثيق مع الوظائف الرئيسية الأخرى؛
- التركيز على الممارسات الجيدة في أدوات البرمجة في المنظمة؛
- وضع آليات فعالة للمتابعة وتقديم التقارير؛
- تعميم الجهود التي تبذلها المنظمة لتنمية القدرات داخل المنظمة وخارجها في أوساط السلطات المعنية في البلدان ومع الشركاء؛
- وتعزيز النظم الخاصة بالموارد البشرية بما يأخذ في الاعتبار النهج المؤسسية الجديدة لتنمية القدرات.

واو - الدعوة والاتصال

54 - يحقق تطبيق هذه الوظيفة الرئيسية نتائج أوسع من بينها:

- ضمان تأثير دائم للسياسات القائمة على أسس علمية التي تروج لها المنظمة، وكذلك تعزيز الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية؛
- بناء توافق عالمي بشأن الأهداف الواقعية لاستئصال الجوع؛

- تعزيز وضع المنظمة كنقطة مرجعية ومصدر موثوق للمعلومات الفنية، في الحوارات العالمية بشأن التخفيف من حدة الجوع والقضايا الأخرى المتصلة بالزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، والثروة الحيوانية والتنمية الريفية؛
- زيادة الوعي بالمساهمات الملموسة في العملية الإنمائية، وكذلك في عمليات الإغاثة بعد حدوث الطوارئ، وإعادة التأهيل والانتقال إلى التنمية، وبذلك يمكن زيادة الدعم للمنظمة؛
- وطمأنة الأعضاء إلى أن المساهمات المالية وغيرها من المساهمات الأخرى يتم استغلالها بشكل جيد.

55 - وسوف يشمل العمل أنواع الاتصال المختلفة التي تجري مع فئات مختلفة من الجماهير، منها:

- معلومات موجهة إلى الجمهور العام، ووسائل الإعلام، والحكومات والمجتمع المدني بشأن المسائل المتصلة بولاية المنظمة (مثل تأثير الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، وعمليات تقييم الاحتياجات في أعقاب الطوارئ، واتجاهات أسعار السلع الأساسية، وغير ذلك، وأوضاعها الراهنة)؛
- مواد للدعوة، للتوعية أساساً باحتياجات السكان الذين يعانون من نقص التغذية؛
- معلومات فنية ومعلومات عن السياسات من خلال الأساليب الإلكترونية والمواد المنشورة؛
- قيام الجهات "التنفيذية" بنشر المعلومات على أصحاب الشأن والممثلين الدائمين؛
- إصدار المطبوعات الرئيسية مثل "حالة انعدام الأمن الغذائي"، "حالة الزراعة"، "حالة الغابات"، "حالة مصايد الأسماك والتجارة"؛
- وموقع المنظمة على شبكة الإنترنت - الذي يعد من أكثر المواقع زيادة في منظومة الأمم المتحدة - كنافذة شديدة الأهمية، وكذلك الاستفادة بشكل متزايد من "الشبكات الاجتماعية الإلكترونية".

56 - ومن المتوقع أن يؤدي الاتصال الداخلي أيضاً دوراً رئيسياً حيث أن الموظفين العالمين بالأمور يستطيعون إبلاغ رسائل المنظمة الرئيسية ويمكن أن يكونوا من أفضل المدافعين عنها. وسوف تجري الاستفادة من الشراكات النشطة مع الوكالات الدولية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، في المساعدة في إبراز رسائل المنظمة والترويج لأعمال مكافحة الجوع. وتستخدم المناسبات المهمة التي يشارك فيها سفراء النوايا الحسنة وغيرهم من الشخصيات العامة في التواصل مع الجمهور الواسع وتعزيز صورة المنظمة في الاحتفال بيوم الأغذية العالمي في البلدان النامية. وتتولى تنسيق هذه الجهود مجموعة عمل دائمة معنية بالاتصال، ترفع تقاريرها إلى لجنة الاتصال العامة بالمنظمة.

زاي- الجمع بين التخصصات المختلفة والابتكار

57 - تستفيد النهج القائمة على الجمع بين التخصصات وتصميم البرامج المشتركة بين القطاعات من التفوق الذي تتمتع به المنظمة في التخصصات المختلفة، مما يُمكن من إحداث التأثير أو تحقيق نواتج لا يمكن أن تحققها وحدة

واحدة تعمل في معزل عن غيرها. ويعد التدفق المنتظم للابتكارات - بشرط خضوعها لاختبارات جيدة وقبولها من الجهات التي يعينها الأمر أكثر من غيرها - من المكونات الرئيسية لجهود التطور المستمرة المطلوبة من أي مؤسسة. وتوفر بعض الملخصات الواردة في ما سبق عن المعارف والمعلومات، وبناء القدرات، والدعوة والاتصال دليلاً كافياً على النهج المبتكرة الناجحة التي من المتوقع أن تستمر.

58 - وسوف يساهم النظام الجديد القائم على النتائج في تعزيز الجمع بين التخصصات. ومعظم، ما لم تكن جميع الأهداف الاستراتيجية والتنظيمية والنتائج التنظيمية المترتبة عليها، ومجالات التركيز المؤثرة، والوظائف الرئيسية التي تمثل الإطار الاستراتيجي الحالي، تعني التفاعل المستمر بين التخصصات والجمع بينها. ومن الواضح أن صياغتها من الناحية النظرية قد اقتضت الكثير من المناقشات الداخلية بين الأقسام والشُعَب والدوائر والمكاتب المختصة. وسوف يواصل هذا الزخم آثاره الإيجابية أثناء التنفيذ، ومن المتوقع أن يحظى ذلك بنفس الدرجة من الالتزام المشترك.

59 - وفي نفس الوقت، يجب النظر إلى الجمع بين التخصصات في سياق الشراكات والتحالفات الخارجية، وخصوصاً في سياق منظومة الأمم المتحدة الذي ينبغي أن تشارك في إطاره المنظمة بنشاط، باعتبارها وكالة متخصصة، في جهود واسعة ومبادرات متعددة القطاعات، وخصوصاً على المستوى القطري، وكذلك في ما يتصل بالتطورات والمستجدات في المنتدى الحكومية الدولية الأخرى (راجع النص السابق الخاص بالوظيفة الرئيسية للسياسات والنص التالي عن الشراكات والتحالفات).

60 - وكذلك يؤثر الجمع بين التخصصات في إدارة الموارد البشرية بكثير من الطرق، منها:

- التدريب المناسب لزيادة القدرة على تحديد المشاكل المتعددة التخصصات والقطاعات، وصياغة الأهداف، وترتيب الأولويات، والتخطيط، والرصد والتقييم؛
- والاعتراف في نظم تقييم الموظفين بالإنجازات والمنافع التي تتأتى من العمل على أساس الجمع بين التخصصات.

حاء - الشراكات والتحالفات

61 - من الواضح أن قيادة المنظمة في الجهاز الإداري الدولي للمسائل المتصلة بالزراعة والتنمية الزراعية تتطلب حشد أفضل المعارف والقدرات المناسبة. وهذه المعارف والقدرات لا توجد في المنظمة فقط، ولذلك ينبغي إنشاء صلات تعاون فعالة مع المؤسسات المختلفة من أجل دعم الأهداف المشتركة. ومن الممكن زيادة قدرة المنظمة على الوفاء بولايتها عن طريق الشراكات التي يمكن أن تعزز مصداقيتها كمنظمة معرفية وتعزز صورتها في المنتدى العالمية، وتزيد من قيمتها عن طريق الجهود المشتركة.

62 - ويعني هذا، على المستوى العملي، معرفة أين توجد المعارف اللازمة للقيادة السليمة في مجالات الأغذية، والزراعة والتغذية، وكيف يمكن الحصول عليها على المستويات العالمية، والإقليمية، والقطرية، بل والمحلية. وتهدف هذه الوظيفة الرئيسية إلى إقامة شراكات استراتيجية مستدامة وقادرة على البقاء. كذلك توفر الشراكات إمكانيات لتحقيق وفورات في التكاليف ووفورات النطاق. ومع ذلك، قد تكون الاستثمارات المباشرة مطلوبة أيضاً وينبغي التسليم بضرورتها قبل أن يصبح من الممكن تحقيق منافع طويلة الأجل. ومن المهم أيضاً توفير التوجيهات العملية لوحدة المنظمة والشركاء وتحديثها باستمرار لتيسير عمليات الاختيار، وترتيب الأولويات، وإقامة شركات جديدة أو تجديد الشراكات القائمة وإدارتها.

63 - وهذه الوظيفة الرئيسية تأخذ أيضاً في الاعتبار أن شركاء المنظمة: (1) يحسّنون أدائها الفني؛ (2) و يقيمون تعاوناً أفقياً في إعداد البرامج الاستراتيجية والتشغيلية، أو التمويل أو الدعوة؛ (3) ويساعدون بطريقة أفضل على استفادة المنتفعين النهائيين من خدماتها. وتقيم المنظمة أيضاً شراكات مع كيانات حكومية دولية ومنظمات إقليمية، وكذلك مع المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. كذلك يساهم في ذلك الكثير من ترتيبات الشبكات غير الرسمية تماماً.

64 - وهناك اهتمام خاص بتقوية الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات إصلاح الأمم المتحدة وفي سياق عملية "توحيد الأداء". وسوف تواصل المنظمة تعاونها الحالي مع الوكالتين الأخريين المتمركزتين في روما، وهما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي.

هـ - تعبئة الموارد

65 - من المقرر أن تطلق المنظمة استراتيجية لتعبئة الموارد وإدارتها اعتباراً من الفترة المالية المقبلة، على أن تشمل هذه الاستراتيجية مجالات التركيز المؤثرة والأطر القطرية للأولويات المتوسطة الأجل، ومجالات العمل ذي الأولوية على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي. وستندرج هذه الاستراتيجية ضمن عملية التخطيط المتوسطة الأجل حرصاً على أن تركز المساهمات الطوعية على أطر النتائج ومن أجل تحسين الرصد والإشراف من جانب الأجهزة الرئاسية. وهي تحدد التكامل الوثيق بين الموارد المتوقعة من المساهمات الطوعية والموارد المتوقعة من الاشتراكات المقررة دعماً للأهداف الاستراتيجية والنتائج التنظيمية. وتستند تقديرات المساهمات الطوعية خلال الفترة المالية 2010-2011 بالدرجة الأولى إلى المشاريع التي بدأ تنفيذها وتلك التي لا تزال في طور الإعداد مع ميزانية كل منها للفترة المالية (انظر الجزء الأول - ألف من برنامج العمل والميزانية). وسيتمتع في المستقبل بإعداد التقديرات عن المساهمات الطوعية باعتماد نهج استشاري واستراتيجي بقدر أكبر.

66 - وسوف تساهم مجالات التركيز المؤثرة في عملية تعبئة الموارد الاستراتيجية في مختلف مقار العمل. وتحديداً، سوف توجه مجالات التركيز المؤثرة جهود تعبئة الموارد وإقامة شراكات نحو مجموعات النتائج التنظيمية ذات الأولوية على امتداد الأهداف الاستراتيجية أو ضمنها، باعتبارها أداة "رائدة" للتواصل والدعوة. والهدف من هذا هو العمل

تدرجياً على استقطاب التمويل المجمع من المساهمات الطوعية ضمن أطر النتائج، على أن يكون الهدف النهائي تحقيق نسبة 20 في المائة من الموارد من خارج الميزانية التي يتم حشدتها من خلال مجالات التركيز المؤثرة بحلول عام 2013 (انظر النتيجة التنظيمية خاء-1). وسوف تساهم جميع الموارد التي يتم حشدتها من خلال مجالات التركيز المؤثرة بصورة مباشرة في تحقيق بعض النتائج التنظيمية المختارة.

67- ومن المقرر أن تكون مدة مجالات التركيز المؤثرة أربع سنوات وأن يُعاد النظر فيها كل سنتين في ضوء النتائج المحققة والاحتياجات المستجدة. وقد أشارت خطة العمل الفورية إلى سبعة مجالات ممكنة من مجالات التركيز المؤثرة تمت بلورتها من خلال عملية تشاورية داخل المنظمة ومع الأعضاء. وترد مجالات التركيز المؤثرة السبعة في الشكل 3، بما في ذلك النتائج التنظيمية المتصلة بها. ومجالات التركيز المؤثرة السبعة هذه سوف توجه، بصيغتها الحالية، عملية تعبئة الموارد لتحقيق 45 من أصل 49 من النتائج التنظيمية. وقد جرى التركيز على تحديد الشراكات، بما في ذلك الجهود المبذولة لضمان المساهمات من الشركاء الخارجيين الرئيسيين، ليس بالضرورة على شكل موارد مالية، وإن كانت مهمة لتحقيق النتائج التنظيمية ذات الصلة.

الشكل 3: مجالات التركيز المؤثرة

دعم تنفيذ الإطار الشامل للعمل - الإنتاج الغذائي لدى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة ونظم المعلومات والرصد العالمية

النتائج التنظيمية ذات الصلة: ألف-1، باء-1، باء-4، زاي-1، زاي-2، زاي-3، حاء-1، حاء-2، طاء-3، كاف-3، لام-1، لام-2، لام-3

إن الإطار الشامل للعمل الخاص بفريق المهمات الرفيع المستوى المعني بأزمة الغذاء العالمية والتابع للأمم المتحدة يوفر للحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية قائمة سياسات وإجراءات لتستخلص منها استجابات مناسبة للاحتياجات والقدرات والظروف الخاصة للأقاليم والبلدان. والغرض من الإطار الشامل للعمل هو زيادة حجم وتركيز الدعم المؤسسي الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق مخرجات الإطار الشامل للعمل: "استدامة نمو الإنتاج الغذائي لدى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة" و"تعزيز النظم العالمية للمعلومات والرصد".

التحديات العابرة للحدود المحدقة بالإنتاج والصحة والبيئة (مجال التركيز المؤثر - نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود)

النتائج التنظيمية ذات الصلة: ألف-2، ألف-3، باء-2، جيم-4، دال-3، هاء-4، طاء-1، طاء-2، طاء-3

يدعم نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود بناء نظم وطنية وشبه إقليمية وإقليمية وعالمية للمراقبة وتحديد مصادر التهديدات المحتملة والوشيك، والإنذار المبكر، والاستجابة السريعة، والبحوث الداعمة، وإعادة التأهيل، والتأكيد على "إعادة البناء الأفضل" بعد حالات ظهور الأمراض الحيوانية وآفات النباتات وحوادث سلامة الأغذية العابرة للحدود. وسيركز مجال التركيز المؤثر على تعزيز النظم القطرية، وخاصة في البلدان النامية، للتعرف على التهديدات العابرة للحدود والتصدي لها في وقت مبكر، والإقلال من مخاطر انتشار هذه التهديدات داخل البلدان وإلى البلدان المجاورة، وإلى شركاء التجارة؛ وحماية الإنتاج الوطني، وضمان سلامة الأغذية وجودتها على امتداد سلسلة الإمدادات، والإقلال من المخاطر البيئية والصحية.

تعزيز قاعدة الإدارة المستدامة للغابات (مجال التركيز المؤثر – الإدارة المستدامة للغابات)

النتائج التنظيمية ذات الصلة: هاء-1 إلى هاء-6

في كثير من البلدان يوجد انقصام بين المعلومات عن الغابات والأشجار وتنفيذ ممارسات فعالة لتحسين إدارتها وصونها. ويركز مجال التركيز المؤثر هذا على تعزيز القدرات القطرية لرصد موارد الغابات والأشجار، واستخدامات الأراضي، والتنفيذ الفعال للسياسات المتعلقة بالغابات والممارسات الرشيدة، وتقييمها والإبلاغ عنها والمصادقة عليها استناداً إلى معلومات جيدة ونقل المعرفة. وسيعزز أيضاً القدرات على المساهمة في صياغة السياسة الدولية والوفاء بالتزامات الإبلاغ العالمية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر، وصكوك منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات غير الملزمة قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات.

بناء القدرات لدعم تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (مجال التركيز المؤثر – مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد)

النتائج التنظيمية ذات الصلة: جيم-1 إلى جيم-6

يدعم مجال التركيز المؤثر الترويج للإدارة الرشيدة لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني، مع إسناد الأولوية لبناء القدرات لدعم تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، واتفاق الامتثال، وخطط العمل الدولية المرتبطة بذلك.

التأقلم مع ندرة موارد المياه والأراضي (مجال التركيز المؤثر – موارد الأراضي والمياه)

النتائج التنظيمية ذات الصلة: ألف-1، باء-3، واو-1، واو-2، واو-4، واو-5، لام-2

تعتبر ندرة موارد المياه والأراضي التي تتفاقم في بعض الأقاليم بفعل تأثير تغير المناخ، من بين التحديات الرئيسية التي تواجه مضاعفة الإنتاج الغذائي والعالمي من الآن وحتى عام 2050 وضمان الإمدادات الغذائية على كل من المستوى المحلي والوطني والعالمي، مع المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية. وسيحتاج قطاع الزراعة إلى زيادة إنتاجية المياه والأراضي بطريقة مستدامة، مع التفاوض بشأن مخصصات المياه مع المستعملين الآخرين كمسألة لها أولويتها. ومجال التركيز المؤثر هذا سيساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية حيثما تمثل المياه عاملاً رئيسياً من عوامل الإنتاج والبيئة، وهو عامل يركز على ندرة الموارد الطبيعية داخل هذه القطاعات وفيما بينها، لا سيما بالنسبة لتغير المناخ، والتنافس في ما بين القطاعات. وسيكون بمثابة قاعدة لتعبئة الموارد من أجل زيادة حجم الاستجابات التشغيلية في مجال إدارة المياه والزراعة، لمعالجة نقاط التنافس والحد من التهديدات للإنتاج الزراعي العالمي التي تمثلها ندرة المياه والأراضي.

بناء القدرات لتعزيز المعلومات والإحصاءات لاستخدامها في صنع القرار من أجل الإدارة المستدامة للزراعة والموارد الطبيعية، والأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر (مجال التركيز المؤثر – بناء القدرات لتعزيز المعلومات والإحصاءات)

النتائج التنظيمية ذات الصلة: جيم-1، هاء-1، واو-1، واو-2، واو-6، حاء-4، حاء-5، كاف-2

تقوم المنظمة بدور رئيسي في جمع المعلومات والإحصاءات عن التغذية والأغذية والزراعة والموارد الحرجية وموارد مصايد الأسماك، وتحليلها وتفسيرها ونشرها. وتوجد قضايا الجودة في صميم عملية تحسين الإحصاءات التي تجمعها المنظمة، وقد اعترف بهذه المشكلة بوضوح في التقييم المستقل الأخير للإحصاءات في المنظمة (2008). والغرض من مجال التركيز المؤثر هذا هو زيادة حجم وتركيز الدعم الذي تقدمه المنظمة لتحسين الجودة الأساسية للبيانات المقدمة من البلدان الأعضاء، لا سيما في البلدان التي تشتد الحاجة فيها إلى البيانات لتقييم انعدام الأمن الغذائي والتعرض لخطرته.

وضع المعايير العالمية وتنفيذها في السياسات والتشريعات القطرية (مجال التركيز المؤثر - وضع المعايير والأنظمة)

النتائج التنظيمية ذات الصلة: ألف-1، ألف-2، ألف-3، ألف-4، باء-3، دال-1، دال-2، دال-3، دال-4، واو-3

يعتمد الوضع والتنفيذ الفعال للمعايير المعترف بها عالميا، والاتفاقات وخطط العمل التي تعتمد عليها أجهزة الهيئات الدستورية التابعة للمنظمة، لا سيما استيفاء متطلبات اتفاقات منظمة التجارة العالمية، على القدرات القطرية ودعم الأمانة. وسيركز مجال التركيز المؤثر هذا على تعزيز القدرات القطرية والعالمية في مجال وضع وتنفيذ أنظمة ومعايير تراعي بشكل خاص قدرات البلدان النامية ومشاركتها فيها (وقاية النباتات، وسلامة الأغذية، والموارد الوراثية).

برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011

المقدم من المدير العام

أولاً - الميزات الرئيسية لبرنامج العمل والميزانية

ألف - العرض المتكامل للموارد

المقدمة

68- وفقاً للتفويض الذي منحه المؤتمر في مجال إصلاح عملية البرمجة ووضع الميزانية في إطار خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة، يقترح برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2010-2011 برنامج عمل للفترة المالية يمول من ميزانية الاشتراكات المقررة، وتقدير للتمويل الطوعي من خارج الميزانية. ويستند برنامج العمل إلى الاحتياجات اللازمة لتحقيق الأهداف لفترة السنتين وفقاً لأطر النتائج الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للأهداف الاستراتيجية والأهداف الوظيفية بجانب الاحتياجات المصاحبة لها للمكاتب القطرية، وبرنامج التعاون التقني والإنفاق الرأسمالي والأمني.

69 - ويختلف العرض المقدم عن الممارسات السابقة. فمنذ الفترة المالية 1998-1999، كانت وثيقة برنامج العمل والميزانية تعرض "برنامج العمل" الممول من الاشتراكات المقررة ومن موارد تكاليف الدعم وغير ذلك من الإيرادات التي كانت تحت تصرف المنظمة إلى حد كبير وتدار بصورة وثيقة مع اعتمادات ميزانية البرنامج العادي. وكانت البلدان الأعضاء تبلغ أيضاً بالمستوى المتوقع للمساهمات الطوعية من خارج الميزانية موزعا بين تلك التي تقدم الدعم المباشر لتنفيذ برنامج العمل وتلك التي تقدم المساعدات التقنية وفي حالات الطوارئ (بما في ذلك إعادة التأهيل) للبلدان لأغراض محددة بوضوح وتتسق مع السياسات والأهداف والنشاطات الخاصة بالمنظمة.

70 - وقد وجد التقييم الخارجي المستقل أن عرض "برنامج العمل" الذي يتضمن تكاليف الدعم والإيرادات الأخرى أمر يثير الارتباك، وأوصى بإلغاء التفرقة بين "برنامج العمل" والاعتمادات الصافية للميزانية. وعلاوة على ذلك، لم تخصص الأموال الأخرى من خارج الميزانية والتي زادت إلى أن أصبحت تشكل نحو نصف الموارد المتوافرة تحت تصرف المنظمة بالإشارة إلى الاحتياجات الواردة في الإطار الاستراتيجي الحالي والخطة المتوسطة الأجل.

71 - وكما هو مبين أعلاه، يعرض برنامج العمل والميزانية هذا نظرة متكاملة لجميع الاحتياجات من الموارد للاضطلاع ببرنامج العمل المتصل بصورة مباشرة بالخطة المتوسطة الأجل. لكن ما زال يتعين تحديد عناصر التمويل الرئيسية في هذا المجموع بالنظر إلى أنها تتبع تفويضات دستورية مختلفة ودورات تخطيط وإجراءات متباينة.

72 - فالاشتراكات المقررة التي يسدها الأعضاء (استناداً إلى جدول اشتراكات متفق عليه) (وتقدير الإيرادات المتنوعة) تمثل أحد مصادر تمويل الاعتمادات/الصافية (معدلة لأغراض الإيرادات المتنوعة المقدرة) والتي صوّت عليها المؤتمر بموجب القرار الخاص باعتمادات الميزانية. أما المصدر الرئيسي الآخر فهو المساهمات من خارج الميزانية التي يقدمها الأعضاء والشركاء الآخرون طوعاً من خلال الدعم المباشر للمنظمة أو من خلال المساعدات التقنية وفي حالات الطوارئ (بما في ذلك إعادة التأهيل) التي تقدم للحكومات لأغراض محددة بوضوح ترتبط بالخطة المتوسطة الأجل.

73 - وكما أبرزت خطة العمل الفورية²، فإنّ تحسين عملية ترتيب الأولويات والفعالية والإشراف في ما يتعلق بعمل المنظمة يقتضي التعامل مع الاشتراكات المقررة والموارد الطوعية من خارج الميزانية من الآن فصاعداً، باعتبارها برنامج عمل موحد. وسوف تخضع هذه الموارد، من خلال النهج المستند إلى النتائج، لنفس ترتيبات التخطيط والإشراف مع تشجيع الجهات المانحة على الحد من تخصيص المساهمات الطوعية وزيادة التمويل التجميعي من هذه المساهمات. وسوف يقترح المجلس برنامج العمل، ومستوى الميزانية المقدرة، ويوفر تقديراً للتمويل من خارج الميزانية للمؤتمر مع تقسيم الميزانية بين الميزانية الإدارية والميزانية البرمجية التي تقدم في إطار مستند إلى النتائج. وسيصوّت المؤتمر على الاعتمادات/الصافية التي سيجري تمويلها من الاشتراكات المقررة، كما أنّه سيَشجّع الأعضاء على توفير الموارد الطوعية المقدرة من خارج الميزانية.

لمحة عامة عن الموارد المقررة ومصادر التمويل

74 - تركز عملية عرض الموارد المقررة في برنامج العمل والميزانية الحالي للفترة المالية 2010-2011 على النهج المتفق عليه في خطة العمل الفورية. ويقدم الجدول I-ألف موجزاً للاحتياجات من الموارد في 2010-2011 بحسب الأهداف ومصادر التمويل - الاعتمادات/الصافية والمساهمات الطوعية (الأساسية ومن خارج الميزانية).

75 - وتعكس الاعتمادات/الصافية الاحتياجات قبل ارتفاع التكاليف والتي يقترح تمويلها من الاشتراكات المقررة للأعضاء، انطلاقاً من المستوى الإسمي في ميزانية 2008-2009 (929.8 مليون دولار أمريكي) وبما في ذلك الاحتياجات الإضافية لخطة العمل الفورية والإنفاق الأمني (16.2 مليون دولار أمريكي). وتمثّل الاعتمادات/الصافية وقدرها 946 مليون دولار أمريكي (قبل ارتفاع التكاليف) 43 في المائة من الاحتياجات الإجمالية من الموارد. وستتم المحافظة على القوة الشرائية للاشتراكات المقررة من خلال تحديث تكاليف الوحدة وذلك عبر تقدير الزيادات في التكاليف (49.9 مليون دولار أمريكي، انظر القسم الثالث-ألف)، فتبلغ عندها الاعتمادات/الصافية 995.9 مليون دولار أمريكي مع الزيادة في التكاليف.

76 - وتعكس المساهمات الطوعية التقديرات الخاصة بالموارد من خارج الميزانية بما يشمل 57 في المائة (1 265 مليون دولار أمريكي) من الاحتياجات الإجمالية من الموارد. وتتضمن المساهمات الطوعية مجموعة متنوعة من آليات التمويل القائمة والتي يمكن تصنيفها ضمن فئتين كما يرد في الجدول I-باء وكما هو مفصل في ما يلي.

² الفقرة 33 الوثيقة C 2008/4

77 - *المساهمات الطوعية الأساسية* تمثل الاحتياجات المقدّرة من الموارد من خارج الميزانية والمقررة في برنامج العمل ضمن أطر النتائج والتي تدار بصورة وثيقة مع الاعتمادات الصافية. وهي تمثّل 11 في المائة (247.2 مليون دولار أمريكي) من الاحتياجات الإجمالية من الموارد (و20 في المائة من مجموع المساهمات الطوعية) وتشمل ما يلي:

- المشروعات الممولة من حسابات الأمانة والتي تساند الأنشطة الرئيسية على المستويين العالمي والإقليمي (كانت تصنّف في برامج العمل والميزانية السابقة على أنها "دعم مباشر للبرنامج العادي") (انظر *الملحق الثامن* لمزيد من التفاصيل)؛
- المساهمات لغير المشاريع المقدمة من الشركاء (من قبيل برنامج التعاون في البنك الدولي، مساهمة منظمة الصحة العالمية في الدستور الغذائي)؛
- والموارد المخصصة لتنفيذ خطة العمل الفورية³ في الفترة 2010-2011 وغير المدرجة ضمن الاعتمادات الصافية، على النحو المبين في *القسم الثاني-ألف*.

78 - *المساهمات الطوعية الأخرى من خارج الميزانية* تمثل تقديرات المساهمات الطوعية (1 018 مليون دولار أمريكي) للبرامج والمشروعات بما يساهم في أطر النتائج الواردة في الخطة المتوسطة الأجل ويقدم دعماً للبرامج الميدانية والمساعدات الفنية للبلدان (أي التعاون الفني)، فضلاً عن المساعدات في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل.

79 - *ويعرض الملحقان الأول والخامس بشكل مفصّل الموارد بحسب الأقاليم. ويعطي الملحق الثالث مزيداً من التفاصيل عن الموارد وصولاً إلى النتائج التنظيمية. ويتضمّن الملحق الثامن معلومات إضافية عن تركيبة التقديرات الخاصة بالموارد الطوعية الأساسية.*

³ تظهر التكاليف والوفورات في خطة العمل الفورية دون تكاليف دعم المشروعات.

الجدول 1-ألف: اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

الهدف الاستراتيجي / الوظيفي	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
ألف - تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام	47 495	16 237	175 852	239 584
باء - زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	30 706	6 280	148 711	185 697
جيم - إدارة مصائد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام	53 867	35 219	52 466	141 553
دال- تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية	23 935	6 832	11 330	42 098
هاء- الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	41 288	44 744	33 341	119 372
واو - الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة	51 557	31 741	53 096	136 394
زاي - تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة	39 138	6 199	45 383	90 721
حاء - تحسين الأمن الغذائي والتغذية	57 162	9 601	80 285	147 049
طاء - زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال	7 397	5 077	367 140	379 614
كاف - المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية	9 721	2 879	9 824	22 423
لام - زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية	35 722	43 146	8 625	87 492
حاء - التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن	205 188	17 078	9 762	232 029
ذال - الإدارة الكفوءة والفعالة	109 241	17 119	8 834	135 195
ممثليات المنظمة - برنامج ممثلي المنظمة	77 194	1 699	12 500	91 393
برنامج التعاون التقني	109 221	0	0	109 221
6- المصروفات الطارئة	600	0	0	600
8- الإنفاق الرأسمالي	22 579	3 150	0	25 729
9- الإنفاق الأمني	23 955	188	601	24 744
المجموع	945 965	247 189	1 017 751	2 210 906

الجدول 1-باء: اقتراح الميزانية بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2009-2008)

الهدف الاستراتيجي / الوظيفي	الاعتمادات الصافية	المساهمات الطوعية الأساسية				الموارد الأخرى من خارج الميزانية	
		مشاريع حسابات الأمانة	المساهمات لغير المشاريع	خطة العمل الفورية	البرنامج الميداني	الطوارئ	المجموع
ألف – تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام	47 495	16 227	10	0	62 851	113 000	239 584
باء – زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	30 706	5 416	864	0	21 733	126 979	185 697
جيم – إدارة مصائد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام	53 867	34 106	1 113	0	36 467	16 000	141 553
دال– تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية	23 935	5 607	1 225	0	9 330	2 000	42 098
هاء– الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	41 288	44 744	0	0	27 962	5 379	119 372
واو – الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة	51 557	30 833	908	0	46 095	7 001	136 394
زاي – تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة	39 138	6 149	50	0	30 521	14 862	90 721
حاء – تحسين الأمن الغذائي والتغذية	57 162	9 523	79	0	77 976	2 309	147 049
طاء – زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال	7 397	5 041	36	0	30 892	336 248	379 614
كاف – المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية	9 721	2 800	79	0	6 824	3 000	22 423
لام – زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية	35 722	6 649	36 497	0	6 625	2 000	87 492
خاء – التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن	205 188	8 013	530	8 535	5 605	4 157	232 029
ذال – الإدارة الكفوءة والفعالة	109 241	2 126	7 593	7 400	524	8 310	135 195
ممثليات المنظمة – برنامج ممثلي المنظمة	77 194	0	1 699	0	8 700	3 800	91 393
برنامج التعاون التقني	109 221	0	0	0	0	0	109 221
6– المصروفات الطارئة	600	0	0	0	0	0	600
8– الإنفاق الرأسمالي	22 579	0	0	3 150	0	0	25 729
9– الإنفاق الأمني	23 955	0	188	0	0	601	24 744
المجموع	945 965	177 233	50 871	19 085	372 106	645 646	2 210 906

المساهمات الطوعية - مستوى الضمانات

80- في حين سيعرف مستوى الاشتراكات المقررة في بداية فترة السنتين استناداً إلى القرار الذي اعتمده المؤتمر بشأن اعتمادات الميزانية، فإن مقدار الموارد الطوعية من خارج الميزانية وتوقيتها وتخصيصها سيكون عرضة لبعض المخاطر. وفي عملية التخطيط للفترة 2010-2011، جرى التخفيف من حدة هذه المخاطر باشتقاق تقديرات الموارد من خارج الميزانية على أساس حالة المشروعات من خارج الميزانية، بالاستعانة بمستويين من الضمانات:

مستوى أعلى من الضمانات

- المشروعات الجاري تنفيذها والتي لها موارد مدرجة في الميزانية في الفترة 2010-2011؛
- مقترحات المشروعات قيد الإعداد، والتي يتفاوض بشأنها ومن المحتمل إقرارها، مع رصد ميزانيات للفترة 2010-2011، تتمتع أساساً بتمويل مضمون؛

مستوى أدنى من الضمانات

- آفاق قائمة على أساس أفكار المشروعات والاتصالات الإيجابية مع الجهات المانحة؛
- عدم استيعاب جزء من تكلفة خطة العمل الفورية ضمن الاعتمادات الصافية.

81- ويبين الملحق الثاني أن هذه المنهجية لتقدير الموارد من خارج الميزانية تسفر عن مستوى معقول من الضمانات الشاملة، مع وجود اختلافات بين الفئات الفرعية للمساهمات الطوعية. ويقدم النسبة المئوية من الموارد الطوعية المخصصة لكل هدف استراتيجي ووظيفي، والتي توجد في الفئة المضمونة للغاية من المشروعات التي يجري تنفيذها أو هي قيد الإعداد. وعلى العموم، يمكن تصنيف 43.5 في المائة من المساهمات الطوعية من خارج الميزانية على أنها مضمونة للغاية، وهي تتراوح بين 11.5 في المائة لحالات الطوارئ و58 في المائة للمساهمات الطوعية الأساسية (63 في المائة باستثناء خطة العمل الفورية) و89 في المائة لدعم البرامج الميدانية والمساعدة التقنية.

82- ومن جهة أخرى، تمثل التوقعات المقدرة للمساهمات الطوعية الأساسية (باستثناء تكاليف خطة العمل الفورية وحالات الطوارئ) نحو 21 في المائة من المساهمات الطوعية المقدرة، مع انخفاض مستوى التمويل المضمون. ويمكن التخفيف من وطأة هذه الخطر في المستقبل من خلال استراتيجية تعبئة الموارد والإدارة.

83- وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة تعترف بوضع استراتيجية لتعبئة الموارد والإدارة ابتداءً من فترة السنتين المقبلة، تشمل مجالات التركيز المؤثرة، وأطر وطنية متوسطة الأجل ذات الأولوية، ومجالات العمل الإقليمية ودون الإقليمية ذات الأولوية. وستهدف هذه الاستراتيجية إلى تركيز المساهمات الطوعية على أطر النتائج وتحسين ما تقوم به الأجهزة الرئاسية من رصد ومراقبة. وفي الوقت نفسه، وكما ذكر أعلاه، فإن معظم المساهمات الطوعية المقدرة لفترة 2010-2011 قد تأتي من المشروعات الجارية وتلك قيد الإعداد، والتي تم بلورتها قبل وضع أطر النتائج الجديدة. ولذلك، لم

يستند توزيع المساهمات الطوعية لفترة 2010-2011 من النهج الأكثر استراتيجية الذي سيوضع لفترات السنتين المقبلة.

84- وفي ما يتعلق بالمستوى الإجمالي للمساهمات الطوعية، فإن التقديرات لفترة 2010-2011 تتماشى مع الاتجاهات الأخيرة. وقد بلغ التسليم الفعلي للموارد من خارج الميزانية 635 مليون دولار أمريكي في الفترة 2004-2005 (مقابل خطة برنامج العمل والميزانية قيمتها 495 مليون دولار أمريكي) و932 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007 (مقابل خطة برنامج العمل والميزانية قيمتها 779 مليون دولار أمريكي). وفي برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009، تم التخطيط لمبلغ 837 مليون دولار أمريكي من الموارد من خارج الميزانية، في حين يتوقع أن يبلغ التسليم المقدّر نحو 1.3 مليار دولار أمريكي. وفي برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011، جرى التخطيط لمبلغ 1 264 مليار دولار أمريكي، وهو أدنى بقليل من التسليم المقدّر لفترة السنتين الحالية.

باء- مجالات التركيز البرامجي

85- يستند برنامج العمل المقترح لفترة السنتين إلى الاحتياجات اللازمة لتحقيق الغايات لفترة السنتين لكل نتيجة من النتائج التنظيمية ضمن أطر النتائج المعروضة في الخطة المتوسطة الأجل بالنسبة للأهداف الاستراتيجية والأهداف الوظيفية. كما يعرض الاحتياجات ذات الصلة للمكاتب القطرية، وبرنامج التعاون التقني والإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني.

86- وتماشياً مع العرض المتكامل للموارد، تمول الاحتياجات من الاعتمادات الصافية (الميزانية المقدرة) وتقدير للموارد من خارج الميزانية (مقسماً بحسب المساهمات الطوعية الرئيسية، ودعم البرنامج الميداني والمساعدة المقدمة إلى البلدان الأعضاء والمساعدات الطارئة).

المؤشرات الخاصة بالموارد

87- بموجب إطار التخطيط المتكامل الجديد المستند إلى النتائج، كان المقصد هو الانتقال إلى وضع الميزانية بحسب كل هدف من الأهداف في الفترة المالية المقبلة. وبالنسبة إلى الفترة المالية 2010-2011، كان رؤساء الإدارات/المكاتب مسؤولين عن تخصيص الموارد من الاعتمادات الصافية للغايات التي حددها وتقديرات الموارد من خارج الميزانية للنتائج التنظيمية، استناداً إلى طبيعة المساهمات لفترة السنتين اللازمة من حيث المنتجات والخدمات كما اتفق عليه مع الفريق المعني بالاستراتيجية. وستخضع هذه المساهمات، التي تسمى "نتائج الوحدات"، لمزيد من البلورة خلال عملية تخطيط العمل قبل التنفيذ.

88- وقد تم تعديل غايات الاعتمادات الصافية، بإعادة تخصيص بعض الوفورات المتأتية عن خفض عدد المناصب الإدارية العليا، لضمان حصول مجالات عمل معينة ذات أولوية قصوى على موارد إضافية في الاعتمادات النهائية، وفقا لأحدث الإرشادات الصادرة عن الأجهزة الرئاسية. ويشمل ذلك الإحصاءات، والحق في الغذاء⁴، ونظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، والثروة الحيوانية، وتغير المناخ، ومصايد الأسماك، والحراجة.

89- وكان جرى توضيحه في القسم الأول-الف، استُمدت تقديرات الموارد من خارج الميزانية من المشروعات التي تنفذ حاليا والتي ستخصص لها موارد من الميزانية في فترة السنتين 2010-2011، والمشروعات قيد الإعداد، والتوقعات بالنسبة لمساهمات طوعية إضافية. وقد أمكن التوصل إلى هذه التوقعات من خلال الأفكار الموضوعة للمشروعات والاتصالات مع الجهات المانحة والاحتياجات الإضافية بالنسبة إلى خطة العمل الفورية.

مقارنة بين البرامج

90- وفي ظل الإطار الاستراتيجي الجديد، تغيرت أسس التخطيط بشكل جذري، وبات التركيز منصبا على نحو كبير على تحديد الأولويات ضمن الأهداف الاستراتيجية والوظيفية الجديدة الثلاثة عشر (بما في ذلك النتائج التنظيمية السادسة والخمسين) بدلا من البرامج الثلاثة والأربعين (مع وجود مائة وثلاثة وثمانين كيانا برنامجيا) لفترة السنتين 2008-2009. وفي الواقع، جرى تحديد الأهداف والنتائج لعام 2010 وما بعد وصياغتها دون الرجوع إلى هيكل البرامج القائم.

91- وعلى الرغم من ذلك، وسعيا إلى التمكين من إجراء مقارنة برنامجية للاعتمادات الصافية لفترة السنتين 2008-2009 ولتلك المقترحة لفترة السنتين 2010-2011، تم الاضطلاع برسم خرائط لاحق لموارد الكيان البرنامجي القديم مقابل الأهداف الاستراتيجية والوظيفية الجديدة استنادا إلى مجال العمل المدعوم.

92- ويجب أن تفسر المقارنة الناتجة على أنها إرشادية في أحسن الأحوال، بسبب عدم الدقة المتأصلة للربط بين أطر التخطيط القديمة والجديدة، والتي لها نهج وافتراضات مختلفة. فعلى سبيل المثال، ينطوي الإطار القديم على كيانات برنامجية تقنية وغير تقنية وإدارية، في حين أن الإطار الجديد لديه مهام أساسية وإدارة مرتبطة مباشرة بتحقيق عدد محدود من النتائج.

93- واستنادا إلى رسم الخرائط، يقدم الجدول 2 مقارنة للموارد بالنسبة للاعتمادات الصافية بين برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 وبرنامج العمل والميزانية المقترح للفترة 2010-2011، على مستوى الهدف

⁴ تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري.

الاستراتيجي/الوظيفي. ويوفر مؤشرا للمجالات التي يمكن أن تكون قد شهدت تحولات في التركيز البرنامجي لدى الانتقال من الهيكل البرنامجي للفترة 2008-2009 إلى التسلسل الهرمي الجديد لنتائج المنظمة.

الجدول 2: مقارنة الاعتمادات الصافية بين برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 وبرنامج العمل المقترح للفترة 2010-2011 (قبل زيادات التكاليف) (بملايين الدولارات الأمريكية)

الهدف	برنامج العمل والميزانية للفترة 2009-2008	برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة 2010-2011	الفرق بالنسبة المئوية
ألف - تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام	42.8	47.5	11.0%
باء - زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	25.5	30.7	20.4%
جيم - إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام	53.0	53.9	1.7%
دال - تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية	23.3	23.9	2.6%
هاء - الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	40.0	41.3	3.2%
واو - الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة	50.2	51.6	2.7%
زاي - تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة	40.9	39.1	-4.3%
حاء - تحسين الأمن الغذائي والتغذية	59.7	57.2	-4.2%
طاء - زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال	6.3	7.4	18.3%
كاف - المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية	9.6	9.7	1.6%
لام - زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية	36.0	35.7	-0.9%
خاء - التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن	208.5	205.2	-1.6%
ذال - الإدارة الكفوءة والفعالة	103.1	109.2	6.0%
ممثليات المنظمة - برنامج ممثلي المنظمة	77.8	77.2	-0.8%
برنامج التعاون التقني	109.2	109.2	0.0%
المصروفات الطارئة	0.6	0.6	0.0%
الإنفاق الرأسمالي	20.1	22.6	12.2%
الإنفاق الأمني	23.3	24.0	2.9%
المجموع	929.9	946.0	1.7%

التركيز البرنامجي

94- إلى جانب الموارد الإضافية المخصصة لبعض المجالات ذات الأولوية العالية من خلال أهداف موارد الاعتمادات الصافية على النحو المشار إليه أعلاه، يرد عدد من التحولات في التركيز البرنامجي ضمن الأهداف تحت إطار برنامج العمل المقترح للفترة 2010-2011. وإقراراً بأن هذا قد لا يكون دائماً واضحاً نظراً لمستوى التجميع في عرض أطر النتائج، يرد أدناه موجز للمجالات التي تشهد زيادة التركيز وتناقضه، بحسب الهدف الاستراتيجي والوظيفي:

الهدف الاستراتيجي ألف - تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام

95- تشمل المجالات التي تشهد زيادة التركيز لفترة السنتين المقبلة ما يلي: نهج النظام الحيوي لتكثيف الإنتاج المحصولي المستدام، بما في ذلك خدمات النظام الحيوي مثل التلقيح وإدارة المغذيات النباتية؛ ونظام الوقاية من طوارئ الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود غير الجراد الصحراوي؛ وتنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛ والمساهمات التقنية لرسم السياسات، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته.

الهدف الاستراتيجي باء - زيادة الإنتاج الحيواني المستدام

96- سيركز برنامج الثروة الحيوانية الذي تضطلع به المنظمة خلال الفترة 2010-2011 على ما يلي: الوقاية من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود ومكافحتها (بما فيها الأمراض الحيوانية المصدر)؛ والسياسات والمؤسسات المعنية بالثروة الحيوانية للتخفيف من وطأة الفقر؛ وتنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية الحيوانية؛ والتفاعلات بين الثروة الحيوانية والبيئة، بما فيها فرص التخفيف من حدة آثار تغير المناخ على هذا القطاع. وسينخفض التركيز على العمل في مجالي الإنتاج الحيواني والتكنولوجيات التقليدية الخاصة بتربية الحيوانات، وكذلك الأمراض الحيوانية ذات الصلة بالإنتاج وسيحال إلى موردين بديلين.

الهدف الاستراتيجي جيم - إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية

واستخدامها بشكل مستدام

97- تعكس النتائج التنظيمية الأولويات الرئيسية المتعلقة بالهدف الاستراتيجي جيم، كما ناقشتها وأقرتها لجنة مصايد الأسماك، وهكذا لم تحدث أية تحولات كبرى في برنامج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ومع ذلك، هناك عدد من الأنشطة التي حظيت بأولوية متزايدة من قبل لجنة مصايد الأسماك، وخصصت لها موارد إضافية دون المساس بتنفيذ الأنشطة الأخرى.

98- وتشمل المجالات التي حظيت بأولوية متزايدة ما يلي: المساعدة التقنية المقدمة لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، لا سيما لمصايد الأسماك الصغيرة؛ وإنتاج تربية الأحياء المائية، وخاصة في أفريقيا؛ ونهج النظام البيئي لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما في ذلك بناء القدرات في البلدان النامية في مجالات الرصد والمراقبة والإشراف؛ والمساعدة المقدمة إلى البلدان النامية في فترة ما بعد الصيد والتجارة، وتنفيذ استراتيجية الإحصاءات.

الهدف الاستراتيجي دال - تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية

99- تؤدي الطبيعة التعاونية والمعيارية للعمل المضطلع به في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، فضلا عن استمرار ارتفاع الطلب على هذا العمل من جانب البلدان، إلى الحيلولة دون حدوث تحولات كبرى للموارد من فترة سنتين إلى فترة سنتين. ومع ذلك، ستشهد الفترة 2010-2011 إنشاء نظام الوقاية من طوارئ الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود في مجال سلامة الأغذية. وسوف يكمل هذا العمل المجالات القائمة لنظام الوقاية من طوارئ الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود (الصحة الحيوانية والصحة النباتية)، وسيضمن التغطية الكاملة للسلسلة الغذائية. ومن بين المجالات التي تحظى بتركيز أدنى قليلا في إطار الاعتمادات الصافية، عمل المنظمة بشأن بناء قدرات البلدان النامية في مجال جودة الأغذية وسلامتها، بما في ذلك تحسين المشاركة في أعمال هيئة الدستور الغذائي التي من أجلها سيتم السعي إلى زيادة المساهمات الطوعية في فترة السنتين المقبلة.

الهدف الاستراتيجي هاء - الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

100- يستمد الهدف الاستراتيجي هاء وأوليياته من استراتيجيات الغابات التي وضعتها المنظمة من خلال عملية تشاركية طويلة شملت الهيئات الإقليمية للغابات، ولجنة الغابات، والدول الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين.

101- وتشمل مجالات التركيز المتزايد للفترة 2010-2011 ما يلي: توفير معلومات موثوق بها عن الغابات من خلال الرصد والتقييم الوطنيين للغابات، والتقييم العالمي للموارد الحرجية؛ ومساعدة البلدان في وضع البرامج والسياسات الوطنية للغابات، بما في ذلك تقديم المساعدة المباشرة من خلال مرفق البرامج الحرجية القطرية؛ والإدارة المستدامة للغابات كأساس لتحسين الغابات، وخصوصا بهدف تعزيز سبل العيش في المناطق الريفية؛ والحد من إزالة الغابات وتدهورها من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ وتحسين تكيف الغابات مع تغير المناخ من خلال الإدارة المستدامة للغابات. وسيخفض التركيز على البحوث والتثقيف في مجال الغابات، حيث تتمتع المنظمة بميزة نسبية أقل وحيث ينفذ العمل في شراكة مع منظمات حرجية أخرى.

*الهدف الاستراتيجي واو- الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية
وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة*

102- يعالج الهدف الاستراتيجي واو التحديات الجديدة الرئيسية التي تواجهها الأغذية والزراعة الناجمة عن عوامل خارجية، والتي لا يمكن التصدي لها بشكل ملائم إلا بتوفير مساهمات طوعية أساسية إضافية. وتشمل مجالات التركيز المتزايد للفترة 2010-2011 ما يلي: تقديم الدعم لرصد وتنفيذ الصكوك الدولية والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بالإدارة المستدامة للأراضي والمياه، والتنوع البيولوجي، والموارد الوراثية، وخدمات النظام البيئي، وتغير المناخ، والطاقة الحيوية. ويحول الطلب المتزايد على المساعدة المقدمة إلى البلدان في هذه المجالات التقنية دون التقليل من التركيز على أي من المجالات التقنية التي يشملها هذا الهدف.

*الهدف الاستراتيجي زاي - تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة
والتنمية الريفية؛*

الهدف الاستراتيجي حاء - تحسين الأمن الغذائي والتغذية؛ و

*الهدف الاستراتيجي كاف - المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع
والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية*

103- وثمة صلة وثيقة في ما بين الأهداف الاستراتيجية زاي وحاء وكاف. وستعطى الأولوية خلال الفترة 2010-2011 للعمل في المجالات التالية: أصحاب الحيازات الصغيرة؛ والتنمية الريفية؛ والإحصاءات (التي أنشئت من أجلها أربع وظائف جديدة)؛ وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري. وباتت السياسة المعنية بالتغذية متكاملة على نحو أوثق مع سياسة الأمن الغذائي.

104- وستعوض الزيادات في مجالات العمل ذات الأولوية ببعض التخفيضات ذات الصلة بالعمل في مجالي السلع الأساسية والدراسات المنظورية. وألغي الدعم المقدم إلى أعمال تركيب الأغذية على المستوى الوطني مع التركيز على بناء القدرات في مجال تركيب الأغذية على الصعيد الإقليمي. وسيكون هناك أيضاً تخفيض لتركيز أنشطة المشاريع على المستوى القطري لصالح مستوى أعلى من العمل السياسي الاستراتيجي ومزيد من التعاون مع الشركاء المنفذين الذين يتمتعون بحضور قوي على المستوى القطري (برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة اليونيسيف، والمجتمع المدني).

الهدف الاستراتيجي طاء - زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال

105- سيركز الهدف الاستراتيجي طاء في الفترة 2010-2011 على ما يلي: المجالات التي يمكن أن تحدث فيها المنظمة أكبر قدر من التغيير مع ضمان تعزيز قدرة البلدان على التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها؛ ووضع نموذج تشغيلي سيعزز المرحلة الانتقالية والروابط بالبرامج الإنمائية. ويكتسي التعاون مع برنامج الأغذية العالمي أهمية خاصة في تنفيذ هذا الهدف الاستراتيجي. وتعكس الزيادة في موارد الاعتمادات الصافية النهج القائم على المشاركة والمتعدد التخصصات المتبع في صياغة الهدف الاستراتيجي، لحماية سبل العيش والأمن الغذائي في حالات الطوارئ واستعادتها. كما يعكس التركيز المتجدد على إدارة خطر الكوارث من الإنذار المبكر والتأهب والوقاية إلى الانتقال إلى التنمية.

الهدف الاستراتيجي لام - زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

106- يتجه تحول تركيز دعم المنظمة للاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية، بناء على توصيات التقييم الخارجي المستقل، نحو عمل استباقي وبناء القدرات في مجال تخطيط الاستثمار ذي الصلة بالعمل التقليدي لإعداد المشاريع.

الهدف الوظيفي خاء - التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن

107- يعكس التحول الظاهر لموارد الاعتمادات الصافية من الهدف الوظيفي خاء تعميم بعض الأعمال المتصلة بالوظائف الأساسية، ولا سيما بشأن الصكوك الدولية والإحصاءات، في إطار التخطيط الجديد. ففي الإطار القديم، كانت معظم الأعمال المتعلقة بالوظائف الأساسية تنفذ من خلال كيانات برنامجية محددة الهدف. ومع ذلك، تم تعويض التحول جزئياً باعتماد احتياجات إضافية في إطار الهدف الوظيفي خاء المرتبط بتنفيذ خطة العمل الفورية.

الهدف الوظيفي ذال - الإدارة الكفوءة والفعالة

108- يمثل الهدف الوظيفي ذال الميزانية الإدارية وسيرسي الأساس لقياس التحسن الكمي في كفاءة وفعالية عمل المنظمة الإداري، بما في ذلك التوجيه والإبلاغ بشأن الشؤون المالية، والتوريد، وإدارة الموارد البشرية وإدارة المرافق. وتعتبر الزيادة الكلية في موارد الاعتمادات الصافية التي تبلغ 6.1 مليون دولار أمريكي في الهدف الوظيفي ذال مجموعة من الانخفاض في الموارد بسبب تحسينات الكفاءة الجارية (1.6 مليون دولار أمريكي) تجاوزته الموارد المخصصة لتنفيذ خطة العمل الفورية (7.7 مليون دولار أمريكي)، والتي يندرج الكثير من إجراءاتها تحت المجال الإداري.

ثانياً - تأثير الإصلاحات في المنظمة

ألف - تنفيذ خطة العمل الفورية

(بما في ذلك التوصيات المتفق عليها في الاستعراض المفصل)

109 - اعتمدت الدورة الخاصة الخامسة والثلاثون لمؤتمر المنظمة بمقتضى قرارها 2008/1 في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة، على أن تنفذ هذه الخطة خلال الفترة 2009-2011. كما قررت هذه الدورة: "أن تنفيذ خطة العمل الفورية في عام 2009 يقتضي تمويلاً من مساهمات من خارج الميزانية وأن يعامل تمويلها في الفترة 2010-2011 في إطار برنامج العمل والميزانية".

110 - وأحرز بالفعل تقدم ملموس في هذا الصدد، واتخذ عدد كبير من الإجراءات التي يتوقع أن تنفذ بالكامل في عام 2009، واعتبر تنفيذ خطة العمل الفورية السمة الرئيسية لفترة السنتين المقبلة 2010-2011.

111 - وفي أبريل/نيسان 2009، أصدر المستشارون في مجال الإدارة لمؤسسة Ernst and Young تقريرهم في ختام الاستعراض المفصل الذي أوصى به التقييم الخارجي المستقل للعمليات الإدارية بالخصوص، وأدرجت بشكل كامل التكاليف والوفورات التي وردت في توصيات الاستعراض المفصل في خطة العمل الفورية للفترة 2010-2011.

112 - وعرض مشروع احتياجات خطة العمل الفورية من التمويل للفترة 2010-2011 على الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة للجنة المالية، ونظر فيه الاجتماع المشترك للجنة البرنامج والمالية في يوليو/تموز 2009. واعترفت اللجنة "بأنه ينبغي تعديل بعض التكاليف في حال تغيرت الافتراضات التي تقوم عليها التكاليف أو نطاقها أو توقيتها"⁵، ولاحظ الاجتماع المشترك "التزام المدير العام بمراجعة الفرضيات التي تقوم عليها تكاليف خطة العمل الفورية في الفترة 2010-2011 وتعديلها قبل وضع الصيغة النهائية لمقترحات برنامج العمل والميزانية"⁶.

استعراض تقديرات التكاليف

113 - خطة العمل الفورية خطة طموحة للغاية لإحداث تغيير واسع النطاق في جميع أنحاء المنظمة، وتعتبر خطة العمل لإجراء أشمل عملية إصلاح يضطلع بها حتى الآن في منظمة من منظومة الأمم المتحدة. ولدى إجراء استعراض لتقديرات تكاليف خطة العمل الفورية للفترة 2010-2011، جرى النظر في المخاطر الكامنة في مثل هذه الخطة الطموحة، وهدف الحد من الأثر المالي لتنفيذ الخطة في الفترة 2010-2011.

⁵ الفقرة 42 من الوثيقة CL 137/4

⁶ الفقرة 10 من الوثيقة CL 137/2

114- وأدى الاستعراض إلى تغيير الافتراضات الكامنة وراء بعض إجراءات الخطة، وتقليص نطاقها، وإطالة التوقيت، أو التأخير في المواعيد المقررة لبدء الإجراءات الأخرى. وهكذا، تم تمديد المهلة الزمنية الأصلية المتمثلة في ثلاث سنوات لإصلاح المنظمة لهذه الإجراءات في فترة السنتين 2012-2013. وبالفعل، أصبح من الواضح بشكل متزايد أنه لا يمكن اعتبار إصلاحات كبرى بهذا الحجم مشاريع محددة زمنياً، بل يجب أن تكون بدلاً من ذلك جزءاً من عملية لإضفاء الطابع المؤسسي تعكس الحاجة إلى الاستمرار في التغيير والتكيف من أجل تحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها.

115- ونتيجة لهذا الاستعراض، تم تخفيض إجمالي صافي التكاليف المقدرة للخطة للفترة 2010-2011 بمبلغ 21.2 مليون دولار أمريكي من 59.8 مليون دولار أمريكي إلى 38.6 مليون دولار أمريكي. وبعض التغييرات الرئيسية من تقديرات تكاليف ووفورات الخطة للفترة 2010-2011 الواردة في مشروع برنامج العمل والميزانية هي التالي:

- تناوب الموظفين - تخفيض عدد الموظفين الذين يتعين تناوبهم كل سنة من 80 موظفاً إلى 25 موظفاً، مع تخفيض التكاليف المرتبطة بذلك بمبلغ 6 ملايين دولار أمريكي؛
- التقييم - لم يقطع التقييم في الفترة 2010-2011 سوى ثلث الطريق نحو هدف خطة العمل الفورية المتمثل في 0.8 في المائة من الاعتمادات الصافية المخصصة للتقييم على مدى فترتي السنتين، مما يؤدي إلى خفض التكاليف المقدرة للفترة 2010-2011 بمبلغ 0.5 مليون دولار أمريكي؛
- نظم معلومات الإدارة - تمديد الإطار الزمني لتطوير نظم معلومات الإدارة وتوزيعها بصورة كاملة في الفترة 2012-2013، وبالتالي تحقيق تخفيضات في التكاليف تبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي؛
- إدارة المخاطر المؤسسية - تعديل النهج باتباع توصيات المستشارين الخارجيين، وهو ما سيسفر عن وفورات في التكاليف بمبلغ 0.7 مليون دولار أمريكي؛
- المشتريات المحلية - تأجيل تمكين المسؤولين الإقليميين والمحليين في مجال إدارة المشتريات المحلية إلى عام 2012، مع تخفيض التكاليف المرتبطة بذلك بمبلغ 1.7 مليون دولار أمريكي؛
- تغيير الثقافة - تمديد المهلة الزمنية اللازمة لتنفيذ الرؤية الداخلية، مما يؤدي إلى خفض التكاليف المقدرة بمبلغ 1 مليون دولار أمريكي؛
- ودعم الإدارة لخطة العمل الفورية - الحد من تكاليف دعم الإدارة بما يتناسب وتخفيض برنامج الخطة للفترة 2010-2011، وهو ما يسفر عن وفورات في التكاليف تبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي.

116- ويجب التشديد على أن تنفيذ خطة العمل الفورية في الفترة 2010-2011 يظل برنامجاً كبيراً وطموحاً لإصلاح المنظمة، ويمثل التمويل اللازم استثماراً ضرورياً في التغييرات اللازمة لجعل المنظمة أكثر كفاءة وفعالية.

مصادر تمويل خطة العمل الفورية

117- إدراكا للأهمية القصوى لعملية الإصلاح وطلب لجنتي البرنامج والمالية ضمان توفير التمويل لخطة العمل الفورية، تمت مراجعة تطبيق مصادر التمويل بين الاعتمادات الصافية والمساهمات الطوعية الأساسية ضمن الاعتمادات الصافية المقترحة الإجمالية البالغة 995.9 مليون دولار أمريكي (بما في ذلك زيادات التكاليف). وقد أمكن القيام بذلك نظرا لانخفاض التكلفة المقدرة للخطة بمبلغ 38.6 مليون دولار أمريكي، وإجراء تعديل على الزيادات في التكاليف المقدرة (انظر الجزء الثالث ألف)، مع حماية برنامج العمل الشامل المقترح. ونتيجة لذلك، يقترح أن يمول مبلغ 19.5 مليون دولار أمريكي من تكاليف الخطة (51 في المائة) من الاعتمادات الصافية ومبلغ 19.1 مليون دولار أمريكي (49 في المائة) من المساهمات الطوعية الأساسية.

118- وأدرجت إجراءات الخطة التي تتناول ثلاث أولويات رئيسية لإصلاح المنظمة (الإدارة من أجل تحقيق النتائج، ووحدة الأداء، وإصلاح الموارد البشرية) تحت الاعتمادات الصافية، وفقا للأولويات المحددة في إجراءات الخطة في عام 2009.

119- وفي إطار "الإدارة من أجل تحقيق النتائج"، ستستحدث المنظمة نظاما للرصد والإبلاغ لتزويد الأعضاء بالمعلومات الرئيسية بشأن الأداء، وإعداد نموذج جديد للتخطيط ووضع الميزانية ونظام إبلاغ موحد. وسوف يتم البدء في تطبيق نظام تقييم أداء الموظفين على نطاق المنظمة ككل في الفترة 2010-2011 لاستكمال "وصلة المساءلة" بين الأهداف الاستراتيجية للمنظمة والأداء الفردي للموظفين.

120- وفي إطار "وحدة الأداء"، ستستثمر المنظمة في البنية الأساسية الضرورية لتمكين الموظفين في المكاتب الميدانية لكي يكونوا قادرين على استخدام نفس الأدوات والمرافق المؤسسية مثل زملائهم في المقر الرئيسي. وستقوم المنظمة أيضا بمضاعفة عدد الموظفين الذين يتناوبون في العمل بين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية لضمان التدفق الكامل للمعارف والخبرات بين المكاتب، وإثراء خبرات ومعارف الموظفين التابعين للمنظمة.

121- وفي إطار "إصلاح الموارد البشرية"، ستستحدث المنظمة بشكل كامل نظاما مشتركا ومتسقا لتوظيف موظفين فنيين شباب وتدريبهم والاستثمار في مزيد من الموظفين الفنيين في قسم الموارد البشرية لدعم دورهم كشركاء للمنظمة في الأعمال.

122- وقد أعيد برمجة الوفورات ذات الصلة ببرنامج التعاون الفني للاستخدام في مشروعات برنامج التعاون التقني. وبالمثل، تم إعادة تخصيص وفورات خفض عدد المناصب الإدارية العليا البالغ قدرها 17.4 مليون دولار أمريكي ضمن الإدارات التقنية وغير التقنية للأنشطة ذات الأولوية تحت إطار النتائج الجديد.

123- ويقدم بشكل منفصل إلى مجموعات العمل التابعة للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل وإلى لجنة المالية عرض كامل عن جميع التغييرات التي اعتمدت نتيجة استعراض التكاليف والوفورات المقدرة لخطة العمل الفورية للفترة 2010-2011.

الجدول 3 - تقديرات التكاليف والوفورات ذات الصلة بخطة العمل الفورية في 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بأسعار 2008-2009)

المجموع	المساهمات الطوعية الأساسية			صافي الاعتمادات	مشروع خطة العمل الفورية
	وفورات متكررة	تكاليف متكررة	تكاليف الاستثمار		
3 820	0	1 060	600	2 160	1 - إصلاح الأجهزة الرئاسية
1 400	0	300	0	1 100	2 - الإشراف
1 000	0	100	200	700	3 - إصلاح البرمجة ووضع الميزانية والرصد المستند إلى النتائج
1 400	0	700	700	0	4 - تعبئة الموارد وإدارتها
(620)	0	0	0	(620)	5 - برنامج التعاون التقني
4 600	0	0	0	4 600	6 - تطبيق اللامركزية
(120)	(470)	100	0	250	7 - هيكل المقر الرئيسي
1 180	0	1 000	180	0	8 - الشراكات
1 120	(3 380)	1 510	2 990	0	9 - إصلاح النظم الإدارية والتنظيمية
0	0	0	0	0	10 - دليل التعليمات الإدارية في المنظمة
5 600	0	125	3 850	1 625	11 - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأوراق
1 300	0	400	900	0	12 - إدارة المخاطر المؤسسية
3 100	0	0	1 150	1 950	13 - تغيير الثقافة
11 668	0	4 510	980	6 178	14 - الموارد البشرية
0	0	0	0	0	15 - خطة العمل الفورية - متابعة الأجهزة الرئاسية
3 160	0	0	1 580	1 580	16 - خطة العمل الفورية - متابعة الإدارة
38 608	(3 850)	9 805	13 130	19 523	المجموع

باء- الهيكل الجديد للمقر الرئيسي

124- دعت خطة العمل الفورية إلى إجراء عملية إعادة هيكلة شاملة للمقر الرئيسي للمنظمة على أن يبدأ ذلك في عام 2009 وأن ينتهي العمل في عام 2012. وتضمن ذلك هيكلاً تنظيمياً معدلاً مؤقتاً في المقر الرئيسي مع اتفاق عام من حيث المبدأ على الجوانب "المركزية" للهيكل التنظيمي الجديد، ويظل يتعين إجراء بلورة الهيكل بقدر أكبر من

التفصيل استناداً إلى عملية تشاور وثيقة بين الأعضاء والإدارة وأن يأخذ ذلك في الاعتبار أيضاً التوصيات الصادرة عن الاستعراض المفصل (التي توافرت في نهاية أبريل/ نيسان 2009) والانتهاء من وضع الصيغة النهائية لأطر النتائج في مشروع الخطة المتوسطة الأجل.

مراحل العملية

125- اشتركت في عملية تنقيح هيكل واختصاصات المكاتب كل من الأمانة ولجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل. وقدمت الأمانة وثيقتين تحليليتين شاملتين إلى الاجتماعات المشتركة لمجموعتي العمل الأولى والثالثة مع بيانات وظيفية للوحدات الرئيسية فضلاً عن كثير من الإيضاحات رداً على استفسارات الأعضاء. وقد تم هذا العمل على أساس الفهم بأن مقترحات مدمجة سوف تُضمن في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2010-2011.

126- وعلى المستوى الداخلي، كلف مشروع خطة العمل الفورية بشأن هيكل المقر الرئيسي برئاسة نائب المدير العام وبمشاركة فريق الإدارة العليا المعني بخطة العمل الفورية، بتنسيق التحليل الوظيفي المعاون وتحديد أدوار ومسؤوليات الوحدات الجديدة في المستويات العليا في الهيكل، بما في ذلك نائب المدير العام، وتحديد الأدوار وهياكل الشعب داخل الإدارات، وتحديد وتحليل جوانب التآزر والفرص المتاحة للتعاون بين الوحدات وعبر حدود الإدارات.

127- وكان هذا العمل يسترشد بمبادئ إعادة الهيكلة على النحو المبين في الفقرة 46 من خطة العمل الفورية وهي باختصار: ضمان مجالات الرقابة سهلة الإدارة، ودمج الوحدات، وخفض المستودعات، ودمج وتمثيل المكاتب الميدانية في عمليات صنع القرار على مستوى الإدارة العليا، والمرونة وخفض مستوى الهياكل، وتنمية الموارد البشرية واستخدامها بفعالية والإدارة المستندة إلى النتائج، والتفويض بالسلطة والمساءلة، والقرارات الفعالة من الناحية التكاليفية بشأن المواقع، وحيثما يكون ممكناً، تقاسم الخدمات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والتعاقد الخارجي بشأنها.

128- ويتضمن الملحق التاسع الهيكل التنظيمي المقترح الناشئ عن هذه العملية واسعة النطاق للاستعراض والمناقشة. وعلاوة على ذلك، يعطي الملحق الرابع لمحة عامة عن الموارد بحسب الإدارات لكل من الأهداف، فيما يقدم الملحقان السادس والسابع عرضاً عاماً للموارد بحسب وحدات المنظمة لكل من الفترتين 2010-2011 و2008-2009 على التوالي.

129- ويجري في الوقت الحاضر إجراء بعض التحليلات الأخرى (مثل توضيح الأدوار الإدارية والفنية فيما بين مكتب المدير العام ونواب المدير العام، والمدراء العامين المساعدين للخدمات المؤسسية ومكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد ومكتب التنسيق في حالات الطوارئ، وهي التحليلات التي لن يمكن أخذها في الاعتبار في برنامج العمل والميزانية هذا ومن ثم فإن الأمر قد يقتضي إجراء تغييرات أخرى في مرحلة لاحقة.

الجوانب الرئيسية

130- يخفض الهيكل الجديد عدد مستويات المسؤولية التراتبية المباشرة إزاء المدير العام إلى سبعة. وسينشأ فريق إدارة تنفيذية جديد برئاسة المدير العام بوصفه الرئيس التنفيذي الرئيسي ويتضمن، رهنا بمزيد من التحليلات، نائبي المدير العام ويمثل قاعدة المعرفة للمنظمة والجوانب التشغيلية لعملها. وسيتولى هذا الفريق بقدر أكبر من المرونة في نفس الوقت الذي يتمتع فيه بالمسؤولية والسلطة والنطاق الوظيفي لضمان إنفاذ القرارات المتعلقة بجميع جوانب عمل المنظمة بطريقة فعالة وحسنة التوقيت.

131- وهناك من بين الوحدات التي ستقدم تقاريرها للمدير العام: مكتب الاتصالات المؤسسية والعلاقات الخارجية، ومكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، والذي له أيضا خط إبلاغ مباشر مع الأجهزة الرئاسية، ومكتب التقييم الذي يسترشد بالميثاق الذي اعتمده المجلس. وهذه هي المكاتب الجديدة بأسلوب مفاهيمي في حين تضم بصفة عامة موظفين من طائفة من الوحدات القائمة بما في ذلك مكتب التنسيق مع الأمم المتحدة ومتابعة الأهداف الاستراتيجية للألفية، ومكتب البرنامج والميزانية والتقييم، التي ألغيت. وفي حين سيلحق موظف المبادئ الأخلاقية من الناحية الإدارية بالمكتب القانوني، سوف يقدم تقاريره للمدير العام، ويكون مسؤولاً أمامه من الناحية الوظيفية، وسيظل مكتب المفتش العام يعمل باختصاصاته الحالية.

132- وتتمثل العمليات التي سيضطلع بها نائب المدير العام في توفير التوجيه الاستراتيجي والإشراف على: إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية، وإدارة التعاون التقني، وجميع المكاتب الميدانية. وذلك بغرض ضمان البيئة اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة في المنظمة بما في ذلك المسؤولية عن إدارة المخاطر التي تتعرض لها. وفيما يتعلق بالمكاتب الميدانية، سيساعد نائب المدير العام في عملياته مكتب دعم اللامركزية (الذي كان تابعا لمكتب التنسيق واللامركزية السابق). وفي أعقاب الاستعراض المفصل، سترفع شعبة كبير موظفي الإعلام تقاريرها إلى نائب المدير العام.

133- وسيقدم نائب المدير العام المعني بالمعرفة التوجيه الاستراتيجي والإشراف على: الإدارات التقنية للمنظمة، وتعزيز تكامل المعرفة التقنية، وتقاسم المعلومات وتوفير الحوافز للعمل المشترك بين الإدارات. ويساعد نائب المدير العام المعني بالمعرفة في عمله مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد الذي يعيد تجميع الموظفين من مختلف الوحدات.

134- وسيعمل نائبا المدير العام معا لضمان نهج متسق ومشترك لتحقيق النتائج المرجوة في المنظمة فضلا عن تسوية القضايا التنظيمية المشتركة.

135- ويأخذ هيكل الإدارات على المستوى المركزي في الاعتبار التحليلات الوظيفية التي أجريت في 2009 وسيحصل على المزيد من الاستنارة من التحليلات الجارية، وتنفيذ خطة العمل الفورية، وتوصيات الاستعراض المفصل. ويمكن إيجاز التغييرات في هيكل الإدارات المقترح بالمقارنة بالهيكل التنظيمي الحالي فيما يلي:

- إلغاء إدارة المعرفة والاتصال وإدارة الموارد البشرية والمالية والمادية.
- إنشاء إدارة جديدة للخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية وتكوينها بالتدريج خلال الفترة المالية من معظم إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية، وأجزاء من دائرة البرنامج والميزانية المتعلقة بالوظائف النوعية ذات الصلة بالتوقعات المالية وأداء المصروفات مقابل الميزانية، والجزء الأكبر من شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم.
- ستلغي إدارة التعاون التقني شعبة العمليات الميدانية. وسوف يجري استيعاب بعض نشاطات الشعبة الأخيرة ضمن وحدة جديدة لرصد وتنسيق النشاطات الميدانية تُلحق بمكتب المدير العام المساعد، وستنفذ النشاطات الأخرى من خلال توسيع شعبة دعم السياسات وإعداد البرامج (التي تحل مكان شعبة المساعدة في مجال السياسات وتعبئة الموارد).
- ستواصل الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة التركيز على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتنسيق الموارد الوراثية للأغذية والزراعة والجوانب البيئية بما في ذلك تغير المناخ، والتحديات والفرص ذات الصلة بالطاقة الحيوية. وستلغي شعبة البحوث والإرشاد وتحوّل وظائفها إلى مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد.
- وستحتفظ إدارة الزراعة وحماية المستهلك، وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهيكلهما الحالي للشُعَب، في حين ستنفذ تغييرات كبيرة على المستوى الأدنى من الشُعَب من خلال اعتماد طرق أكثر مرونة تيسرها عمليات خفض مستويات الرتب.
- ستقلل إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وإدارة الغابات من عدد الشُعَب فيها من ثلاث إلى شُعَبَتين مع الاحتفاظ باختصاصاتهما الحالية.

المجالات التي تخضع لتغييرات هامة

136- تسلط الأضواء على أربعة هياكل ووظائف تضطلع بدور حاسم في دعم المنظمة الأكثر فعالية وكفاءة، وسوف تخضع لعملية تنفيذ تدريجية خلال الفترة 2010-2011.

إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية

137- سيظل هيكل هذه الإدارة يخضع للتنقيح طوال الفترة المالية إعمالاً لتوصيات الاستعراض المفصل لتعظيم قدرتها على توفير خدمات الدعم للأعضاء والموظفين.

138- وبغية الحد من عدد الوحدات التي ترفع تقاريرها إلى المدير العام المساعد مباشرة، يقترح نقل مستوى المسؤولية الإدارية في صندوق التسليف والادخار إلى شعبة المالية مع النظر أيضاً في إمكانية نقل الدائرة الطبية إلى شعبة إدارة

الموارد البشرية وإعادة تقييم ترتيبات الإبلاغ الخاصة بالأمن في المقر الرئيسي والميدان. ويمكن النظر بالتدريج في إجراء تعديلات أخرى في الهيكل مثل وضع وظائف السجلات والأرشيف وإعادة ترتيب بعض جوانب وظيفة إدارة الموارد البشرية.

139- وتماشياً مع استراتيجية إدارة الموارد البشرية الجاري إرساؤها حالياً في إطار خطة العمل الفورية والمشار إليها في الهدف الوظيفي ذال، سوف تكون عملية تحديث وظيفة الموارد البشرية عملية مكثفة ومستمرة في الفترتين المائيتين المقبلتين. وسيتم الإصلاح على مراحل مصحوباً بخطة عمل مستندة إلى النتائج ومؤشرات لقياس الإنجازات وتحقيق الغايات المرجوة لتقييم التقدم والإشراف، وبما يتماشى ومجالات متابعة أخرى للتقييم الخارجي المستقل، بما في ذلك الاستعراض المفصل وتغيير الثقافة في المنظمة.

140- وسيجري بالتدريج خفض حصة المقر الرئيسي في مركز الخدمات المشتركة من خلال نقل الوظائف إلى مركز الخدمات المشتركة في بودابست (مثل بعض مجالات عمل المشتريات) أو إلى شعب أخرى في المقر الرئيسي (مثل نقل وحدة كشوف المرتبات إلى شعبة إدارة الموارد البشرية في 2010).

141- وثمة مبادرة هامة جديدة تتمثل في إنشاء وحدة لتحسين الأعمال. وستكون هذه الوحدة مسؤولة عن تجميع الأعمال واسعة النطاق بشأن الترشيد وتحسين العمليات والاستفادة من معارف موظفي المنظمة في جميع المواقع وطرح المبادرات طموحة. كما ستتولى المسؤولية عن تجديد دليل التعليمات الإدارية للمنظمة بهدف توفير أطر مبسطة تيسر للموظفين في جميع المواقع فهم قواعد ولوائح المنظمة والامتثال لها. وستتطلع مع الموظفين بدور رئيسي في هذه العملية وستتطلع الوحدة بدور رئيسي في ضمان وضع توصيات المراجعة والتقييم موضع التنفيذ، وتنفيذ توجيهات الأجهزة الرئاسية ووحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة، وإنشاء مواقع لاسترجاع المعلومات. وستتولى وحدة تحسين الأعمال أيضاً المسؤولية عن فهم وحصر الاتفاقات على مستوى الدوائر.

142- اعترف الاستعراض المفصل بأن توصياته المتعلقة بمسار العمل الخاص بالمالية والميزانية تنطوي على تحول كبير وأن توقيت تنفيذ النموذج الجديد المقترح للتخطيط ووضع الميزانية يقتضي إدراجه ضمن خطة شاملة تنفذ على عدة سنوات. ولذا سوف ترجأ عملية نقل أجزاء من دائرة البرنامج والميزانية إلى شعبة المالية حتى عام 2011.

مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد

143- سوف يساعد المكتب الجديد نائب المدير العام المعني بالمعرفة في المسائل ذات الصلة بتبادل المعرفة والبحوث والإرشاد. وسوف يتفاعل بصورة وثيقة مع الوحدات التقنية والمكاتب الميدانية ويستفيد من الآليات الملائمة لهذا الغرض (مجموعات العمل وشبكات التعلم عن بعد، وغير ذلك) وسيقود المكتب عملية الوظيفة الأساسية (ب) التشجيع على إدار المعلومات والمعارف ونشرها وتطبيقها (بالتعاون مع شعبة الإحصاء) و(هـ) توفير الدعم التقني للترويج لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

144- وسيقوم المكتب، في سياق الاضطلاع بالدور المناط به، بوضع ونشر أطر معيارية وخطوط توجيهية وتيسير وضع الاستراتيجيات والسياسات والمنهجيات والمواصفات بشأن تقاسم المعارف، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وسييسر عملية تجميع المعارف التقنية وتقاسمها والمحافظة عليها من خلال وسائل الإعلام المشتركة ومستودعات المعارف المتعددة اللغات والتفاعلية النشر والمحافظة على ذاكرة المنظمة المؤسسية. وسيساعد البلدان على وضع نظم وطنية فعالة ومستدامة للبحوث الزراعية والخدمات الإرشادية وتعزيز الصلات بينها وبين المنتجين الزراعيين للقيام بعمليات التقييم الفعالة للتكنولوجيات الملائمة في مجال الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتكييفها واعتمادها. وسوف يشمل ذلك التفاعلات الوثيقة مع المنتدى العالمي للبحوث الزراعية والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

دور شعبة كبير موظفي المعلومات

145- يعتبر دمج نشاطات نظم المعلومات في شعبة واحدة تحت مسؤولية شعبة كبير موظفي المعلومات الذي يكون مسؤولاً وخاضعاً للمساءلة بشأن تسليم نظم المعلومات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استجابة مباشرة للتوصية الرئيسية للاستعراض المفصل التي تهدف إلى الحد من التشتت والازدواجية. وسيكون كبير موظفي المعلومات جهة الاتصال الرئيسية لتوفير الخدمات في هذه المجالات وسوف يرفع تقاريره إلى نائب المدير العام (العمليات) مباشرة.

146- وستقوم هذه الشعبة بوضع رؤية وهيكل نظم المعلومات وإبقائهما قيد الاستعراض المستمر، وضمان التشاور الفعال والدعم للنهج المتسقة. وسوف تتخذ شعبة كبير موظفي المعلومات في الواقع القرارات المتعلقة بالبنية الأساسية المشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فضلاً عن تصميم البرمجيات المؤسسية وتطويرها وصيانتها لضمان التماثل مع النظم الأخرى في المنظمة. وستجري معالجة احتياجات الإدارات والمكاتب الميدانية من نظم المعلومات من خلال التفاعل الوثيق بين موظف تكنولوجيا المعلومات/ نظم المعلومات والخبراء الفنيين. وسيرفع هؤلاء الموظفين المعارين تقاريرهم إلى شعبة كبير موظفي المعلومات مع العمل في نفس الوقت بصورة وثيقة مع الوحدة التي وزعوا عليها. وسوف تطبق ترتيبات مماثلة على الموظفين في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية.

147- لذا، سيجري في نطاق المجال العريض لإدارة المعلومات، التخطيط لنظم المعلومات والجوانب المتعلقة بالتكنولوجيا في إدارة البيانات وإعدادها وإدارتها من خلال شعبة كبير موظفي المعلومات لضمان التكامل والاندماج والتشغيل البيئي والأمن والنفاذ عبر مجالات المعلومات الإدارية والتقنية على مستوى المؤسسة. وستظل المسؤولية الفنية الشاملة ونظم البيانات والمعلومات وملكية عملية الأعمال في الإدارات أو المكاتب المعنية. و المنتجات النهائية وإدارة المحتويات تقع على عاتق الإدارات التقنية التي ستقدم عمليات تقييم الاحتياجات إلى شعبة كبير موظفي المعلومات وتتعاون في إعداد المنتجات والموافقة عليها عند تلقيها.

المسؤوليات عن تعبئة الموارد المؤسسية

148- سيجري تقسيم مسؤولية تعبئة الموارد المؤسسية بين مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد وشعبة دعم السياسات و إعداد البرامج في إدارة التعاون التقني.

149- سيقوم مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد بإعداد ورصد استراتيجية وسياسة تعبئة الموارد المؤسسية ورفع التقارير بشأنها بما في ذلك مجالات التركيز المؤثرة. وسيدير الاحتياجات الشاملة من الموارد (المقررة والطوعية) لجميع نشاطات المنظمة في إطار الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية المتكامل ورصد تنفيذ البرامج المؤسسية وإعداد التقارير بشأنها.

150- وستقوم شعبة دعم السياسات و إعداد البرامج بتنسيق ودعم تنفيذ استراتيجية دعم الموارد المؤسسية. وستتولى إدارة العلاقات مع الجهات المانحة وقيادة عملية جمع الأموال في روما والعواصم الأخرى؛ ودعم المكاتب الميدانية في جهودها الرامية إلى جمع الأموال؛ ووضع الترتيبات المبتكرة للتمويل من خارج الميزانية وتنفيذها والترويج لها لضمان توافر المشروعات المعدة إعداداً جيداً لتمويل التعاون التقني من خارج الميزانية؛ والمساهمة في إدارة البرامج الميدانية في عمليات رصد جميع مراحل دورة المشروعات والبرامج؛ ودعم المسؤولين عن الميزانية في رصد نتائج المشروعات والنشاطات الممولة من خارج الميزانية من البرامج الميدانية في نطاق الأطر المؤسسية لرصد النتائج ورفع التقارير عنها.

جيم- التغييرات في الوظائف

151- تعكس مقترحات التوظيف في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 التأثير الكامل للقرارات بشأن إصلاح المنظمة التي اتخذتها الأجهزة الرئاسية وتتضمن بعض مقترحات التدابير الإضافية الخاصة بالوظائف التي قدمتها الإدارات والمكاتب. ويقدم //جدول 4 عرضاً عاماً لتطور الوظائف المدرجة في الميزانية بحسب الموقع والفئة من برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 إلى برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011.⁷

⁷ لم تتغير معايير حساب الوظائف في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 منذ الفترة 2007-2008 وهي تضم، (1) الوظائف الممولة من الاعتمادات الصافية؛ و(2) الوظائف الممولة من الإيرادات الأخرى.

الجدول 4: تطور الوظائف (عدد الوظائف بحسب فئة الرتبة والموقع)

فئة الرتبة	برنامج العمل والميزانية للفترة 2009-2008	التغيير		برنامج العمل والميزانية للفترة 2011-2010	نسبة التغيير عن برنامج العمل والميزانية في الفترة 2009-2008
		مواصلة التنفيذ	الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة		
المقر الرئيسي					
الفئة الفنية والفئات العليا	910	(24)	20	906	(0.4%)
الخدمات العامة	798	(9)	(20)	769	(3.6%)
مجموع المقر الرئيسي	1 708	(33)	0	1 675	(1.9%)
المكاتب الميدانية					
الفئة الفنية والفئات العليا	511	0	17	528	3.3%
الخدمات العامة	846	0	20	866	2.4%
مجموع المكاتب الميدانية	1 357	0	37	1 394	2.7%
جميع المواقع					
الفئة الفنية والفئات العليا	1 421	(24)	37	1 434	(0.9%)
الخدمات العامة	1 644	(9)	0	1 635	(0.5%)
المجموع	3 065	(33)	37	3 069	(0.1%)

ملاحظة: أدرج 19 من الموظفين المنتدبين من المقر الرئيسي ضمن حساب الوظائف الميدانية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2009-2008. أما برنامج العمل والميزانية للفترة 2011-2010، فيتضمن 30 موظفاً منتدباً من المقر الرئيسي ضمن حساب الوظائف الميدانية.

152 - وتتفق مقترحات التوظيف مع التوجيه الصادر عن المؤتمر في 2008، والمجلس في يونيو/حزيران 2009، ويرتكز على التقارير المرحلية الخاصة بالهيكل التنظيمي للمقر الرئيسي المقدمة لمجموعات العمل التابعة للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل في 2009. ويتوافر في الملحق العاشر عدد الوظائف المؤقت بحسب الشعب والمكاتب المستقلة⁸.

153 - يتضمن العمود الخاص بالوفورات/الناشئة عن زيادة الكفاءة إلغاء 13 وظيفة على مستوى مدير، ويتضمن العمود مواصلة تنفيذ إلغاء 27 وظيفة أخرى، والتي تشمل خفض مستوى هيكل الإدارة في المقر الرئيسي الذي بدأ في 2008-2009. وقد ألغي ثلث مجموع الوظائف من مستوى المدير في المقر الرئيسي مما يزيد من المسألة على جميع المستويات. وقد أتاح ذلك بالإضافة إلى مقترحات الوفورات الناجمة عن زيادة الكفاءة للمنظمة إعادة استثمار الموارد المفرج عنها مما أسفر في كثير من الحالات عن إنشاء وظائف جديدة منخفضة الرتبة.

⁸ في الملحق العاشر، يرد الموظفون المنتدبون ضمن الشعب التابعين لها في المقر الرئيسي.

154 - ويُعزى التغيير في عدد الوظائف في فئة الخدمات العامة إلى إلغاء عدد محدود من الوظائف في المقر الرئيسي نظراً إلى تراجع وظائف السكرتاريا (بعدما ألغيت 40 وظيفة من فئة مدير) فضلاً عن انتقال مزيد من وظائف مركز الخدمات المشتركة من روما إلى بودابست. ويساهم هذا في انخفاض عدد الوظائف من فئة الخدمات العامة.

155 - وكان العديد من مبادرات إعادة الهيكلة لا يزال جارياً ولذا فإنها قد لا تظهر بالكامل في عدد الوظائف. ويجري العديد من الإدارات التقنية تجارب على طرق جديدة للعمل لتحسين عملية تنفيذها للبرامج والترويج للإدارة المستندة إلى النتائج عبر الوحدات. وعلاوة على ذلك، فإن الهيكل النهائي للإدارة الجديدة الخاصة بالخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية لم يتبلور بصورة كاملة بعد.

156 - وقد تحقق تقدم على صعيد توضيح العلاقة ومستويات المسؤولية التراتبية بين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. وتتضمن مقترحات برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 عمليات نقل للوظائف من المقر الرئيسي إلى المكاتب الميدانية عقب تنفيذ النماذج الجديدة الموصى بها والواردة في خطة العمل الفورية بشأن تطبيق اللامركزية في مكتب التنسيق وتطبيق اللامركزية وبرنامج التعاون التقني والتنفيذ التدريجي لنموذج اللامركزية المتصل بالإصلاح في إقليم الشرق الأدنى.

دال- برنامج التعاون التقني

157 - يدعو الإجراء 3-22 من خطة العمل الفورية إلى تخصيص موارد برنامج التعاون التقني للأقاليم تحت إشراف الممثلين الإقليميين باستثناء 15 في المائة سيحتفظ بها تحت سلطة الإدارة المسؤولة عن التعاون التقني لاستخدامها في حالات الطوارئ و3 في المائة للمشروعات الإقليمية. ووافق المؤتمر، من خلال إقراره الإجراء 3-23 من خطة العمل الفورية، على أن تكون المخصصات الإشارية للأقاليم على النحو التالي: أفريقيا 40 في المائة، آسيا والمحيط الهادي 24 في المائة، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 18 في المائة، أوروبا 10 في المائة، والشرق الأدنى 8 في المائة. كما وافق المؤتمر على أن يستعرض المجلس هذه المخصصات كل أربع سنوات تمشياً مع دورة الخطة المتوسطة الأجل.

158 - وستجري زيادة قدرة المكاتب الإقليمية على تولي هذه المسؤولية الجديدة عن إدارة مخصصات برنامج التعاون التقني للإقليم وما يتصل بذلك من إعداد مشروعات هذا البرنامج من خلال الخطوط التوجيهية وتوفير المزيد من الموظفين في المكاتب الإقليمية (انظر شبكة المكاتب الميدانية).

159 - وطلب المؤتمر كذلك من لجنة البرنامج والمجلس استعراض معايير وعملية الموافقة على مشروعات برنامج التعاون التقني استناداً إلى التفويض بالسلطة للمكاتب الميدانية حتى أدنى مستوى ممكن. واستعرضت لجنة البرنامج المقترحات المتعلقة بهذا الهدف خلال دورتها الأولى بعد المائة في مايو/أيار 2009، ووافق عليها المجلس في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة في يونيو/حزيران 2009 لكي يبدأ تنفيذها اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2010.

160 - ويتوقع أن يؤدي تطبيق اللامركزية على المسؤولية والمساءلة فيما يتعلق ببرنامج التعاون التقني إلى ضمان الاستخدام الأكثر استراتيجية لموارد هذا البرنامج وزيادة ملكية البرنامج من جانب البلدان المستفيدة والمكاتب الميدانية. غير أنه سيكون لذلك أيضاً تأثير على أعباء العمل الشامل في هذه المكاتب. ولذا سوف يصاحبها تطبيق إجراءات مبسطة وآليات لضمان الجودة، وستدعمها خطوط توجيهية مفصلة، وتدريب جميع موظفي المنظمة وتعزيز وظائف مكتب المعاونة في المكاتب الإقليمية.

161 - وعلاوة على ذلك، ستتولى دعم الإدارة الميدانية لبرنامج التعاون التقني وحدة صغيرة في المقر الرئيسي تقع ضمن شعبة دعم إعداد السياسات والبرامج. وستقوم هذه الوحدة بما يلي: (1) توفير السياسات والتوجيهات العملية للمكاتب الميدانية بشأن جميع المسائل ذات الصلة ببرنامج التعاون التقني؛ (2) تنسيق العمليات الشاملة للرصد وإعداد التقارير بشأن البرنامج؛ (3) تتحمل المسؤولية عن إدارة حصة الاعتمادات المخصصة لحالات الطوارئ والمشروعات الإقليمية.

162 - سيحتفظ بالوفورات المتكررة البالغة 9 ملايين دولار أمريكي للفترة المالية والناشئة عن تطبيق اللامركزية على إدارة برنامج التعاون التقني ضمن اعتمادات البرنامج لتمويل مشروعاته.

هاء- شبكة المكاتب الميدانية

عرض عام للتغييرات

163 - سيولى اهتمام كبير خلال الفترة المالية 2010-2011 لتحسين الاتساق والأداء والتكامل فيما يتعلق بالشبكة الحالية للمكاتب الميدانية، وضمان عمل المنظمة كوحدة واحدة. ويرد أيضاً الهيكل التنظيمي للمكاتب الميدانية ضمن الملحق التاسع.

164 - وسوف تتولى المكاتب الإقليمية، مع العمل حسب مقتضى الحال مع المكاتب الإقليمية الفرعية، مسؤوليات جديدة عن: (1) الإشراف على المكاتب القطرية، بما في ذلك إدارة موارد شبكة الممثلات القطرية؛ (2) إدارة البرنامج المعني بالنشاطات الأخرى غير حالات الطوارئ في برنامج التعاون التقني في الإقليم التابع له؛ (3) قيادة عملية التخطيط الاستراتيجي والبرمجة ووضع الميزانيات للإقليم؛ (4) الإشراف على المسؤولين الفنيين الإقليميين؛ (5) تنظيم وخدمة المؤتمرات الإقليمية المعززة؛ (6) قيادة الشراكات، وخاصة مع المنظمات الإقليمية؛ (7) ودعم المكاتب القطرية في المسائل الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة.

165 - وسوف تضطلع المكاتب الميدانية بدورها الجديد في التخطيط الاستراتيجي وترتيب الأولويات على المستوى المؤسسي والميداني. وستوفر الدعم لوضع الأطر الوطنية للأولويات في الأجل المتوسط ومجالات الأولوية على النطاق الإقليمي والإقليمي الفرعي. كما ستضطلع بدور نشط في صياغة وتطبيق مجالات التركيز المؤثرة بالتدريج بما في ذلك،

تنفيذ استراتيجية تعبئة الموارد ذات الصلة. وسيجري تدريب الموظفين في المكاتب الميدانية على مفاهيم الإدارة المستندة إلى النتائج، والنظام الجديد للتخطيط التشغيلي والرصد وإعداد التقارير، ووضع علامات القياس وتطويرها.

166 - وستواصل المكاتب القطرية الاضطلاع بدور استباقي في نُهج الاتساق المعززة في منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك، *التسليم كمنظمة واحدة*، وسوف تشارك المنظمة في فرق المدراء الإقليميين للأمم المتحدة التي توفر الدعم، وضمان الجودة والإشراف فيما يتعلق بالمسائل البرمجية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

167 - وسوف تشهد الفترة المالية 2010-2011، رهنا باستعراض آخر من جانب الجهاز الرئاسي، سياسة معدلة للتنقل والتناوب لتيسير تنقلات الموظفين فيما بين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. وسيجري تطوير نظام تقييم وإدارة الأداء، واستعراض توصيف العمل والقدرات المطلوبة من الموظفين وتعزيزها. وسيجري توسيع نطاق البرنامج الحالي للإدارة والقيادة للموظفين في الرتب ف-5/د-1 في المكاتب الميدانية بمنهاج يركز على إقامة الشراكات والمهارات الاستراتيجية في الإدارة والقيادة. وستيسر أكاديمية إلكترونية تنشئها المنظمة على الشبكة مباشرة تنفيذ برامج التعلم في جميع المواقع.

168 - وستُسند للمكاتب الميدانية المزيد من المسؤوليات التي فوضت لها في مجال المشتريات. وستعد استراتيجيات مؤسسية جديدة بشأن إدارة المعلومات والمعرفة فضلا عن تنمية القدرات مما سيساعد في تعزيز الأدوار التي تضطلع بها المكاتب الميدانية بشأن هذه الوظائف الأساسية. وسيجري الارتقاء بوسائل الاتصال من خلال شبكة المنطقة الواسعة مع المكاتب الميدانية، وتعزيز الدعم الذي تقدمه تكنولوجيا المعلومات لهذه المكاتب. وسوف يتيح ذلك للمكاتب الإقليمية الفرصة لاستخدام النظم المؤسسية بفعالية بما في ذلك أوراكن ونظام تخطيط الموارد المؤسسية، ونظم معلومات الإدارة لأغراض الإشراف وغيرها من التطبيقات على شبكة الويب والإنترنت. ومن شأن تحسين إمكانية الاتصال أن يحسّن التواصل مع المقر الرئيسي وبين المكاتب الميدانية من خلال تعميم المؤتمرات الفيديوية عالية الجودة.

169 - وسيبدأ خلال الفترة 2010-2011 وضع نظام جديد للحاسبة الميدانية يعتمد على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيساند هذا النظام عملية تجهيز المعاملات المالية والمحاسبة واشتراطات رفع التقارير بالنسبة إلى المكاتب الميدانية، كما ستتأتى عنه فوائد من حيث الضوابط وتوافر البيانات المالية ورعاية الأصول.

استعراض تشكيل ووظائف المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية

170 - وقد أجري استعراض لملاك التوظيف في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية يهدف إلى مواءمة خليط المهارات مع الأولويات الإقليمية ودون الإقليمية بموجب الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية الجديدين. وقد اقترحت بعض التغييرات والتعديلات في الاختصاصات التقنية لكي تتوافق بصورة أفضل مع الاحتياجات في الأقاليم والأقاليم الفرعية. وستنفذ التغييرات في خليط المهارات باطراد خلال الفترة المالية وعندما يجري شغل بعض الوظائف الشاغرة.

171 - وقد أبرزت المكاتب الإقليمية والمكاتب الإقليمية الفرعية الحاجة إلى خبرات وموارد إضافية للاضطلاع بصورة كافية بالأعمال السياسية والتقنية والبرامجية اللازمة لها، وتوفير الخدمات الكافية للبلدان والمؤسسات الإقليمية/دون الإقليمية التي تتعاون معها، والاستجابة للاحتياجات القطرية والإقليمية والإقليمية الفرعية. وتتباين المهارات التقنية الإضافية اللازمة بحسب كل مكتب وتعكس مجالات الأولوية الإقليمية الناشئة مثل التجارة والتسويق وتغير المناخ.

172 - في ظل ميزانية المحافظة على القوة الشرائية للفترة 2010-2011، وإدراكا للتوجيه الوارد في خطة العمل الفورية⁹ بشأن ضمان الموارد الكافية لكل من قدرات المكاتب الميدانية والمقر الرئيسي، لم يكن بالإمكان تحويل المزيد من الموارد التقنية إلى المكاتب الإقليمية/المكاتب الإقليمية الفرعية في برنامج العمل والميزانية الحالي في ما خلا وضع اللمسات الأخيرة على نموذج الإصلاح في إقليم الشرق الأدنى. ويمكن أن تنظر المؤتمرات الإقليمية المعنية خلال عام 2010، وفي ضوء الخبرات المكتسبة الأولية من مجالات التركيز المؤثرة في خيارات التمويل من خارج الميزانية لتعزيز القدرات التقنية للمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية.

تطبيق اللامركزية على وظائف دعم مكتب التنسيق واللامركزية وبرنامج التعاون التقني

173 - وأدرجت الموارد اللازمة لنقل وظائف دعم برنامج التعاون التقني ومكتب التنسيق واللامركزية إلى المكاتب القطرية، حسب توصية خطة العمل الفورية، في برنامج العمل والميزانية للمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية المعنية على أساس أعباء العمل المتوقعة فضلا عن هيكل المكاتب بما يصل إلى 4.7 مليون دولار أمريكي.

174 - وهناك وفورات بمبلغ 0.9 مليون دولار أمريكي تتعلق بتطبيق اللامركزية على دعم وإدارة برنامج التعاون التقني¹⁰ ومكتب التنسيق واللامركزية حيث لا تتوقع أية وفورات من تحويل وظائف إلى المكاتب الإقليمية. وسوف يسند اهتمام خاص لضمان التآزر بين وظائف المكاتب الإقليمية الجديدة والقائمة للتعويض عن الخسارة المتعلقة باقتصادات الحجم الكامنة في وظائف تطبيق اللامركزية. ومن المسلم به أنه قد يتعين تعديل هذه المخصصات المؤقتة من الموارد خلال التنفيذ.

⁹ الفقرة 45 من الوثيقة C 2008/4

¹⁰ انظر القسم الثاني-ألف عن خطة العمل الفورية والاستعراض المفصل

شبكة المكاتب القطرية

175 - عرضت الممثلات القطرية للمنظمة في باب منفصل في برنامج العمل والميزانية. وتظل حافظة الموارد في الفترة 2010-2011 في نفس المستوى تقريباً الذي كانت عليه في الفترة المالية السابقة قبل ارتفاع التكاليف. وسيتواصل تحليل وبلورة مساهماتها الفعلية في إطار النتائج خلال دورة التنفيذ، وتدرج تفاصيلها في تقرير تنفيذ البرامج.

176 - وسعياً إلى سدّ العجز الهيكلي في موارد شبكة المكاتب القطرية، ألغي عامل انقضاء الوقت مما أدى إلى خفض العجز السنوي البالغ 2.7 مليون دولار أمريكي ليصل إلى 1.8 مليون دولار أمريكي¹¹. وخلال الفترة المالية 2010-2011، ورهنا بصدور توجيه آخر من الأعضاء بشأن التغطية القطرية، ستجري تغطية العجز الباقي لشبكة المكاتب القطرية من خلال تعيين منسقي الطوارئ قائمين بأعمال ممثلات المنظمة (ومن ثم تيسير الصلة بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية ونهج الميزانية المتكاملة الذي يجري اعتماده)، وانتداب الموظفين الفنيين من المكاتب الإقليمية للعمل كممثلين قطريين للمنظمة، وتعيين الممثلين القطريين الحاليين في الوظائف الشاغرة في المكاتب الإقليمية.

الزيارات الميدانية للممثلين الدائمين

177 - أثبتت الزيارات التي قام بها الممثلون الدائمون أنها مفيدة للغاية لإطلاع الأعضاء والأجهزة الرئاسية أنفسهم بما يدور من عمل في المكاتب الميدانية. وتمكنهم هذه الزيارات من الحصول على انطباع مباشر عن جهودهم الإنمائية والإنسانية فضلاً عن فهم الخيارات والقضايا المتعلقة بتحسين عمل هذه المكاتب. وتتم هذه الزيارات عادة في مجموعات من ثلاثة إلى ستة ممثلين دائمين من خليط من المجموعات الإقليمية. وستوفر الأموال خلال الفترة المالية 2010-2011 لتغطية التكاليف الإضافية التي تتكبدها المكاتب الميدانية في استضافة زيارات الممثلين الدائمين. وقد رؤى أنه يمكن مناقلة زيارات لعدد يتراوح بين خمسة وعشرة بلدان خلال الفترة المالية القادمة، وإن كان ذلك يعتمد على البلدان التي ستجري زيارتها وحجم المجموعات، والتكاليف التي يتعين تغطيتها.

واو- خدمات اللغات

178 - طلب المجلس، في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة المعقودة في يونيو/حزيران 2009، تغيير نموذج التمويل المتبع لخدمات اللغات من استرداد التكاليف إلى التمويل المركزي. وينبغي مواصلة تقييم التبعات الناجمة عن هذا النموذج الجديد المقترح بغية الإطلاع على الآثار المتعلقة بالفصل بين الأموال من الميزانية العادية والأموال من خارج الميزانية، ومبدأ المساواة بين اللغات، والموارد المتاحة. وقد يتجاوز التنفيذ الكامل لنموذج التمويل الجديد أكثر من فترة مالية واحدة. وسوف تجرى دراسة بهذا الخصوص، كما أوصى بذلك المجلس، بالتشاور مع الأعضاء.

¹¹ انظر القسم الثالث-ألف(1) عن الزيادات المتوقعة في التكاليف

زاي- الوفورات والمكاسب الناشئة عن زيادة الكفاءة

179- كان السعي إلى زيادة الكفاءة يجري بصورة متواصلة في المنظمة منذ عام 1994، وظل هذا السعي يحتل أولوية متقدمة وعملية إدارة جارية منذ ذلك الوقت. وقد أسفرت جهود المنظمة نحو الحد من تكاليف المدخلات دون أن يشكل ذلك تأثيرات سلبية على المخرجات، والنهوض بعملية استرداد تكاليف ما تقدمه من خدمات عن تحقيق وفورات نشأت عن زيادة الكفاءة تقدر بأكثر من 140 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية الواحدة منذ عام 1994. وبغية التشجيع على تقديم اقتراحات وإعداد وتوفير الأموال الأساسية المطلوبة لتطوير أفكار جديدة، جرى إنشاء صندوق للابتكار ووضع خطة للحوافز المالية اعتباراً من الفترة 2008-2009. ويعطي هذا القسم لمحة عامة عن الوفورات والمكاسب الإضافية الناشئة عن زيادة الكفاءة التي تحققت في 2008-2009 والوفورات الإضافية المقدرة والتي حُسبت في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011.

180- وطلب مؤتمر المنظمة، لدى موافقته على برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2008-2009 تحديد مبلغ 22.1 مليون دولار أمريكي من زيادة الوفورات والمكاسب الناشئة عن زيادة الكفاءة لتحقيقه خلال الفترة المالية بالإضافة إلى الوفورات البالغة 13 مليون دولار أمريكي التي أدرجت في برنامج العمل والميزانية. ولدى تحقيق الوفورات المطلوبة في الفترة 2008-2009، اعتمدت الإدارة/المكاتب خمسة أساليب مبتكرة راعت فيها التوصيات الصادرة عن التقييم الخارجي المستقل والاستعراض المفصل، وسيتواصل استخدامها في الفترة 2010-2011:

- تحقيق انخفاض في تكاليف المدخلات؛
- تبسيط عمليات الدعم الإداري والتشغيلي؛
- خفض الانتقائي لمستوى الرتب؛
- التعديل التدريجي في خليط مدخلات الموارد البشرية؛
- زيادة قاعدة تمويل برنامج العمل من خلال زيادة الموارد من خارج الميزانية.

181- تحقيق انخفاض في تكاليف المدخلات (تبلغ الوفورات المقدرة في الفترة المالية 7.0 ملايين دولار أمريكي منذ عام 2008) وتشمل المبادرات التي بدأت في الفترة 2008-2009، وسوف تستمر في الفترة 2010-2011 ما يلي: تغييرات في خطة التأمين الطبي الأساسية؛ وعقد لخدمات السفريات أكثر مردودية للتكاليف؛ وتعديل إستحقاقات منافع السفر؛ نقل وظائف المراجعة المحلية؛ تطبيق تكنولوجيات الاتصالات البعيدة المنخفضة التكلفة؛ ترتيبات جديدة للترخيص بالأعمال الخاصة بالبرمجيات المؤسسية والحواسيب المكتبية؛ وزيادة التوزيع الإلكتروني لوثائق الاجتماعات والمطبوعات، واتفاق مشترك بين الوكالات بشأن شراء التيار الكهربائي.

182- وقد نُفذ مجالان للوفورات يتعلقان بخطط التأمين الطبي في المنظمة خلال 2009، وسوف يحققان وفورات للمنظمة تبلغ نحو 1 مليون دولار أمريكي في 2010-2011. ويتمثل المجال الأول منهما في اتفاق مع الشركة المؤمنة بإبقاء عملية مناولة المطالبات والرسوم الإدارية عند المستوى الذي كانت عليه في 2007. وكانت هذه الرسوم تتزايد بنسبة تبلغ نحو 5 في المائة سنوياً. ويتوقع أن تبلغ الوفورات في 2010-2011 نحو 1.1 مليون دولار أمريكي يذهب نصفها إلى المنظمة، ويقيد النصف الآخر الموظفين بصورة مباشرة. وأجرى التغيير الثاني بناء على توصية من اللجنة الاستشارية المشتركة المعنية بالتغطية الطبية التي لاحظت أن المستوى الحالي للحدود القصوى على اشتراكات المتقاعدين تتجه باطراد نحو مصلحة أولئك الذين يعملون لفترات قصيرة بالمقارنة بغالبية المتقاعدين الذين كان لديهم فترات خدمة طويلة مع المنظمات. وعلى ذلك، وافق المدير العام على توصية اللجنة بتغيير الحدود القصوى المتوخاة في التعليمات الإدارية بشأن الاشتراكات في البواليص من المتقاعدين للتتوافق مع المعاش التقاعدي الأدنى لفترة تقترب من 25 عاماً من الخدمة. وسوف تبلغ الوفورات التي تتحقق للمنظمة خلال الفترة 2010-2011 نحو 0.5 مليون دولار أمريكي.

183- وتعتمد الوفورات القائمة على التغييرات في استحقاقات السفر على عوامل خارجية مثل أسعار السوق، وأحوال الصناعة، وأسعار الوقود، وأسعار العملات. وفيما يتعلق باستحقاقات السفر لقضاء الإجازة في الوطن والزيارات الأسرية، فإن المنظمة تقدم بطاقات سفر عن طريق الجو للموظفين ومن يعيلونهم أو قد يختارون طلب مبلغ مقطوع بدلا من بطاقات السفر التي تقدمها المنظمة. وقد جرى، كتدبير لتحقيق وفورات في التكاليف، تعديل حساب المبلغ المقطوع في الفترة 2008-2009 ليصبح 75 في المائة من أسعار السفر المنشورة بالدرجة الاقتصادية أو الصادرة عن منظمة الطيران المدني الدولي الأقل تكلفة، وغير المقيدة بالكامل من مقر العمل إلى أقرب مطار في الوطن.

184- وبغية خفض تكاليف الطاقة، انضمت المنظمة إلى اتفاق مشترك بين الوكالات لشراء الطاقة الكهربائية من السوق الحرة. وسوف تزيد الوفورات أيضا نتيجة للمبادرة الخاصة بجعل مقر المنظمة وممارسات العمل فيها مواتية أكثر للبيئة. ويشمل ذلك تدابير لخفض استهلاك الطاقة من خلال الاستعاضة عن مصابيح الضوء الأقل كفاءة بمصابيح جديدة تقتصد في الطاقة، وتركيب أجهزة توقيت للأضواء في الممرات، وإجراء تحسينات على نظام إدارة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء.

185- تبسيط عمليات الدعم الإداري والتشغيلي (الوفورات المتوقعة في الفترة المالية تبلغ نحو 2.6 مليون دولار أمريكي منذ عام 2008). ويتمثل أحد التغييرات الرئيسية في إطار هذه الفئة في تطبيق نظام اللامركزية على عمليات برنامج التعاون التقني بنقلها إلى المكاتب الميدانية. وعلاوة على وضع عملية صنع القرار بشأن الموافقة على مشروعات هذا البرنامج بالقرب من البلدان التي تتلقى مساعدات البرنامج، فإن من المتوقع حدوث انخفاض كبير في تكلفة الإدارة البرمجية والرصد والتنسيق ذات الصلة بهذا البرنامج تبلغ نحو 0.9 مليون دولار أمريكي في الفترة 2010-2011. وتشمل مجالات الوفورات خفض تكاليف التخزين الخارجي.

186- *الخفض الانتقائي* لمستوى عدد من الوظائف من فئة مدير في المقر الرئيسي سوف يُسفر عن وفورات قدرها 19.7 مليون دولار أمريكي منذ العملية التي بدأت في سنة 2008، من المتوقع أن يتحقق 17.4 مليون دولار أمريكي منها في الفترة 2010-2011. وينطوي خفض مستوى الوظائف على خفض 40 وظيفة من مستوى مدير في المقر الرئيسي، بالإضافة إلى عدد من الوظائف المتصلة بها من فئة الخدمات العامة والتي قد يتعين إما إلغاؤها أو خفض درجاتها أو إعادة النظر في وظائفها.

187- *التعديل التدريجي في خليط الموارد البشرية* (تبلغ الوفورات المقدرة في الفترة المالية 5.4 مليون دولار أمريكي منذ سنة 2008). وقد أشارت التجربة في الفترة 2008-2009 إلى الحاجة إلى إجراء تعديلات دقيقة الإدارة على الموارد البشرية لضمان فرص الترقى للموظفين وتوفير أفضل خليط من الموارد البشرية من الموظفين وغير الموظفين لتسليم الخدمات. ومن المهم كذلك ضمان المحافظة على المعارف التقنية المؤسسية الرئيسية. وسوف يتيح جزء من الوفورات الناشئة عن خفض مستويات الرتب إنشاء وظائف فنية في المقر الرئيسي والمواقع الميدانية.

188- ويتعلق مجال آخر في هذه الفئة بإنشاء مرفق استقبال للزوار الخارجيين والذي يتوقع إتمامه في ديسمبر/كانون الأول 2009. وسوف ييسر هذا المرفق عمليات المراقبة الخارجية وبتيح إلغاء وظيفتين من وظائف الحراس في المقر الرئيسي دون الإضرار بمستوى الأمن الحالي، مع تحقيق وفورات نتيجة زيادة الكفاءة قدرها 0.2 مليون دولار أمريكي (انظر القسم الثالث-ألف).

189- *زيادة قاعدة تمويل برنامج العمل من خلال زيادة الموارد من خارج الميزانية* (تبلغ الوفورات المقدرة في الفترة المالية 2.3 مليون دولار أمريكي منذ عام 2008). وتشمل التدابير ما يلي: استرداد التكاليف التي تتحملها المنظمة في تجهيز طلبات الحصول على تأشيرات الدخول وجوازات مرور الأمم المتحدة للوكالات الأخرى التي مقرها روما، وتقاسم تمويل التكاليف حيثما تساهم الموارد من خارج الميزانية بصورة مباشرة في برنامج العمل، وضمان استرداد تكاليف الدعم المؤهلة تمشيا مع الإجراء 3-16 من خطة العمل الفورية. وسيتم ذلك على وجه الخصوص من خلال تنفيذ مبادئ استرداد التكاليف المتسقة للأمم المتحدة وإصدار الخطوط التوجيهية ذات الصلة للمكاتب الميدانية المشاركة في عمليات ممولة من مساهمات طوعية.

190- وبغية مواصلة التشجيع على تحديد وتنفيذ الوفورات في التكاليف وتدابير زيادة الكفاءة، سيواصل صندوق الابتكار الذي أنشئ في الفترة 2008-2009 العمل في 2010-2011. وتبلغ الموارد المقترحة لهذا الصندوق في الفترة 2010-2011 زهاء 1.4 مليون دولار أمريكي، وسيتمولى إدارة الصندوق نائب المدير العام (العمليات). وسيظل الاهتمام منصبا على توفير موارد أساسية محدودة لوضع أفكار واعدة للوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة.

التحرك نحو مركز عالمي واحد للخدمات المشتركة

191- أوصى التقييم الخارجي المستقل بإجراء استعراض مفصل خارجي شامل للوظائف الإدارية للمنظمة، أنجز خلال الفترة من يونيو/حزيران 2008 إلى أبريل/نيسان 2009. ولم يجر الاستعراض المفصل تحليلًا لمركز الخدمات المشتركة في بودابست، ولكن رغم ذلك، أوصى الاستعراض بإجراء مزيد من التقييم لما إذا كان من الممكن الاضطلاع بوظائف محور مركز الخدمات المشتركة الذي يتخذ من روما مقرا له بطريقة تتسم بمزيد من فعالية التكلفة في بودابست. وأوصت الدراسة أيضا بأن تعيد المنظمة النظر في ما إذا كان من الضروري حقا أن يكون هناك ثلاثة محاور في مناطق جغرافية منفصلة لمركز الخدمات المشتركة.

192- وتبعًا لذلك، اضطلع متعاقدون خارجيون باستعراض أكثر تفصيلاً لخطوط التوظيف والإبلاغ لمركز الخدمات المشتركة، بدأ خلال الربع الأول من عام 2009. وبعد المرحلة الأولى من التحليل الذي أنجز في منتصف عام 2009، يقترح تخفيض ملاك الوظائف في محور مركز الخدمات المشتركة في روما على نحو كبير (انظر الفقرة 76). كما أوصى هذا العمل بتوحيد محوري مركز الخدمات المشتركة في بانكوك وسانتياغو في محور بودابست. ولم يتم إجراء تحليل مفصل للوظائف التي يضطلع بها حالياً في هذه المحاور خلال هذه المرحلة الأولى من العمل، ولا يزال يتعين إنجاز دراسة مفصلة عن حجم التعاملات وعمليات العمل في محاور مركز الخدمات المشتركة خلال المرحلة الثانية.

193- شجعت لجنة المالية بشدة، في دورتها الثامنة والعشرين بعد المائة المعقودة في يوليو/تموز 2009، على وضع الصيغة النهائية لهذا التحليل الداخلي، ولا سيما في ما يتعلق بإنشاء محور عالمي واحد. ومن المقرر الانتهاء من هذا الاستعراض في عام 2010، مع بعض الدعم الخارجي وبمشاركة كاملة من الموظفين الداخليين - في المكاتب الإقليمية والمكاتب الميدانية التي تقدم لها المحاور خدمات في الوقت الحالي.

194- وهكذا تم التأكيد على أن تخضع هذه المبادرة لاستعراض مفصل آخر في عام 2010. ويتوقع أن يتأثر ما مجموعه 24 وظيفة في بانكوك وسانتياغو، ويقدر مبدئياً أن توحيد المحاور الثلاثة في محور واحد يمكن أن يحقق وفورات في حدود 1.8 مليون دولار أمريكي في كل فترة سنتين، من خلال فروق إيجابية في تكاليف الموظفين من مرتبات موظفي الخدمات العامة في المواقع المعنية، وفي ضوء وفورات الحجم التي يمكن تحقيقها من خلال وجود محور عالمي واحد بالمقارنة بثلاثة محاور منفصلة في مناطق زمنية مختلفة.

195- وبالنسبة للتوقيت الممكن للتنفيذ، ورهنا بتأكيد الاستنتاجات الأولية للمرحلة الأولى خلال المرحلة الثانية، يمكن أن يتم الانتقال إلى محور عالمي واحد في النصف الثاني من عام 2011، لكي يكون هناك محور واحد عامل في نهاية عام 2011. وسيتوجب توفير التكاليف الانتقالية وتكاليف إعادة التوزيع مرة واحدة لمثل هذه المبادرة، وستوقف حجم هذه التكاليف أيضاً على المهلة الزمنية المتاحة لتنفيذ النموذج المنقح لعمليات مركز الخدمات المشتركة.

ثالثاً - أبعاد مالية أخرى ومتعلقة بالميزانية

ألف - الاحتياجات الإضافية للميزانية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل

196- يتناول هذا الجزء حساب الاحتياجات اللازمة للتمويل الكامل لبرنامج العمل الممول من الاشتراكات المقررة من خلال المحافظة على القيمة الشرائية للاعتمادات/الصافية المقترحة بواسطة تقدير الزيادات في التكاليف.

(1) الزيادات المتوقعة في التكاليف

المنهجية والسياق

197- تسير منهجية حساب الزيادات في التكاليف في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 وفقاً للنهج الذي سبق أن وافقت عليه لجنة المالية والمجلس والبرنامج. وتوضع تقديرات الزيادة في التكاليف على أساس التسويات الفعلية للتكاليف التي جرت في الفترة المالية الحالية وتوقعات التكاليف في الفترة المالية التالية، ويتم تحديث البيانات قبل وضع اللامسات الأخيرة في برنامج العمل والميزانية بحيث تعكس آخر اتجاهات وتوقعات التكاليف. وتقسم التسويات المالية عن الفترة المالية إلى قسمين، هما: رصد الاعتمادات لفترة السنتين، و/لتضخم.

198- ويعكس رصد الاعتمادات لتكاليف فترة السنتين التأثير المالي الإجمالي في الفترة 2010-2011 لتسويات التكاليف التي حدثت أثناء الفترة 2008-2009. وبهذه الطريقة، تعكس تكاليف فترة السنتين بصورة موضوعية التأثير المالي للأحداث التي وقعت بالفعل قبل تنفيذ ميزانية الفترة 2010-2011. وبناء على ذلك، فإن التأثيرات المالية لتكاليف فترة السنتين هي في الأساس مسألة واقع ومسألة حساب، وليست مسألة حدس أو تخطيط طويل الأجل.

199- ويمثل و/لتضخم تأثير التكاليف في الفترة 2010-2011 لتلك التسويات التي ينتظر أن تجري عند نقاط مختلفة في الفترة المالية التالية. وضماناً للإدارة المالية الحكيمة والتحقق من الأرقام بصورة مستقلة، مازالت التوقعات الخارجية من وحدة الاستخبارات الاقتصادية والبيانات التي تنشرها أجهزة موثوق بها مثل لجنة الخدمة المدنية الدولية، تستخدم في الوصول إلى تقديرات التضخم. ونوجز فيما يلي افتراضات التخطيط.

200- وقد جرى تحديث الزيادات المقدرة في التكاليف منذ أن صدر مشروع برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011¹² الذي تدارسته لجنتا البرنامج والمالية في شهر يوليو/تموز 2009. وقد أدى حدثان مؤخراً إلى إعادة النظر في الزيادات المقدرة في التكاليف وتخفيضها بمقدار 5 ملايين دولار أمريكي، وذلك بالنسبة إلى الأجر الداخل في

¹² الوثيقة 102/3 - FC 128/11

حساب المعاش التقاعدي والتأثير على فترة السنتين لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية في المكاتب الميدانية.

عرض عام للزيادات في التكاليف

201- تقدر الاحتياجات الإجمالية للزيادات في التكاليف من أجل الحفاظ على نفس القوة الشرائية كما في الفترة 2008-2009 للاعتمادات الصافية المقدرة في الفترة 2010-2011 بنحو 49.9 مليون دولار أمريكي. ويمثل هذا زيادة إجمالية في التكاليف بنسبة 5.3 في المائة.

202- والزيادات في التكاليف في الفترة المالية 2010-2011 أقل بكثير من تلك المقدرة للفترة 2008-2009، وتتمشى مع الزيادات في التكاليف عن الفترة المالية السابقة، كما يتبين من الجدول 5.

الجدول 5: التسلسل الزمني للزيادات في التكاليف (بملايين الدولارات الأمريكية)*

الفترة المالية	إجمالي الميزانية المعتمدة	منها زيادة في التكاليف	النسبة المئوية من الميزانية بعد خصم زيادة التكاليف
2009-2008	929.8	101.4	12.2 في المائة
2007-2006	765.7	44.6	6.2 في المائة
2005-2004	749.1	33.0	4.6 في المائة
2003-2002	651.8	47.7	7.9 في المائة
2001-2000	650.0	31.3	5.1 في المائة

* مصادر هذه البيانات هي كما يلي:

من 2009-2008، الوثيقة C 2007/3 الجدول 5 في الفقرة 225، وقرار المؤتمر 2007/3؛

من 2007-2006، الحاشية 29 من الوثيقة C 2005/3؛

من 2005-2004، محسوبة من جدول برنامج العمل والميزانية المعدل في الفقرة 10 (الوثائق JM04.1/2 - FC 107/14 - PC91/3)؛

من 2003-2002، مستمدة من جداول الفقرتين 162 و197 من الوثيقة C 2001/3؛

من 2001-2000، من الجدول في الفقرة 141 بالوثيقة C 99/3.

203- ويلخص الجدول 6 الزيادات المقدرة في التكاليف للفترة 2010-2011 بحسب فئة المدخلات. وتمثل الزيادة المقدرة في التكاليف والتي تبلغ 49.9 مليون دولار أمريكي زيادة في التكاليف اللازمة للفترة المالية بنسبة 5.3 في المائة (بما يعادل زيادة سنوية بنسبة 3.5 في المائة). وتستأثر خدمات الموظفين بالجزء الأكبر (42.9 مليون دولار أمريكي، أي 6.2 في المائة) من مجموع الزيادات في التكاليف، بما فيها زيادة أعلى من المعتاد في عامل انقضاء الوقت بقيمة 2.6 مليون دولار أمريكي (تسوية في فترة السنتين بقيمة 0.5 مليون دولار أمريكي، ونقل عامل انقضاء الوقت لممثليات المنظمة القطرية ومكاتب الاتصال بقيمة 2.1 مليون دولار أمريكي) وفيما يلي تفاصيل الزيادات في التكاليف بحسب الفئة.

الجدول 6: ملخص الزيادات في التكاليف ضمن الاعتمادات الصافية في الفترة 2010-2011 بمعدلات انقضاء الوقت في الفترة 2008-2009 (بملايين الدولارات الأمريكية)*

الاعتمادات الصافية المقترحة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2011-2010 بتكاليف الفترة 2009-2008	رصد الاعتمادات للفترة المالية	التضخم	الزيادات في التكاليف للفترة 2010-2011	النسبة المئوية للزيادة في التكاليف	النسبة المئوية للزيادة في التكاليف	مجموع الزيادة في التكاليف بحسب كل عنصر من عناصر التكلفة
خدمات الموظفين						
المرتبات والاشتراكات والبدلات	654.2	16.3	19.4	35.7	5.5 في المائة	72 في المائة
لصندوق المعاشات التقاعدية						
مزايا ما بعد انتهاء الخدمة	37.4	-	4.6	4.6	12.3 في المائة	9 في المائة
انتهاء الخدمة بالتراضي	4.0	-	-	-	0.0 في المائة	0 في المائة
تسويات عامل انقضاء الوقت	-	-	-	2.6		5 في المائة
مجموع خدمات الموظفين	695.6	16.3	24.0	42.9	6.2 في المائة	86 في المائة
مجموع السلع والخدمات	250.2	-	7.0	7.0	2.8 في المائة	14 في المائة
مستوى الميزانية للاعتمادات الصافية والاحتياجات الإضافية	945.9	16.3	31.0	49.9	5.3 في المائة	100 في المائة

* يعكس توزيع الميزانية بحسب فئات المدخلات المبين في العمد المعنون الاعتمادات الصافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 بتكاليف الفترة 2008-2009. 2009، مجموعة المدخلات المقترحة في المقترح الخاص بفترة السنتين 2010-2011 بتكاليف الفترة 2008-2009.

خدمات العاملين

204- تشمل خدمات العاملين جميع تكاليف الموظفين، بما في ذلك المرتبات، والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية، وبدلات الإعالة، والضمان الاجتماعي، والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بالموظفين، وامتيازات ما بعد انتهاء الخدمة سواء لفئة الموظفين المهنيين أو لموظفي الخدمة العامة. وتأتي الزيادات في تكاليف خدمات الموظفين من القرارات المتعلقة بالنظام الموحد للأمم المتحدة، بعد استعراضه بمعرفة لجنة الخدمة المدنية الدولية وموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه، وجهات خارجية فاعلة أخرى، مثل أسعار العملات السائدة في الأسواق. وهذا العنصر الأخير له أهمية خاصة بالنسبة لتكاليف الموظفين في المكاتب الميدانية حيث ترتفع العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي. وتطبق الزيادات التي تقرها لجنة الخدمة المدنية الدولية بحسب الموقع وفئة الموظفين عندما تتقرر¹³. وقد استخدمت المنظمة أرقام الحد الأدنى في افتراضات التضخم مستقبلاً، في محاولة لتخفيف الأثر المالي لزيادة التكاليف، مع مراعاة المناخ الاقتصادي الحالي وتذبذب أسعار العملات.

205- وتشير التقديرات إلى أن خدمات العاملين سوف تزيد بنسبة 6.2 في المائة مقارنة بالفترة المالية السابقة (أو 4.1 في المائة سنوياً)، وستمثل 42.9 مليون دولار أمريكي من الزيادة الكلية في التكاليف كما أوجزنا في الجدول 6 أعلاه. ويقدر التضخم بنحو 24 مليون دولار أمريكي (مثل تكاليف تأثير التسويات المتوقع إجراؤها ابتداءً من

¹³ تقوم تكاليف وحدة الموظفين في برنامج العمل والميزانية على أساس التكاليف الفعلية مع تعديلات في التكاليف التي تحدث في الفترة 2008-2009 (رصد الاعتمادات للفترة المالية) والتنبؤات بالزيادات في التكاليف مستقبلاً (التضخم). وتحسب تكاليف الموظفين الفعلية بحسب المناطق الجغرافية ضماناً لأن يكون حساب تكاليف الوحدة مستنداً إلى بيانات سليمة.

يناير/كانون الثاني 2010)، بينما يمثل رصد الاعتمادات للفترة المالية 16.3 مليون دولار أمريكي (مثل التأثير المالي الإجمالي في 2010-2011 لتسويات تكاليف الموظفين التي تجرى في الفترة المالية الجارية).

206- وتأتي أهم البنود التي تسهم في رصد الاعتمادات للفترة المالية وقدرها 16.3 مليون دولار أمريكي، من:

- موارد غير كافية في الميزانية لوحدة تكاليف الموظفين في الفترة المالية الجارية في مرتبات المهنيين، وزيادة طلبات منحة التعليم وتعيين الموظفين وبدلات النقل، وبدلات الإعالة للموظفين المهنيين وموظفي الخدمة العامة عما هو مدرج لها في الميزانية، بالإضافة إلى الزيادة في مرتبات موظفي الخدمة العامة وتكاليف التقاعد¹⁴؛
- تأثير انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية في المكاتب الميدانية، وعلى الأخص في السنة الأولى من الفترة المالية؛ وقد أعيد النظر في الموارد المدرجة في الميزانية لتسوية العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي في المكاتب الميدانية وجرى تخفيضها منذ صدور مشروع برنامج العمل والميزانية؛
- والتأثير المالي الإضافي لجميع الزيادات في التكاليف التي حدثت - أو التي ينتظر أن تحدث - في الأشهر المتبقية من فترة السنتين 2008-2009، بعد خفضها مقارنة بمشروع برنامج العمل والميزانية عقب صدور قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية في 31 يوليو/تموز بعدم تعديل الأجر الذي يدخل في حساب المعاش التقاعدي للفئة الفنية في عام 2009¹⁵.

207- أبلغت الأجهزة الرئاسية في المنظمة بأن تكاليف الموظفين يصعب التنبؤ بها رغم نظم المعلومات المنقحة المستخدمة في تحليل أنماط التكاليف الحالية والاتجاهات الكمية¹⁶، وهو ما يفضي إلى وجود تفاوتات عن تقديرات الميزانية المعدة سلفاً لتنفيذ الميزانية.

208- وفيما يتعلق بالتضخم، ينتظر أن تصل الزيادة الإجمالية في التكاليف إلى 24 مليون دولار أمريكي لخدمات العاملين، على أساس تقديرات المكونات المختلفة، بما في ذلك:

- بالنسبة لمرتبات موظفي الخدمات العامة في المقر ومعاشاتهم التقاعدية ومرتبات موظفي الفئة الفنية، ينتظر أن تكون الزيادة بنسبة 2 في المائة في عام 2010 و2.5 في المائة في عام 2011، أي أعلى قليلاً من متوسط الرقم الدليلي للأجور الإسمية الذي توقعته وحدة المعلومات الاقتصادية لإيطاليا¹⁷ في عام 2010 (1.7 في المائة) وفي عام 2011 (2.3 في المائة)، وذلك مع مراعاة المؤشر الرسمي للأجور في إيطاليا البالغ 2.8 في المائة في عام

¹⁴ انظر الوثيقتين FC 126/2 وFC 128/3.

¹⁵ انظر الوثيقة FC 128/INF/6، ورقة الموارد البشرية بشأن قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية.

¹⁶ انظر الوثيقة FC 113/10 عن معالجة التفاوت في تكاليف الموظفين.

¹⁷ مؤشر المعاشات التقاعدية بالساعة في العقود (للعاملين) - في الصناعة والتجارة - بعوامل ترجيح متعادلة للسكان (ISTAT)

2009 والذي ستستعين به لجنة الخدمة المدنية الدولية لتجديد جدول المرتبات لموظفي فئة الخدمات العامة في إيطاليا؛

- متوسط بعض العوامل مثل الأرقام الدليلية للتضخم، وتوقعات أسعار العملات، والأنماط القريبة للزيادات كما طبقت على تكاليف الموظفين في المواقع الأخرى؛
- وزيادة بقيمة 4.6 مليون دولار أمريكي لتكاليف الخدمة الحالية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة، وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة لموظفي الخدمة العامة وصندوق التعويضات، مقارنة بالمستوى القائم على التقييم الاكتواري في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007 و2008. والجزء الأكبر من هذه الزيادة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة.

209- تسجيل مبلغ 4 ملايين دولار أمريكي في ميزانية تكاليف الموظفين، مراعاة للتكاليف المحتملة لعمليات انتهاء الخدمة بالتراضي، بما يتمشى مع الإجراء 3-73 المنصوص عليه في خطة العمل الفورية بإنشاء صندوق لإعادة توزيع الموظفين. كما تحتفظ تكاليف الموظفين ببند مدرجة في الميزانية من قبل لتناوب الموظفين على أساس نقل 50 موظفا في كل فترة مالية. وترد التكاليف الإضافية لزيادة تناوب الموظفين في الفترة المالية ضمن تكاليف تنفيذ خطة العمل الفورية.

210- وبالنسبة للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الفئة الفنية، أدرجت زيادة قدرها 2.4 في المائة و2.3 في المائة لعامي 2010 و2011 على التوالي استناداً إلى مؤشر الأجور الإسمية المتوسطة لوحدة المعلومات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية. وقد أخذ في الاعتبار عند رصد الاعتمادات للفترة المالية زيادة إجمالية لمختلف الفئات بنسبة 6.55 في المائة في أغسطس/آب 2008، في حين أن الزيادة المتوقعة في مشروع برنامج العمل والميزانية وقدرها 4 في المائة خلال شهر أغسطس/آب 2009 قد ألغيت عقب صدور قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية بعدم حدوث أي زيادة في عام 2009.

211- والمفترض حدوث زيادات في تكاليف نظام التأمين الطبي الأساسي في الفترة المالية القادمة بنسبة 6.5 في المائة كمعدل للتضخم في كل سنة. وتشمل هذه الزيادة آخر الاتجاهات التي حدثت في التكاليف الطبية مقابل الأقساط، وهي تتمشى مع افتراضات الاكتواريين في تقييمهم عام 2008 للتضخم في التكاليف الطبية. وكما جاء في الجزء الثاني زاي بالوفورات والأرباح الناجمة عن زيادة الكفاءة، فإن بعض الإجراءات التي نفذت في عام 2009 أسفرت عن وفورات ناجمة عن الكفاءة، وأصبحت بالتالي لها تأثيرها الإيجابي على زيادة التكاليف. ومع ذلك، فإن الزيادة تظل فوق التضخم العام في أسعار المستهلكين كما هو متوقع في اتجاهات التضخم في المجال الطبي.

السلع والخدمات

212- يشمل عنوان التكاليف هذا، الموارد البشرية الأخرى، والسفرات، وتكاليف التشغيل العامة، والأثاث والمعدات والمركبات، ويقدر متوسط التضخم فيه بنسبة 1.9 في المائة سنوياً، بحيث يحتاج الأمر إلى 7 ملايين دولار

أمريكي في الفترة المالية (2.8 في المائة) للمحافظة على القوة الشرائية لهذه المدخلات. وهو نتيجة متوسط مرجح للرقم الدليلي التقديري لأسعار المستهلكين الذي وضعته وحدة الاستخبارات الاقتصادية لإيطاليا، والمطبق على مصروفات المقر، وذلك الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية والعالم بالنسبة للمصروفات في المواقع الميدانية.

عامل انقضاء الوقت

213- يتكون عامل انقضاء الوقت من تخفيض اعتمادات الميزانية للتكاليف التقديرية للوظائف المنشأة لأن بعض الوظائف ستظل خالية لبعض الوقت نتيجة تحركات الموظفين. وقد ظلت منهجية عامل انقضاء الوقت، التي وافق عليها المجلس في دورته السابعة بعد المائة لتطبيقها في ميزانية 1996-1997، مطبقة على جميع الميزانيات منذ ذلك الحين.

214- والمنهجية المتبعة في الوظائف الحالية تقوم على ثلاثة عوامل:

- معدلات دوران الموظفين، كما تقاس عن طريق انتهاء الخدمة؛
- أوقات التوظيف المعيارية؛
- المدى المتوقع لحالات انتهاء الخدمة، حتى يمكن توقع إجراءات التعيين وتقليل الفترات السابقة على التعيين بناء على ذلك.

215- وطبقا للمنهجية المعمول بها، فقد طبقت فترة 5 سنوات كمتوسط متحرك (أي من 2004 إلى 2008) لحساب معدلات دوران الموظفين. وقد أسفر ذلك عن معدل متوسط للدوران بنسبة 6.85 في المائة للموظفين المهنيين، و6.02 في المائة لموظفي الخدمة العامة. ومقارنة بالمتوسط المتحرك لخمس سنوات الذي استخدم في برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009، فإن معدل الدوران قد انخفض عند الموظفين المهنيين بنسبة 0.06 في المائة، وزاد عند موظفي الخدمة المدنية بنسبة 0.32 في المائة.

216- وكان الوقت المعياري السابق على التعيين الذي تم تطبيقه، كما يلي: بالنسبة للمهنيين 42 أسبوعا، أي 0.81 سنة؛ وبالنسبة لموظفي الخدمة العامة 25 أسبوعا أي 0.48 سنة.

217- أما مدى حالات انتهاء الخدمة الذي يمكن التنبؤ به فيأتي من استعراض أسباب انتهاء الخدمة، والتي نوجز نتائجها فيما يلي.

الجدول 7: مدى إمكانية توقع إجراءات التوظيف

موظفو الخدمات العامة		الموظفون الفنيون		فئات إنهاء الخدمة
عدد الأسابيع المتوقع	النسبة المئوية من الموظفين	عدد الأسابيع المتوقع	النسبة المئوية من الموظفين	
25 أسبوعاً	26 في المائة	42 أسبوعاً أو أكثر	44 في المائة	عمليات متوقعة لإنهاء الخدمة (مثل التقاعد الإلزامي)
8 أسابيع	54 في المائة	12 أسبوعاً	43 في المائة	عمليات إنهاء الخدمة المتوقعة ضمن فترة محدودة (حالات الاستقالة بعد تقديم الإشعار المطلوب)
0 أسابيع	20 في المائة	0 أسابيع	13 في المائة	عمليات إنهاء الخدمة غير المتوقعة

218- وقد طبقت هذه النتائج لحساب عامل انقضاء الوقت في الفترة 2010-2011 بنسبة 2.41 في المائة لتكاليف الموظفين المهنيين و1.65 في المائة لتكاليف موظفي الخدمات العامة. وبالمقارنة بالنسب المئوية المستخدمة في الفترة 2008-2009، فإن عامل انقضاء الوقت لم يتغير بالنسبة لفئة موظفي الخدمات العامة وانخفض قليلاً بالنسبة لفئة الموظفين المهنيين (من 2.51 في المائة) حيث كان من المتوقع حدوث حالات انتهاء خدمة خلال تلك الفترة. ويزيد عامل انقضاء الوقت الجديد من تكاليف الموظفين بمبلغ 0.5 مليون دولار أمريكي.

219- وفي الماضي، كان وضع الميزانية بالمعدلات المعيارية المعدلة بحسب عامل انقضاء الوقت قد أسفر في أغلب الأحيان عن عدم إدراج تكاليف في ميزانيات المكاتب التي بها أعداد قليلة من الوظائف الشاغرة غير المدرجة في الميزانية، مثل المكاتب القطرية ومكاتب الاتصال، التي لا تستطيع "استيعاب" عنصر انقضاء الوقت، وبالتالي كانت تحتاج عادة إلى موارد فوق ميزانياتها المقررة. وفي كثير من الحالات، كان لا بد من التمويل المركزي للفرق في التكاليف بين تطبيق عامل انقضاء الوقت في الوظائف التي تم شغلها وعدم تطبيق هذا العامل، من خلال إعادة برمجة موارد من مجالات أخرى.

220- عرّف التقييم الخارجي المستقل وخطة العمل الفورية "العجز الهيكلي" في مكاتب المنظمة القطرية على أساس الإبقاء على جميع الوظائف التمثيلية للمنظمة المدرجة في الميزانية مشغولة في جميع الأوقات¹⁸، وكان أحد النهج لإنهاء هذا العجز هو الاستغناء عن تعديل عامل انقضاء الوقت، كما أوصى بذلك التقييم الخارجي المستقل¹⁹.

221- وبناء على هذه العوامل، وافقت مجموعات العمل التابعة للجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل على اقتراحات الإدارة بإلغاء تسوية عامل انقضاء الوقت بالنسبة لجميع الوظائف المدرجة في الميزانية في شبكة ممثليات

¹⁸ الفقرة 45 من الوثيقة C 2008/4

¹⁹ الفقرة 1207 من الوثيقة A.1 2007/7 C، توصية التقييم الخارجي المستقل 3-7.

المنظمة. وتقتصر الإدارة التوسع في هذا الإجراء بحيث يشمل جميع الوظائف المدرجة في الميزانية في مكاتب الاتصال، التي تعاني من صعوبات مماثلة.

222- وبناء على ذلك، ففي الاعتمادات/الصادفة المقترحة للفترة 2010-2011 بعد الزيادات في التكاليف، أصبحت مكاتب المنظمة القطرية ومكاتب الاتصال تمويل بمعدلات دون عامل انقضاء الوقت في الفترة المالية. ويضيف ذلك ما قيمته 2.1 مليون دولار أمريكي إلى تكاليف الموظفين (1.8 مليون دولار أمريكي لمكاتب المنظمة القطرية، و0.3 مليون دولار أمريكي لمكاتب الاتصال).

223- ويقدم الملحق الحادي عشر لمحة عامة عن المقترح بحسب النتائج التنظيمية قبل الزيادات في التكلفة وبعدها.

(2) خطة العمل الفورية والإنفاق الأمني

الاحتياجات الإضافية لتنفيذ برنامج العمل في الفترة 2010-2011

224- من المتوقع أن تكون هناك احتياجات إضافية، فيما يتجاوز المستوى الاسمي للفترة 2008-2009، لكل من خطة العمل الفورية والإنفاق الأمني.

خطة العمل الفورية

225- كما هو مبين في الجدول 8، يجري تغطية مبلغ 4 ملايين دولار أمريكي من تكاليف خطة العمل الفورية ضمن مستوى اعتمادات الفترة 2008-2009، فيما يُقترح تغطية المبلغ المتبقي وقدره 15.5 مليون دولار أمريكي باعتباره احتياجات إضافية ضمن مستوى الاعتمادات الصافية للفترة 2010-2011.

226- وعليه، وكما يرد في القسم الثاني-الف، وبعد إعادة النظر في الفرضيات التي تقوم عليها تكاليف خطة العمل الفورية وترتيب الإجراءات بحسب الأولوية وتحديد مراحل تنفيذها، أضيف مبلغ 19.5 مليون دولار أمريكي من التكاليف المقدرة لتنفيذ خطة العمل الفورية إلى الاعتمادات الصافية، على أن يجري تمويل مبلغ 19.1 مليون دولار أمريكي إضافي من المساهمات الطوعية الأساسية.

الجدول 8 – الاحتياجات الإضافية في الفترة المالية 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بمعدلات 2008-2009)

الاحتياجات الإضافية: خطة العمل الفورية والإنفاق الأمني	
	خطة العمل الفورية
19 523	مجموع احتياجات خطة العمل الفورية في 2010-2011 ضمن الاعتمادات الصافية
4 000	تكاليف خطة العمل الفورية ضمن أساس الميزانية للفترة 2008-2009
15 523	المبلغ الإضافي ضمن الاعتمادات الصافية – خطة العمل الفورية
	الإنفاق الأمني
25 355	مجموع الاحتياجات الأمنية في 2010-2011
23 292	المبلغ المحسوب للإنفاق الأمني في الميزانية اعتباراً من 2008-2009
1 400	الأموال المرحلة المقدّرة من الفترة 2008-2009
663	المبلغ الإضافي ضمن الاعتمادات الصافية – الإنفاق الأمني
16 186	مجموع الاحتياجات الإضافية في الفترة 2010-2011

الإنفاق الأمني

227- أنشئ مرفق الإنفاق الأمني بمقتضى قرار المؤتمر 2005/5 بهدف توفير التغطية الشاملة لتكاليف الموظفين وغير الموظفين المتصلة بصورة مباشرة بأمن وسلامة موظفي المنظمة وأصولها.

228- وتقدر الاحتياجات الأساسية في الفترة 2010-2011 بمبلغ 23.1 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل انخفاضا بمقدار 0.2 مليون دولار أمريكي عن الفترة المالية السابقة نتيجة لوفورات زيادة الكفاءة المتوقعة عقب إنشاء بهو الدخول في المقر الرئيسي. غير أن زيادة الاحتياجات التي تجري دراستها في الوقت الحاضر في سياق استعراض المراجعة الداخلية الذي أجري مؤخراً، والمناقشات الجارية الأوسع نطاقاً في إطار الأمم المتحدة، تقدر بنحو 2.3 مليون دولار أمريكي، فيصبح بذلك الطلب الإجمالي 25.4 مليون دولار أمريكي. وبالنسبة للفترة المالية 2010-2011، يتوقع تعويض معظم الزيادة في الاحتياجات من المبالغ المرحلة المتوقعة من الفترة المالية 2008-2009 مما يترك احتياجات إضافية تبلغ 0.7 مليون دولار أمريكي، كما يرد في الجدول 8.

229- وتواصل إدارة الأمم المتحدة المعنية بالسلامة والأمن الإبلاغ عن تزايد عدد التهديدات ضد منظومة الأمم المتحدة. وقد بدأت المنظمة، في جهد يهدف إلى تأكيد استجابتها الخاصة، عملية مراجعة داخلية للخدمات الأمنية الخاصة بها في كافة أنحاء العالم. وأكدت النتائج الأولية الحاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة للتخفيف من المخاطر المحتملة على موظفي المنظمة وأصولها في المقر الرئيسي وفي المواقع الميدانية.

230- وسوف يتطلب تعزيز الأمن في المقر الرئيسي موارد إضافية لتعزيز المراقبة عند المداخل بالتعاون مع السلطات في البلد المضيف. ويشمل ذلك تعزيز الحواجز المادية المحيطة بالمباني، والقدرة على رصد الأعمال العدائية وتحسين قدرات تجهيز كل نقطة دخول بالموظفين وتشغيل نظم محدثة للتحقق من المترجلين والقادمين بالسيارات.

231- وتتقضي التدابير الأمنية في المكاتب الميدانية زيادة القدرة على تحليل المخاطر، وتدريب المديرين على إدارة المخاطر، ومساعدة المكاتب الميدانية في تقييم المخاطر التي تتعرض لها النشاطات المناطة بها. وستنهض حاجة إلى تعميم الاحتياجات الأمنية لدى صياغة البرامج ووضع الميزانيات وتطبيق تدابير التخفيف الواردة في المعايير الدنيا للأمن التشغيلي، والمعايير الدنيا للأمن السكني وفقا للتدابير الخاصة بكل مقر عمل، التي يقرها نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

باء- عناصر لتحسين السلامة المالية والسيولة والاحتياطيات في المنظمة

(1) عرض عام للأرصدة في الحساب العام وما يتصل به من حسابات

232 - يمكن تقدير السلامة المالية للمنظمة فيما يتعلق بعناصرها الثلاثة في الحساب العام وما يتصل به من حسابات على النحو التالي:

(أ) الحساب العام الذي يعكس النتائج التاريخية التجميعية لجميع الاشتراكات على الأعضاء، والإيرادات المتنوعة وغيرها من الإيرادات والتي تقابلها المصروفات التجميعية لتنفيذ برنامج العمل؛

(ب) صندوق رأس المال العامل المرخص له بمستوى يبلغ 25.7 مليون دولار أمريكي. والغرض الرئيسي من هذا الصندوق هو تقديم سلف مالية للحساب العام لتمويل المصروفات إلى أن يتم تحصيل الاشتراكات المقررة للميزانية. ويمكن أيضا استخدام صندوق رأس المال العامل في تمويل نشاطات الطوارئ غير المنظورة في الميزانية؛

(ج) وحساب الاحتياطي الخاص المرخص له بمستوى يبلغ 5 في المائة من ميزانية العمل الفعلية (ويعادل ذلك 38.3 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2008-2009). ويتولى هذا الحساب الذي أنشئ بمقتضى قرار المؤتمر 77/27 في عام 1977 وجرى توسيعه بموجب قراري المؤتمر 81/13 و89/17، وتوجيه آخر من المؤتمر في 2005²⁰، حماية برنامج العمل والميزانية من تأثيرات التكاليف الإضافية غير المدرجة في الميزانية والناشئة عن التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف والاتجاهات التضخمية غير المدرجة في الميزانية. ويمكن لحساب الاحتياطي الخاص أن يقدم سلفا على أساس الرد للحساب العام.

233 - وفيما يلي موجز للأرصدة في الحساب العام وما يتصل به من حسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 (غير مراجعة) 21:

الجدول 9: الحساب العام وما يتصل به من حسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008

بملايين الدولارات الأمريكية	
(412.7)	الحساب العام (العجز)
0.0	صندوق رأس المال العامل
15.9	حساب الاحتياطي الخاص
(396.8)	مجموع الحساب العام وما يتصل به من حسابات (العجز) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008

234 - ويمثل الرصيد الصافي لمجموع الحساب العام وما يتصل به من حسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 انخفاضا قدره 424.2 مليون دولار أمريكي لدى مقارنته بالأرصدة المالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 1997، وهو التاريخ الذي أبلغت فيه المنظمة آخر مرة عن وجود رصيد موجب من الأموال قدره 27.4 مليون دولار أمريكي. وفيما يلي موجز للعوامل الرئيسية التي أسهمت في هذا الانخفاض:

الجدول 10: العجز في الحساب العام وما يتصل به من حسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008

بملايين الدولارات الأمريكية	
27.4	مجموع الفائض في الحساب العام وما يتصل به من حسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 1997*
139.0	الانخفاض في الاعتمادات الخاصة بالاشتراكات
(519.6)	تكاليف الخدمة السابقة غير الممولة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة
(59.3)	المصروفات غير المدرجة في الميزانية
15.7	الفوائض/العجز الأخرى في 1998-2007 (صافي)
(396.8)	مجموع العجز في الحساب العام وما يتصل به من حسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008

* الوثيقة C99/5، الصفحة 5

الانخفاض في الاعتمادات بشأن الاشتراكات

235 - كانت سياسة المنظمة قبل الفترة 2006-2007 هي قيد اعتماد مقابل 100 في المائة من المبلغ المستحق من الاشتراكات القابلة للقبض من الدول الأعضاء إلى أن يأتي الوقت الذي يتم فيه تحصيل هذه الاشتراكات. وعدلت المنظمة من سياستها ابتداء من الفترة 2006-2007 لا يتم بمقتضاها قيد هذا الاعتماد إلا فيما يتعلق بالاشتراكات التي لا تعتبر في ظروف استثنائية أنها قابلة للتحصيل. وأسفر الانخفاض في هذا الاعتماد عن تحسين في رصيد الحساب العام بمبلغ 139 مليون دولار أمريكي.

تكاليف الخدمة السابقة غير الممولة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة

236 - قيدت المنظمة باطراد خلال الفترة منذ عام 1997 القيمة الكاملة للالتزامات الخدمة السابقة المتصلة بخطة التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة على النحو الذي حدده التقييم الاكتواري الخارجي. وكان التأثير التجميعي الصافي على العجز في الحساب العام نتيجة للإعتراف بالالتزامات الخدمة السابقة الزائدة عن الاشتراكات الإضافية الصادرة لتمويل هذه الالتزامات خلال هذه الفترة يبلغ 519.6 مليون دولار أمريكي²² في نهاية 2008.

المصروفات غير المدرجة في الميزانية

237 - كان هناك، خلال الفترة منذ 1998، مصروفات غير مدرجة في الميزانية يبلغ مجموعها 59.3 مليون دولار أمريكي لا يقابلها تمويل وأسهمت في تدهور مجموع العجز في الحساب العام وما يتصل به من حسابات:

(أ) رخص قرارا المؤتمر 97/7 و 99/3 للمدير العام تغطية تكاليف إعادة توزيع الموظفين وانتهاء الخدمة بما يزيد عن الاعتمادات الصافية للميزانية المعتمدة للفترتين 1998-1999 و 2000-2001 على التوالي. وقيدت التكاليف ذات الصلة البالغة 10.6 مليون دولار أمريكي²³ و 8.4 مليون دولار أمريكي²⁴ على الحساب

(ب) للعام؛ على الحساب العام دون تمويل مقابل المدفوعات الزائدة عن المبالغ التي حددها التقييم الاكتواري لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة والتي بلغت 9.4 مليون دولار أمريكي²⁵ في الفترة 2002-2003؛ و 2.9 مليون دولار أمريكي في الفترة 2004-2005²⁶؛ و 8.2 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007²⁷؛

(ج) قيدت على الحساب العام تكاليف الخدمة الجارية غير المدرجة في الميزانية والبالغة 13.4 مليون دولار أمريكي بخصوص التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة دون تمويل مقابل في 2006-2007؛

(د) وقيد مبلغ قدره 6.4 مليون دولار أمريكي²⁸ على حساب الاحتياطي الخاص في 2006-2007 لتغطية جزء من الزيادة غير المنتظرة في مرتبات فئة الخدمات العامة في المقر الرئيسي.

²² كان مجموع الالتزامات غير الممولة المبلغ في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 يبلغ بالنسبة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة 736.8 مليون دولار أمريكي (الفقرة 14) وبالنسبة لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة 50.6 مليون دولار أمريكي. وتتضمن هذه الأرصدة أيضا خسائر اكتوارية غير مسجلة قدرها 312.3 مليون دولار أمريكي لم تقيد بعد على الحساب العام وتغطيها مخصصات الأصول الاستثمارية طويلة الأجل المجنبة لتمويل الالتزامات.

²³ الوثيقة C 2001/5، ص 14، الملاحظة 11

²⁴ الوثيقة C 2003/5، ص 10، الملاحظة 10

²⁵ الوثيقة C 2007/5A، ص 12، الملاحظة 10

²⁶ الوثيقة C 2007/5A، ص 12، الملاحظة 9

²⁷ الوثيقة C 2009/5A، ص 7، الحاشية 6

²⁸ الوثيقة C 2003/5، ص 10، الحاشية 10

238 - وفي حين أن التغيير في السياسة المحاسبية للمنظمة بشأن الاعتمادات مقابل اشتراكات القبض من الدول الأعضاء قد أسفر عن تحسن في رصيد الحساب العام قدره 139 مليون دولار أمريكي، فإن ارتفاع مستوى الاشتراكات المقررة المستحقة ظل يمثل عاملاً من أهم العوامل التي تؤثر في السيولة لدى المنظمة. فقد بلغ مجموع الاشتراكات المستحقة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 مقدار 160.4 مليون دولار أمريكي. ومن الواضح أن المنظمة مازالت معرضة بشدة لحالات عجز نقدي نتيجة لارتفاع مستوى المتأخرات من الاشتراكات عن السنوات السابقة والتأخيرات في سداد الاشتراكات الحالية وعدم كفاية الاحتياطات النقدية.

(2) الاحتياجات اللازمة لموازنة العجز في الحساب العام وتجنب حالات النقص في السيولة

239 - لن تتمكن المنظمة من تحسين حالة التدفق النقدي في المستقبل أو تعالج بصورة كافية العجز المتراكم في إطار الحساب العام ما لم تتخذ الأجهزة الرئاسية تدابير هامة للنهوض بتوقيات سداد الاشتراكات المقررة، واسترجاع شبكات الأمان مثل صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص ومعالجة الالتزامات غير الممولة. ويقدم هذا القسم تقييماً كمياً للاحتياجات اللازمة لتوفير الاستقرار على الأقل للعجز في الحساب العام من خلال معالجة الالتزامات غير الممولة المتكررة على النحو المبين في حسابات المنظمة (الالتزامات الخدمة السابقة بشأن التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة) واسترجاع شبكات الأمان لتجنب النقص في السيولة عن طريق تجديد الاحتياطات لمرة واحدة (صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص).

240 - وفي الجدول II، يقتصر الحد الأدنى للتمويل الإضافي على تلك المجالات التي تلقت الأمانة بشأنها توجيهها إيجابياً من الأجهزة الرئاسية، في حين أن التمويل الإضافي المنشود لمعالجة أوضاع السلامة المالية والسيولة يعكس تقدير الأمانة للاحتياجات الفعلية للنهوض بالسلامة المالية للمنظمة²⁹.

241 - ويتألف الحد الأدنى من التمويل الإضافي مما يلي:

- 6.4 مليون دولار أمريكي لإعادة المبالغ المعادلة للجزء من الزيادة في مرتبات فئات الخدمات العامة في المقر الرئيسي غير المدرجة في الميزانية إلى حساب الاحتياطي الخاص حسبما أوصى المجلس بالفعل في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة في نوفمبر/تشرين الثاني 2006؛
- و25.2 مليون دولار أمريكي³⁰ للالتزامات الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وفقاً للمبدأ الذي وضعه المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 بأن "يوصى بالتمويل بنفس المستوى الذي وضعته أحدث عمليات التقييم الاكتواري، للفترات المالية القادمة".

²⁹ ستجري المنظمة استعراضاً كاملاً لوظيفة الاحتياطات والغرض منها ومعاملتها المحاسبية في سياق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وستقدم المقترحات الخاصة بمراجعتها إلى الأجهزة الرئاسية.

³⁰ استناداً إلى فترة الاهتلاك الأصلية للتمويل الكامل على 30 سنة، مع تعديل التاريخ المستهدف إلى 2038.

242 - وكما جرى تلخيصه في الجدول 11، تتراوح احتياجات معالجة السلامة المالية للمنظمة بين 31.6 مليون دولار أمريكي للتمويل الإضافي الأدنى (تمشيا مع التوجيه الصادر من الأجهزة الرئاسية) و163.0 مليون دولار أمريكي للتمويل الإضافي المنشود (يمثل تقدير الأمانة للاحتياجات اللازمة لتحسين سلامة المنظمة بدرجة كبيرة وبسرعة). وترد إيضاحات ذلك فيما يلي بالنسبة لكل عنصر من العناصر المدرجة في الجدول.

الجدول 11: الاحتياجات الإضافية لمعالجة السلامة المالية للمنظمة

بملايين الدولارات الأمريكية		عناصر لتحسين السلامة المالية والسيولة والاحتياطيات
التمويل الإضافي الأدنى	التمويل الإضافي المنشود	
في 2010-2011	في 2010-2011	
		الاحتياجات المتكررة للالتزامات ذات الصلة بالموظفين:
46.4	25.2	تمويل التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة
29.0	0.0	تمويل التزامات الخدمة السابقة لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة
75.4	25.2	المجموع الفرعي للاحتياجات من التمويل الإضافي المتكرر للالتزامات ذات الصلة بالموظفين
		الاحتياجات لمرة واحدة لتجديد الاحتياطيات
49.3	0.0	صندوق رأس المال العامل
38.3	6.4	حساب الاحتياطي الخاص
87.6	6.4	المجموع الفرعي للاحتياجات لمرة واحدة لبناء الاحتياطيات
163.0	31.6	مجموع الاحتياجات الإضافية

تمويل التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة

243 - تمثل التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة حصة المنظمة في تكاليف مطالبات التأمين الصحي التي يتعين أن تسدها نيابة عن المتقاعدين طوال فترة العمر المتوقعة لهم استنادا إلى خدماتهم السابقة مع المنظمة. وينبغي التمييز بينها وبين تكاليف الخدمة الجارية³¹، التي هي عنصر معياري في تكاليف الموظفين، وتغطيتها في كل فترة مالية اعتمادات في ميزانية البرنامج العادي.

244 - ولم يحدث أبدا أن تمت تغطية التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة من اعتمادات الميزانية أو برنامج العمل. ففي حين يوفر برنامج العمل والميزانية التمويل لتكاليف الخدمة الحالية (أي المبالغ التي سيحققها الموظفون خلال الفترة المالية الجارية)، لا تتوافر آلية تمويل لتمويل ذلك الجزء من الالتزامات الذي يحققه الموظفون في فترات سابقة (أي التزامات الخدمة السابقة). ووافق المؤتمر، ابتداء من الفترة المالية 2004-2005 على اشتراكات إضافية منفصلة لتمويل التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. ولاحظت لجنة المالية أن الاشتراكات التي تسدد كل سنتين البالغة 14.1 مليون دولار أمريكي لتمويل الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء

³¹ ترتفع تكاليف الخدمة الجارية سنويا حيث أن الموظفين الحاليين يقدمون خدماتهم مقابل هذه المنافع التي ستسدد في المستقبل

الخدمة، التي وافق عليها المؤتمر أولاً في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، مازالت أقل من التمويل اللازم كل سنتين لتوفير التمويل الكامل للالتزامات بحلول عام 2027 باستخدام فترة الاهتلاك الأصلية البالغة 30 عاماً والتي تبدأ في 1998.

245 - واستناداً إلى أحدث تقييم اكتواري، بلغ مجموع الالتزامات غير الممولة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 مقدار 736.8 مليون دولار أمريكي³². واستذكرت لجنة المالية، خلال دورتها السادسة والعشرين بعد المائة في مايو/أيار 2009، مشورة المجلس بمعالجة هذه الالتزامات على مدى أطول باتباع استراتيجيات لضمان التمويل الكامل للالتزامات المنظمة الكبيرة. وسلمت اللجنة بأنه يتعين توفير تمويل إضافي للالتزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، ووافقت على تقديم توصيتها للمجلس بزيادة الاشتراكات الإضافية في سياق برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 مع ملاحظة اشتراكات الموظفين الحاليين بمرور الوقت والتعديل المحتمل للتاريخ المستهدف لتوفير التمويل الكامل للالتزامات.

246 - وأجريت دراسة في يونيو/حزيران 2009 بواسطة الخبراء الإكتواريين في المنظمة لتقييم تأثير التغييرات في التواريخ المستهدفة للتمويل الكامل للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة استناداً إلى البيانات والافتراضات والطرائق المستخدمة في تقييم 31 ديسمبر/كانون الأول 2008. ويرد موجز لهذه الدراسة في الجدول 11 الذي يبرز أن التمويل الإضافي لفترة السنتين اللازم للتاريخ المستهدف الأصلي وهو عام 2027 يبلغ 46.4 مليون دولار أمريكي، في حين أن التمويل الإضافي لفترة السنتين استناداً إلى الفترة المعتمدة في الأصل وهي 30 عاماً، والتي أعيد تحديدها الآن لتغطية التاريخ المستهدف لعام 2038 يبلغ 25.2 مليون دولار أمريكي.

الجدول 12: خيارات التمويل للالتزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة

بملايين الدولارات الأمريكية		
أعيد التحديد إلى 30 عاماً	الجدول الزمني الحالي	
30 سنة	18 سنة	فترة الاهتلاك
2038	2027	السنة المستهدفة ³³
39.3	60.5	التمويل اللازم كل سنتين ابتداء من الفترة 2010-2011 ³⁴
14.1	14.1	التمويل الحالي لفترة السنتين
25.2	46.4	التمويل الإضافي اللازم

³² يرجى الرجوع إلى الوثيقة FC 126/8، 2008، تقييم الاكتواري للالتزامات الخاصة بالموظفين، ص 8، الجدول 4.

³³ لأغراض الدراسة، تفترض جميع الخيارات أن تاريخ البدء للتمويل هو 1 يناير/كانون الثاني 2009.

³⁴ تعترف احتياجات التمويل بالإعانات المشتركة لتكاليف مطالبات التقاعد الطبية من اشتراكات الموظفين الحاليين (يرجى الرجوع إلى الوثيقة FC126-8، الفقرتان 18-19) والمدفوعات المقابلة من المنظمة لهؤلاء الموظفين

247 - وكما هو الحال بالنسبة لأي توقعات إكتوارية طويلة الأجل، يوجد عنصر عدم يقين كامن يتعلق بالتكاليف النهائية للخطة. ويمكن أن يسفر الانحراف عن افتراضات التقييم عن تغييرات في الالتزامات النهائية والاشتراكات اللازمة في المستقبل³⁵.

تمويل التزامات الخدمة السابقة لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة

248 - مدفوعات نهاية الخدمة هي المدفوعات التي تقدم مع انتهاء خدمة الموظف بما في ذلك الإجازات السنوية المستحقة، ومنحة العودة للوطن وتعويضات نهاية الخدمة وتكاليف السفر إلى الوطن التي تنشأ عندما تنتهي خدمة الموظفين في المنظمة. وتعكس الالتزامات في أي نقطة زمنية تقديراً إكتوارياً للمبالغ التي يكتسبها الموظفون الحاليون. وفي حين يوفر برنامج العمل والميزانية التمويل لتكاليف الخدمة الجارية (أي المبالغ التي سيحققها الموظفون خلال الفترة المالية) لا تتوافر أية آلية تمويل لتمويل ذلك الجزء من الالتزامات الذي يحققه الموظفون في فترات سابقة (أي التزامات الخدمة السابقة). وقد بلغت التزامات الخدمة السابقة لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 مقدار 50.6 مليون دولار أمريكي³⁶، وتحقق التدفقات النقدية الزائدة عن التمويل المقدم في برنامج العمل والميزانية لتكاليف الخدمة الجارية لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة، في الوقت الحاضر، عجزاً هيكلياً في الحساب العام إلى أن يتم وضع نهج تمويل لهذه الالتزامات.

249 - ولم تحدث أبداً تغطية هذه الالتزامات غير الممولة للخدمة السابقة من اعتمادات الميزانية أو برنامج العمل. لذا فإن التزامات الخدمة السابقة في حاجة إلى معالجة بنفس الطريقة التي تعالج بها التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. واستناداً إلى نتائج الدراسة عن التاريخ المستهدف المشار إليه أعلاه، يقدم الجدول 13 التمويل اللازم في الفترة 2010-2011 استناداً إلى تواريخ مستهدفة مختلفة لتحقيق التمويل الكامل. ففي الجدول يبلغ التمويل الإضافي المنشود لتحقيق التاريخ المستهدف الأصلي وهو 2012 مقدار 29.0 مليون دولار أمريكي. ونظراً لعدم توافر آلية للتمويل في الوقت الحاضر لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة، ولم تقدم الأجهزة الرئاسية بعد توجيهها إيجابياً بشأن هذه المسألة، فإن سيناريو التمويل الأدنى المبين في الجدول لا يعالج تمويل هذه الالتزامات في الفترة 2010-2011. ولهذا النهج تأثير معاكس على الحالة المالية للمنظمة على النحو المبين أعلاه.

³⁵ يجري مكتب خارجي تقييماً إكتوارياً للخطة على أساس سنوي لتحديث تقديرات الالتزامات الشاملة والاحتياجات من التمويل.

³⁶ يرجى الرجوع إلى الوثيقة 2008-FC126 التقييم الإكتواري للالتزامات ذات الصلة بالموظفين، ص 8، جدول 4.

الجدول 13 : خيارات التمويل لالتزامات الخدمة السابقة لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة

بملايين الدولارات الأمريكية			
إعادة التحديد لفترة 15 سنة	إعادة التحديد لفترة 20 سنة	الجدول الزمني الحالي	
15 سنة	20 سنة	4 سنوات	فترة الاهتلاك
2023	2028	2012	السنة المستهدفة*
8.8	7.0	29.0	التمويل اللازم كل سنتين اعتباراً من 2010-2011
0	0	0	التمويل الحالي لفترة السنتين
8.8	7.0	29.0	التمويل الإضافي اللازم

* باستخدام فترة الاهتلاك الأصلية البالغة 15 عاماً والتي بدأت في 1998

تجديد صندوق رأس المال العامل

250 - تلجأ المنظمة إلى الاقتراض الخارجي لتغطية النقص في السيولة بعد أن تكون قد استخدمت بالكامل صندوق رأس المال العامل، بالإضافة إلى أي أرصدة متوافرة في حساب الاحتياطي الخاص. وقد ظلت هذه الاحتياطات تثبت على مدى عدة سنوات عدم كفايتها لتجنب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي. وكان قد سبق أن أبلغت لجنة المالية بأن التعامل مع الاحتياجات التشغيلية للنقد في مواجهة التأخيرات المستمرة في سداد اشتراكات الدول الأعضاء، يقتضي زيادة صندوق رأس المال العامل إلى 75 مليون دولار أمريكي من خلال اشتراكات لمرة واحدة على الأعضاء بمبلغ يعادل نحو شهرين من التوقعات النقدية للبرنامج العادي.

251 - والمستوى المرخص به في الوقت الحاضر لصندوق رأس المال العامل والبالغ 25.7 مليون دولار أمريكي لا يكفي لتغطية حتى شهر واحد من التدفقات النقدية وما لم يتحسن نمط سداد اشتراكات الدول الأعضاء بدرجة كبيرة في الفترة 2010-2011، مع ترك صندوق رأس المال العامل عند مستواه الحالي فإن الأمر سوف ينطوي على مخاطر الاقتراض التجاري الخارجي لتنفيذ البرنامج المعتمد. ويعتبر فرض اشتراكات لمرة واحدة على الأعضاء بمبلغ 49.3 مليون دولار أمريكي للوصول بصندوق رأس المال العامل إلى 75 مليون دولار أمريكي أمراً مستصوباً حيث أنه سيوفر شبكة أمان عالية قبل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

تجديد حساب الاحتياطي الخاص

252 - كان الرصيد في حساب الاحتياطي الخاص في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 يبلغ 15.9 مليون دولار أمريكي يتألف بالدرجة الأولى من مكاسب تراكمية غير متحققة من أسعار الصرف لدى إعادة تقدير الأرصدة غير النقدية ومكاسب أسعار الصرف المتحققة من تحويل المعاملات باليورو غير المدعمة بموارد نقدية حقيقية³⁷. وكما سبق أن أبلغت لجنة المالية فإن المنظمة سوف تجري استعراضاً لوظيفة الاحتياطات والغرض منها ومعاملتها المحاسبية في سياق

³⁷ الوثيقة CL 136/8، الفقرة 32 (ي)

تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وخاصة فيما يتعلق بتحويل المكاسب/الخسائر ذات الصلة بأسعار الصرف إلى حساب الاحتياطي الخاص وسوف تقدم إلى الأجهزة الرئاسية مقترحات لتعديل حساب الاحتياطي الخاص.

253 - وكما أوصت لجنة المالية في دورتها الخامسة عشرة بعد المائة في سبتمبر/أيلول 2006³⁸ والمجلس في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة في نوفمبر/تشرين الثاني 2006³⁹، يطلب تمويل إضافي أدنى قدره 6.4 مليون دولار أمريكي لإعادة إلى الحساب الاحتياطي الخاص المبلغ المعادل للجزء من الزيادة في مرتبات فئة الخدمات العامة غير المدرجة في الميزانية في المقر الرئيسي في 2006-2007. ولدى النظر في هذه المسألة، قرر المؤتمر في عام 2007 إرجاء تجديد حساب الاحتياطي الخاص بمبلغ 6.4 مليون دولار أمريكي وإعادة تقييم الوضع في مؤتمر عام 2008⁴⁰.

254 - مستوى الميزانية المعتمدة. وإذا افترض عدم توافر رصيد نقدي في حساب الاحتياطي الخاص في نهاية الفترة المالية وينص قرار المؤتمر 81/13 على ضرورة احتفاظ حساب الاحتياطي الخاص لمستوى يعادل 5 في المائة من مجموع ميزانية العمل الفعلية للمنظمة. وكان المؤتمر قد رخص بالتجديد السابق لحساب الاحتياطي الخاص من خلال اشتراكات خاصة على الدول الأعضاء في عام 1991 (القرار 91/16) بمبلغ 28 مليون دولار أمريكي. ومن المستصوب تجديد الاحتياطي إلى المستوى المرخص به من خلال اشتراكات خاصة لمرة واحدة مع اعتماد مستوى الاشتراكات على أحدث رصيد للحساب وعلى، فسوف يقتضي ذلك اشتراكات في حدود 38.3 مليون دولار أمريكي لتحقيق التجديد الكامل للحساب ليصل إلى 5 في المائة من ميزانية العمل الفعلية (استناداً إلى أرقام الميزانية المعتمدة للفترة 2008-2009).

جيم- موجز عن الاحتياجات

255 - يقدم هذا القسم عرضاً عاماً لاحتياجات التمويل لتنفيذ برنامج العمل للفترة المالية 2010-2011 من جميع مصادر التمويل؛ واحتياجات التمويل بالنسبة إلى السلامة المالية وحالة السيولة والاحتياطيات؛ وكيف ستؤثر احتياجات التمويل التراكمية هذه على الالتزامات المالية للأعضاء في المستقبل.

256 - ويعطي برنامج العمل والميزانية هذا نظرة متكاملة للاحتياجات الإجمالية من الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل والميزانية فيما يرتبط بصورة مباشرة بالخطة المتوسطة الأجل، في شكل اشتراكات مقررة ومساهمات طوعية، كما يوجزها الجدول 14.

³⁸ الوثيقة CL 131/7، الفقرة 42

³⁹ الوثيقة CL 131/REP، الفقرة 37

⁴⁰ القرار 2007/4.

الاعتمادات الصافية في الميزانية - الاشتراكات المقررة

257- نقطة البداية في ميزانية 2008-2009 هي مستوى 929.8 مليون دولار أمريكي اعتمادات صافية. ومن داخل الميزانية الأساسية، أعادت الإدارات برمجة الوفورات المتأخرة إلى أولويات في إطار النتائج الجديد، مع شئ من إعادة التخصيص مرة أخرى للإحصاءات، والحق في الغذاء، ونظم الوقاية في حالات الطوارئ من الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، والثروة الحيوانية، وتغير المناخ، ومصايد الأسماك، والغابات، وبعض جوانب خطة العمل الفورية مثل التقييم والمبادئ الأخلاقية.

258- وتقدر الزيادة في التكاليف بمبلغ 49.9 مليون دولار أمريكي للمحافظة على القوة الشرائية. وتتكون من 40.3 مليون دولار أمريكي لتكاليف الموظفين، و7.0 ملايين دولار أمريكي لتكاليف غير الموظفين، و2.1 مليون دولار أمريكي لتسويات عامل انقضاء الوقت في المكاتب القطرية ومكاتب الاتصال، و0.5 مليون دولار أمريكي لتسويات عامل انقضاء الوقت الأخرى.

259- وترد احتياجات خطة العمل الفورية وقدرها 15.6 مليون دولار أمريكي ضمن الاعتمادات الصافية المقترحة باعتبارها احتياجات إضافية بما يعكس ثلاث مجالات رئيسية في عملية إصلاح الإدارة في سبيل تحقيق النتائج وتوحيد الأداء والموارد البشرية.

260- ومن المقترح زيادة احتياجات الإنفاق الأمني بمبلغ 0.7 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل القيمة التقديرية للمصروفات الصافية المنبثقة عن استعراض المراجعة الداخلية مؤخرًا والمناقشات الدائرة على نطاق أوسع في منظومة الأمم المتحدة (2.3 مليون دولار أمريكي زيادة في المصروفات في 2010-2011 يقابلها مبلغ مرحل من مرفق الإنفاق الأمني من الفترة المالية 2008-2009 ويقدر بنحو 1.4 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى وفورات ناشئة عن زيادة الكفاءة وقدرها 0.2 مليون دولار أمريكي).

261- وسيكون المبلغ الإجمالي المقترح لمستوى اعتمادات الميزانية الصافية التي ستمول من الاشتراكات المقررة، بقيمة 995.8 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 7.1 في المائة عن الاعتمادات الصافية في ميزانية 2008-2009.

المساهمات الطوعية

262- تماشيا مع نهج الميزانية المتكامل الذي أيدته خطة العمل الفورية، فإن برنامج العمل المستند إلى النتائج، يشمل احتياجات تقديرية من نوعين من المساهمات الطوعية بقيمة 264.9 مليون دولار أمريكي.

(أ) مساهمات طوعية أساسية بقيمة 247.2 مليون دولار أمريكي، تتكون من: 19.1 مليون دولار أمريكي تكاليف مرتبطة بتنفيذ خطة العمل الفورية (13.1 مليون دولار أمريكي استثمارات، و6.0 مليون دولار

أمريكي تكاليف متكررة)، و 228.1 مليون دولار أمريكي مقدرة للمشروعات والمساهمات الطوعية الأساسية لغير المشروعات والمستخدم كدعم مباشر لبرنامج العمل.

(ب) مساهمات طوعية أخرى من خارج الميزانية بقيمة 1 017.7 مليون دولار أمريكي، تتكون من دعم البرنامج الميداني ومساعدة الدول الأعضاء، بمبلغ تقديري قيمته 372.1 مليون دولار أمريكي وحالات الطوارئ بمبلغ 645.6 مليون دولار أمريكي.

الجدول 14: احتياجات التمويل التراكمية في الفترة 2010-2011

(بملايين الدولارات الأمريكية، بسعر الصرف المعمول به في ميزانية 2008-2009، وهو 1 يورو = 1.36 دولار أمريكي)

المبلغ	برنامج العمل
929.8	الاحتياجات بموجب الاعتمادات الصافية لبرنامج العمل
49.9	الاعتمادات الصافية لميزانية 2008-2009
16.2	الزيادة في التكاليف
995.9	الاحتياجات الإضافية لخطة العمل الفورية والإنفاق الأمني
	الاعتمادات الصافية للميزانية للفترة 2010-2011
	النسبة المئوية للتغيير في الاعتمادات الصافية 7.1 في المائة
13.1	الاحتياجات من خارج الميزانية لبرنامج العمل
6.0	المساهمات الطوعية الأساسية
228.1	خطة العمل الفورية - تكاليف الاستثمار
247.2	خطة العمل الفورية - تكاليف متكررة
	أشكال دعم مباشر أخرى لبرنامج العمل
	مجموع المساهمات الطوعية الأساسية
372.1	موارد أخرى من خارج الميزانية
645.6	دعم للبرنامج الميداني/مساعدات إلى الدول الأعضاء
1 017.7	حالات الطوارئ
	مجموع المساهمات الأخرى من خارج الميزانية
1 264.9	الاحتياجات الإجمالية بموجب المساهمات الطوعية
2 260.8	مجموع برنامج العمل المتكامل للفترة 2010-2011

تحسين السلامة وحالة السيولة والاحتياطيات

263- بناء على طلب لجنة المالية، وتمشيا مع برامج العمل والميزانية السابقة، هناك مجموعتان من التدابير المطروحة لتثبيت العجز في الحساب العام وتلافي أي نقص في السيولة، ابتداء بالحد الأدنى وهو 45.7 مليون دولار أمريكي وحتى المستوى المفضل وهو 177.1 مليون دولار أمريكي، وهو ما ينبغي تمويله من الاشتراكات المقررة، على الوجه التالي:

● الاحتياجات المتكررة الإجمالية لتسديد الاستحقاقات المتعلقة بالموظفين [التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة، عن استحقاقات الخدمة السابقة] في حدود ما بين 25.2 مليون دولار أمريكي إلى 75.4 مليون دولار أمريكي. وتضاف هذه الأرقام إلى مستوى التمويل المعتمد للفترة 2008-2009 وقدره 14.1 مليون دولار أمريكي؛

● وتجديد موارد صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص لمرة واحدة بمبلغ يتراوح بين 6.4 مليون دولار أمريكي (حساب الاحتياطي الخاص فقط لزيادة مرتبات موظفي الخدمات العامة التي دفعت في الفترة 2006-2007) إلى 87.6 مليون دولار أمريكي (لتجديد موارد الصندوق والحساب بالكامل).

264- إن مستوى التمويل الإجمالي المفضل وهو 163 مليون دولار أمريكي سوف يحسن بصورة سريعة من السلامة السلامة للمنظمة في الفترة 2010-2011. ومع ذلك، فإن الحد الأدنى من التمويل الإجمالي المقترح مطروح هنا تمشيا مع التوجيه الإيجابي الذي جاء بالفعل من الأجهزة الرئاسية، ويتكون من:

● 6.4 مليون دولار أمريكي تعاد إلى حساب الاحتياطي الخاص، تعادل جزء من الزيادة في مرتبات موظفي الخدمة العامة غير المدرجة في ميزانية المقر، بناء على توصية المجلس في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2006؛

● ومبلغ 25.2 مليون دولار أمريكي للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة عن استحقاقات الخدمة السابقة، تمشيا مع المبدأ الذي أرساه المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، وهو "التوصية بالتمويل في الفترات المالية التالية بنفس المستوى الذي تحدده التقييمات الاكتوارية الأخيرة".

265- ويلخص الجدول 15 الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة لتحسين السلامة السلامة، وحالة السيولة والاحتياطيات في 2010-2011.

الجدول 15: عناصر تحسين السلامة للمنظمة وحالة السيولة والاحتياطيات (بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الحد الأدنى	المبلغ المرغوب به
تمويل استحقاقات الخدمة السابقة في التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في الفترة 2008-2009	14.1	14.1
زيادة احتياجات تمويل التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في الفترة 2010-2011	25.2	46.4
تأمين موارد للمرة الأولى لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة	0.0	29.0
احتياجات استحقاقات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة (احتياجات متكررة)	39.3	89.5
تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص (احتياجات لمرة واحدة)	6.4	38.3
تجديد موارد حساب رأس المال العامل (احتياجات لمرة واحدة)	0.0	49.3
الاحتياجات اللازمة لتحسين السلامة للمنظمة في 2010-2011	45.7	177.1

التأثير على تقييمات احتياجات التمويل التراكمية

266- وكما هو الحال في الفترات المالية السابقة، ستستند الاشتراكات المقررة للفترة 2010-2011 إلى الاعتمادات الصافية لفترة السنتين بالإضافة إلى أي تمويل آخر متفق عليه لاستعادة السلامة المالية للمنظمة. ويرد أدناه عرض للتأثير على تقييمات احتياجات التمويل التراكمية في برنامج العمل والميزانية هذا.

267- وعند احتساب اشتراكات الأعضاء، تنص اللائحة المالية 5-2 (أ) على ضرورة خصم الإيرادات المتنوعة التقديرية عند تحديد اعتمادات الميزانية. وكانت الأجهزة الرئاسية قد سلمت بالفعل بمخاطر هذا النهج إذا لم يتحقق المستوى المتوقع للإيرادات المتنوعة، وما يترتب على ذلك من أثر عكسي على رصيد الحساب العام. وخلال الفترة 2008-2009، تضمن قرار اعتمادات الميزانية المعتمد خصما بمبلغ 5 مليون دولار أمريكي للإيرادات المتنوعة المقدرة، في حين تبلغ الإيرادات المتنوعة الفعلية حدود 1.8 مليون دولار أمريكي. وتبعاً لذلك، تحدد الإيرادات المتنوعة المقدرة للفترة 2010-2011 عند مستوى أكثر واقعية قدره 2.0 مليون دولار أمريكي.

268- ويبلغ إجمالي احتياجات التمويل لفترة 2010-2011 بالنسبة للميزانية الممولة من الاشتراكات المقررة وبالنسبة لتوفير الحد الأدنى من التمويل اللازم لاستعادة السلامة المالية للمنظمة مبلغ 1039.6 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 10.7 في المائة في مستوى الاشتراكات المقررة مقارنة بالفترة المالية الحالية، كما هو مبين بشكل موجز في الجدول 16.

الجدول 16: التقييمات التراكمية (بملايين الدولارات الأمريكية في ميزانية 2008-2009، سعر صرف 1 يورو = 1.36 دولاراً أمريكياً)

احتياجات التمويل لفترة 2010-2011 بالنسبة للميزانية واستعادة الحد الأدنى للسلامة المالية	برنامج العمل والميزانية المعتمد للفترة 2008-2009	
929.8		احتياجات الميزانية بمستويات تكاليف 2008-2009
49.9		الاحتياجات الإضافية - زيادات التكاليف
16.2		الاحتياجات الإضافية لخطة العمل الفورية والإنفاق الأمني
995.9	929.8	صافي اعتمادات الميزانية لتنفيذ برنامج العمل
14.1	14.1	التزامات الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة
31.6		الحد الأدنى من الاحتياجات الإضافية اللازمة لاستعادة السلامة المالية للمنظمة (زيادة التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة و تجديد حساب الاحتياطي الخاص)
45.7	14.1	تقييمات لمعالجة السلامة المالية للمنظمة
1041.6	943.9	إجمالي الاحتياجات المقترحة
(2.0)	(5.0)	خصم الإيرادات المتنوعة
1039.6	938.9	الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء
100.7		الزيادة في الاشتراكات المقررة في 2010-2011 مقارنة بالفترة 2008-2009
10.7%		الزيادة المئوية في الاشتراكات المقررة

269- وفي إطار منهجية الاشتراكات المجزأة التي أقرها المؤتمر في القرار 2003/11⁴¹، تدفع الاشتراكات المقررة بالدولار الأمريكي واليورو، وفقاً للمصروفات المقدرة بكل من هاتين العملتين⁴².

270- يعكس الجدول 17 التأثير العام للميزانية المقترحة للفترة 2010-2011 والحد الأدنى من الاحتياجات لمعالجة السلامة المالية للمنظمة على الاشتراكات المقررة، مقارنة بالاشتراكات الموافق عليها بالدولار الأمريكي واليورو للفترة 2008-2009. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الزيادة الإجمالية في الاشتراكات بنسبة 10.7 في المائة تشمل زيادة بنسبة 4.0 في المائة في الاشتراكات بالدولار الأمريكي وزيادة بنسبة 16.4 في المائة في الاشتراكات باليورو. وترتفع الحصة باليورو من النفقات المقدرة في الفترة 2010-2011 لتنفيذ برنامج العمل بعض الشيء بالمقارنة بالفترة 2008-2009، استناداً إلى تحليل الإنفاق الماضي حسب نوع العملة، في حين أن حصة اليورو من التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة ترتفع بشكل كبير حسبما ورد في تقرير التقييم الاكتواري الأخير.

الجدول 17: الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء في الفترتين 2008-2009 و2010-2011

فترة السنتين	مستوى التمويل من أجل	بملايين الدولارات الأمريكية 1 يورو = 1.36 دولاراً أمريكياً	ملايين الدولارات الأمريكية	ملايين اليورو
2008-2009	تنفيذ برنامج العمل	929.8	432.1	366.0
	إيرادات متنوعة أقل	(5.0)	(3.9)	(0.8)
	تمويل اهتلاك تكاليف الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة	14.1	5.6	6.2
	تجديد حساب الاحتياطي الخاص	0.0	0.0	0.0
	إجمالي الاشتراكات المقدرة التي دفعها الأعضاء في الفترة 2008-2009	938.9	433.9	371.4
2010-2011	تنفيذ برنامج العمل	995.9	434.0	413.1
	إيرادات متنوعة أقل	(2.0)	(2.0)	0.0
	تمويل اهتلاك تكاليف الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة	39.3	13.0	19.4
	(الحد الأدنى من الاحتياجات المتكررة)	6.4	6.4	0.0
	تجديد حساب الاحتياطي الخاص	1,039.6	451.4	432.5
النسبة المئوية للفرق عن الفترة 2008-2009				
النسبة المئوية للفرق عن الفترة 2008-2009 بشأن برنامج العمل				
فحسب				
النسبة المئوية للفرق عن الفترة 2008-2009				
النسبة المئوية للفرق عن الفترة 2008-2009 بشأن برنامج العمل				
فحسب				

271- تم احتساب أرقام الميزانية المذكورة أعلاه على أساس سعر الصرف المطبق في الميزانية لفترة السنتين 2008-2009، أي 1 يورو = 1.36 دولاراً أمريكياً. وتحدد الحصة المقدرة للدولار الأمريكي من نفقات تنفيذ برنامج العمل عند نسبة 43.6 في المائة ونسبة 56.4 في المائة المتبقية باليورو.

41 اللائحة المالية 5-6

42 المصروفات المقررة فيمعمم المكتب الواقعة خارج المقر الرئيسي مدرجة في الحصة المقدرة بالدولار الأمريكي.

272- ووفقاً للممارسة المتبعة، تم تحديد سعر الصرف المطبق في الميزانية لفترة السنتين 2010-2011 وفقاً للسعر الذي كان سائداً وقت طبع هذه الوثيقة، أي 1 يورو = 1.385 دولاراً أمريكياً. وتجدر الإشارة إلى أن الاشتراكات المقررة المجزأة باليورو والدولار الأمريكي لا تختلف في ظل اختلاف ظروف سعر الصرف. ويوضح ذلك في الجدول 18 من خلال تطبيق احتياجات التمويل لبرنامج العمل للفترة 2010-2011 الواردة أعلاه عند سعر الصرف المنقح للدولار واليورو: 1 دولار = 1.385. وتحدد الحصة المقدرة للدولار الأمريكي من نفقات تنفيذ برنامج العمل حسب سعر الصرف الجديد المطبق في الميزانية البالغ 1.385 عند نسبة 43.1 في المائة ونسبة 56.9 في المائة المتبقية باليورو.

الجدول 18: تأثير تغير سعر الصرف المطبق في الميزانية في ظل الاشتراكات المجزأة (بملايين الدولارات الأمريكية/ اليورو)

1 يورو = 1.385 دولار	1 يورو = 1.36 دولار	
434.0 دولار	434.0 دولار	الاشتراكات المستحقة بالدولار الأمريكي لبرنامج العمل للفترة 2010-2011
413.1 يورو	413.1 يورو	الاشتراكات المستحقة باليورو لبرنامج العمل للفترة 2010-2011
434.0 دولار	434.0 دولار	الاشتراكات المستحقة بالدولار الأمريكي
572.2 دولار	561.9 دولار	الاشتراكات المقررة المستحقة باليورو معبراً عنها بالدولار الأمريكي بسعر صرف محدد
1 006.2 دولار	995.9 دولار	المجموع بالدولار الأمريكي

* قبل خصم الإيرادات المتنوعة البالغ قدرها 2 مليون دولار أمريكي وهو ما يقدر بنحو 100 في المائة بالدولار الأمريكي.

دال- هيكل الأبواب

الخلفية

273 - تنص المادة 3 من اللائحة المالية بشأن الميزانية على أن يعد المدير العام تقديرات ميزانية الفترة المالية على أساس ميزانية برامجية موزعة على أبواب وأهداف برامجية وحيثما يكون ضرورياً على برامج وبرامج فرعية. ويوافق المؤتمر على الميزانية من خلال القرار الخاص باعتمادات الميزانية على مستوى الأبواب.

274 - وتنص المادة 4 من اللائحة المالية بشأن اعتمادات الميزانية على الإدارة المالية للاعتمادات المعتمدة، بما في ذلك مسؤولية المدير العام عن إدارة الاعتمادات حتى تتبع الإلتزامات والمصروفات، بصفة عامة، الخطط المالية التي يتوخاها برنامج العمل والميزانية الذي يعتمده المؤتمر، وأن توافق لجنة المالية أو المجلس مقدماً على الاحتياجات إلى النقل فيما بين الأبواب.

275 - ويذكر أن القرار الخاص باعتمادات الميزانية خلال الفترتين المائيتين 2000-2001 و 2004-2005 كان يتضمن 7 أبواب. وعُدل هيكل الأبواب للفترة المالية 2006-2007 بطريقتين (1) دمج الأبواب السبعة في ستة أبواب بمقتضى الإصلاحات في المنظمة (قرار المؤتمر 2005/6)؛ (2) إنشاء بابين جديدين للأغراض الخاصة عن الإنفاق الرأسمالي (قرار المؤتمر 2003/10)، والإنفاق الأمني (قرار المؤتمر 2005/5).

276 - وكما جرت المناقشة مع مجموعات العمل التابعة للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل في عام 2008، ولأغراض إعداد القرار الخاص باعتمادات ميزانية فترة السنتين، يتعين تحديد هيكل جديد للأبواب استناداً إلى إطار النتائج الجديد للفترة 2010-2011. وأشارت مجموعات العمل إلى أنه يتعين على هيكل الأبواب أن (أ) يوضح التمييز القائم بين التكاليف الفنية والتكاليف الإدارية؛ (ب) يتيح قدرًا من المرونة أمام المدير العام لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية والتصدي لأي قضايا ناشئة؛ (ج) وتجنّب أي اتجاه نحو الإدارة على نطاق صغير من جانب الأجهزة الرئاسية. وفي نفس الوقت، أشارت إلى أن من الضروري أن يتيح هيكل الأبواب الإشراف الكافي من جانب الجهاز الرئاسي فيما يتعلق بالمقترحات الهامة المتعلقة بنقل الموارد فيما بين الأولويات.

277 - وعلاوة على ذلك، رأت لجنة المالية خلال دورتها في مايو/ أيار 2009 أنه يتعين أن يقدم مشروع القرار الخاص باعتمادات الميزانية بطريقة تختلف عما كان الحال في السابق لكي تعاد مواعيدته مع الأهداف الاستراتيجية والوظيفية المحددة حديثاً مع ضمان المرونة في نفس الوقت لتحقيق التنفيذ الفعال، وأشارت إلى أن الأمانة ستقدم مشروع القرار الخاص باعتمادات الميزانية هذا إلى اللجنة خلال اجتماعها في يوليو/ تموز⁴³.

278 - وبناء على المبادئ المحددة أعلاه، وفي ضوء مداولات الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة للجنة المالية⁴⁴، يقترح هيكل للأبواب (شبيه بالخيار 1 في مشروع برنامج العمل والميزانية) بحيث يتماشى مع القرار الخاص باعتمادات الميزانية ويوفّق بين هيكل برنامج العمل والميزانية وإطار البرمجة المستند إلى النتائج.

الهيكل المقترح لأبواب الميزانية

279 - ستجري صياغة الهيكل على أساس باب لكل هدف إستراتيجي ووظيفي (13 باباً) وخمسة أبواب لكل بند خاص (ممثليات المنظمة، وبرنامج التعاون التقني، والإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني والمصروفات الطارئة) كما هو مبين في الجدول 19 مقارنة بهيكل الأبواب في الفترة 2008-2009.

⁴³ الفقرة 63 من الوثيقة CL 136/8.

⁴⁴ الفقرة 43 من الوثيقة CL 137/44.

الجدول 19 – الهيكل المقترح لأبواب الميزانية

الباب	برنامج العمل والميزانية للفترة 2009-2008	برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011
1	الحكومة المؤسسية	ألف- التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي
2	نظم الأغذية والزراعة المستدامة	باء- زيادة الإنتاج الحيواني المستدام
3	تبادل المعارف والسياسات والدعوة	جيم- إدارة مصائد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها المستدام
4	اللامركزية والتعاون مع الأمم المتحدة وتسليم البرامج	دال- تحسين جودة وسلامة الأغذية على جميع مراحل سلسلة الأغذية
5	خدمات الإدارة والإشراف	هاء- الإدارة المستدامة للغابات والأشجار
6	المصروفات الطارئة	واو- الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابات للتحديات البيئية العالمية التي تؤثر في الأغذية والزراعة
7		زاي- البيئة المواتية للأسواق لتحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية
8	الإنفاق الرأسمالي	حاء- تحسين الأمن الغذائي والنهوض بالتغذية
9	الإنفاق الأمني	طاء- تحسين الاستعداد لمواجهة الأخطار والطوارئ التي تتعرض لها الأغذية والزراعة والتصدي الفعال لها.
10	التحويلات إلى صندوق التسويات الضريبية	كاف- المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وانخاض القرار في المناطق الريفية
11		لام- زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في التنمية الزراعية والريفية وزيادة فعاليتها
12		خاء- التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن
13		ذال- الإدارة الكفؤة والفعالة
14		برنامج ممثليات المنظمة
15		برنامج التعاون التقني
16		الإنفاق الرأسمالي
17		الإنفاق الأمني
18		المصروفات الطارئة
19		التحويلات إلى صندوق التسويات الضريبية

280- ويتمثل الغرض الإجمالي من هذا الهيكل الجديد في ربط الميزانية بوضوح ببرنامج العمل الذي سينفذ على أساس الإطار المستند إلى النتائج على مستوى الأهداف. ويجري التمييز بين العمل الفني وغيره من الأعمال الهامة التي تنفذ لدعم الوظائف الأساسية ضمن أبواب منفصلة (من 1 إلى 12) فيما تُعرض التكاليف الإدارية والعامة بوضوح ضمن الباب 13 (الهدف الوظيفي خاء). وتُعرض ممثليات المنظمة وبرنامج التعاون التقني في بابين منفصلين لأغراض الميزانية، على النحو المبين أدناه. وتظل الأبواب ذات الأغراض الخاصة عن المصروفات الطارئة والإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني على حالها مع تغيير وحيد في أرقامها (16 و17 و18) تماشياً مع اللائحة المالية المعمول بها حالياً.

281- يرد برنامج ممثلات المنظمة وبرنامج التعاون التقني في فصلين منفصلين لأغراض تخطيط الميزانية فحسب. وأثناء مرحلة التنفيذ، سيتم رصد مساهمات أنشطة ممثلات المنظمة وبرنامج التعاون التقني في الأهداف الاستراتيجية والوظيفية ضمن إطار النتائج وتخصيصها للأهداف الاستراتيجية والوظيفية في الإبلاغ عن التنفيذ.

282- وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يجري التخطيط لموارد ممثلات المنظمة في الفترات المالية المقبلة مباشرة على ضوء الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، ودمج عمل المكاتب القطرية على نحو أكمل في الإطار الجديد المستند إلى النتائج. وسوف يبدأ هذا التكامل في الفترة 2012-2013، وربما يتطلب الإنجاز أكثر من فترة سنتين واحدة.

283- وفي حين أن هذا المستوى المقترح من التقسيم على مستوى الأبواب يوفر نظرة شاملة وواضحة عن الميزانيات والمصروفات مقابل إطار النتائج، فمن المهم ضمان أن تحتفظ الإدارة بالمرونة الكافية في التنفيذ مقابل الأهداف الاستراتيجية والوظيفية وللتصدي لأي قضايا مستجدة. وينبغي في الوقت نفسه تجنب الإدارة على نطاق صغير من جانب الأجهزة الرئاسية ولا سيما فيما يتعلق بضرورة أن توافق لجنة المالية أو المجلس مسبقاً على عمليات النقل بين الأبواب (المادة 4-5 (ب)) من اللائحة المالية.

284- ولذا اعتُبر، كجزء من هذا الخيار، أنه من الضروري إدراج مادة في القرار الخاص باعتمادات الميزانية تمنح المدير العام المرونة، بصرف النظر عن المادة 4-5 (ب) من اللائحة المالية ليرخص بعمليات النقل فيما بين أبواب الميزانية حتى نسبة مئوية معينة. وتجدر الملاحظة بأن لدى منظمة الصحة العالمية مادة مماثلة في قرارها الخاص باعتمادات الميزانية يوفر المرونة للمدير العام بحد أقصى قدره 10 في المائة.

285- وفيما يلي الصياغة المقترحة للإدراج في القرار الخاص باعتمادات الميزانية :

بصرف النظر عن أحكام المادة 4-5 (ب) من اللائحة المالية، يرخّص للمدير العام إجراء عمليات نقل بين أبواب الميزانية حتى مبلغ لا يتجاوز 5 في المائة من المبلغ المخصص للبواب الذي تجري منه عملية النقل. وتبلغ جميع عمليات النقل هذه في تقارير الميزانية للفترة 2010-2011، وتجري أي عمليات نقل أخرى ضرورية، وتبلغ وفقاً لأحكام المادة 4-5 (ب) من اللائحة المالية.

هاء- مشاريع القرارات المعروضة على المؤتمر لاعتمادها

مشروع اعتمادات ميزانية الفترة 2010-2011

إن المؤتمر،

بعد أن نظر في برنامج العمل والميزانية المقدم من المدير العام؛

وبعد أن نظر في الاعتمادات الإجمالية الصافية المقترحة البالغة 995 914 000 دولار أمريكي للفترة المالية 2010-2011 بسعر الصرف في الفترة 2008-2009 اليورو = 1.36 دولار أمريكي والتي يُفترض أن تعادل بموجبها المصروفات بالدولار الأمريكي واليورو 434 040 000 دولار أمريكي و413 142 000 يورو؛

وبعد أن رأى أن الاعتمادات الصافية الواردة أعلاه تعادل 1 006 241 000 دولار أمريكي بسعر الصرف المستخدم في إعداد الميزانية وقدره 1 يورو = 1.38 دولار أمريكي الذي حدد للفترة 2010-2011 بعد تحويل الجزء الخاص باليورو؛

1- يوافق على برنامج العمل الذي اقترحه المدير العام للفترة 2010-2011 على النحو التالي :

(أ) صوّت على الاعتمادات على أساس سعر 1 يورو = 1.38 دولار أمريكي للأغراض التالية :

بالدولار الأمريكي

50 476 000	ألف- التكتيف المستدام للإنتاج المحصولي	الباب 1:
32 634 000	باء- زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	الباب 2:
57 210 000	جيم- إدارة مصائد الأسماك، وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها المستدام	الباب 3:
25 390 000	دال- تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل سلسلة الأغذية	الباب 4:
43 660 000	هاء- الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	الباب 5:
54 759 000	واو- الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تؤثر في الأغذية والزراعة	الباب 6:
41 699 000	زاي- البيئة المواتية للأسواق لتحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية	الباب 7:
60 636 000	حاء- تحسين الأمن الغذائي والنهوض بالتغذية	الباب 8:
7 864 000	طاء- تحسين الاستعداد لمواجهة الأخطار والطوارئ التي تؤثر في الأغذية والزراعة والتصدي الفعالة لها	الباب 9:
10 306 000	كاف- المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات، وصنع القرار في المناطق الريفية	الباب 10:
38 724 000	لام- زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في التنمية الزراعية والريفية وزيادة فعاليتها	الباب 11:
217 376 000	حاء- التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن	الباب 12:
115 756 000	ذال- الإدارة الكفؤة والفعالة	الباب 13:
88 389 000	برنامج ممثلات المنظمة	الباب 14:
111 928 000	برنامج التعاون التقني	الباب 15:

600 000	الباب 16: المصروفات الطارئة
23 968 000	الباب 17: الإنفاق الرأسمالي
24 866 000	الباب 18: الإنفاق الأمني
1 006 241 000	مجموع الاعتمادات (الصافية)
98 092 000	الباب 19: التحويلات إلى صندوق التسويات الضريبية
1 104 333 000	مجموع الاعتمادات (الكلية)

(ب) تموّل الاعتمادات (الصافية) التي جرى التصويت عليها في الفقرة 10 أعلاه ناقصا الإيرادات المتنوعة المقدرة بمبلغ 2 000 000 دولار أمريكي من الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء والبالغة 1 004 241 000 دولار أمريكي لتنفيذ برنامج العمل.

(ج) تحدد هذه الاشتراكات بالدولار الأمريكي واليورو، وتتألف من 432 040 000 دولار أمريكي و413 142 000 يورو. ويأخذ ذلك في الاعتبار التقسيم بنسبة 43.0 في المائة بالدولار الأمريكي وبنسبة 57.0 في المائة باليورو للاعتمادات (الصافية) وبنسبة 100 في المائة للإيرادات المتنوعة.

(د) سيمول أيضا مبلغ إضافي قدره 39 300 000 دولار أمريكي من الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء لتمويل التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وستحدد هذه الاشتراكات بالدولار الأمريكي واليورو مع الأخذ في الاعتبار التقسيم بنسبة 32.6 في المائة للدولار الأمريكي وبنسبة 67.4 في المائة لليورو وتبلغ بذلك 12 812 000 دولار أمريكي و19 125 000 يورو.

(هـ) ويبلغ مجموع الاشتراكات المستحقة من الدول الأعضاء لتنفيذ برنامج العمل المعتمد وتمويل اهتلاك التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة 444 852 000 دولار أمريكي و432 267 000 يورو. وتسدد هذه الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء في 2010 و2011 وفقا لجدول الاشتراكات الذي يعتمده المؤتمر في دورته السادسة والثلاثين.

(و) لدى تحديد المبالغ الفعلية للاشتراكات التي يسدها كلّ من الدول الأعضاء، سيُحسب مبلغ إضافي من خلال صندوق التسويات الضريبية لأي دولة عضو تفرض ضرائب على المرتبات والمكافآت والتعويضات التي يتلقاها الموظفون من المنظمة والتي تعاود المنظمة دفعها للموظفين. وقد رُدّ مبلغ يقدر بنحو 7 800 000 دولار أمريكي لهذا الغرض.

2- بصرف النظر عن أحكام المادة 4-5 (ب) من اللائحة المالية، يجيز للمدير العام إجراء عمليات نقل بين أبواب الميزانية بمبلغ لا يتجاوز 5 في المائة من المبلغ المخصص للباب الذي تجري منه عملية النقل؛ ويُشار إلى جميع عمليات النقل هذه في تقارير الميزانية عن الفترة 2010-2011؛ وتجري أي عمليات نقل أخرى ضرورية ويُبلّغ عنها وفقا لأحكام المادة 4-5 (ب) من اللائحة المالية.

3- يشجّع الأعضاء على تقديم مساهمات طوعية لتيسير تنفيذ برنامج العمل الموحد ضمن إطار النتائج.

(اعتمد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2009)

مستوى صندوق رأس المال العامل

إن المؤتمر،

إذ يشير إلى قراره 91/15 الذي حدد بموجبه مستوى صندوق رأس المال العامل عند 25.000.000 دولار أمريكي اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني عام 1992،

وإذ يشير كذلك إلى أن المستوى المصرح به لصندوق رأس المال العامل قد ارتفع منذ ذلك الحين ليبلغ 25.678.522 دولاراً أمريكياً من الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء الجديدة وفقاً لأحكام اللائحة المالية 6-2 (ب) (2)،

وإذ يعرب عن أسفه لأن المنظمة لا تزال عرضة على نحو كبير جداً لنقص السيولة النقدية نظراً إلى المستوى العالي جداً من متأخرات الاشتراكات من السنوات السابقة والتأخير في سداد الاشتراكات المقررة الحالية،

وإذ يسلم بأن المستوى المصرح به لصندوق رأس المال العامل أثبت لعدة سنوات أنه غير كاف لتجنب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي من أجل تنفيذ برنامج العمل المعتمد،

وإذ نظر في توصيات المجلس،

يقرر ما يلي:

1- يحدد المستوى المصرح به لصندوق رأس المال العامل عند 75.000.000 دولار اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2010، وأن:

2- يعاد تقدير حصص الدول الأعضاء وفقاً لأحكام اللائحة المالية 6-2 (ب) (4) و (5) اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني عام 2010 طبقاً لجدول اشتراكات الفترة 2010-2011.

(اعتمد في... نوفمبر/تشرين الثاني 2009)

تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص

إن المؤتمر،

إذ يشير إلى أن المؤتمر في دورته الرابعة والثلاثين التي عقدت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007، بعد أن نظر في المقترحات التي قدمها المدير العام إلى لجنة المالية في دورتها المعقودة في سبتمبر/أيلول 2007، وإلى المجلس في دورته المعقودة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007، لتجديد حساب الاحتياطي الخاص بمبلغ 6.400.000 دولار أمريكي، والذي تم تحميله بجزء من الزيادة غير المنظورة وغير المرصودة في الميزانية لمرتبات موظفي فئة الخدمات العامة للفترة 2006-2007، قرر تأجيل تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص، وإعادة النظر في هذه المسألة في المؤتمر عام 2008 (القرار 4 / 2007)،

وإذ يشير كذلك إلى أن المؤتمر في دورته الخامسة والثلاثين المعقودة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008، أخذ علماً بأن مقترحات تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص سترفع إلى المؤتمر في عام 2009 من خلال برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011،

وإذ نظر، وذلك تماشياً مع ما تقدم، في المقترحات المقدمة من المدير العام إلى لجنة المالية في دورتها المعقودة في يوليو/تموز 2009، وإلى المجلس في دورته المعقودة في أيلول/سبتمبر 2009، لتجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص بمبلغ 6.400.000 دولار أمريكي،

1- يقرر فرض اشتراكات خاصة على الدول الأعضاء لتجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص، بمبلغ 6.400.000 دولار أمريكي، تدفع بقسطين متساويين بقيمة 3.200.000 دولار أمريكي كل واحد منهما مستحق في 1 يناير/كانون الثاني 2010 و 1 يناير/كانون الثاني 2011 على التوالي؛

2- يطلب إلى المدير العام إبلاغ لجنة المالية والمجلس في فترة السنتين اللاحقة بالتقدم المحرز في عملية تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص.

(اعتمد في... نوفمبر/ تشرين الثاني 2009)

رابعاً- أطر النتائج ومخصصات الموارد في الفترة 2010-2011

286- فيما يلي البلورة الكاملة لأطر النتائج والمخصصات المقترحة للموارد في الفترة 2010-2011 لكل هدف من الأهداف الإستراتيجية والوظيفية والذي يشمل:

- عنوان الهدف، أي المنافع أو التغييرات التي من المتوقع تحقيقها في غضون عشرة أعوام في المؤسسات القطرية والمجتمع الدولي أو الشركاء في التنمية؛
- بيان القضايا والتحديات، أي المشكلة أو المشكلات التي يتعين معالجتها بما في ذلك العوامل الديموغرافية والبيئية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي والاتجاهات؛ وتبرز الاحتياجات من التدخلات الإنمائية الرئيسية التي تركز على فرص تدخل المنظمة من خلال النتائج التنظيمية الموجهة والأدوات الرئيسية؛
- الافتراضات والمخاطر ذات الصلة بتحقيق الهدف المنشود، على افتراض أن النتائج التنظيمية قد تحققت. والافتراضات عبارة عن فرضيات عن المخاطر التي يمكن أن تؤثر في تقدم أو نجاح التدخلات الإنمائية؛
- قائمة مراجعة لاستخدامات الوظائف الأساسية في تحقيق كل نتيجة من النتائج التنظيمية؛
- النتائج التنظيمية، أي مخرجات أو آثار يتوقع أن تتحقق خلال فترة أربع سنوات من تحديث واستخدام منتجات المنظمة وخدماتها؛
- المؤشرات، أي عوامل أو متغيرات كمية أو نوعية توفر وسائل بسيطة وموثوق بها لقياس الإنجازات ولبیان التغييرات المتصلة بأحد التدخلات أو للمساعدة في تقييم أداء عامل إنمائي فعال؛
- خط الأساس، أي قيمة المؤشرات التي يجري قياسها عند بداية الفترة - في هذه الحالة بداية عام 2010؛
- الغايات، أي قيمة نفس المؤشر في نهاية برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين، والخطة المتوسطة الأجل في فترة الأربع سنوات، ومن هنا فإنها تبين ما هو متوقع تحقيقه خلال هاتين الفترتين؛
- ومستوى الموارد (المقررة والطوعية) المقررة لكل نتيجة من النتائج التنظيمية على مستوى المنظمة ككل للفترة المالية 2010-2011.

كما قدمت الموارد المخصصة للفترة 2010-2011 للمكاتب القطرية (برنامج ممثليات المنظمة)، وبرنامج التعاون التقني، والإنفاق الرأسمالي، والإنفاق الأمني، وحالات الطوارئ. وكما أشير إلى ذلك في الجزء الثالث دال، يرد برنامج ممثليات المنظمة وبرنامج التعاون التقني في فصلين منفصلين لأغراض تخطيط الميزانية فحسب. وسوف يتم توزيع مساهمات موارد ممثليات المنظمة وبرنامج التعاون التقني في الأهداف الاستراتيجية والوظيفية في الإبلاغ عن التنفيذ. ومن المتوقع أن يجري التخطيط لموارد موارد ممثليات المنظمة في الفترات المالية المقبلة مباشرة على ضوء الأهداف الاستراتيجية والوظيفية.

الهدف الاستراتيجي ألف - تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام

موارد الفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	الدعم للبرنامج الميداني / للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
ألف-1	18 311	6 273	35 627	0	41 900	60 210
ألف-2	13 139	5 616	3 081	3 000	11 698	24 837
ألف-3	6 767	1 365	8 051	0	9 416	16 182
ألف-4	9 278	2 984	16 092	110 000	129 076	138 354
المجموع	47 495	16 237	62 851	113 000	192 089	239 584

القضايا والتحديات

يعتبر النهوض بإنتاجية المحاصيل وجودتها، المستند إلى الممارسات المستدامة العلمية، عنصراً حاسماً في تحسين كفاءة استخدام الموارد، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وسبل المعيشة. ومن بين الأراضي المزروعة على المستوى العالمي، يُستخدم نحو 1.4 مليار هكتار لإنتاج المحاصيل و2.5 مليار هكتار كمراعي. وتوفر هذه المساحات معاً معظم الأغذية، والأعلاف، والألياف في العالم. وفي حين أن التوقعات تشير إلى أن العالم يحتاج إلى كميات من الأغذية لإطعام 9.2 مليار نسمة عام 2050 تعادل ضعف ما كان عليه الحال عام 2000، فإن عليه أن يعالج أمر انكماش المساحات المتوافرة من الأراضي (ستنخفض حصة الفرد من الأراضي من 4.3 هكتار في عام 1961 إلى 1.5 هكتار في عام 2050)، وانخفاض معدلات نمو إنتاجية المحاصيل (سينخفض معدل النمو السنوي للحبوب الرئيسية من نسبة تراوحت بين 3 و5 في المائة عام 1980 إلى زهاء 1 في المائة عام 2050)، والإجهادات الناجمة عن التغير المناخي (ارتفاع شدة ووتيرة موجات الجفاف، والفيضانات، والآفات)، وتآكل خدمات النظم الإيكولوجية. كما أن هنا طلباً على زيادة تنوع، وجودة، وسلامة المنتجات الزراعية ناجماً عن التمددين وزيادة الدخل.

وفي ظل القضايا العالمية الحالية، على وجه الخصوص، مثل النمو السكاني وتغير المناخ، فإن إتاحة إمدادات كافية من الأغذية من النوعية المطلوبة، تعتمد على توافر نظم الإنتاج الكفوء والصامدة التي تستخدم الممارسات الزراعية الجيدة المعتمدة على الاستعمال الكفوء لقاعدة الموارد الطبيعية، والمترافقة مع إطار تمكيني من السياسات والمؤسسات. وتدعو الحاجة إلى اعتماد نهج مستدامة لسبل المعيشة، وسلامة الأغذية، وسلاسل القيمة لدعم الزيادة في الإنتاجية والتنوع.

وبغية مجابهة هذه التحديات فإن الهدف الاستراتيجي يعمل على الترويج لتكثيف الإنتاج المحصولي باستخدام نهج النظام الإيكولوجي، بما في ذلك توفير المساعدات فيما يتعلق بالشؤون الفنية والسياسات المتصلة بأربعة أبعاد أساسية هي:

(أ) زيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق تحسين استخدام الموارد لتحقيق غلات عالية مع تعزيز استدامة النظم الزراعية والانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة الموجهة نحو الأسواق، ومساندة ذلك، وضمن جملة أمور، من خلال الزراعة الصونية والإدارة المتكاملة للمغذيات؛

(ب) تحسين الإنتاج المحصولي المستدام عن طريق الإدارة المتكاملة للآفات، وعن طريق التنفيذ القطري والعالمي للصكوك المتفق عليها دولياً مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واتفاقية روتردام للإقلال إلى أدنى حد من مشاكل الآفات وإساءة استخدام مبيدات الآفات، وتلوث البيئة.

(ج) إدارة خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، عبر تحديد واستخدام وإقامة آليات لتقدير قيمة أوار خدمات التنوع البيولوجي الزراعي والنظم الإيكولوجية، بالإضافة إلى الممارسات الزراعية.

(د) تعزيز سبل المعيشة المستدامة باستخدام فوائد زيادة الإنتاجية والتنوع ضمن سلسلة القيمة، بما في ذلك عن طريق توفير الظروف اللازمة للوصول إلى المعارف والممارسات الزراعية الجيدة، والبذور الممتازة، وتكنولوجيايات مرحلة ما بعد الحصاد والتجهيز الزراعي، ونظم سلامة الأغذية، والأسواق، والائتمان.

ويشمل هذا الإطار أيضاً صكوكاً ومعاهدات واتفاقيات ومدونات عالمية وإقليمية تجسد التعاون الدولي في مجال تعزيز الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام، والحد من المخاطر الناتجة عن تهديدات عابرة للحدود بالنسبة للإنتاج والبيئة والصحة البشرية، وتحسين إدارة هذه المخاطر في عالم يتسم أكثر فأكثر بظاهرة العولمة.

ويعتمد نجاح التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي على بيئة تمكينية من السياسات والمؤسسات مدعومة ببناء القدرات. وسيطلب ذلك تحليلات قطاعية فرعية للزراعة المحصولية، ومعلومات وإحصاءات محدثة عن القطاعات الفرعية وذلك لدعم عملية التنمية، ومعلومات عن التفاعل بين المحاصيل والبيئة، وعن أثر الآفات العابرة للحدود على المحاصيل، وعن أهمية وتأثير محاصيل الطاقة الحيوية، وعن خدمات النظم الإيكولوجية.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن الطلب على الأغذية، والأعلاف، والألياف سيواصل نموه بالمعدلات المتوقعة أو بمعدلات أعلى منها، وذلك بفعل النمو السكاني وزيادة الدخل، وأن البلدان ملتزمة بوضع سياسات إنمائية لصالح التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي.
- افتراض أن التغير المناخي سيستمر في التأثير على الإنتاج المحصولي، مما يستدعي اعتماد ما هو مناسب من استراتيجيات، وتكنولوجيايات، وسياسات للتكيف والتخفيف.
- افتراض أن البلدان، بالشراكة مع أصحاب الشأن المعنيين، ستستثمر في تطوير واعتماد تكنولوجيايات وسياسات لتكثيف الإنتاج المحصولي باستخدام نهج النظام الإيكولوجي، بما يؤدي إلى توسيع الفرص وزيادة تنوع نظم الإنتاج التي يمكن للمزارعين استخدامها للنهوض بالدخل والأوضاع الصحية.
- افتراض أن الحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع الدولي ستتخذ الإجراءات التقنية، والمؤسسية، والسياساتية، والقانونية اللازمة لكي يحقق قطاع المحاصيل الأهداف الوطنية على نحو فعال، وآمن، ومنصف، وأن المنظمة ستُمنح الوسائل الضرورية لمساعدة الجهات المذكورة في جهودها هذه، وأن البلدان ستكون قادرة على تنفيذ المعايير والاتفاقات المعتمدة دولياً.
- خطر أن يؤدي التقلب المتزايد في أسواق الطاقة والمدخلات إلى عرقلة الزراعة، وإلى خفض الربحية بسبب الصلات السريعة المتزايدة بين المدخلات وبيع الطاقة وفي ظل الافتقار إلى خيارات ردود مناسبة.
- خطر أن تتسبب الأحداث السياسية والاقتصادية في بعض البلدان الهشة في تباطؤ شديد لانتقال واستيعاب الابتكارات.
- خطر أن تشكل تكلفة المياه/قلة توافرها عائقاً رئيسياً أمام تكثيف المحاصيل.
- خطر عدم امتلاك بعض البلدان لقدرة كافية على جمع المعلومات والبيانات، والتحقق منها، وتحليلها، ونشرها، وتبادلها، واستخدام المعايير الدولية، لتيسير صنع القرار بشكل فعال.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي ألف

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
ألف 1-	X	X	X	X	X	X	X	X
ألف 2-	X	X	X	X	X	X	X	X
ألف 3-	X	X	X	X	X	X	X	X
ألف 4-	X	X	X	X	X	X	X	X

النتيجة التنظيمية ألف 1 - سياسات واستراتيجيات بشأن تكثيف الإنتاج المحصولي وتنويعه على المستويين القطري والإقليمي			
الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
ألف 1-1 سياسات و/أو برامج قطرية و/أو إقليمية جديدة أو محسنة بشأن الأمن الغذائي والتكثيف المستدام للإنتاج المحصولي أو تنويعه، بما في ذلك استجابات لتغير المناخ.	سيحدد للتكثيف المستدام للإنتاج المحصولي والتنويع المحصولي. 16 برنامجاً قطرياً للأمن الغذائي 4 برامج إقليمية للأمن الغذائي	10 بلدان لديها سياسات أو استراتيجيات بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي 33 برنامجاً قطرياً للأمن الغذائي 8 برامج إقليمية للأمن الغذائي 8 بلدان لديها سياسات أو استراتيجيات أو برامج بشأن تنويع المحاصيل	3 بلدان لديها سياسات/ استراتيجيات بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي. 27 برنامجاً قطرياً للأمن الغذائي. 6 برامج إقليمية للأمن الغذائي. بلدان لديهما سياسات استراتيجيات أو برامج بشأن التنوع المحصولي
ألف 2-1 منتديات حكومية دولية، تشمل لجنة الزراعة، ولجنة التنمية المستدامة، توفر توجيهاً بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي.	لجنة الزراعة ولجنة التنمية المستدامة	لجنة الزراعة ولجنة التنمية المستدامة	لجنة الزراعة ولجنة التنمية المستدامة
ألف 3-1 عدد البلدان التي توجد لديها سياسات وبرامج واستراتيجيات و/أو مشروعات لاختبار وتوثيق واعتماد ممارسات تدبير خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتحافظ على التنوع البيولوجي، بما في ذلك عن طريق تطبيق مفهوم مدفوعات الخدمات البيئية في إطار الإنتاج الزراعي.	3	8	5
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1- مشورة فنية لوضعي السياسات تُعزز إدماج الإنتاج المحصولي المستدام في منظور أوسع للأمن الغذائي والتغذية.			
2- إطار للتكثيف المستدام للإنتاج المحصولي من خلال نهج النظام الإيكولوجي الذي يشمل مبادئ توجيهية، وقوائم مرجعية، ودراسات حالة، وذلك لاستخدامه في إعداد السياسات، والمشروعات، والبرامج.			
3- وثائق التوجيه والمساعدة الفنية بشأن تقييم التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.			
4- بناء القدرات، والتدريب، ونشر المعلومات، والتوعية، عن طريق خطوط توجيهية، وكتيبات، ومنهجيات.			

5- استراتيجيات للتنوع والإنتاج المحصولي، بما في ذلك إدخال تقنيات جديدة ومعدلة (مثل المحاصيل البستانية، والزراعة في المناطق الحضرية وما حولها، والأعلاف، وغيرها).			
6- استخدام محسن للمعلومات الحالية والبرامج والمنتديات الدولية الحكومية، وأدوات الربط الشبكي وإدارة المعارف.			
7- قياسات خط الأساس ورصد المراعى والأراضي العشبية لتحسين الأمن الغذائي وتشجيع التنمية التي تقاوم تغير المناخ.			
8- تحليل النظم الزراعية، وخطوط توجيهية، ودعم المشروعات لربط المزارعين بالأسواق.			
9- استراتيجيات نووية في مجالي الأغذية والزراعة.			
10- مشورة فنية تتعلق بمدفوعات الخدمات البيئية في مناطق زراعية مختارة.			
11- إنتاج واستخدام معلومات وإحصاءات موقوتة وموثوق بها تتعلق بالإنتاج المحصولي.			
النتيجة التنظيمية ألف 2 - الحد بشكل مستدام من مخاطر تفشي آفات وأمراض النباتات العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي			
الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
ألف 1-2 اعتماد هيئة تدابير الصحة النباتية لمعايير دولية جديدة أو منقحة لتدابير الصحة النباتية، إضافات، ملاحق بروتوكولات معالجة وتشخيص الصحة النباتية والتطبيق المناسب للمعايير الدولية من قبل البلدان النامية.	45 معياراً دولياً التطبيق المناسب للمعايير الدولية في 55 بلداً نامياً	57 معياراً دولياً التطبيق المناسب للمعايير الدولية في 65 بلداً نامياً	51 معياراً دولياً التطبيق المناسب للمعايير الدولية في 60 بلداً نامياً
ألف 2-2 النسبة المئوية للبلدان المتضررة من الجراد الصحراوي وتلك المتضررة بآفات نباتية رئيسية عابرة للحدود وتحصل على تنبؤات ومعلومات أخرى بما في ذلك استراتيجيات مكافحة	100 في المائة من البلدان المتضررة من الجراد و10 في المائة من تلك المتضررة من آفات نباتية رئيسية وعابرة للحدود غير الجراد	100 في المائة من البلدان المتضررة من الجراد و60 في المائة من تلك المتضررة من آفات نباتية رئيسية وعابرة للحدود غير الجراد	100 في المائة من البلدان المتضررة من الجراد و30 في المائة من تلك المتضررة من آفات نباتية رئيسية وعابرة للحدود غير الجراد
ألف 3-2 عدد خطط الطوارئ القطرية التي أعدت خصيصاً بشأن تهديدات آفات وأمراض محددة غير الجراد الصحراوي، بما في ذلك الأعشاب الضارة والنباتات الخشبية	0	12	2
ألف 4-2 عدد البلدان والأقاليم الفرعية التي تستخدم النظم الوقائية لمكافحة الجراد أو تستخدم تقنيات الحشرة العقيمة استخداماً متكاملاً على نطاق واسع	يحدد فيما بعد عدد البلدان فيما يتعلق بالجراد 12 بلداً يستخدم تقنيات الحشرة العقيمة في مكافحة ذبابة الفاكهة والعثة	24 بلداً فيما يتعلق بالجراد 15 بلداً تستخدم تقنيات الحشرة العقيمة	12 بلداً فيما يتعلق بالجراد 13 بلداً تستخدم تقنيات الحشرة العقيمة

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1- إنجاز وظائف الأمانة المتفق عليها لدعم تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والهيئات الإقليمية لمكافحة الجراد الصحراوي.
- 2- مشورة فنية لصانعي السياسات تشجع على إدماج وقاية النباتات في الإنتاج المحصولي المستدام ضمن منظور أوسع للأمن الغذائي.
- 3- إطار لبرامج اللوقاية المستدامة للنباتات عن طريق تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واستخدام المعايير الدولية.
- 4- بناء القدرات، والتدريب، ونشر المعلومات، والتوعية عن طريق خطوط توجيهية وأدلة إرشادية ومنهجيات.
- 5- توفير منتدى محايد واستخدامه على وجه أفضل لتبادل المعلومات، بما في ذلك كعنصر أساسي في النظام العالمي لحوكمة الصحة النباتية في مجال التجارة.
- 6- قياسات خط الأساس لاحتياجات بناء القدرات القطرية ووضع إطار دولي لتيسير تنفيذ التدابير الدولية لمعايير الصحة النباتية.
- 7- التعاون في التخطيط للطوارئ والإنذار المبكر عن الآفات والأمراض العابرة للحدود خاصة من خلال نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود وإطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.
- 8- استراتيجيات نووية لاستحداث أدوات تتيح إدارة الآفات والأمراض الحيوانية.
- 9- تدابير لهشاشة سبل المعيشة عن طريق بيانات خاصة بالتعرض للخطر مأخوذة من مصادر مختلفة مثل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع للمنظمة، ووحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، وشبكة الإنذار المبكر بالمجاعة التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ونظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة من أجل البلدان المتضررة.
- 10- آليات لضمان التعاون الفعال والإبلاغ عن المخاطر، والتعاون فيما بين الوكالات، والتنسيق بين البلدان والأقاليم بشأن الوقاية من الآفات والأمراض العابرة للحدود ومكافحتها.
- 11- صكوك تنفيذية، وأدوات وموارد في مجالات الدعم الإداري الرئيسية للمساءلة المالية، والمشتريات واللوجستيات، وإدارة الموارد البشرية لتنفيذ عمليات الطوارئ بكفاءة.
- 12- إعداد واستخدام معلومات وإحصاءات حسنة التوقيت وموثوق بها بشأن الإنتاج المحصولي والآفات والأمراض.

مؤشر النتيجة التنظيمية ألف 3 - الحد بشكل مستدام من مخاطر الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي

الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
ألف 3-1 عدد البلدان التي تعتمد تدابير لتحسين إدارة الآفات على امتداد دورة عمرها بهدف الحد من مخاطرها بالنسبة لصحة الإنسان والبيئة	10	30	20

20	30	10	ألف 2-3 تحسين البلدان للرقابة التنظيمية على توزيع مبيدات الآفات واستخدامها وفقاً للمدونات والاتفاقيات الدولية
40	60	20	ألف 3-3 إنشاء أو تعزيز البلدان برامج للإدارة المتكاملة للآفات للحد من الاعتماد على مبيدات الآفات
134 بلدا انضمت إلى اتفاقية روتردام 10 بلدان نامية اتخذت تدابير لتنفيذ اتفاقية روتردام	140 بلدا انضمت إلى اتفاقية روتردام 20 بلدا اتخذت تدابير لتنفيذ اتفاقية روتردام	128 طرفاً متعاقداً في 2009. الكثير من الأطراف المتعاقدة من البلدان النامية لم تتخذ بعد تدابير لتنفيذ اتفاقية روتردام.	ألف 3-4 عدد البلدان التي انضمت إلى اتفاقية روتردام لإجراءات الموافقة المسبقة عن علم بشأن مواد كيميائية خطيرة ومبيدات في التجارة الدولية أو اتخذت تدابير لتنفيذها

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1- قيام الأمانة بالوظائف المتفق عليها لدعم تنفيذ اتفاقية روتردام والاجتماعات المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات مبيدات الآفات في الأغذية، ومواصفات مبيدات الآفات، وإدارة مبيدات الآفات.
- 2- خطوط توجيهية فنية لتنفيذ مدونة السلوك بشأن التعامل مع مبيدات الآفات وإدارتها في حالات الطوارئ.
- 3- إعداد وتنفيذ مبادرة خاصة للحد من استخدام مبيدات الآفات الشديدة الخطورة في البلدان.
- 4- وضع برامج للإدارة المتكاملة للآفات أو تعزيزها للحد من الاعتماد على مبيدات الآفات.
- 5- إتاحة توجيهات عملية بشأن رصد مبيدات الآفات في البيئة وأثرها على صحة الإنسان لتوجيه السياسات والإجراءات.
- 6- بناء القدرات، والتدريب، ونشر المعلومات، والتوعية عن طريق خطوط توجيهية، وكتيبات، ومنهجيات.
- 7- إنشاء نظام محسن لإدارة مبيدات الآفات وإجراء استقصاء عن مبيدات الآفات في حالات الطوارئ.
- 8- برامج ومشروعات لمساعدة البلدان في أن تحدد كمياً مخزونات مبيدات الآفات القديمة وتحدد من مخاطرها وتزيلها وتمنعها، وكذلك التلوث الناجم عن مبيدات الآفات.
- 9- وضع استراتيجيات وتقديم مشورة فنية وتوجيه للسياسات لصالح البلدان عن النهج المتكاملة لإدارة الآفات ومبيدات الآفات تماشياً مع مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها، واتفاقية روتردام، والصكوك الدولية الأخرى.
- 10- إعداد برامج ومشروعات لبناء القدرات على المستوى الإقليمي والقطري وعلى مستوى المجتمع الزراعي للترويج لاتباع نهج متكامل بشأن إدارة الآفات ومبيدات الآفات.
- 11- التعاون الإقليمي ومواءمة النهج، بما في ذلك فيما بين بلدان الجنوب لتنفيذ الصكوك والمعايير الدولية، وكذلك تحسين استخدام المعلومات الموجودة، والبرامج والمنتديات الدولية الحكومية، وأدوات إدارة المعارف.
- 12- إصدار واستخدام معلومات وإحصاءات موقوتة ويعول عليها عن مبيدات الآفات.

النتيجة التنظيمية ألف 4 – سياسات فعالة وقدرات ممكنة لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل أفضل ، بما في ذلك نظم البذور على المستويين القطري والإقليمي الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
ألف 4-1 عدد البلدان المنضمة إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ، أو تبنت اللوائح القطرية لتنفيذ تلك المعاهدة.	121 طرفاً متعاقداً (2009) معظم الأطراف المتعاقدة ومعظم الأطراف المتعاقدة ليست لها أنظمة لتنفيذ المعاهدة الدولية	انضمام 130 بلداً إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة 10 بلداً في سبيلها لوضع/تنقيح تشريعات/سياسات قطرية	125 بلداً انضمت إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة 5 بلدان تبنت خططاً قطرية/سياسات
ألف 4-2 عدد البلدان/الأقاليم الفرعية التي وضعت استراتيجيات/سياسات قطرية وآليات قطرية لتقاسم المعلومات في إطار المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تعزز الصلات بين الصون، وتربية النباتات، ونظم البذور، بما يتفق مع تنفيذ خطة العمل العالمية للحفاظ على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها بشكل مستدام	10 بلدان نامية 55 آلية قطرية لتقاسم المعلومات لرصد تنفيذ خطة العمل العالمية – الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة	17 بلداً نامياً 73 بلداً عملت على تحديث آليات تقاسم المعلومات لرصد تنفيذ خطة العمل العالمية	12 بلداً نامياً 64 بلداً عملت على تحديث آليات تقاسم المعلومات لرصد تنفيذ خطة العمل العالمية
ألف 4-3 عدد البلدان التي توجد لديها قدرات فنية ومعلومات عن الصون، وتربية النباتات ونظم البذور، والتكنولوجيا الحيوية – السلامة البيولوجية، والتقنيات النووية، وعدد الأقاليم الفرعية التي عملت على تنسيق وتأييد الأطر التنظيمية المتعلقة بالبذور	يحدد فيما بعد للبلدان إقليم فرعي واحد	10 بلدان 3 أقاليم فرعية	5 بلدان إقليمان فرعيان
ألف 4-4 عدد البلدان التي توجد لديها برامج على مستوى المجتمعات المحلية لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وإنتاج البذور في المزرعة بما في ذلك من خلال أدوات إدارة المخاطر للاستجابة للمخاطر والتحديات البيئية	0	10 بلدان 7 بلدان تطبق أدوات إدارة مخاطر الأمراض	5 بلدان 3 بلدان تطبق أدوات إدارة مخاطر الأمراض

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1- إنجاز وظائف الأمانة المتفق عليها لدعم تنفيذ المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، بما في ذلك إعداد وتسليم التوجيه والدعم لتحقيق برنامج العمل الذي أقره الجهاز الرياسي.
- 2- مشورة في مجال السياسات ومساعدة فنية ل خطة العمل العالمية والمحدثات بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة عن طريق مجموعة العمل المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التابعة لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛ وتيسير تنفيذ ورصد خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بما في ذلك من حيث علاقتها بالصكوك الدولية ذات الصلة.
- 3- دعم فني لوضع وتنفيذ برامج متكاملة عن الصون والاستخدام المستدام، بما في ذلك نظم البذور، على المستويين الإقليمي والقطري.
- 4- توليد وإدارة ونشر معارف وبيانات وأدوات وتكنولوجيات لبناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي في مجال الصون، وتربية النباتات، وتطوير نظم البذور وما يتعلق بها من مجالات متعددة التخصصات.
- 5- مساعدة فنية وتوجيه للمجتمعات المحلية، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والمزارعين لإدارة التنوع المحصولي ونظم البذور بشكل مستدام.
- 6- تعزيز الشراكات والتحالفات مع المنظمات ذات الصلة لضمان اتخاذ قرارات مدروسة وتنفيذ أفضل الممارسات لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من أجل الإنتاج المحصولي المستدام.

الهدف الاستراتيجي باء -
زيادة الإنتاج الحيواني المستدام

موارد الفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	الدعم للبرنامج الميداني / المساعدة للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
باء-1	10 320	3 652	6 635	11 062	21 348	31 669
باء-2	11 774	1 764	9 267	115 917	126 947	138 721
باء-3	6 219	864	5 831	0	6 695	12 915
باء-4	2 392	0	0	0	0	2 392
المجموع	30 706	6 280	21 733	126 979	154 991	185 697

القضايا والتحديات

يوفر قطاع الثروة الحيوانية حالياً 43 في المائة من الإنتاج الزراعي العالمي من حيث القيمة. وسوف تتطلب الزيادة المتواصلة المتوقعة في الطلب على المنتجات الحيوانية تحسينات كبيرة في كفاءة استخدام الموارد، وتسريع وتيرة استحداث واستخدام تكنولوجيات ملائمة.

ويتسم القطاع الحيواني العالمي بانقسام واضح بين (1) الحيوانات التي تحتفظ بها أعداد كبيرة من أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة؛ (2) الإنتاج الحيواني التجاري الكثيف والواسع النطاق. وبينما تسهم النظم الحيوانية التقليدية في سبل معيشة 70 في المائة من الفقراء الريفيين في العالم فإن ازدياد أعداد العمليات الواسعة التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة باستخدام مصادر العلف الدولية والموارد الوراثية الحيوانية يساعد على سرعة نمو أسواق اللحوم والألبان والبيض، في حين تُدفع المزارع الأسرية المتوسطة الحجم إلى خارج الأسواق الرسمية المتنامية.

ويرتبط ظهور أمراض الحيوانات وتفشيها، بما في ذلك مسببات الأمراض التي تنتقل من الحيوانات إلى البشر (الأمراض الحيوانية المصدر)، ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التي تطرأ على بيئة الإنتاج، وازدياد التفاعلات بين الثروة الحيوانية والحياة البرية.

ومن العواقب الخطيرة لانتشار الإنتاج الواسع النطاق والضغوط التي تتعرض لها التربية التقليدية للحيوانات على النطاق الصغير تدمير التنوع الوراثي الحيواني تشير أحدث الأرقام إلى أن 20 في المائة من السلالات الموثقة معرضة للانقراض. ويسهم القطاع، الذي يستحوذ على ثلث أراضي زراعة المحاصيل في العالم لإنتاج حبوب الأعلاف، في زيادة أسعار الحبوب، ولكنه يتأثر أيضاً بالاتجاهات العامة للأسعار. وفي ظل ازدياد التنافس على الأراضي تتزايد تكاليف حبوب الأعلاف، والمياه، والطاقة، والأيدي العاملة، كما أن الإنتاج الحيواني المكثف المعتمد على الرعي يواجه الآن تقلبات تغير المناخ والضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

وبانت هناك حاجة إلى حوكمة متأنية من المجتمع الدولي في ظل النمو القوي لقطاع الثروة الحيوانية وازدياد أهميته في الأمن الغذائي وتغذية وصحة البشر، والتغيرات الهيكلية التي طرأت عليه مؤخراً. وعلى ضوء الآثار الإيجابية والسلبية الكبيرة لقطاع الثروة الحيوانية على الأهداف الاجتماعية والبيئية والصحة العامة، يُعتبر وجود معلومات متكاملة عن قطاع الثروة الحيوانية في سياق التنمية الزراعية والريفية الشاملة أساسية لإعطاء توجيهات لهذا القطاع.

وثمة فرص مجدية للحد من كثير من المخاطر المرتبطة باتساع القطاع الحيواني واستغلال كل إمكاناته. وسوف تساعد زيادة الإنتاجية على تحقيق مزيد من الكفاءة في استخدام المدخلات والموارد الطبيعية الشحيحة؛ وستؤدي زيادة الإنتاجية إلى

استخدام المدخلات والموارد الطبيعية الشحيحة استخداماً أكثر كفاءة؛ كما أن أوجه التقدم في إنتاج الحيوانات وتغذيتها وتربيتها وفي الوقاية من أمراض الحيوانات ومكافحتها. ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين رعاية الحيوانات مع الحد في الوقت نفسه من خطر ظهور أمراض حيوانية المصدر. وسوف يتطلب تحقيق هذه الأهداف ابتكار واعتماد تكنولوجيات جديدة، فضلاً عن التنمية المؤسسية، بما في ذلك تحسُّن التعاون بين القطاعات (مثل مفهوم عالم واحد - صحة واحدة) المدعومة بسياسات مواتية وبيئات تنظيمية.

وتتوقف أيضاً زيادة الإنتاج الحيواني المستدام على توافر معلومات وإحصاءات حديثة وموثوق بها لدعم عملية التنمية وكفالة دعمها بسياسات ذات صلة وملائمة.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض استمرار الطلب القوي على المزيد من المنتجات الحيوانية العالية الجودة والمأمونة (المجهزة بشكل متزايد). وبذلك سيتعاطم دور قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وسوف تشجّع الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص على الاستثمار في البحث والإرشاد المرتبطين بالثروة الحيوانية من أجل التنمية وكذلك في بناء القدرات والمؤسسات الوطنية والإقليمية.
- افتراض استمرار أهمية الثروة الحيوانية في المستقبل المنظور، وأن تمثل في كثير من الأحيان، لا سيما في المناطق الريفية، مصدر الدعم الوحيد لسبل معيشة أعداد كبيرة من السكان.
- افتراض اتخاذ التدابير التقنية والمؤسسية والسياساتية والقانونية من جانب الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية والمجتمع الدولي لتحقيق أهداف قطاع الثروة الحيوانية بفعالية وأمان وإنصاف، وتخويل المنظمة مهمة تصميم تلك التدابير والتفاوض بشأنها.
- افتراض أن البلدان ستكون لديها قدرة كافية على جمع المعلومات والبيانات والتحقق منها وتحليلها ونشرها وتبادلها، باستخدام المعايير الدولية، لتيسير صنع القرار بفعالية.
- خطر الإضرار بالمجتمع (مثل تهيش أصحاب الحيازات الصغيرة) والصحة العامة (مثل تفشي الأمراض الحيوانية المصدر أو ظهور أمراض جديدة) والموارد الطبيعية والبيئة والمناخ (مثل تدهور التنوع الوراثي الحيواني، والتلوث، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتعدي على الموائل) بسبب النمو القوي لقطاع الثروة الحيوانية في ظل انعدام الرقابة الفعالة الشاملة وتحسُّن التعاون بين القطاعات والحوكمة الدقيقة.
- خطر عرقلة تربية الحيوانات بسبب ازدياد تقلُّبات قطاع الحبوب والطاقة نتيجة تزايد الصلات بين أسعار الحبوب ولسلع الطاقة وتقلص ربحية قطاع الثروة الحيوانية في ظل عدم وجود خيارات ملائمة للاستجابة.
- خطر تعرُّض نظم الإنتاج الحيواني القائمة على المراعي لتهديدات تغيُّر المناخ ومن ثم سُبل معيشة عدد كبير من الأسر المعيشية الأشد ضعفاً.
- خطر عجز الاستثمارات في مجال بحوث التنمية عن استحداث التكنولوجيات المطلوبة لمواجهة التحديات في هذا القطاع السريع التغيُّر.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي باء

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والإتصال	زاي - النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
باء 1	X	X		X	X	X	X	X
باء 2	X	X	X	X	X	X	X	X
باء 3	X	X	X	X	X	X	X	X
باء 4	X	X	X	X	X	X	X	X

النتيجة التنظيمية باء 1 - مساهمة قطاع الثروة الحيوانية بفعالية وكفاءة في الأمن الغذائي، والحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية			
الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
باء 1-1 عدد البلدان التي تنفذ التدابير التي نصحت بها المنظمة لزيادة كفاءة وإنتاجية القطاع الحيواني لديها	يحدد فيما بعد	50	35
باء 2-1 عدد برامج الأمن الغذائي القطرية والإقليمية التي تكون مكوناتها المتعلقة بالثروة الحيوانية عاملة	15 برنامجاً قوطرياً، 4 برامج إقليمية	33 برنامجاً قوطرياً، و8 برامج إقليمية	20 برنامجاً قوطرياً، و6 برامج إقليمية
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1 - الإحصائيات والمعلومات والمعارف المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية التي تؤثر على صنّاع القرار في القطاعين العام والخاص.			
2 - تحليل قطاع الثروة الحيوانية والمشورة على صعيد السياسات والاستراتيجيات، وأدوات دعم القرار لتمكين القطاع من المساهمة في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتحسين تغذية وصحة الإنسان، بما في ذلك من خلال تحسين سبل وصول منتجي الثروة الحيوانية إلى الأسواق المحلية والإقليمية الدولية الآخذة في التوسع والتعقد.			
3 - المشورة التشريعية التي تدعم قطاع الثروة الحيوانية في كفاءة تنميته المنصفة والفعّالة.			
4 - التوجيه (الخطوط التوجيهية، والأدلة، والمنهجيات، والاستعراضات الفنية، وورقات القضايا والخيارات) التي تتناول التغذية الحيوانية، والأعلاف، وإنتاج الحيوانات، وتربية الحيوانات، والتجهيز/إضافة القيمة، وسلامة الحيوان، وتعريف الحيوانات، وتنظيم قطاع الثروة الحيوانية، وممارسات الإدارة السليمة لترشيد تكثيف وزيادة كفاءة الإنتاج الحيواني (الذي يغطي نظم إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية/المراعي/تربية الأحياء المائية/الحراجة الزراعية).			
5 - المكونات الحيوانية في (برامج الأمن الغذائي القطرية وبرامج الأمن الغذائي الإقليمية)، والتركيز على زيادة الإنتاجية وتحسين الدخل والفوائد التغذوية.			
6 - الإغاثة وإعادة التأهيل من خلال الاستجابة للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان التي تؤثر على قطاع الثروة الحيوانية.			
7 - تيسير الاستثمار في تنمية قطاع الثروة الحيوانية، مع الاسترشاد بسياسات واستراتيجيات القطاعات الفرعية، بما في ذلك من خلال تحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الخدمات الحيوانية، ومن خلال إقامة شراكات رسمية بين أصحاب الشأن المهمين.			
8 - بناء القدرات (التقنية، والإحصائية، والسياساتية، والقانونية، والمؤسسية) من أجل النهوض بمساهمة قطاع الثروة الحيوانية في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتحسين نوعية الغذاء.			

النتيجة التنظيمية باء 2 – الحد من أمراض الحيوانات وما يرتبط بها من مخاطر على صحة الإنسان الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
باء 2-1 عدد أهم أمراض الحيوانات والأمراض الحيوانية المصدر، والمنقولة بالأغذية أو العوامل المرضية التي يشملها برنامج النظام العالمي للإنذار المبكر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية بشأن أمراض الحيوانات/الأمراض الحيوانية المصدر (الحيوانات الأرضية والمائية المستأنسة، والحياة البرية).	12	جميع أمراض الحيوانات الأرضية والمائية الهامة والأمراض الحيوانية المصدر (حسبما حددها/ وعمل على تحديثها النظام العالمي للإنذار المبكر والمستمد من المعايير التي حددت في مدونات صحة الحيوانات الأرضية والمائية واللوائح الصحية الدولية (2005)	معظم أمراض الحيوانات الأرضية والمائية والأمراض الحيوانية المصدر الهامة (حسبما حددها وعمل على تحديثها النظام العالمي للإنذار المبكر والمستمد من المعايير في مدونات صحة الحيوانات الأرضية والمائية واللوائح الصحية الدولية (2005)
باء 2-2 عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول التي تنفذ، وتستثمر في إطار تنظيمي لنظام حوكمة صحة الحيوان يركز على الوقاية الأمراض وقدرات مكافحتها وتتضمن شراكات من القطاعين العام والخاص والتعاون بين القطاعات يجسد نهج "عالم واحد - صحة واحدة"	30	100	75
باء 2-3 عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول التي تنفذ، وتستثمر في إطار تنظيمي لنظام حوكمة صحة الحيوان يركز على الوقاية الأمراض وقدرات مكافحتها وتتضمن شراكات من القطاعين العام والخاص والتعاون بين القطاعات يجسد نهج "عالم واحد - صحة واحدة"	20	60	40
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1- تحليل نظم الصحة الحيوانية القطرية، بما في ذلك التفتيش على المنتجات وصحة المنتجات من أجل توجيه تصميم السياسات والتشريعات وفرص الاستثمار الشاملة المتعلقة بالصحة الحيوانية والصحة العامة البيطرية (الأمراض الحيوانية المصدر/المنقولة بالأغذية في مرحلة الإنتاج) والتفاوض بشأنها وتنفيذها.			
2- المعلومات السريعة، والمراقبة، ومعلومات الأمراض، والتنقب، والإنذار المبكر لتتبع واكتشاف التهديدات الناجمة عن الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر، والمنقولة بالأغذية أو العوامل المرضية، من خلال النظام العالمي للإنذار المبكر عن الأمراض الحيوانية/الحيوانية المصدر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية (الحيوانات الأرضية والمائية المستأنسة والحياة البرية).			

- 3- الأساليب والأدوات (الخطوط التوجيهية والأدلة والاستراتيجيات) والصكوك والسياسات ودعم اتخاذ القرار للوقاية من الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر والمنقولة بالأغذية والأمراض المنقولة بالنواقل ومكافحتها والقضاء عليها والإبلاغ عن المخاطر على كل من المستوى القطري والإقليمي والدولي، والاستجابة لأزمات الصحة الحيوانية (مثل مركز إدارة الأزمات - السلسلة الغذائية/مركز الطوارئ لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود)؛ وتعميم مفهوم عالم واحد - صحة واحدة (صحة الحيوانات المستأنسة والحياة البرية والبشر والنظم الإيكولوجية).
- 4- إقامة آليات إقليمية وإقليمية فرعية للتعاون في ما بين البلدان والقطاعات حول التخطيط للطوارئ، والوقاية من الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود ومراقبتها استناداً إلى برنامج طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية العابرة للحدود (برنامج إمبريس) ومبادرة المنتدى الدولي المعني بالأمراض الحيوانية العابرة للحدود المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية لصحة الحيوان.
- 5 - إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء صكوك قانونية ووضع استراتيجيات استثمارية لتعزيز نظم صحة الحيوان، بما في ذلك الممارسون الخاصون/مقدمو الخدمات وعمال الصحة الحيوانية في المجتمعات المحلية، عند الاقتضاء.
- 6- دعم بناء القدرات القطرية والإقليمية على المستوى التقني والمؤسسي والسياساتي والتنظيمي بشأن الإنذار المبكر واكتشاف المخاطر والوقاية منها والاستعداد لها والإبلاغ عنها، والتعاون المشترك بين الوكالات والتنسيق والمكافحة للأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر والمنقولة بالأغذية في مرحلة الإنتاج؛ وترتيبات الشراكة.

النتيجة التنظيمية باء 3 - تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد الوراثية الحيوانية في الإنتاج الحيواني
الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
باء 3-1 عدد البلدان التي تنفذ إجراءات لتخفيف وطأة تأثير القطاع الحيواني على البيئة وتغير المناخ	5	15	10
باء 3-2 الاتفاقات الدولية المعترف فيها بدور المنظمة بشأن قضايا الموارد الوراثية الحيوانية والثروة الحيوانية - البيئة، أو المعمم فيها ذلك الدور وتلك الولاية	لا يوجد	اتفاقية التنوع البيولوجي - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ اتفاق ما بعد كيوتو	تتعترف كل من اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالدور المعياري للمنظمة ومسؤوليتها في مفاوضات ما بعد كيوتو بشأن الموارد الوراثية المتعلقة بالزراعة، بما في ذلك القطاع الحيواني.
باء 3-3 عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول التي تنفذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية استناداً إلى خطة العمل العالمية لتحسين إدارة وصون الموارد الوراثية الحيوانية	1	20	10

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1 - إدارة المعلومات والمعارف المتعلقة بالتفاعلات بين الثروة الحيوانية والبيئة، وآثار تغير المناخ على الثروة الحيوانية، والحياة البرية واستخدام الموائل، وانتشار الأمراض عن طريق البيئة، والخيارات التكنولوجية والمؤسسية والتنظيمية والسياساتية للحد من الأثر البيئي لقطاع الثروة الحيوانية (بما في ذلك الضغوط الناجمة عن الإفراط في الرعي، والنفايات وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ وتلوث المياه، وتحويل الغابات، وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي)؛ وبناء القدرات الوطنية والإقليمية على المستوى التقني والمؤسسي والسياساتي في مجال التفاعل بين الثروة الحيوانية والبيئة، والتعرض للمخاطر، واستراتيجيات التخفيف من المخاطر والتكيف معها.
- 2 - سياسات وإستراتيجيات لتمكين قطاع الثروة الحيوانية من التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة؛ وتنفيذ برامج لمساعدة قطاع الثروة الحيوانية على التكيف مع آثار التغير البيئي والمناخي والتخفيف منها، بما في ذلك تقييم مدى تدهور موائل تربية الأحياء المائية المؤثرة على إنتاج الأسماك⁴⁵.
- 3 - الاستثمار في رعاية الموارد الطبيعية التي توفرها الثروة الحيوانية، مع إيلاء عناية خاصة للنظم الصناعية ونظم المراعي الواسعة، بما في ذلك سداد رسوم الخدمات البيئية والتركيز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- 4 - المعلومات التقنية والعلمية لتعزيز دمج الاعتبارات المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية في المنتديات البيئية الدولية (الاتفاقيات والمعاهدات والاتفاقات).
- 5 - التوجيهات (الخطوط التوجيهية والأدلة والمنهجيات وممارسات الإدارة السليمة، وبناء القدرات في مجال الإرشاد والخدمات الاستشارية) من أجل تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية في الإنتاج الحيواني، بما في ذلك استخدام الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه (نظم زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات/المراعي/تربية الأحياء المائية/الحراثة الزراعية).
- 6 - دعم البلدان في تنفيذ خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية⁴⁶ من خلال إدارة المعلومات والمعارف، واستحداث أدوات وخطوط توجيهية بشأن التوصيف، والرصد، وإعداد قوائم الجرد، والاستخدام المستدام، والحفاظ على الموارد، وموالة آلية مقاصة للمعلومات (نظام معلومات التنوع الوراثي للحيوانات المستأنسة)، وأنشطة الدعوة وبناء القدرات؛ وتولي زمام قيادة وضع وتنفيذ آلية تمويلية؛ وتقديم المساعدة إلى البلدان في مجال التنمية المؤسسية والسياساتية والقانونية.
- 7 - إسداء المشورة لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بشأن القضايا المرتبطة بالموارد الوراثية الحيوانية، بما في ذلك عن طريق جماعة العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة.

النتيجة التنظيمية بآء 4 - تستند السياسات والممارسات التي يسترشد بها قطاع الثروة الحيوانية إلى وجود معلومات موثوق بها في التوقيت الصحيح

الوحدة المسؤولة: شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتين)
بآء 1-4 حالة المفاوضات بشأن خطوط توجيهية طوعية لتوجيه قطاع الثروة الحيوانية أو مدونة السلوك بشأن قطاع حيواني رشيد	لا مفاوضات	تقرير لجنة الزراعة عن المفاوضات (رهنًا باتخاذ لجنة الزراعة لقرار ايجابي)	قرار لجنة الزراعة فيما إذا كانت ستجرى أم لا مفاوضات بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية أو مدونة السلوك

⁴⁵ بقدر ما يتعلق الأمر بالإنتاج المتكامل للثروة الحيوانية والأسماك

⁴⁶ تقتصر على الأنواع الحيوانية البرية (باستثناء الحيوانات المائية)

الثروة الحيوانية في العالم (يصدر المطبوع في 2011)	الثروة الحيوانية في العالم (يصدر المطبوع في 2013)	لا يوجد	باء 2-4 مطبوع رئيسي عن الثروة الحيوانية في العالم
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1- تجميع معلومات عن تصميم اتفاق إطاري مقترح تقوده لجنة الزراعة ذي صلة بقطاع الثروة الحيوانية والتفاوض بشأنه (مثلا خطوط توجيهية طوعية لتوجيه قطاع الثروة الحيوانية / مدونة السلوك بشأن قطاع حيواني رشيد) تحت إشراف لجنة الزراعة، على أن يتم ذلك في إطار من التضافر والتجانس مع الاتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة؛ والاسترشاد بمشاوره (مشاورات) فنية. 2- دعم التحليل بغرض إصدار مطبوع رئيسي سنوي ("الثروة الحيوانية في العالم 20××"، على أن تصدر الطبعة الأولى في عام 2011) بما يتيح توافر المعلومات / التوجيهات عن قطاع الثروة الحيوانية بصورة مستمرة. 3- إعداد برنامج معلومات شامل عن القطاع الحيواني وكفالة استمراريته.			

**الهدف الاستراتيجي جيم - إدارة مصايد الأسماك
وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام**

موارد الفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	الدعم للبرنامج الميداني / المساعدة للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
جيم-1	18 194	6 748	5 081	0	11 828	30 022
جيم-2	7 333	6 648	4 423	0	11 071	18 404
جيم-3	7 312	8 273	15 378	0	23 651	30 963
جيم-4	9 400	5 917	5 164	(0)	11 080	20 480
جيم-5	5 196	3 167	2 373	16 000	21 540	26 736
جيم-6	6 432	4 467	4 049	0	8 515	14 948
المجموع	53 867	35 219	36 467	16 000	87 685	141 553

القضايا والتحديات

يؤدي قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دوراً مهماً في التغذية البشرية، ومكافحة الجوع والفقر، والتنمية الاقتصادية بشكل أعم. وسوف يظل الطلب على الأسماك والمنتجات السمكية في ازدياد. وتدعو مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد إلى الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية والحفاظ عليها، وإلى كفالة الحفاظ على التنوع البيولوجي المائي وصحة وإنتاجية النظم الإيكولوجية التي تدعم الموارد السمكية وإنتاج الأسماك.

وحالة مصايد الأسماك الطبيعية في العالم بعيدة عن أن تكون مثالية على نحو ما يشير مطبوع "حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم" الذي صدر في مارس/آذار 2009. وعلاوة على ذلك، تمثل مشاكل قدرة الأساطيل المفرطة والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تحدياً للمجتمع الدولي في سعيه إلى إيجاد حلول دائمة لهذه المشاكل. والموارد الداخلية والنظم الإيكولوجية عُرضة بوجه خاص للآثار السلبية الناجمة عن طائفة متنوعة من الأنشطة البشرية.

والنمو الذي من المحتمل أن يتحقق في الصيد العالمي من الأرصد السمكية البرية هو نمو محدود ومن المتوقع أن تسد تربية الأحياء المائية الثغرة في الطلب المتزايد على الأسماك والمنتجات السمكية. وتوفّر تربية الأحياء المائية حالياً حوالي نصف الأسماك التي تُستخدم للاستهلاك البشري. وتواجه التنمية المستدامة للقطاع تحديين، هما: الحاجة الماسة إلى تكنولوجيات وسبل ملائمة لزيادة إنتاج تربية الأحياء المائية في كثير من البلدان النامية؛ والحاجة العامة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وإدارة وحماية البيئة.

وتتمثل إحدى القضايا الهامة في الانقسام، في ما يتعلق بكل من مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية، ما بين قطاع صناعي كبير وقطاع فرعي صغير. ويستخدم في القطاع الأخير أكثر من 90 في المائة من جميع العاملين في مجتمعات صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والمجتمعات التي تمثل فيها الصيد الحرفي أو تربية الأحياء المائية على نطاق صغير مساهمة كبيرة في الأمن الغذائي وسبل المعيشة. ويلزم وضع سياسات متكاملة ووجود أدوات محسّنة على صعيد الإدارة لتلبية الاحتياجات المحددة لهذين القطاعين الفرعيين.

وستظل هناك حاجة كبيرة إلى النهوض بالحوكمة والممارسات والإجراءات التنظيمية الرشيدة في ما يتعلق بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. ولا سيما ما يستند منها إلى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة. ويجب تعزيز المؤسسات ذات الصلة لتحقيق الحوكمة الرشيدة لمصايد الأسماك.

ويلزم اتباع نهج متعدد الجوانب لتمكين أعضاء المنظمة والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتيسير تعزيز المسؤولية والوفاء بالالتزامات الدولية، وخاصة عند تنفيذ الصكوك الدولية التي تسعى إلى تحسين حوكمة مصايد الأسماك. وهم سيحتاجون، علاوة على ذلك، إلى موظفين مدربين وموارد مالية كافية. ويُعتبر تقديم المساعدة وبناء القدرات في هذه المجالات أساسيين.

وتوجد تحديات رئيسية تواجه تحسين المعلومات والبيانات عن حالة واتجاهات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لكي تُستخدم كأساس سليم لوضع السياسات، والإدارة، والتخطيط القطاعي. وعلى وجه الخصوص، كثيراً ما يكون الصيد الحرفي وتكون تربية الأحياء المائية على نطاق صغير ممثلين أقل مما يجب أو يكونان حتى في بعض الأحيان موضع تجاهل تام في الإحصاءات الرسمية. وتمثل مصايد الأسماك الداخلية ككل مشكلة خطيرة أيضاً في هذا الصدد. وقد اعتمدت لجنة مصايد الأسماك استراتيجيتين متكاملتين لمصايد الأسماك الطبيعية ولتربية الأحياء المائية من أجل مواجهة هذه التحديات. ويلزم الآن التنفيذ النشط للاستراتيجيتين على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. وهذا سيتطلب تركيزاً رئيسياً على بناء القدرات وإقامة الشراكات مع التركيز على تكامل المعلومات والبيانات باستخدام معايير مشتركة.

وتنشأ تحديات أخرى، هي: أثر تغير المناخ، بما يشمل تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية؛ وارتفاع أسعار الأسماك، والاعتماد على الوقود واستهلاكه، وتكاليف مدخلات الإنتاج؛ وظهور الأمراض الحيوانية في تربية الأحياء المائية؛ وتزايد تأثير قطاع البيع بالتجزئة واستدام أدوات السوق وإصدار الشهادات لتعزيز الاستدامة والتجارة الرشيدة، والتدهور العام في النظم الإيكولوجية المائية، سواء في البيئة البحرية أو في المياه الداخلية؛ والحاجة إلى زيادة الاهتمام بالتهديدات والشواغل البيئية والحاجة إلى استجابات وافية لحالات الطوارئ.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن تولي الدول جميعها أولوية لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.
- افتراض استعداد البلدان لتحسين الحوكمة والإدارة في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وقدرتها على القيام بذلك من خلال تعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي.
- افتراض توافر قدرة كافية في الإدارات الوطنية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وهيئات المصايد الإقليمية للإدارة الفعالة، بما في ذلك التمثيل المناسب لمصالح قطاع المصايد وتربية الأحياء المائية في عملات التخطيط الوطنية والإقليمية.
- افتراض أن تُدرّ تجارة الأسماك والمنتجات السمكية منافع (دخل وعمالة) من مرحلة الصيد/الإنتاج حتى المستهلك النهائي.
- افتراض توافر قدرة كافية على جمع المعلومات والبيانات والتحقق منها وتحليلها ونشرها وتبادلها، باستخدام المعايير الدولية، لتيسير عملية صنع القرار من جانب البلدان فردياً أو جماعياً من خلال الآليات الإقليمية والعالمية.
- خطر استمرار بل وحتى تفاقم الإفراط في صيد الأسماك، والطاقة المفرطة، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وذلك في حالة عدم مواصلة التدابير التنظيمية والمؤسسية اللازمة، أو عدم اعتمادها وتنفيذها.

- خطر الصعوبات الواسعة الانتشار المتعلقة بجذب واستبقاء موظفين مؤهلين في إدارات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، لا سيما في البلدان النامية.
- خطر تعرقل نمو قطاع تربية الأحياء المائية، وذلك مثلاً بسبب: الأثر البيئي لتنمية تربية الأحياء المائية؛ والصراعات بين مستخدمي الموارد؛ وانتشار الأمراض؛ وزيادة الاعتماد على الأسماك البرية في إنتاج الزريعة السمكية والأعلاف.
- خطر أن يفضي عدم توافر قدرة كافية وعدم التقيد بالمعايير إلى عدم كفاية المعلومات وإلى تعريض عملية صنع القرار الفعالة للخطر.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي جيم

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
جيم-1	x	x	x	x	x	x	x	x
جيم-2			x	x	x			
جيم-3	x	x	x	x	x	x	x	x
جيم-4	x	x	x	x	x	x	x	x
جيم-5		x	x	x	x	x	x	x
جيم-6		x	x	x	x	x		

النتيجة التنظيمية جيم 1 - حسّنت البلدان الأعضاء وحسّن أصحاب الشأن الآخرون صياغة السياسات والمعايير التي تيسر تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية الأخرى، بالإضافة إلى الاستجابة للقضايا المستجدة

الوحدة المسؤولة: إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
جيم 1 - 1 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي استحدثت مكوناً واحداً على الأقل لإطار سياساتي وتنظيمي ملائم لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة، بما يشمل صياغة واعتماد أو تنفيذ سياسات وخطط عمل وقوانين وأنظمة واتفاقات ثنائية وإقليمية مع العناية تحديداً بمصايد الأسماك الصغيرة، والطاقة المفرطة، والصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ.	يحدد فيما بعد	10 بلدان 6 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك	5 بلدان 3 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك
جيم 1-2 عدد الصكوك الدولية لمصايد الأسماك (بما في ذلك الخطوط التوجيهية الدولية والصكوك الملزمة قانوناً) التي اعتمدت تحت رعاية المنظمة.	يحدد فيما بعد	3 صكوك	3

جيم 1-3 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي لديها نُظم جمع الإحصاءات والإبلاغ عنها والتي تكفل الإبلاغ السنوي على مستوى الأنواع	يحدد فيما بعد	10 بلدان 6 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك	5 بلدان 3 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1- رفع تقارير منتظمة عن حالة تنفيذ مدونة السلوك بشأن الرشيد والصكوك ذات الصلة 2- إسداء المشورة بشأن إقامة وإدماج أطر للسياسات وأطر قانونية، مع الموازنة بين الأهداف الإنمائية والاحتياجات من حيث صون الموارد ومع إيلاء عناية خاصة لمصايد الأسماك الصغيرة ولتربية الأحياء المائية على نطاق صغير 3- إتاحة منصات، من قبيل لجنة مصايد الأسماك، للنقاش الدولي، وتعزيز مساهمة تلك المنصات ومشاركتها في منتديات دولية أخرى [من قبيل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ، واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوانات والنبات البرية، وهيئة التنوع البيولوجي، واتفاقية الأنواع المهاجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة العمل الدولية] 4- إعداد صكوك جديدة، من قبيل الاتفاقات أو خطط العمل أو الخطوط التوجيهية الفنية 5- الدعاية والاتصال، لا سيما بشأن المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومساهمة القطاع المعززة في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية المتعلقة بتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية ذات الصلة 6- بناء القدرات في مجال الإحصاءات وإعداد الأطر القانونية وأطر السياسات، والتفاوض الدولي، والجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك 7- إنتاج معلومات وإحصاءات حسنة التوقيت وموثوق بها واستخدامها وإعداد واستخدام دراسات وتحليلات أخرى لاستخدامها كأساس لوضع السياسات 8- تعزيز التعاون مع الشركاء الحكوميين الدوليين والحكوميين وغير الحكوميين من ذوي الصلة، ومن بينهم منظمات الصيادين، ومستزعي الأسماك، وصناعة صيد الأسماك/تربية الأحياء المائية			
النتيجة التنظيمية جيم 2 - جرى تحسين حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال إنشاء مؤسسات قطرية وإقليمية أو تدعيم القائم منها، بما يشمل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك الوحدة المسؤولة: شعبة سياسات واقتصاديات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
جيم 1-2 عدد البلدان التي عمدت إلى تعزيز مؤسساتها وترتيباتها المؤسسية أو أنشأت ترتيبات جديدة عند الحاجة أسفرت عن تأثير هام على حوكمة القطاع.	يحدد فيما بعد	10 بلدان	5 بلدان
جيم 2-2 عدد الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أجرت تقييمات لأدائها واتخذت خطوات لتحسينه	يحدد فيما بعد	6 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك	3 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك

جيم 2-3 عدد الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك/شبكات تربية الأحياء المائية الجديدة التي أنشئت استجابة لثغرات حددت وجود ثغرات في حوكمة الموارد المشتركة	يحدد فيما بعد	إنشاء جهازين إقليميين لمصايد الأسماك/شبكة أحياء مائية	مشروع قوانين إنشاء أو اتفاقيات لجهازين إقليميين لمصايد الأسماك/ شبكة أحياء مائية
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1- تقديم المشورة والمساعدة (من خلال الدعم القانوني وفي مجال السياسات والمعلومات) وتعزيز المؤسسات الموجودة 2- بناء القدرات في مجال حوكمة وإدارة المؤسسات 3- إجراء تحليل ورفع تقارير بصفة منتظمة عن التجارب المتعلقة بالتقييمات المؤسسية والإصلاح المؤسسي 4- تقديم المشورة القانونية والمشورة على صعيد السياسات والمشورة الفنية لإقامة أجهزة إقليمية جديدة لمصايد الأسماك 5- تقديم الدعم الميداني وإجراء دراسات فردية بشأن الإصلاح المؤسسي 6- العمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لكفالة أقصى قدر من الكفاءة في تشجيع الإصلاح المؤسسي لتحسين الحوكمة 7- تقديم الدعم للأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، وشبكات تربية الأحياء المائية، والمؤسسات الدولية ذات الصلة في معالجة القضايا الشاملة لعدة قطاعات من قبيل مصايد الأسماك الصغيرة وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير			
النتيجة التنظيمية جيم 3 - لقد ساهم تفعيل إدارة مصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية من قبل البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين في تحسين حالة موارد مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام الوحدة المسؤولة: شعبة استخدام وصون موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
جيم 3 - 1 عدد الأرصد أو التجمعات البحرية والداخلية التي جرى تقييمها باستخدام أفضل الأدلة العلمية المتوافرة، وأيضاً مع أخذ المعرفة التقليدية والمحلية في الاعتبار حسب الاقتضاء	يحدد فيما بعد	10	5
جيم 3 - 2 مستوى المتوسط العالمي للأرصد أو التجمعات القطرية والدولية التي تعرضت للافراط في الصيد واستنزفتها وتشهد تجددًا	28 في المائة	25 في المائة	28 في المائة
جيم 3 - 3 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي تبنت رسمياً خططاً أو أطراً معادلة لإدارة المصايد بشأن مصايد أسماكها الطبيعية البحرية والداخلية والنظم الإيكولوجية البحرية، وفقاً لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد واتساقاً مع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة	يحدد فيما بعد	10 بلدان 6 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك	4 بلدان 2 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك

			مصيد الأسماك ومع أخذ الاحتياجات والمساهمات المحددة لمصيد الأسماك الصغيرة في الاعتبار
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1- إعداد ونشر خطوط توجيهية فنية، وأدوات، ومادة إعلامية أخرى بشأن إدارة مصايد الأسماك في إطار اتباع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك والجوانب ذات الصلة من مدونة السلوك، وذلك بالتعاون مع الشركاء الملائمين الآخرين. وسيجري التركيز بوجه خاص على المادة اللازمة لإدارة مصايد الأسماك الصغيرة 2- رفع تقارير منتظمة عن حالة الأرصد السمكية والنظم الإيكولوجية وتقييمها 3- إسداء المشورة الفنية وبناء القدرات في جميع مجالات تقييم مصايد الأسماك وإدارتها في إطار اتباع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك، مع أخذ احتياجات مصايد الأسماك الصغيرة ومتطلبات سبل المعيشة، على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي، في الاعتبار بوجه خاص. 4- إقامة شراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وتيسير وتشجيع التعاون الدولي في مجال إدارة مصايد الأسماك من خلال جملة وسائل منها على سبيل المثال عقد حلقات عمل، وإجراء مشاورات، وإقامة شبكات، ووسائل أخرى، بما في ذلك مع قطاعات أخرى عند الاقتضاء.			
النتيجة التنظيمية جيم 4 - استفادة البلدان الأعضاء وغيرها من أصحاب الشأن من زيادة إنتاج الأسماك والمنتجات السمكية من توسيع وتكثيف تربية الأحياء المائية المستدامة الوحدة المسؤولة: شعبة استخدام وصون موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
جيم 4 - 1 زيادة النسبة المئوية لزيادة مساهمة الإنتاج العالمي لقطاع تربية الأحياء المائية والإنتاج المرتبط بالتنمية الريفية وسبل المعيشة	يحدد فيما بعد	10 في المائة (الإنتاج العالمي) 5 في المائة (الإنتاج المرتبط بالتنمية الريفية)	5 في المائة زيادة في (الإنتاج العالمي) 2 في المائة زيادة في (الإنتاج المرتبط بالتنمية الريفية)
جيم 4-2 النسبة المئوية للنقصان في الاستخدام العالمي لجريش السمك،	يحدد فيما بعد	10 في المائة نقصان	5 في المائة نقصان
جيم 4 - 3 النسبة المئوية للزيادة في استهلاك منتجات الأسماك المستزرعة المتأتية من ممارسات تربية الأحياء المائية المستدامة	يحدد فيما بعد	10 في المائة زيادة	5 في المائة زيادة
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1- الترويج لاتباع نهج النظم الإيكولوجية في تربية الأحياء المائية بما يشمل أطر السلامة البيولوجية، وتقييمات المخاطر، وتربية الأحياء المائية المتكاملة، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وغير ذلك. 2- بناء القدرات من خلال برامج التدريب، وعقد حلقات عمل إقليمية لتيسير اعتماد وتنفيذ الخطوط التوجيهية للمنظمة، مع التركيز على القطاعات الريفية، وصغار المزارعين، والمرأة. 3- دعم وتشجيع مجموعات ورابطات صغار المزارعين مع التشديد على مشاركة المرأة والأقليات. 4- تشجيع إجراء استعراضات وتقييمات عالمية وإقليمية ومواضيعية لقطاع تربية الأحياء المائية. 5- تشجيع ودعم الشراكات في مجال تربية الأحياء المائية وشبكات تربية الأحياء المائية في مجال البحث والتطوير التطبيقي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.			

6- استحداث أدوات ونظم للمعلومات لنشر البيانات ذات الصلة وجمعها وإدارتها واستخدامها.			
7- تحسُّن الاتصال والتنسيق بين المكاتب الإقليمية وإدارة مصايد الأسماك في المقر الرئيسي وكذلك بين المنظمة والهيئات الإقليمية الأخرى.			
8- العمل الفعال للجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية.			
النتيجة التنظيمية جيم 5 - أصبحت العمليات في مصايد الأسماك، بما في ذلك استخدام سفن ومعدات الصيد، مأمونة أكثر وفعالة بقدر أكبر من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية ومطابقة للقواعد على شتى المستويات			
الوحدة المسؤولة: شعبة المنتجات والصناعات السمكية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
جيم 5 - 1 عدد البلدان التي يجري الصيد في مصايد أسماكها باستخدام سفن للصيد ومعدات للصيد وممارسات صيد غير ضارة للبيئة ومأمونة وتتسم بالكفاءة من الناحيتين الفنية والاقتصادية	يحدد فيما بعد	10 بلدان	5 بلدان
جيم 5 - 2 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أنشأت نظم عاملة لرصد السفن وعززت من قدراتها على الرصد والمراقبة والإشراف	يحدد فيما بعد	10 بلدان 6 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك	5 بلدان 3 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1- استحداث واستخدام منتجات معرفية وأفضل الممارسات بشأن عمليات صيد الأسماك الأكثر أماناً والأكفاً من الناحيتين الفنية والاجتماعية - الاقتصادية، بما يشمل إجراء حصر للتكنولوجيات وأفضل الممارسات ذات الصلة بجيم 5-1 وجيم 5-2 أعلاه.			
2- استحداث واستخدام المنتجات المعرفية وأفضل الممارسات والإقلال إلى أدنى حد من الآثار السلبية لصيد الأسماك على البيئة بما يشمل إجراء تحديثات عالمية للبيانات المتعلقة بالمصيد العرضي والمصيد المرتجع، وتكنولوجيات الصيد القليلة الاستخدام للطاقة، واستحداث تكنولوجيات لصيد الأسماك لا تلحق ضرراً بالبيئة.			
3- تقديم المشورة الفنية والدعم بشأن جميع الأمور ذات الصلة بعمليات الصيد الرشيد بما يشمل تيسير عقد حلقات العمل، والمشاورات الفنية، والتكليف بإجراء دراسات واستعراضات.			
4- تقديم المشورة الفنية والدعم في استحداث تكنولوجيات ملائمة للصيد على نطاق صغير.			
5- تقديم المشورة الفنية والدعم بشأن إدارة الموانئ، والحد من الهدر، وبرامج التمويل المتناهي الصغر، وعمليات زيادة مشاركة أصحاب الشأن في عمليات الصيد وتربية الأحياء المائية.			
6- تقديم الدعم للدول الأعضاء وللأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في مجال بناء القدرات وتشجيع الأنشطة التي تعزز وتوسّع قدرتها من أجل وجود نظم رصد ومراقبة وإشراف متكاملة لعمليات صيد الأسماك.			

النتيجة التنظيمية جيم 6 – حققت البلدان الأعضاء وحقق أصحاب الشأن الآخرون درجة أعلى من ترشيد استخدام منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاتجار بها في مرحلة ما بعد الصيد، بما في ذلك شروط يمكن توقعها بقدر أكبر وأكثر اتساقاً للنفاز إلى الأسواق

الوحدة المسؤولة: شعبة المنتجات والصناعات السمكية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
جيم 6 – 1 عدد البلدان التي تبنت الممارسات الجيدة في استخدام الأسماك وتسويقها والاتجار بها، على كل من المستوى الحكومي ومستوى الصناعة	يحدد فيما بعد	10 بلدان	5 بلدان
جيم 6 – 2 عدد البلدان النامية التي زاد دخلها من التجارة القطرية والإقليمية والدولية في الأسماك 5 في المائة كحد أدنى	يحدد فيما بعد	10 بلدان	5 بلدان
جيم 6 – 3 عدد البلدان التي عمدت إلى تنسيق قوانينها ولوائحها وممارساتها لتجارة الأسماك بما فيها التي تنطبق على سلامة الأغذية البحرية، مع المتطلبات والمعايير المتفق عليها دولياً	يحدد فيما بعد	10 بلدان	5 بلدان

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1- تقديم الدعم والمشورة للمنظمات القطرية والإقليمية والدولية، بما يشمل القطاع الخاص، لتحسين ممارسات استخدام الأسماك وتسويقها بعد الصيد.
- 2- إجراء تقييمات ورفع تقارير بصفة منتظمة، لا سيما من خلال اللجنة الفرعية المعنية بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك، بشأن التطورات والاتجاهات والقضايا المتعلقة باستخدام الأسماك وتجارها ومتطلبات النفاذ إلى الأسواق.
- 3- تقديم المشورة الفنية وبناء القدرات في جميع مجالات استخدام الأسماك وتسويقها وتجارها على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي مثلاً من خلال الاستجابات لطلبات الدعم الفني المخصصة، ومشروعات برنامج التعاون التقني، وتقديم الدعم الفني المستمر والمساندة لدوائر المعلومات السمكية، والمشروعات الشاملة القصيرة والطويلة الأجل الممولة من خارج الميزانية.
- 4- إقامة شراكة استراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة للترويج لإعداد وتنفيذ أدوات وممارسات، من بينها أدوات بشأن السوق، من أجل استخدام الأسماك وتسويقها والاتجار بها بطريقة رشيدة ومستدامة.
- 5- تقديم الدعم لمؤسسات الإرشاد والبحوث والمؤسسات المهنية القطرية والإقليمية والشبكات الإقليمية لتشجيع استخدام الأسماك وتسويقها وتجارها بطريقة مستدامة.

الهدف الاستراتيجي دال -

تحسين جودة الأغذية وسلامتها في جميع مراحل السلسلة الغذائية

موارد الفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	الدعم للبرنامج الميداني / للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
دال -1	12 802	3 937	1 474	0	5 411	18 213
دال -2	3 338	1 164	32	0	1 197	4 535
دال -3	4 168	1 731	7 682	2 000	11 413	15 581
دال -4	3 627	0	142	0	142	3 769
المجموع	23 935	6 832	9 330	2 000	18 163	42 098

القضايا والتحديات

ما زالت البلدان المتقدمة والنامية على السواء تعاني قصور الضوابط على سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية. وتكشف التقارير التي تتناول قصور إدارة سلامة الأغذية عن الصعوبات التي تواجهها البلدان في تحقيق ضوابط فعالة ومتكاملة على طول السلسلة المتواصلة بدءاً من مرحلة ما قبل الإنتاج وصولاً إلى الاستهلاك حتى في البلدان المتقدمة التي لديها نظم متطورة مدعومة بقدرات تقنية وعلمية هائلة في مجال سلامة وجودة الأغذية. وتشمل عواقب ذلك القصور في نظم سلامة الأغذية/جودتها الأمراض المنقولة بالأغذية، وما يصاحب ذلك من آثار اقتصادية سلبية على المزارعين والأعمال الغذائية والمستهلكين. وتتفاقم التحديات في الكثير من البلدان النامية حيث توجد نظم مجزأة للرقابة على الأغذية، وقصور أو عدم اتساق في الأطر القانونية، وضعف في المؤسسات، والافتقار إلى سياسات وافية لحماية المستهلكين، وتدني البنية الأساسية، ونقص الموارد البشرية المدربة؛ كما أنها مرتبكة بالحد من الفقر والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على الامتثال لاحتياجات الأسواق بشأن السلامة والجودة؛ والتي ما زالت الأمراض المنقولة بالأغذية تشكل فيها سبباً رئيسياً للوفاة والمرض، لا سيما بين الأطفال.

وفي كثير من البلدان النامية تبوء بالفشل أيضاً الاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بسلامة/جودة الأغذية بسبب قصور وعدم اتساق دعم الميزانيات وغير ذلك من أشكال الدعم. ويتطلب تحسين إدارة سلامة وجودة الأغذية على الصعيد القطري في جميع مراحل السلسلة الغذائية تخطيطاً واستثماراً استراتيجياً مشتركاً بين القطاعات. وتلزم توعية مقرري السياسات الرفيعة المستوى بالحاجة إلى صياغة سياسات واستراتيجيات بشأن سلامة الأغذية والنظر فيها على ضوء السياق الأوسع للأمن الغذائي القطري والتنمية الزراعية وأهداف الصحة العامة.

وتتولى هيئة الدستور الغذائي وضع مواصفات علمية لسلامة الأغذية لا تتوافر لدى البلدان منفردة، وبخاصة البلدان النامية، القدرة أو الموارد على وضعها بنفسها. وتضع الهيئة أيضاً مواصفات متفقاً عليها دولياً بشأن جودة الأغذية. وتتطلع البلدان النامية والمتقدمة على السواء إلى التوجيه الدولي من مواصفات الدستور الغذائي لحماية صحة المستهلكين مع كفالة اتباع ممارسات نزيهة في تجارة الأغذية. وبالنظر إلى آثار اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة على تجارة الأغذية الدولية فإن هناك آملاً متزايدة معلقة على عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي وعلى إسداء المشورة العلمية لدعم تلك العملية. ويجب على البلدان النامية بناء قدرتها على المشاركة بفعالية في عمل هيئة الدستور الغذائي والأجهزة التابعة لها من أجل كفالة صلاحية وملاءمة مواصفات الدستور الغذائي في السياق الدولي.

ومجرد وجود مواصفات لا يكفي لضمان حماية الصحة العامة أو الامتثال للاحتياجات المحددة من الأسواق. إذ يتطلب ذلك قدرة على تطبيق المواصفات من خلال نظام قطري لإدارة ومراقبة سلامة/جودة الأغذية ويضطلع فيه القطاعان العام والخاص على السواء بأدوار ومسؤوليات واضحة ويتمتعان فيه بالمعارف والمهارات والتسهيلات الضرورية لأداء وظائفهما بفعالية وكفاءة.

والآثار المرتبطة بالمناخ، والتحوليات الديمغرافية، وتغير أساليب الحياة، وتطور نظم إنتاج الأغذية، والتحول في ديناميات الأسواق، وازدياد تطبيق المعايير الخاصة، من المتوقع أن تشكل جميعها تحدياً يدفع الحكومات إلى تحديد المخاطر الناشئة، والاعتراف بالأولويات المتغيرة بشأن سلامة وجودة الأغذية، وتعديل برامج إدارة سلامة/جودة الأغذية تبعاً لذلك.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض ألا تؤدي المعايير الخاصة بسلامة الأغذية وجودتها إلى تقويض مواءمة المواصفات الرسمية مع مواصفات الدستور الغذائي.
- افتراض أن يكفل التنسيق المحسن بين الأعداد المتزايدة من الوكالات الدولية المشتركة في وضع مواصفات الأغذية وبناء القدرات في مجال سلامة الأغذية تفادي تجزؤ تقديم المساعدات التقنية وانخفاض كفاءتها وفعاليتها.
- افتراض ألا يتضرر التخطيط الطويل الأجل لسلامة الأغذية وإدارة الجودة بفعل الحاجة إلى الاستجابة لحالات طوارئ السلسلة الغذائية، وأن تقر الحكومات عوضاً عن ذلك بأن تحسين جمع واقتسام معلومات سلامة الأغذية والتطوير الاستراتيجي لنظم مراقبة الأغذية هما من الشروط الضرورية لضمان الكشف المبكر عن حالات طوارئ السلسلة الغذائية ومنعها.
- خطر تقويض قدرة الحكومات على مواصلة دعم برامج سلامة وجودة الأغذية بسبب عدم الاستقرار السياسي ومشاكل الأمن الغذائي
- خطر تقويض الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن تنظيم سلامة وجودة الأغذية بسبب السياسات الحمائية على المستويات الإقليمية/الإقليمية الفرعية و/أو الوطنية .
- خطر أن تؤدي النظم والمستويات المنفصلة لمراقبة الصادرات والأسواق المحلية إلى ظهور مخاطر ضخمة وخارجة عن نطاق السيطرة في مجال السلامة الغذائية بالنسبة للشرائح الأشد ضعفاً.
- خطر ألا تكون الاستثمارات في بحوث سلامة الأغذية وتنمية الموارد البشرية كافية للعناية بصورة فعالة بالتحديات الناشئة مثل آثار التغير المناخي على سلامة الأغذية والمخاطر المنبثقة الأخرى المتعلقة بسلامة الأغذية، ونظم الإنتاج المتطورة، والتطبيق المتزايد لمعايير القطاع الخاص، وما إلى ذلك.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي دال

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
دال 1		X	X		X	X	X	X
دال 2	X	X		X	X	X	X	X
دال 3	X	X			X	X	X	X
دال 4	X	X			X	X	X	X

النتيجة التنظيمية دال 1 - وضع مواصفات وتوصيات جديدة ومنقحة متفق عليها دولياً بشأن سلامة وجودة الأغذية كمنطلق مرجعي للتنسيق الدولي الوحدة المسؤولة: شعبة التغذية وحماية المستهلك			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
دال 1-1 عدد جهات الاتصال القطرية التي تستخدم صفحة "MyCodex" على الإنترنت للتفاعل مع أمانة الدستور الغذائي والأعضاء الآخرين	0	80	20
دال 1-2 النسبة المئوية للبلدان التي تبلغ عن استخدامها لمواصفات الدستور في اجتماعات لجان التنسيق الأولية وفي موقع الدستور على الويب	لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أوروبا: 41 في المائة لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي: 77 في المائة لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: 38 في المائة لجنة تنسيق الدستور الغذائي في آسيا: 46 في المائة لجنة تنسيق الدستور الغذائي في الشرق الأدنى: 35 في المائة لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أفريقيا: 55 في المائة	توافر تقارير عن 60 في المائة على الأقل في جميع الأقاليم	توافر تقارير عن 50 في المائة على الأقل في جميع الأقاليم
دال 1-3 النسبة المئوية لمخرجات أجهزة الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية (سلامة الأغذية، متطلبات الجودة والتغذية) التي تدمجها أو تستخدمها لجان الدستور الأخرى في وضع المواصفات الدولية والتوصيات ذات الصلة المتفق عليها	80 في المائة	90 في المائة	85 في المائة

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1 - مساهمة أمانة الدستور الغذائي في دعم هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.
- 2 - إسداء المشورة القانونية إلى هيئة الدستور الغذائي وأجهزة الخبراء ذات الصلة.
- 3 - الدعوة لإذكاء الوعي بين صنّاع القرار على المستوى القطري بأهمية الدستور الغذائي واستخدام نصوصه على المستويين القطري والإقليمي، وتيسير التعاون الإقليمي في توحيد مواصفات الأغذية.
- 4 - دعم تنمية القدرات المؤسسية والفردية لتعزيز المشاركة الفعّالة على المستوى القطري في الدستور الغذائي واستخدام مواصفاته.
- 5 - مناصرة وإدارة حساب أمانة الدستور الغذائي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية (بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية) لدعم مشاركة البلدان النامية في الدورات العادية لهيئة الدستور الغذائي.
- 6 - إسداء المشورة العلمية بشأن سلامة وجودة الأغذية، بما في ذلك تركيب الأغذية والاحتياجات التغذوية من خلال لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، ولجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالتغذية، واجتماعات الخبراء المخصصة، وتشغيل الشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية.

النتيجة التنظيمية دال 2 - وضع أطر مؤسسية وسياساتية وقانونية لإدارة سلامة/جودة الأغذية تدعم اتباع نهج متكامل في السلسلة الغذائية

الوحدة المسؤولة: شعبة التغذية وحماية المستهلك

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
دال 1-2 عدد البلدان النامية / التي تمر في مرحلة انتقالية والتي وضعت أو تبنت سياسات وطنية بشأن سلامة/جودة الأغذية على أساس التقييمات السليمة ومن خلال العمليات التشاركية	38	50	46
دال 2-2 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي قامت بتقييم أطرها التشريعية المتعلقة بسلامة/جودة الأغذية وتحديد أولويات صياغة التشريعات ووضع اعتماد التشريعات المطلوبة	47	62	55
دال 2-3 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تملك آليات مؤسسية فعالة تكفل تنسيق الرقابة على الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية	30	45	38

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1 - دعم استعراض وتقييم وتعزيز الأطر المؤسسية والتشريعية لإدارة سلامة /جودة الأغذية ومراقبتها، بما في ذلك النظر في نظم الأمن البيولوجي المتكاملة.
- 2 - دعم تنمية القدرات المؤسسية والفردية من أجل تحديد القضايا الناشئة من مجالات سلامة الأغذية وتركيبية الأغذية، وتجميع وتحليل واستخدام البيانات العلمية المتعلقة، وتركيبية الأغذية، والتنوع البيولوجي الغذائي، ولاستخلاص المشورة العلمية بشأن دعم قرارات السياسات. إحصائيات إنتاج وتجارة الأغذية وتحليل اتجاهات السوق وتقييم تكلفة الامتثال، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لعدم الامتثال.
- 3 - تيسير اتباع الممارسات السليمة في الاستثمار في سلامة/جودة الأغذية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

النتيجة التنظيمية دال 3 - قيام السلطات القطرية/الإقليمية بدور فعال في تصميم وتنفيذ برامج إدارة ومراقبة سلامة وجودة الأغذية وفقاً للمعايير الدولية

الوحدة المسؤولة: شعبة التغذية وحماية المستهلك

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
دال 1-3 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي وضعت برامج لسلامة الأغذية على أساس تحديد المخاطر والتي تطبق أفضل ممارسات المنظمة	17	25	21
دال 2-3 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تقدم أو تعمل على تقديم خدمات كفاءة ومتسقة في مجال التفتيش وإصدار الشهادات وفقاً للتوصيات الدولية	37	49	43
دال 3-3 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تمكنت من توسيع نطاق قدرات تحليلات الأغذية فيما يتعلق بقوائم موسعة للاختبارات التحليلية المتاحة أو تحديث نوعية نتائج الاختبار	45	55	50
دال 3-4 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي وضعت خطط قطرية للاستجابة لطوارئ سلامة الأغذية، باعتبارها مكوناً أصيلاً من الخطة القطرية للاستجابة للكوارث والطوارئ، مترافقة مع خطة عمل لتنمية القدرات الضرورية لتنفيذها الفعال	10	18	15
دال 3-5 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي وضعت	15	27	24

			استراتيجيات قطرية وخطط عمل تنفيذية لبناء الوعي العام والتثقيف بشأن سلامة وجودة الأغذية، بما في ذلك الفوائد الصحية والتغذية للأغذية المحلية/التقليدية
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1 - التوجيه بشأن أفضل الممارسات لتهيئة بيئة مواتية للمشاركة الواسعة من أصحاب الشأن في تصميم برامج سلامة/جودة الأغذية وفي وضع المواصفات على المستوى القطري، وللتعاون على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي بشأن قضايا سلامة الأغذية وجودتها. 2 - دعم تطبيق إطار تحليل مخاطر سلامة الأغذية على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بسلامة الأغذية على المستوى القطري (تقدير المخاطر، وإدارة المخاطر، والإبلاغ عن المخاطر)، بما في ذلك وضع مواصفات قطرية للأغذية. 3 - تيسير الحصول على المعلومات عن معايير السلامة الغذائية الدولية، وتقدير المخاطر (الفوائد) وإسداء المشورة العلمية، وتركيب الأغذية، وغير ذلك من القضايا ذات الصلة (مثل البوابة الدولية لسلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات) وسلسلة مطبوعات لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، وتقييم المخاطر الميكروبيولوجية، ومجلة تركيب الأغذية، وما إلى ذلك) 4 - دعم بناء القدرات وتحسين كفاءة مختبرات الأغذية، وخدمات التفتيش على الأغذية وإصدار الشهادات. 5 - التوجيه والمساعدة التقنية بشأن القيم المرجعية للمغذيات، وتوسيم الأغذية، والاحتياجات التغذوية، والمطالبات المتعلقة بالصحة. 6 - دعم تنمية القدرات المؤسسية والفردية في المسائل المحددة المتعلقة بالرقابة على الأغذية، من قبيل برامج رصد الملوثات، وبرامج جمع العينات، وإمكانية التتبع/تتبع المنتجات، وتيسير تهيئة بيئة داعمة للسياسات من أجل تنفيذ برامج فعّالة. 7 - توفير المعلومات في الوقت المناسب، والمعلومات المتعلقة بسلامة الأغذية، والتنبؤ، والإنذار المبكر والتوجيه والمساعدة على المستوى القطري في مجال الاستعداد والتصدي لحالات طوارئ السلامة الغذائية من خلال نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود - سلامة الأغذية، والشبكة الدولية لمسؤولي سلامة الأغذية، ومركز إدارة أزمات السلسلة الغذائية. 8 - إقامة شراكات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية بوصفها مراكز مرجعية، وتعزيز وتوسيع التدريب وبناء القدرات.			
النتيجة التنظيمية دال 4 - قيام البلدان بتنفيذ برامج فعّالة لتشجيع التزام منتجي الأغذية/قطاع الأعمال الغذائي بالتوصيات الدولية بشأن الممارسات السليمة في مجال سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، والتقيّد باشتراطات السوق <i>الوحدة المسؤولة: شعبة التغذية وحماية المستهلك</i>			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
دال 4-1 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي وضعت استراتيجيات وخطط عمل شاملة ومتكاملة لتشجيع الامتثال للممارسات السليمة في مجال الزراعة	32	44	40

			والتصنيع والصحة استناداً إلى التقديرات السليمة للقطاعات الفرعية الرئيسية
35	40	25	دال 2-4 عدد البلدان التي عمل على انجازها الدمج الشامل لاعتبارات سلامة/صحة الأغذية في برامج الممارسة السليمة في الإنتاج الأولي
42	49	34	دال 3-4 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي لديها برامج فنية لمساعدة قطاع الأعمال الغذائي في مجال إدارة سلامة/جودة الأغذية والتي تضمنت أفضل ممارسات المنظمة في مجال سلامة الأغذية
24	28	20	دال 4-4 عدد البلدان النامية / التي تمر بمرحلة انتقالية والتي لديها برامج لتعزيز قدرات المزارعين والأعمال التجارية على الامتثال للمعايير والخطط الطوعية لجودة الأغذية وانتاجها

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1 - دعم وضع استراتيجيات وطنية لتحقيق أهداف جودة وسلامة الأغذية.
- 2 - دعم القدرات المؤسسية والفردية لوضع وتنفيذ برامج لتحسين إدارة سلامة وجودة الأغذية في المشروعات التجارية الصغيرة والأصغر، بما في ذلك قطاع أغذية الشوارع.
- 3 - توفير خطوط توجيهية بشأن الممارسات السليمة أثناء مرحلة إنتاج المواد الأولية في القطاعات الحيوانية والنباتية والسمكية.
- 4 - التوجيه بشأن أفضل الممارسات في مجال على تقدير جدوى المعايير والنظم الطوعية ودعم تنمية القدرات المؤسسية والفردية لتنفيذ تلك المعايير والنظم في منتجات الجودة النوعية.
- 5 - دعم تنمية القدرات القطرية لتشجيع الابتكار في المنتجات والعمليات.
- 6 - دعم الجهات الفاعلة والمؤسسات القطرية على وضع برامج لتوعية/تثقيف المستهلكين بشأن سلامة الأغذية، والتنوع البيولوجي وأثر ذلك على التغذية والقضايا الأخرى المتعلقة بجودة الأغذية.
- 7 - أدوات دعم اتخاذ القرار ليهتدي بها تخطيط الاستثمار في الهياكل الأساسية لسلامة/جودة الأغذية.
- 8 - دراسات السوق وتحديد الاتجاهات المستجدة في الأسواق بما في ذلك تحليل تأثير المواصفات الخاصة والطوعية على الدخول إلى الأسواق.

**الهدف الاستراتيجي هاء -
الإدارة المستدامة للغابات والأشجار**

موارد الفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	الدعم للبرنامج الميداني / المساعدة للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
هاء 01	9 318	23 309	4 743	0	28 052	37 369
هاء 02	5 699	127	1 156	0	1 282	6 981
هاء 03	6 413	12 192	4 315	0	16 507	22 919
هاء 04	5 702	878	5 108	379	6 364	12 066
هاء 05	7 074	4 167	8 765	5 000	17 932	25 005
هاء 06	7 082	4 072	3 876	0	7 948	15 030
المجموع	41 288	44 744	27 962	5 379	78 084	119 372

القضايا والتحديات

ما زال قطاع الغابات يتأثر بسرعة وتيرة التغيرات العالمية. وقد أصبحت الحراجة أكثر تمحوراً حول الناس، وشهدت مطالب المجتمع بالنسبة للغابات تغيرات كبيرة تزايد فيها التركيز على القيم البيئية، والاجتماعية والثقافية. ويتزايد إدراك أن التفاعلات بين قطاع الغابات وغيره من القطاعات هي مصدر المشاكل أمام قطاع الغابات ومصدر الفرص على حد سواء. وعلاوة على ذلك، يتزايد إدراك الأدوار البالغة الأهمية التي تلعبها الغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات في التخفيف من آثار تغير المناخ وفي التكيف معه وأيضاً كمصدر للطاقة الحيوية، مما يتطلب النظر بعناية في عملية صنع القرار على المستويين القطري والدولي.

وتحظى المساهمات القيمة للغابات والأشجار إزاء سبل المعيشة المستدامة واستئصال الجوع والفقر بتقدير متزايد. ويوجد إدراك متزايد لصلوات الحراجة بالزراعة والطاقة والماء. بيد أن التقدم المحرز صوب الإدارة المستدامة للغابات ما زال متفاوتاً وكثيراً ما تكون إمكانية وجود تآزرات في ما بين القطاعات، ووجود تكامل في الإدارة والمناظر الطبيعية، مستغلة استغلالاً أقل مما يجب. ويشكل استمرار فقدان الغابات وتدهور الغابات في كثير من البلدان النامية، لا سيما في المناطق الاستوائية، موضوعاً رئيسياً.

وكثيراً ما تعتمد سبل المعيشة في الريف على الغابات الإنتاجية التي تدعم فرص العمل والدخل، مما يحد من الفقر. وفي كثير من البلدان المتقدمة اقتصادياً، يمثل الحفاظ على البيئة والترويج القائم على الغابات الشاغلين الرئيسيين للمجتمع. وفي جميع الأقاليم، يتزايد الطلب على خدمات النظم الإيكولوجية من الغابات. ويلزم اتباع نهج استراتيجي لكفالة صحة الغابات وإنتاجيتها، من أجل تعظيم قدرتها على المساعدة على التخفيف من آثار تغير المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وصون موائل الحياة البرية، وحماية الأراضي ومستجمعات مياه الأمطار.

ويمكن التحدي الذي يواجه المنظمة في مساعدة مزيد من البلدان على تحسين إدارتها لغاباتها. ومع استمرار التوسع السريع في كمية المعلومات عن الغابات والحراجة وفي الحصول على تلك المعلومات، تشتد الحاجة إلى تقاسم المعلومات وإدارتها بطريقة أكثر فعالية. وتتوقع البلدان أن تقدم المنظمة الخدمات خارج قطاع الغابات التقليدي، ولإقامة شراكات مع أصحاب شأن جدد، وللعمل كقائد عالمي.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض التقدم الاقتصادي المتواصل نسبياً وزيادة الاستثمارات في قطاع الحراجة.
- افتراض الإقرار على نطاق واسع بأهمية الإدارة المستدامة للغابات ودعم دور المنظمة في المساعدة على تشجيع تلك الإدارة على كل من الصعيد القطري والصعيد الدولي.
- افتراض توافر موارد كافية لتعزيز قدرات البلدان وذلك لمساعدتها على التغلب على العقبات التي تقف في طريق الإدارة المستدامة للغابات من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات والمشورة القانونية، وتنمية القدرات، وتقديم المساعدة الفنية.
- خطر الضغط لاستخدام موارد الغابات بصورة غير مستدامة بسبب استمرار النمو السكاني والفقر الريفي.
- خطر الضغوط الاقتصادية الطاغية لتحويل الغابات إلى الزراعة، أو الاستخدامات الحضرية أو غيرها من استخدامات الأراضي.
- خطر عجز البلدان عن الجمع بين الإرادة السياسية، والحوكمة الفعالة على جميع المستويات، والتقدم الاقتصادي الإجمالي لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي هاء

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
هاء1	X	X			X	X	X	X
هاء2			X			X	X	X
هاء3			X	X	X	X	X	X
هاء4			X		X	X	X	X
هاء5	X	X		X				
هاء6			X	X	X	X	X	X

النتيجة التنظيمية هاء 1 - السياسات والممارسات التي تمس الغابات والحراجة تستند إلى معلومات حسنة التوقيت وموثوقة
الوحدة المسؤولة: شعبة إدارة الغابات

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
هاء 1-1 عدد البلدان التي انتهت من تقييم ورصد شاملين ومحسنين للغابات القطرية يلبين معايير المنظمة	9	18	10
هاء 1 - 2 عدد البلدان التي قدمت تقارير مكتملة إلى التقدير العالمي للموارد الحرجية، 2010	130	150	150

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1 - العمل كمصدر عالمي موثوق للمعلومات عن الغابات.
- 2 - إعداد ونشر نتائج التقييمات العالمية الدولية للموارد الحرجية، والتقارير عن حالة الغابات في العالم.
- 3 - تقديم الدعم لعمليات الرصد القطرية والإقليمية للغابات وتقييمها، بما في ذلك التفاعلات مع القطاعات الأخرى من خلال التقييم المتكامل لاستخدامات الأراضي.

4 - تقاسم المعارف والمعلومات بشكل فعال من خلال استخدام الإنترنت والشبكات والمطبوعات والوسائل الأخرى في الوقت المناسب وبطريقة عالية الجودة.			
النتيجة التنظيمية هاء 2 - تعزيز السياسات والممارسات المتعلقة بالغابات من خلال التعاون والنقاش الدوليين			
الوحدة المسؤولة: شعبة الاقتصاديات والسياسات الحرجية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
هاء 2-1 عدد البلدان التي يمثلها في الهيئات الإقليمية للغابات وفي لجنة الغابات كبار المسؤولين، والتي تأكدت من فائدة الاجتماع وأهميته استناداً إلى مسوحات مرتبة بعد الاجتماع	80 (لجنة الغابات) 108 (الهيئات الإقليمية للغابات)	100 (لجنة الغابات) 130	90 (لجنة الغابات) 120
هاء 2-2 عدد المبادرات الرسمية في إطار الشراكة التعاونية من أجل الغابات والتي نفذتها اثنان أو أكثر من منظمات الشراكة التعاونية من أجل الغابات	2	4	3
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1 - توفير منتدى مفعم بالحياة للحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لمناقشة قضايا السياسات والقضايا المستجدة، بما يشمل الاجتماعات الوزارية، ولجنة الغابات، والمؤتمر العالمي للغابات، والهيئات الإقليمية للغابات، واجتماعات وهيئات الخبراء الفنيين، ومشاورات الخبراء، والشبكات الإقليمية.			
2 - تقوية الصلات بين العمليات القطرية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك من خلال توسيع دور الهيئات الإقليمية للغابات.			
3 - قيادة الشراكة التعاونية في مجال الغابات، بما في ذلك وضع برامج أو إجراءات مشتركة، ومن خلال الشراكات الأخرى، بما في ذلك استضافة الشراكة في مجال الجبال ومن خلال الشراكات النشطة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.			
النتيجة التنظيمية هاء 3 - تعزيز المؤسسات التي تنظم الغابات، وتحسين صنع القرار، بما في ذلك تشجيع أصحاب الشأن المعنيين على الاشتراك في إعداد السياسات والتشريعات المتعلقة بالغابات، ومن ثم تعزيز بيئة مواتية للاستثمار في الحراجة والصناعات الحرجية. وتحسين دمج الغابات في خطط وعمليات التنمية القطرية، مع مراعاة العلاقات المتبادلة بين الغابات واستخدامات الأراضي الأخرى			
الوحدة المسؤولة: شعبة الاقتصاديات والسياسات الحرجية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
هاء 3-1 عدد الشركاء من البلدان التي أحدثت فيها مرفق برامج الغابات القطرية أثراً إيجابياً حسبما جرى تقديره بأداة المرفق لتقدير الأثر	30	50	40
هاء 3-2 عدد البلدان التي قامت بتحديث سياساتها أو قوانينها بشأن الغابات تبعاً لأفضل الممارسات التشاركية	20	35	27

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1 - دعم برامج الغابات القطرية، بما في ذلك بناء القدرات وتبادل المعرفة.
- 2 - استضافة ودعم مرفق البرامج الحرجية القطرية.
- 3 - دعم التحليل والتخطيط المتكاملين للسياسات (المشاركة بين القطاعات) لتحسين فهم آثار سياسات القطاعات الأخرى على الغابات والعكس بالعكس.
- 4 - دعم إعداد السياسات والقوانين المتعلقة بالغابات بطريقة تشاركية، والإصلاح المؤسسي، والجهود الرامية إلى تحسين الحوكمة على جميع المستويات.
- 5 - إجراء الدراسات المتعلقة بالقطاع، بما في ذلك دراسات الآفاق الحرجية الإقليمية، والتحليلات المقارنة للمؤسسات المعنية بالغابات.

النتيجة التنظيمية هاء 4 - الأخذ بالإدارة المستدامة للغابات والأشجار على نطاق أوسع للحد من إزالة الغابات وتدهورها، وزيادة مساهمة الغابات والأشجار في النهوض بسبل المعيشة والتخفيف من آثار تغير المناخ

الوحدة المسؤولة: شعبة إدارة الغابات

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
هاء 4-1 عدد البلدان التي تدمج / تتبع الخطوط التوجيهية التي وضعتها المنظمة للممارسات الحرجية الجيدة	5 خطوط توجيهية لمكافحة الحرائق 5 خطوط توجيهية للغابات المزروعة 0 دليل لسلامة الغابات	20 20 15	10 10 5
هاء 4-2 (1) عدد البلدان التي تستخدم النهج المجتمعية لإدارة الحرائق التي وضعتها المنظمة و(2) عدد المدربين الذين جرى تدريبهم	0 0	10 80	5 40
هاء 4-3 عدد البلدان المشاركة في البرامج الشاملة الرامية إلى تخفيض معدلات إزالة الغابات وتدهور الغابات	5	12	8

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1 - وضع واستخدام خطوط توجيهية بشأن الممارسات السليمة في إدارة الغابات من خلال التشاور الفعال مع الجهات صاحبة الشأن.
- 2 - دعم وضع وتنفيذ استراتيجيات للحفاظ على الموارد الوراثية للغابات واستخدامها المستدام على كل من المستوى العالمي والإقليمي والمحلي.
- 3 - دعم تحسين إدارة الحرائق التي تشب في الغابات بما في ذلك من خلال النهج المجتمعية.
- 4 - دعم وضع وتنفيذ آليات مالية قطرية ودولية لدعم الإدارة المستدامة للغابات.
- 5 - زيادة استخدام الآليات المالية وتيسير تقاسم المعلومات وإنشاء قواعد البيانات، ولبناء القدرة على تعزيز إدارة الغابات والحد من إزالة الغابات وتدهورها (مثلاً، تخفيض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهور الغابات).

النتيجة التنظيمية هاء 5 - تعزيز القيم الاجتماعية والاقتصادية والفوائد التي تحققها الغابات والأشجار لسُبل المعيشة، ومساهمة أسواق المنتجات والخدمات الحرجية في زيادة توفير مقومات البقاء الاقتصادي للغابات كخيار لاستخدام الأراضي الوحدة المسؤولة: شعبة الاقتصاديات والسياسات الحرجية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
هاء 5-1 عدد البلدان التي تحظى بالمساعدة لوضع استراتيجيات للمنتجات والصناعات الحرجية ومدونات وممارسات جيدة وإحصاءات تجارية وبناء القدرات في مجال استغلال الغابات والمنتجات الخشبية والمنتجات الحرجية غير الخشبية والطاقة الخشبية والتجارة والأسواق والتسويق والاقتصاد ذات الصلة	15	30	20
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1 - تحليل وفهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسفر عن زيادة الابتكار والاستثمار. 2 - تحليل إنتاج واستهلاك المنتجات الحرجية والتجارة فيها. 3 - المساعدة الفنية والخطوط التوجيهية للإدارة المجتمعية للغابات وللمشاريع القائمة على الغابات لتحسين سُبل المعيشة والحد من الفقر. 4 - تقديم المعلومات والمساعدة للعاملين في قطاع الغابات بشأن النفاذ إلى أسواق الكربون.			
النتيجة التنظيمية هاء 6 - بلورة القيم البيئية للغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات والحراجة؛ والتنفيذ الفعال لاستراتيجيات المحافظة على التنوع البيولوجي للغابات وعلى مواردها الوراثية، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وإدارة المياه وموارد الحياة البرية الوحدة المسؤولة: شعبة إدارة الغابات			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
هاء 6-1 عدد البلدان التي تستخدم الخطوط التوجيهية والأدوات والخبرات المتاحة لدى المنظمة لتحسين السياسات والتنفيذ الميداني من أجل صون التنوع البيولوجي للغابات واستخدامها المستدام وإدارة مستجمعات المياه والمناطق الحرجية القاحلة والحراجة الزراعية	10	40	20
هاء 6 - 2 عدد البلدان التي تقدم تقارير عن حالة الموارد الوراثية الحرجية في العالم (لمقارنتها بحلول عام 2013).	0	150	60

5	20	0	هاء 3-6 عدد البلدان التي تبنت خطوط المنظمة التوجيهية بشأن دمج استراتيجيات تغير المناخ في السياسات القطرية الحرجية و في سياسات الغابات.
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1- تقديم المساعدة الفنية والمساعدة في مجال السياسات والمساعدة القانونية لدعم النهج القائمة على المناظر الطبيعية والنهج الإيكولوجية، وإعداد خطط الدفع نظير الخدمات البيئية، مع التركيز على النظم الإيكولوجية الجبلية، والمناطق القاحلة، والمراعي، والغابات الساحلية، وغيرها من النظم الإيكولوجية الهشة. 2 - وضع واستخدام خطوط توجيهية لتكييف سياسات ومؤسسات وممارسات الغابات وترتيبات الحوكمة لتحسين التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. 3 - دعم المبادرات القطرية والإقليمية لصون التنوع البيولوجي بما في ذلك موارد الحياة البرية في المناطق المحمية والغابات الإنتاجية. 4 - تقديم المساعدة في مجال السياسات والمساعدة الفنية لتحسين إدارة مستجمعات مياه الأمطار، وإعادة تأهيل أراضي الغابات المتدهورة، ومكافحة التصحر.			

الهدف الاستراتيجي واو-
الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية
وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة

موارد الفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	الدعم للبرنامج الميداني / المساعدة للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
واو 01	10 348	3 552	7 778	0	11 330	21 678
واو 02	11 023	3 425	27 328	1 001	31 754	42 777
واو 03	4 432	4 513	1 159	0	5 672	10 104
واو 04	4 866	10 746	717	4 000	15 462	20 328
واو 05	12 102	6 029	8 350	2 000	16 380	28 482
واو 06	8 786	3 476	762	0	4 238	13 025
المجموع	51 557	31 741	46 095	7 001	84 837	136 394

القضايا والتحديات

تعتبر الموارد الطبيعية (الأراضي، والمياه، والمناخ والموارد الوراثية) والخدمات المتصلة بها عناصر أساسية لإنتاج الأغذية والتنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة. وسوف يزداد الصراع والتنافس على سبل الوصول إلى تلك الموارد واستخدامها في كثير من الأقاليم، بسبب ازدياد الطلب على الأغذية والمياه والألياف والطاقة وسوف يؤدي تزايد الكثافة في استخدام الموارد الطبيعية إلى فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي الإنتاجية وموارد المياه. وسوف يتفاقم ذلك كله بسبب التأثير المتوقع لتغير المناخ على الإنتاج الزراعي وأوضاع الزراعة وتوافر المياه وحدوث الظواهر المناخية المتطرفة وغيرها من الظواهر في هذا الصدد، فضلا عن تقلب الأسواق العالمية. لذلك فإن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة تحتاج إلى تخصصات فنية متميزة لمعالجة الجوانب الرئيسية للموارد الطبيعية وحوكمتها في سياق التنمية الريفية، وإلى إتباع نهج متعددة التخصصات ومتعددة القطاعات لتسوية المنافسة على الموارد الطبيعية. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في تأمين الدعم على جميع المستويات للقدرات اللازمة لإدارة وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية. وهذا يشمل إعداد واستخدام الأدوات الدولية اللازمة. وسيكون على هذه القدرات أن تستجيب بصورة فعالة للتحولات الاجتماعية - الاقتصادية السريعة وحالات الطوارئ. ولا بد أن تكون مدعومة بالبيانات الرئيسية (بما في ذلك البيانات المكانية) والمعارف والنهج المتاحة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وهناك الكثير من الفرص للحد من الآثار المعاكسة لتغير المناخ من خلال تحسين المعارف وإدارة الموارد الطبيعية في السياسات والممارسات المعمول بها في الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك. وتشمل استراتيجيات التكيف والتخفيف من الآثار السلبية، الحد مباشرة من الانبعاثات الناجمة عن النشاط البشري وتحسين امتصاص الكربون. وتوفر آليات التمويل الدولية (مثل آلية التنمية النظيفة ومرفق البيئة العالمية والمدفوعات مقابل الخدمات البيئية، وغير ذلك من الآليات المبتكرة) وسائل داعمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، تطبق على جميع القطاعات وتتطلب نهجا متعددة التخصصات. على أن الإجراءات المعقدة ومعايير الأهلية الصارمة تسببت في عرقلة تمويل الأنشطة المتصلة بالزراعة والحراجة ومصايد الأسماك. ويزداد الاعتراف الدولي بأن تنمية الطاقة الحيوية والاستثمارات الجديدة الأخرى (بما فيها الاستثمارات الدولية في الأراضي) تتيح فرصاً وتحديات أمام التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ومن الضروري توفير بيانات ومعلومات دولية وقطرية وتنفيذ عمليات تشاورية لوضع استراتيجيات وسياسات بشأن الطاقة الحيوية المستدامة.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن يستمر الاهتمام الدولي الحالي بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والالتزام بها، على نحو يعبر عن أهميتها الرئيسية للأمن الغذائي والحد من الفقر، ويتحولان إلى قرارات سياساتية ومخصصات في الميزانية للترويج لتطبيق النهج والممارسات الملائمة في مجال الإدارة.
- افتراض أن تتمكن البلدان، على المستوى الوطني، من وضع أهداف قابلة للتحقيق وصياغة سياسات وبرامج وأساليب ذات صلة لتحقيق الإدارة المستدامة لمواردها الطبيعية، بما في ذلك، على سبيل المثال، الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم المنافع المستمدة من استخدامها، والوصول إلى الأراضي وحياتها، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته.
- افتراض أن تتمكن المنظمة من الإسهام بفعالية في صياغة الصكوك ذات الصلة المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية على المستوى الدولي وتنفيذها على المستوى الوطني.
- الافتراض، على المستوى المؤسسي للمنظمة، أن توجد آليات كافية لضمان التعاون الفعال فيما بين الوحدات.
- خطر أن تعجز البلدان من الاتفاق على السياسات والترتيبات الدولية ذات الصلة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بما في ذلك، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالحصول على الموارد الوراثية وتقاسم المنافع المستمدة من استخدامها، وفيما يتعلق بالصكوك ذات الصلة بتغير المناخ مثل بروتوكول كيوتو، وأي ترتيبات صادرة بعد عام 2012، وآلية التنمية النظيفة وآليات سوق الكربون الأخرى مما ييسر حصول المزارعين على الموارد المالية.
- خطر أن تعجز البلدان، على المستوى الوطني، عن القدرة على إدارة الفرص والتحديات وتعبئة الموارد اللازمة لبناء القدرات ذات الصلة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- خطر أن تنشأ تحديات جديدة نتيجة التغير المناخي فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وإدارتها المستدامة والتي لم يتم بعد استكشاف آلية مناسبة بشأنها للتخفيف و/أو التكيف.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي واو

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
واو 1	X	X	X	X	X	X	X	X
واو 2	X	X	X	X	X	X	X	X
واو 3	X	X	X	X	X	X	X	X
واو 4	X	X	X	X	X	X	X	X
واو 5	X	X	X	X	X	X	X	X
واو 6	X	X		X	X	X	X	X

النتيجة التنظيمية واو-1: ترويج البلدان وتطويرها للإدارة المستدامة للأراضي

الوحدة المسؤولة: شعبة الأراضي والمياه

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
واو 1-1 عدد البلدان التي تليي قواعد بياناتها الخاصة بـ الأراضي والبنية الأساسية المكانية مواصفات/معايير المنظمة.	يحدد فيما بعد	10 بلدان إضافية	5 بلدان إضافية

5	10	0	واو 1-2 عدد البلدان التي تتسق خططها، واستراتيجياتها، وتشريعاتها الوطنية المتعلقة باستخدام الأراضي مع الخطوط التوجيهية للمنظمة وسياساتها بشأن الإدارة المستدامة للأراضي بما في ذلك في البيئات المعرضة لأشد المخاطر (ولا سيما الأراضي الجافة والجبال والمناطق الساحلية)
الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية 1- توفير المشورة السياسية والقانونية وبناء القدرات والتوجيه الفني و/أو وضع خطط توجيهية بشأن كيفية استخدام الأراضي بطرق مستدامة، بما في ذلك تحليل السلسلة الغذائية وتأثيرها النسبي على موارد الأراضي وإتباع نهج النظم الإيكولوجية. 2- تعزيز قدرة البلدان على توليد واستخدام البيانات ذات الصلة بالتربة والغطاء الأرضي واستخدام الأراضي على المستوى الوطني، بما في ذلك من خلال إقامة البنى الأساسية وإعداد المعايير للبيانات المكانية. 3- الإسهام في إعداد مطبوعات المنظمة الدورية والرفيعة المستوى عن حالة موارد الأراضي والمياه (SOLAW)؛ 4- تقييم ورصد موارد الأراضي واستخدام الأراضي، ومدى مناسبة الأراضي، وتدهور الأراضي وممارسات إدارة التربة/الأراضي وتنسيق وتجميع ونشر عمليات التقييم على المستوى العالمي ونشر نتائجها وخاصة من خلال شبكة Geonetwork؛ 5- الإسهام في إعداد المنظورات طويلة الأجل، وعمليات الرصد والتقييم والإبلاغ المنسقة للاتجاهات على مختلف المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛ 6- تعزيز محتويات ونطاق وجودة الإحصاءات عن موارد الأراضي واستخدامها وإدارتها في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية للمنظمة لتمكينها كنظام معلومات مهم لدعم تصميم ورصد وتنفيذ سياسات متسمة بالفعالية والكفاءة على الصعيدين العالمي والوطني. 7- دعم الاتفاقيات الدولية التي يكون فيها استخدام الأراضي والتغيير في استخدام الأراضي وتدهور الأراضي مفيدا ومساندا للبلدان في التزاماتها بتقديم التقارير بموجب هذه الصكوك الدولية، وفي تنفيذ هذه الاتفاقيات من خلال التشريعات الوطنية. 8- تقييم التفاعلات بين الأراضي وتغير المناخ بما في ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وامتصاصها، والمدفوعات مقابل الخدمات البيئية.			
النتيجة التنظيمية واو-2: تكون البلدان قد حسنت قدرتها على مواجهة ندرة المياه وتحسين إنتاجية المياه في النظم الزراعية على المستوى القطري ومستوى أحواض الأنهار بما في ذلك نظم المياه العابرة للحدود الوحدة المسؤولة: شعبة الأراضي والمياه			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
واو 1-2 عدد البلدان أو منظمات أحواض الأنهار التي تعتمد توصيات المنظمة في استراتيجياتها لمواجهة ندرة المياه	0	8	4

0	20	8	واو 2-2 عدد المؤسسات التي اعتمدت أدوات المنظمة ونهجها في تعزيز إنتاجية المياه
40 000	60 000	48 000	واو 2-3 عدد الزيارات الشهرية إلى موقع المنظمة للمياه على الويب

الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية

- 1- تعزيز برنامج المياه في المنظمة لتوثيق العمل الفني المشترك ونشر النتائج المتعلقة باستخدام المتعدد الوظائف وإدارة المياه إدارة شاملة للقطاعات داخل المنظمة (عن طريق التعاون بين الوحدات ذات الصلة، بما في ذلك الوحدات المعنية بالمياه والزراعة والإنتاج الحيواني والاقتصاد والحراجة والشؤون القانونية والسياسات والاستثمار).
- 2- تقديم خدمات السياسات في مجال المياه لمعالجة استراتيجيات إدارة المياه على سبيل دعم التنمية الريفية وتعزيز الإنتاجية الزراعية، واعتماد أساليب توزيع المياه في أوضاع ندرة المياه. ونشر منهجيات لوضع إطار لمراجعة المياه والري والاستثمار في منشآت المياه لحساب استخدام المياه في الزراعة وما يتصل بها من استثمار في الأصول المؤسسية وتلك المتعلقة بالبنى الأساسية.
- 3- تقديم الدعم الفني لتعزيز الإدارة المستجيبة للمياه الزراعية. وتعزيز القدرات في منشآت المياه الوطنية على معالجة أداء الري وتحديثه وتعزيز كفاءة استخدام المياه والإنتاجية وإدارة الجودة والتنمية التكنولوجية للمياه باستخدام المواد الرئيسية (بما في ذلك نموذج المنظمة للتنبؤ باستجابة الغلة للمحاصيل (AQUACROP) ونظم رسم الخرائط وخدمات تشغيل قنوات الري (MASSCOTE) وما إلى ذلك) والخطوط التوجيهية التي وضعتها المنظمة.
- 4- إقامة الشبكات مع الشركاء الرئيسيين بقصد الترويج الفعال لأفضل الممارسات في إدارة المياه من أجل الزراعة. وتقديم الدعم لمراكز المعرفة وإقامة الجماعات المعنية بالممارسات لتلخيص المعارف ونشرها وبناء القدرات على المستويات المطلوبة.
- 5- تقديم خدمات المعلومات عن المياه لدعم الأنشطة الميدانية والمعارية للمياه عبر وحدات المنظمة. وتنسيق وتجميع ونشر البيانات والمعلومات عن الموارد المائية واستخدام المياه على المستوى العالمي (الشبكة الجغرافية والنظام العالمي لمعلومات المياه، الربط بقاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة)، ووضع وتحليل عالمي لحالة الموارد المائية واتجاهاتها (وعلى وجه التحديد بالنسبة لتوقعات 2050/2030 الواردة في حالة الأغذية والزراعة التي أعدتها المنظمة، وتقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه العالمية والتنسيق المشترك بين الوكالات بشأن قضايا المياه UN-Water). وعلى الأخص تدعيم إقامة نظام عالمي للإنذار المبكر عن جودة المياه وكمياتها من خلال UN-Water.

النتيجة التنظيمية واو 3: تقوية السياسات والبرامج على المستويات القطرية والإقليمية والدولية لضمان صون التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة والاستفادة منه بطريقة مستدامة والتقسام العادل للمنافع المترتبة على استخدام الموارد الوراثية

الوحدة المسؤولة: شعبة الأراضي والمياه

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
واو 1-3 عدد النواتج والمعالج البارزة المحققة حسبما حددته هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في برنامج عملها المتعدد السنوات بشأن التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة التي تحققت.	لا يوجد	معلمان بارزان وأربع نواتج رئيسية محققة	معلم بارز واحد ونواتج رئيسية محققة

2	4	0	واو 2-3 عدد خطط العمل التشغيلية المشتركة أو ترتيبات التعاون بشأن التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة مع المنتديات الدولية، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتفاقية الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية 1- إتاحة منتدى حكومي دولي لرسم السياسات، بما في ذلك التفاوض بشأن الصكوك الدولية الفعالة، وتحديث الصكوك القائمة (مثل خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية النباتية)، المتعلقة بجميع مكونات التنوع البيولوجي ذات الصلة بالأغذية والزراعة، بما في ذلك من خلال تيسير انعقاد دورات هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. 2- التوجيه والإشراف بشأن: (1) عمليات تقييم حالة مختلف مكونات الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في العالم، (2) تنفيذ الصكوك السياسية المعنية بالتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة 3- تيسير تحقيق النواتج والمعالج البارزة التي حددها برنامج العمل المتعدد السنوات 4- إقامة الشراكات وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة من خلال جملة أمور من بينها تنسيق خبرات المنظمة/تعاونها مع الجهات الحليفة، من أجل تيسير وتنفيذ الصكوك ذات الصلة بالتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة بواسطة المشورة الفنية والمتعلقة بالسياسات. 5- رصد الاتجاهات فيما يتعلق باستخدام وتبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة للمساعدة في بلورة خيارات السياسات والاستراتيجية بشأن سياسات الحصول على الموارد وتقاسم منافعها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تحسين الأمن الغذائي.			
النتيجة التنظيمية واو 4: وضع إطار دولي وتعزيز قدرات البلدان بشأن الحوكمة المسؤولة للحصول على الأراضي وحيازة الأراضي المضمونة والمتكافئة وصلتها بالموارد الطبيعية الأخرى مع التركيز بوجه خاص على مساهمتها في التنمية الريفية الوحدة المسؤولة: شعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
واو 1-4 توافق الآراء الدولية بشأن التدابير الخاصة بتحسين حوكمة الحصول على الأراضي وحيازة الأراضي المضمونة والمتكافئة وصلاتها المشتركة مع الموارد الطبيعية الأخرى.	لا يوجد توافق في الآراء بشأن تدابير محددة	اعتماد لجنة فنية في المنظمة لخطط توجيهية طوعية	مشروع خطوط توجيهية طوعية
الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية 1- دعم عملية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطوط التوجيهية والسياسات الطوعية المتعلقة بالحوكمة الرشيدة للحيازة في إطار رؤية ومبادئ إعلان المركز الدولي للبحوث الزراعية الدولية في المناطق الجافة المتعلقة بالتنمية الريفية والإصلاح الزراعي والجوانب الأخرى لحيازة الأراضي ومن خلال تأصيل مبادئ وإجراءات الخطوط الطوعية بشأن الحق في الغذاء، في حيازة الأراضي. 2- أدوات ومنهجيات لبناء القدرات على تنظيم حيازة الموارد الطبيعية، بما في ذلك من خلال إقامة الشراكات والتحالفات للتشجيع على نشر وتطبيق المعلومات.			

النتيجة التنظيمية واو 5: تعزيز البلدان قدراتها على معالجة التحديات البيئية الناشئة مثل تغير المناخ والطاقة الحيوية الوحدة المسؤولة: شعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
واو 1-5 عدد البلدان التي وضعت خطط عمل ومشروعات لمواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ في الزراعة والتخفيف من وطأته	يحدد فيما بعد	15 بلدا إضافيا	5 بلدان إضافية
واو 2-5 عدد البلدان التي وضعت سياسات، استراتيجيات أو خطط عمل لتلبية التحديات والفرص الناشئة عن تنمية الطاقة الحيوية	يحدد فيما بعد	15 بلدا إضافيا على الأقل	7 بلدان إضافية على الأقل
واو 3-5 الاعتراف بالتفاعلات والصلات بين الأمن الغذائي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من الفقر والتنمية المستدامة للطاقة الحيوية ومعالجتها على نحو صريح في الحوار الدولي وفي الاتفاقات البيئية الجديدة المتعددة الأطراف.	الإعلان النهائي للمؤتمر رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية، يونيو/حزيران 2008	1- مشروع مقترح بشأن مبادئ ومعايير الأمن الغذائي المرتبطة بتنمية الطاقة الحيوية المستدامة يعرض للتوصل إلى توافق حكومي دولي في الآراء وكأساس لتعديلات في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي رعتها المنتديات الدولية. 2- مشاركة 15 بلدا ناميا على الأقل في توافق الآراء المقترح وعمليات الرعاية	1- التفاعلات والصلات بين الأمن الغذائي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من الفقر والتنمية المستدامة للطاقة الحيوية تعكس المشروع الأول لمعيار المائدة المستديرة بشأن الوقود الحيوي المستدام والإطار الأول لمعايير ومؤشرات الاستدامة للشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية. 2- اجتماعان على الأقل من اجتماعات المنظمة يعنيان بمعايير/مواصفات الطاقة الحيوية والأمن الغذائي والفقر.
الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية			
1- إفراز وإدارة معارف، وبيانات، وأدوات وتكنولوجيات، ونهج، واتصالات من أجل التنمية، وممارسات إرشادية، تتعلق بتنمية الطاقة الحيوية المستدامة والتخفيف من وطأته تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك تقييم التأثير (المتعلق بالمناخ) والحد من مخاطر الكوارث، والآليات المالية للتنفيذ، مثل الدفع مقابل الخدمات البيئية.			
2- تقديم المساعدات الفنية والإرشادات السياساتية والقانونية كتعزيز القدرات القطرية، ذات الصلة بالتحديات البيئية، بما في ذلك تقييم تأثيرات تغير المناخ والتخفيف من وطأته والتكيف معه، والحد من مخاطر الكوارث (المتعلقة بالمناخ)، والتنمية المستدامة للطاقة الحيوية ونظم الإنتاج المكيعة لهذه الأوضاع.			
3- إتاحة التدريب والمعلومات الملائمة وتطوير المواقع الشبكية وغير ذلك من أنواع الاتصال ودعم بناء القدرات فيما يتعلق بتحديات تغير المناخ والتنمية المستدامة للطاقة الحيوية.			
4- المشاركة في الحوارات الدولية بشأن تخفيف وطأة تغير المناخ والتكيف معه والتنمية المستدامة للطاقة الحيوية، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك الدعم الفني للبلدان لتيسير مشاركتها في هذه الحوارات الدولية وزيادة فعالية هذه المشاركة.			

5- الدعوة وتوفير المدخلات للعمليات الحكومية الدولية لضمان إدراج الأبعاد الخاصة بالأغذية والمحاصيل والقطاع الحيواني والحراجة ومصايد الأسماك في المفاوضات الخاصة بالصكوك الدولية التي تعالج التحديات العالمية وبآليات المالية لهذه الصكوك وتنفيذها.			
النتيجة التنظيمية واو 6: تحسين فرص الحصول على المعارف المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وإدارتها وتقاسمها الوحدة المسؤولة: مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
واو 1-6 عدد البلدان التي تنفذ مشروعات لتعزيز قدرات نظم البحوث والإرشاد بشأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.	25	35	20
واو 2-6 عدد البلدان التي تنفذ البرامج والاستراتيجيات الخاصة بالاتصال في خدمة تنمية إدارة الموارد الطبيعية المستدامة	20	30	25
الأدوات الأساسية لتحقيق النتائج التنظيمية			
1- تقديم المساعدات الفنية والمشورة السياساتية للبلدان لتعزيز النظم الوطنية للبحوث والإرشاد.			
2- إقامة ائتلاف مع المنتدى العالمي للبحوث الزراعية والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وغيرها من كيانات البحوث الزراعية لأغراض التنمية الزراعية المستدامة وتوافر المعارف ونقلها.			
3- إعداد أدوات تقييم واستراتيجيات للقدرات القطرية في مجال البحوث ونظم الإرشاد والاتصال وخطط الاتصالات من أجل التنمية في إدارة التنمية الزراعية والموارد الطبيعية على أسس مستدامة.			
4- تيسير الحوار لإقامة صلات وظيفية فيما بين أصحاب الشأن في نظم الابتكار الزراعية.			

الهدف الاستراتيجي زاي -

تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية

موارد الفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	الدعم للبرنامج الميداني / المساعدة للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
زاي 01	9 240	1 719	12 670	14 862	29 251	38 490
زاي 02	2 786	2 111	8 910	0	11 020	13 807
زاي 03	7 009	1 389	7 869	0	9 257	16 266
زاي 04	20 103	981	1 073	0	2 054	22 158
المجموع	39 138	6 199	30 521	14 862	51 582	90 721

القضايا والتحديات

يرتبط المنتجون الزراعيون والعاملون والتجار والمصنعون وموردو المدخلات الزراعية والمصدرون والمستوردون والمستهلكون الزراعيون من خلال الأسواق المحلية والقطرية والإقليمية والدولية. ونتيجة لهذه التبادلات المتعددة الأسواق يمكن إدراج دخل وتوليد عمالة. ولذا فإن سبل المعيشة تتأثر بمدى استغلال المشاركين فرص السوق وعمل الأسواق بكفاءة في بيئة متغيرة. إلا أن المشاركة الفعالة من جانب منتجي البلدان النامية في الأسواق محدودة وتقيّد عمل الأسواق بكفاءة جملة من العوامل من بينها السياسات غير الملائمة، والأحجام المنخفضة، ومحدودية المنافسة، والافتقار إلى المعلومات، وقصور البنية الأساسية، وضعف المؤسسات، وأوجه اللاتماثل في قوة الأسواق. وفي الوقت نفسه، تتطور الأسواق نتيجة للتغيرات في التكنولوجيا، والقواعد التجارية، والتطورات الهيكلية، وتكاثر المعايير التي تفرض مطالب، وطائفة متنوعة من القضايا المستجدة الأخرى.

ويحتاج أصحاب الشأن إلى معلومات تحليلية تتعلق بطبيعة وانعكاسات هذه التغيرات بالنسبة للنمو، والفقر الريفي، والأمن الغذائي. كما يحتاجون أيضاً إلى قدرة محسنة للمشاركة بفعالية في المنتدى الدولية التي تتفاوض بشأن القواعد التجارية الدولية بها يكفل أخذ اهتماماتهم في الاعتبار. وللد من الفقر وتلبية احتياجات التنمية والأمن الغذائي، ينبغي أن يتمتع واضعو السياسات بالقدرة على تحديد وتنفيذ السياسات المناسبة لتيسير استجابة القطاع الخاص، بما في ذلك صغار المنتجين، لمطالب وفرص الأسواق الجديدة. وفي الوقت ذاته فإن إيجاد فرص العمل من خلال تنمية المشروعات الريفية والأعمال الزراعية يجب أن يكون مصحوباً بسياسات تكفل ظروف عمل منصفة وأمنونة في المناطق الريفية.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض وجود حاجة كبيرة إلى مساعدة البلدان والأجهزة الإقليمية وغيرها من أصحاب الشأن على تقييم انعكاسات التطورات الرئيسية وعلى تحديد الاستجابات في الأسواق وعلى مستوى المؤسسات والسياسات والاستجابات القانونية واستراتيجيات تعبئة الموارد، مع إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات صغار المنتجين والموزعين والعمال. من جهة ثانية، يفترض أن أولئك المشاركين مباشرة في أنشطة الإنتاج والتجهيز والتسويق يحتاجون عموماً إلى اتباع نهج أكثر توجّهاً نحو الإنتاج التجاري وتحسين مهاراتهم الفنية والإدارية والتسويقية للاستفادة من الأسواق المجزية. ومن ناحية ثانية، يفترض أن سكان الريف، ممن وجدوا عملاً، يحتاجون إلى أجور وحماية كافية. وبالنظر إلى عولمة سلاسل القيمة، يفترض أن يكون أصحاب الشأن على دراية بالتطورات في الأسواق والسياسات الدولية وفي القواعد التجارية الدولية. وثمة حاجة إلى

تحليلات ومعلومات بشأن الأسواق لدعم وضع سياسات قطرية ودولية ملائمة. ولا بد للبلدان من دعم تصميم السياسات وتنفيذها، وامتلاك المنظمة والمنظمات الشريكة لها القدرة على مساعدتها.

- ولربما أن تكون وزارات الزراعة وغيرها من المنظمات ذات الصلة غير مهيأة لتحليل أو صياغة أو تنفيذ سياسات وأنظمة وتشريعات ملائمة ولتهيئة جوانب أخرى لبيئة مواتية للمنتجين الريفيين وللعاملين في الريف وللأعمال الزراعية التجارية. ومن المحتمل ألا تبدي الحكومات ما يلزم من إرادة سياسية والتزام مالي لتحسين عمل الأسواق القطرية والدولية والمؤسسات الأخرى، وقد لا تنجز الاستثمارات اللازمة في البنية الأساسية لتشجيع زيادة توجُّه صغار المنتجين نحو الأسواق. وهناك مخاطر خارجية. فهناك احتمال قوي بأن تتأثر سلباً إمكانيات المؤسسات الصغيرة بقوة المؤسسات الكبيرة في الأسواق، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات. وقد تتعرض للخطر الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية (بما في ذلك تقلُّب أسعار الأغذية)، والبيئية التي قد تتجاوز الحدود القطرية.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي زاي

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرة	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشركات والتحالفات
زاي 1	X	X		X	X	X	X	X
زاي 2	X	X	X	X	X	X	X	X
زاي 3	X	X		X	X	X	X	X
زاي 4	X	X	X	X	X	X		X

النتيجة التنظيمية زاي 1 - تحليلات وسياسات وخدمات ملائمة لتمكين صغار المنتجين من تحسين قدرتهم على المنافسة والتنوع من خلال التوجه نحو مشروعات جديدة، وزيادة القيمة المضافة، وتلبية احتياجات السوق

الوحدات المسؤولة: *شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية / شعبة التجارة والأسواق / شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية*

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
زاي 1-1 عدد البلدان والمنظمات الإقليمية أو شبه الإقليمية التي نفذت تطورات سياسات أو إصلاحات استراتيجيات من أجل مساعدة صغار المنتجين على الاستجابة وتحسين نفاذهم إلى أسواق المخرجات والمدخلات	0	6 بلدان و4 منظمات إقليمية أو شبه إقليمية	3 بلدان ومنظمتان إقليميتان أو شبه إقليميتان
زاي 1 - 2 عدد البلدان التي تنفذ خططا لإعادة توجيه خدمات الإرشاد لديها نحو دعم صغار المنتجين لاستغلال فرص السوق	0	8	4

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1 - تحليل/إطار عالمي بشأن مستقبل المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة مع حدوث تحوّل في نظم الزراعة والأغذية.
- 2 - تقييم اتجاهات الأسواق على المستوى القطري.
- 3 - وضع منهجيات لمساعدة البلدان على إجراء دراسات وتحليلات مؤسسية بشأن القدرة على المنافسة، وسلاسل القيمة، والآثار المترتبة.

4 - تحديد أفضل الممارسات لإقامة صلات منصفة وفعالة ومستدامة بين القطاع الخاص وصغار المنتجين.			
5 - تقديم الدعم للبلدان بشأن السياسات اللازمة لإعادة توجيه خدمات الإرشاد بها يلبي احتياجات صغار المنتجين على نحو أفضل.			
6 - إعداد أدلة إرشاد بشأن إدارة المزارع، والتسويق، والتناول بعد الحصاد.			
7 - تشجيع وجود سياسات وآليات لتحسين تقديم الخدمات المالية لصغار المنتجين.			
8 - تقديم الدعم المادي والاستشاري للجهات الفاعلة في سلسلة القيمة والمنظمات العاملة مع المنتجين في التخطيط للبنية الأساسية الموجهة للسوق وتصميمها.			
9 - تقديم الدعم للجهات الفاعلة في سلاسل القيمة والمنظمات التي تعمل مع المنتجين بشأن التمويل الريفي، وعمليات ما بعد الحصاد، والزراعة بعقود، وربط المنتجين بالأسواق، والبنية الأساسية للأسواق وتوريد المدخلات والمعدات.			
10 - المساهمة في استحداث أدوات مناسبة لإدارة المخاطر من أجل المنتجين			
النتيجة التنظيمية زاي 2 - إدماج تهيئة فرص العمل الريفية وتنويع الدخل في سياسات وبرامج وشركات التنمية الزراعية والريفية			
الوحدتان المسؤولتان: شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية / شعبة الأراضي والمياه			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
زاي 2 - 1 عدد الطلبات على تحليلات المنظمة لأنماط واتجاهات العمالة في المزارع وخارجها	0	60	20
زاي 2 - 2 عدد البلدان التي وضعت برامج وسياسات زراعية تشجع نُهجاً ترمي إلى إيجاد فرص العمل الريفية وللحصول على الأراضي وتنويع الدخل	0	8	8
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1 - إقامة وموالات قاعدة بيانات بها بيانات ومعلومات أساسية عن مصادر الدخل وغيرها من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية الريفية.			
2 - القيام بعمل تحليلي يتصل بالسياسات ويتناول مصادر دخل الأسر المعيشية الريفية والأنماط والاتجاهات في العمالة في المزارع وخارجها، بما يشمل الفروق بين الجنسين.			
3 - إجراء تقييم ذاتي للمنظمة ووضع استراتيجية وبرنامج عمل لها بشأن العمالة الريفية اللائقة للتعبير عن جميع المجالات الفنية ذات الصلة للمنظمة وجعلها في متناول البلدان والشركاء من خلال الموقع الشبكي لمنظمة الأغذية والزراعة - منظمة العمل الدولية وغيرها من القنوات.			
4 - تقديم مشورة بشأن السياسات لإيجاد عمالة ريفية أكبر وأفضل في القطاعات الريفية الزراعية وغير الزراعية			
5 - بناء القدرات والعمل في مجال الدعوة لدعم السياسات التي تُفضي بدرجة أكبر إلى عمالة ريفية لائقة.			
6 - بناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليل قضايا العمالة الريفية والدخل الريفي.			
7 - معايير واتفاقيات منظمة العمل الدولية (أي تلك التي تتناول التمييز بين الجنسين، وعمل الطفل، وعمالة الشباب، والصحة والسلامة المهنيين، وإقامة مشروعات ريفية، وحقوق إقامة رابطات، ومعايير العمل)، ومعايير المنظمة			

المتفاوض عليها والطوعية ومدونات السلوك الخاصة بها والمتصلة بالشواغل المتعلقة بالعمالة الريفية (أي تلك التي تتناول استخدام المواد الكيميائية/مبيدات الآفات وتوزيعها والتصرف فيها، وسلامة المعدات، والممارسات الزراعية الجيدة، وقطع الأخشاب، والسلامة في البحر (على متن السفن)؛ والاتفاقية البحرية؛ ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، والخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة الشديدة لموارد الأراضي والموارد الطبيعية وغيرها)

8 - مذكرة التفاهم بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية (2004) وإعلان النوايا الصادر عن منظمة العمل الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والاتحاد الدولي لرابطات عمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم والمقاصف والتبغ والرابطات المتصلة بها بشأن التعاون في مجال عمل الطفل في الزراعة (2007)

النتيجة التنظيمية زاي 3 - سياسات وأنظمة ومؤسسات قطرية وإقليمية تحسن قدرة الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية على المنافسة وتحسن آثارها الإنمائية

الوحدتان المسؤولتان: شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية / شعبة التجارة والأسواق

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
زاي 3 - 1 عدد البلدان التي لديها استراتيجيات لتحسين القدرة التنافسية للأعمال الزراعية في سياساتها للتنمية الزراعية والريفية	يحدد فيما بعد	10	5
زاي 3-2 عدد البلدان التي لديها ولايات مؤسسية فيما يتعلق بتنمية صغار المنتجين، تدعيم التعاون بين القطاعين العام والخاص، والإشراف على قطاع الصناعات	يحدد فيما بعد	6	6 بلدان أخرى بدأت العملية
زاي 3-3 عدد البلدان التي لديها آليات موثقة بشكل رسمي لإدماج القطاع الخاص في الاستراتيجيات الإنمائية، بما في ذلك صغار المنتجين ذوي التوجه التجاري	يحدد فيما بعد	10	5

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1 - تقييم الاتجاهات والاستجابات على صعيد السياسات
- 2 - دعم البلدان في وضع استراتيجيات قطاعية للأعمال الزراعية التجارية وللصناعات الزراعية مع تركيز خاص على منظمات المنتجين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
- 3 - تعيين مؤشرات ومقاييس قطاعية محددة لتوجيه عملية وضع السياسات والإصلاح المؤسسي
- 4 - تشجيع الإجراءات الرامية إلى تحسين الخدمات المالية وخاصة صغار المنتجين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومنظمات المنتجين.
- 5 - دعم الحكومات في صياغة استراتيجيات وسياسات للميكنة
- 6 - تقديم إرشاد بشأن أدوار القطاع العام ومسؤولياته عن الوساطة بشأن العقود، وتسوية المنازعات، وتشجيع ممارسات الأعمال الرشيدة
- 7 - بناء قدرة المنظمات التي تقدم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الزراعية

8 - دعم تطبيق وتقييم تكنولوجيات إضافة قيمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمبتكرات المتعلقة بسلاسل القيمة			
9 - المساهمة في استحداث أدوات ملائمة لإدارة المخاطر بالنسبة للمؤسسات الزراعية			
النتيجة التنظيمية زاي 4 - وجود وعي متزايد لدى البلدان وقدرة على تحليل التطورات في الأسواق الزراعية الدولية، والسياسات التجارية، والقواعد التجارية لتحديد الفرص التجارية لصياغة سياسات واستراتيجيات تجارية ملائمة وفعالة			
الوحدة المسؤولة: شعبة التجارة والأسواق			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتين)
زاي 4 - 1 الاتجاه في عدد التصفح/الزيارات إلى موقع المنظمة في الويب الذي يحتوي على معلومات عن الأسواق الدولية للسلع الزراعية، السياسات التجارية والقضايا المرتبطة بالمفاوضات التجارية وتأثيرها على صغار المنتجين وعلى التنمية الريفية	يحدد فيما بعد	زيادة/على نفس الحال	زيادة/على نفس الحال
زاي 4 - 2 عدد المرات التي استشهد فيها بتحليلات المنظمة للأسواق الدولية للسلع الزراعية والسياسات التجارية وقضايا المفاوضات، في مؤشرات التنويه مقارنة مع المنظمات الدولية	يحدد فيما بعد	+ 10 في المائة	+ 5 في المائة
زاي 4 - 3 نسبة المسؤولين الذين حصلوا على التدريب من المنظمة على المفاوضات التجارية وعلى تحليل خيارات السياسات وصياغة السياسات التجارية لتعزيز سبل معيشة صغار المنتجين وتدعيم التنمية الريفية، والذين أبدوا تقييماً إيجابياً للتدريب	0	80 في المائة	زيادة/على نفس الحال
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1 - رصد المعلومات الإحصائية وتحليل الحالة والآفاق بالنسبة للأسواق الدولية للمنتجات الزراعية			
2 - تحليل المعايير المتبعة في التجارة الزراعية الدولية			
3 - تحليل السياسات والاستراتيجيات التجارية			
4 - رصد وتحليل التغيرات في القواعد التجارية بموجب الترتيبات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية			
5 - تقديم المشورة والتدريب والدعم والمساعدة في ما يتعلق بمعلومات وتحليلات الأسواق			
6 - تقديم المشورة والتدريب والدعم والمساعدة في ما يتعلق بالمعايير والاعتماد			
7 - تقديم المشورة والتدريب والدعم والمساعدة في مجال صياغة السياسات والتطوير التشريعي			
8 - تقديم المشورة والتدريب والدعم والمساعدة بشأن المفاوضات التجارية الدولية - حلقات العمل - واجتماعات المائدة المستديرة، والمساعدة الفنية.			

**الهدف الاستراتيجي حاء -
تحسين الأمن الغذائي والتغذية**

موارد الفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	الدعم للبرنامج الميداني / للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
حاء 01	15 147	1 795	47 616	2 310	51 721	66 868
حاء 02	3 922	2 399	3 520	0	5 919	9 841
حاء 03	3 489	34	2 577	0	2 610	6 100
حاء 04	11 336	1 915	7 628	0	9 543	20 879
حاء 05	23 268	3 459	16 635	(0)	20 093	43 361
المجموع	57 162	9 601	77 976	2 309	89 887	147 049

القضايا والتحديات

من الواضح الآن أنه قد يكون من المتعذر تحقيق الغايات التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للأغذية وغايات الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في الحد من الجوع بحلول عام 2015. ويعمل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ككبح للتنمية الاقتصادية، ومن الواجب بإلحاح العثور على السبل والوسائل الكفيلة بتعجيل وتيرة خفض نسب الجوع وسوء التغذية وزيادة مستويات الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

وتحدّد أحدث تقديرات المنظمة عدد الجوعى (المتزايد) بأنه يبلغ 1020 مليوناً في عام 2009، وهو ما يمثل زيادة بأكثر من 18 مليوناً منذ فترة الأساس 1990-1992. وعلاوة على ذلك فإن نحو ملياري نسمة في مختلف أرجاء العالم يعانون من سوء التغذية المتعلق بالمغذيات الدقيقة، وهو ما يمثل أكثر من 30 في المائة من عدد السكان في العالم. وعلى المستوى العالمي يقضي 10 ملايين طفل نحبهم قبل بلوغهم السنة الخامسة من العمر، ويرجع ما يزيد عن ثلث هذه الوفيات إلى نقص التغذية. ويشكو طفل من بين كل ثلاثة أطفال في البلدان النامية دون سن الخامسة، أي قرابة 178 مليون طفل، من التقزم بسبب الأمراض ورداءة الوجبات الغذائية.

وتشمل العوامل التي تسهم في تفاقم المشكلات التحولات الديموغرافية (النمو السكاني والتمدين) التي تزيد من الطلب على الأغذية وتبدّل الأنماط الغذائية في الوقت ذاته، إلى جانب تدهور الأراضي على نطاق واسع، وزيادة تهمة أصحاب الحيازات الصغيرة، والأمراض العابرة للحدود، والضغط البيئي. وتزداد مشقة الجهود المبذولة للتغلب على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بسبب تأثير التقلبات الكبيرة في أسعار الأغذية وارتفاعها فضلاً عن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية وتأثير تغير المناخ وتقلباته على المدى البعيد، واستخدام المحاصيل الغذائية كوقود حيوي.

وكما أظهرت الأحداث في الفترة 2008-2009، تتسم بالضعف إلى حد لا يُستهان به القدرات القطرية والإقليمية، والعالمية أيضاً، التي تدعم الحوكمة الملائمة والفعالة للأمن الغذائي والتغذية. ويجب تعزيز الأطر الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والتنظيمية والقانونية والاجتماعية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية ولدعم أعمال الحق في الغذاء.

ولقد أُجري تقدير لحجم الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في كثير من البلدان؛ ولكن ما زال يوجد قصور في فهم انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في أوساط الفئات الضعيفة على المستويات دون القطرية والأسباب الجذرية لذلك. وتلزم تقييمات وتحليلات استشرافية وفي الوقت المناسب لتصميم وتنفيذ سياسات مناسبة، وبرامج وأنشطة استثمارية ذات أولوية لمعالجة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

ومن الواجب تلبية الاحتياجات الفورية لمعظم المجموعات السكانية الضعيفة، مع العمل في الوقت ذاته على بناء القدرة طويلة الأجل على الصمود عبر معالجة الأسباب الكامنة. وعلى هذا فإن الأمر يتطلب معلومات وتحليلات وسياسات وبرامج حديثة للوقوف على الأسباب الكامنة لانعدام الأمن الغذائي ولسوء التغذية، ولتحديد وتنفيذ الحلول الفعالة. والجمع ما بين معرفة المنظمة وبشأن مبادراتها وبرامجها الموجهة المدعومة بعمل متواصل ومتسق وفعال على المستوى القطري (بما في ذلك دون القطري) الإقليمي والعالمي هو شرط مسبق لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض قيام الحكومات القطرية والمجتمع الدولي بخلق بيئة سياسات تمكينية، وإرساء آليات سياساتية ومؤسسية وفنية لتنفيذ سياسات وبرامج وإجراءات مشتركة بين القطاعات بشأن الأمن الغذائي والتغذية.
- افتراض أن تكون قضايا الأمن الغذائي والتغذية عادة واضحة المعالم في العمليات القطرية مثل أوراق استراتيجيات الحد من الفقر، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي أولويات الحكومات القطرية.
- افتراض توافر موارد بشرية وميزانيات كافية من جانب البلدان والشركاء في التنمية للتغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي المستدام والتغذية الجيدة.
- افتراض وجود استعداد في أوساط الوزارات والمؤسسات التنفيذية القطرية المعنية، وفي أوساط الوكالات الدولية والشركاء في التنمية الآخرين، للعمل عبر القطاعات على جميع المستويات.
- افتراض وجود ما يلزم من قدرة لدى نُظُم المعلومات القطرية لتقييم ورصد التطورات في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، مع القيام أيضاً بتوفير البيانات الضرورية لإعداد حسابات استخدام الإمدادات وكشوف حسابات الأغذية التي تُستخدم في تقدير نقص التغذية
- افتراض توفير البلدان الأعضاء والشركاء في التنمية ما يكفي من الاهتمام والموارد للتنوع الغذائي وتحسين التغذية.
- افتراض تمتع الأسر المعيشية وأفرادها عادة بحق الحصول على موارد اقتصادية كافية، وحصولهم فعلاً عليها، والوعي بكيفية الإدارة الكفوءة لمثل هذه الموارد للنهوض بالأمن الغذائي والتغذية.
- افتراض وجود الحد الأدنى من الوعي بالمنافع المتأتية من نظام غذائي صحي يؤدي إلى طلب أكبر على أغذية كافة ومأمونة ومتنوعة.
- خطر الحروب الأهلية والقتال السياسي والاقتصادية، والافتقار إلى الالتزام المالي، وعدم كفاية الحوار على صعيد السياسات، تؤدي إلى عرقلة تنفيذ الإصلاحات اللازمة في السياسات والبرامج الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية الأفضل.
- خطر الافتقار إلى التعاون الفعال وعدم كفاية قدرة أصحاب المصلحة الرئيسيين على المشاركة والمساهمة بفعالية في عمليات صنع القرار.
- خطر أن يؤدي الافتقار إلى الموارد الاقتصادية والعزيمة السياسية إلى الإخلال باستهداف الفقراء والشرائح الأشد تهميشاً في المجتمع.
- خطر تهديد العوامل الخارجية (الافتقار إلى إمدادات المياه وخدمات الإصحاح، وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والملاريا، والأمراض الأخرى) لتحسينات التغذية والمكاسب المحققة في استخدام الأغذية.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي حاء

النتيجة التنظيمية 1 - وجود قدرة معززة لدى البلدان وغيرها من أصحاب الشأن على صياغة تنفيذ ورصد سياسات واستراتيجيات وبرامج متسقة تعالج الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

الوحدتان المسؤولتان: شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية / شعبة دعم التنمية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
حاء 1-1 عدد بلدان منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي قامت بصياغة سياسات واستراتيجيات أو برامج قطاعية ومشاركة بين القطاعات للأمن الغذائي والتغذية (بما في ذلك البرامج القطرية للأمن الغذائي والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي)	0	(1) 17 بلدا (برامج قطرية للأمن الغذائي و4 منظمات تكامل اقتصادي إقليمية (برامج إقليمية للأمن الغذائي) (2) تقييمات مسبقة لسياسات وبرامج في 6 بلدان	(1) 11 بلدا (برامج قطرية للأمن الغذائي) ومنظمتا تكامل اقتصادي إقليمية (برامج إقليمية للأمن الغذائي) (2) تقييمات مسبقة للسياسات والبرامج في 3 بلدان
حاء 2-1 عدد بلدان منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي نفذت سياسات واستراتيجيات وبرامج قطاعية ومشاركة بين القطاعات للأمن الغذائي والتغذية (بما في ذلك البرامج القطرية للأمن الغذائي والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي)	16 برنامجا قطريا للأمن الغذائي العالمي و4 برامج إقليمية للأمن الغذائي	(1) 33 برنامجاً قطرياً للأمن الغذائي و8 برامج إقليمية للأمن الغذائي (2) 10 بلدان (سياسات الأمن الغذائي والتغذية)	(1) 27 برنامجاً قطرياً للأمن الغذائي و6 برامج إقليمية للأمن الغذائي (2) 5 بلدان (سياسات الأمن الغذائي والتغذية)
حاء 3-1 عدد البلدان الرائدة في إقامة نظم لرصد السياسات والبرامج القطاعية المشتركة المستندة إلى النتائج وتغطي اهتمامات انعدام الأمن الغذائي والجوع و/أو سوء التغذية	0	5	2

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- الدعوة والتعاون المشترك بين القطاعات: إعداد ونشر الدروس المستفادة بشأن عمليات السياسات وإدارتها، وإذكاء الوعي باستراتيجيات الدعوة القائمة على الأدلة، وإعداد تلك الاستراتيجيات، مع العمل من خلال الشراكات والتحالفات عبر الوكالات وعلى المستويين القطري والإقليمي بما في ذلك من خلال المعلومات والاتصالات المحسنة

للدعوة للاستثمار في برامج ذات أولوية ومشاركة بين القطاعات بشأن الأمن الغذائي والتغذية. 2- الرصد والتحليل: إعداد وتقديم وسائل وأدوات لتعزيز نُظم المعلومات والإنذار المبكر العالمية والإقليمية والوطنية بشأن الأمن الغذائي بما في ذلك تقديم الدعم لنظم المعلومات القطرية عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية، وتقييمات الفقر والتعرض لنقص الأغذية دعماً لسياسات وبرامج ذات أولوية وهادفة بدرجة أفضل. وعلاوة على ذلك، توفير وسائل وأدوات للتقييمات السابقة لأثر السياسات والبرامج الاجتماعية - الاقتصادية، ونُظم رصد السياسات والبرامج والمعلومات المتعلقة بها، والمساعدة الفنية لنُظم رصد السياسات المستندة إلى النتائج. 3- تقديم المشورة بشأن سياسات المنظمة وبرامجها: إجراء تحليل عالمي وإقليمي وقطري لآثار سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات والبرامج الزراعية والاجتماعية - الاقتصادية على الأغذية والتغذية، وآثار السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية على الأهداف الإنمائية للبلد؛ وإعداد موجزات وأطر للسياسات بشأن القضايا المستجدة ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، وتقديم المشورة الفنية بشأن السبل لمعالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذية في السياسات والاستراتيجيات والبرامج القطاعية والقطاعية المشتركة. 4- تنمية القدرات وبناء المؤسسات: تقديم الدعم الفني والمؤسسي لإعداد أدوات تحليلية ومنهجية للتحليل السابق لأثر السياسات ولرصد السياسات، ووضع برامج التنفيذ ورصد وتقييم البرامج القطرية والإقليمية للأمن الغذائي ومهارات التفاوض؛ ووضع استراتيجيات وسياسات تشاركية ومستدامة بشأن الأمن الغذائي والتنمية، والحد من فواقد الإنتاج بعد الحصاد وتعزيز أوجه الكفاءة في منظومة الأغذية و/أو سلسلة القيمة.			
النتيجة التنظيمية حاء 2 - تعزيز البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين حوكمة الأمن الغذائي من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي القطري وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي الوحدة المسؤولة: شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
حاء 2-1 عدد البلدان التي اعتمدت مؤسساتها وطبقت مبادئ الحوكمة الجيدة في صياغة تنفيذ ورصد سياسات وبرامج الغذاء والتغذية	يحدد فيما بعد	5	3
حاء 2-2 عدد البلدان التي استحدثت أو عززت أطر قانونية مؤسسية أو سياساتية للأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي	يحدد فيما بعد	10	7
حاء 2-3 عدد البلدان التي استحدثت سياسات وبرامج تركز إلى حقوق الإنسان وتستهدف فئات محددة معدومة الأمن الغذائي ومعرضة لانعدام الأمن الغذائي	يحدد فيما بعد	10	7
حاء 2-4 عدد البلدان التي نفذت استراتيجيات للدعوة والاتصال و/أو التثقيف دعماً للحق في الغذاء	يحدد فيما بعد	10	7

2	4	0	حاء 2-5 عدد وثائق سياسات المنظمة التي توضح السبل والوسائل إلى تعزيز حوكمة الأمن الغذائي العالمي
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1- توجيه مفاهيمي بشأن إعداد وتنفيذ حوكمة معززة للأمن الغذائي على المستويين العالمي والقطري. 2- تنمية القدرات والدعوة بشأن تطبيق نهج قائم على الحقوق ومبادئ الحوكمة الجيدة (بما في ذلك الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، وعدم التمييز، والتمكين، واحترام سيادة القانون). 3- تطبيق وتكييف مجموعة الأدوات المنهجية الخاصة بالمنظمة بشأن الحق في الغذاء (التي تضم أدلة وأدوات منهجية بشأن كيفية التشريع والرصد ووضع ميزانية من أجل الحق في الغذاء، بما يشمل إعداد مناهج تعليمية بشأن الحق في الغذاء) لتوجيه وتعزيز السياسات والاستراتيجيات والبرامج والإجراءات العامة. 4- تقييم وتحليل الفئات السكانية الأكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي ولسوء التغذية (من خلال برنامج نظام المعلومات ورسم الخرائط عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية التابع للمنظمة). 5- توليد المعرفة وتبادلها مع الشركاء القطريين والدوليين بشأن تطبيق نهج الحق في الغذاء والنهج القائمة على حقوق الإنسان، بما في ذلك جمع المعلومات عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتحليلها ونشرها. 6- توفير منتدى لأصحاب الشأن المتعددين للحوار وتبادل الدروس المستفادة بشأن تنفيذ الحوكمة الجيدة والحق في الغذاء (مثلاً لجنة الأمن الغذائي العالمي، و GPFS، ومنتدى الحق في الغذاء). 7- خدمات الدعم من الأمانة لعملية لجنة الأمن الغذائي العالمي. 8- التحليل والدعوة والمشورة الفنية بتعزيز الأمن الغذائي العالمي. 9- تقديم المشورة الفنية والمشورة على صعيد السياسات بشأن الإصلاحات القانونية والمؤسسية والاجتماعية. 10- إدماج مبادئ ونهج الحق في الغذاء الكافي وحقوق الإنسان في عمل المنظمة المعيارية والتشغيلي.			
النتيجة التنظيمية حاء 3 - تعزيز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على معالجة شواغل تغذوية محددة في مجالي الأغذية والزراعة الوحدة المسؤولة: شعبة التغذية وحماية المستهلك			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
حاء 3 - 1 عدد البلدان التي أدمجت الأهداف التغذوية في ما لا يقل عن 3 سياسات قطاعية و/أو في استراتيجيتها للحد من الفقر	0	6	3
حاء 3 - 2 عدد البلدان التي قامت بتقييم وتحليل أثر تغير النظم الغذائية على التغذية	0	4	2
حاء 3-3 عدد البلدان التي وضعت واعتمدت خطوط توجيهية تغذوية قطرية و/أو نفذت برامج قطرية للتثقيف التغذوي في قطاعين على الأقل (الزراعة والتعليم)	0	6	3

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1- توفير الخبرة الفنية والوسائل والخطوط التوجيهية والأدوات التحليلية المتعلقة بالأمن الغذائي للأسر وتغذيتها من أجل دعم وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج بشأن الأغذية والتغذية وتطبيقها، واختيار التدخلات الملائمة القائمة على الأغذية وتقييم أثرها.
- 2- إجراء تقييم على المستويين الأسري والفردى لحالة واتجاهات الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك تنوع النظم الغذائية والتدابير من أجل الحصول على الغذاء وتحليل العوامل التي تؤثر في المجموعات السكانية الأشد عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.
- 3- تقديم المشورة بشأن إدماج الأهداف التغذوية في السياسات والبرامج الغذائية والزراعية للتصدي لمشاكل التغذية المتصلة بالأغذية المشار إليها.
- 4- بناء القدرات في مجال إعداد توجيهات وأنظمة غذائية قطرية مستندة إلى العلم واستحداث موارد تثقيفية واتصالية بشأن تحسين التغذية وتنوع النظم الغذائية لنشرها وتكييفها على كل من المستوى المحلي والقطري والإقليمي.
- 5- النهوض بمستوى القدرات المؤسسية لدى البلدان لوضع وتنفيذ مناهج تعليمية وبرامج للتدريب المهني بشأن التغذية على جميع المستويات لمساعدة البلدان على رفع مستوى القدرة وفهم أهمية الشواغل المتعلقة بالتغذية في إطار بيئة السياسات/البرامج الأوسع نطاقاً.

النتيجة التنظيمية حاء 4 - تعزز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على توليد بيانات وإحصاءات وإدارتها وتحليلها والحصول عليها من أجل تحسين الأمن الغذائي وتحسين التغذية

الوحدة المسؤولة: شعبة الإحصاء

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
حاء 4 - 1 عدد البلدان التي تستخدم خطوط المنظمة التوجيهية ومنهجياتها أو معاييرها لجمع البيانات والإحصاءات عن الأغذية والزراعة وتحليلها ونشرها	25	40	35
حاء 4 - 2 عدد البلدان التي تتلقى دعم المنظمة من أجل تنفيذ التدريب على جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها أو تعميم إحصاءات الأغذية	25	55	40
حاء 4 - 3 الوصول إلى قواعد بيانات المنظمة ومطبوعاتها الإحصائية حسب قياسها تبعاً لمتوسط عدد الزيارات الشهرية على موقع البيانات الإحصائية FAOSTAT على الويب.	6 ملايين	7 ملايين	6.5 مليون

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1- بناء القدرات بشأن كشوف الحسابات الغذائية، والتعدادات الزراعية، واستقصاءات ميزانية الأسر المعيشية.
- 2- إعداد مجموعات بيانات عالمية بشأن حالة واتجاهات الأمن الغذائي.

3- التشجيع على زيادة تقاسم وتوحيد البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.			
4- التشجيع على اعتماد أو إقامة نُظم لإدارة البيانات والمعلومات، من قبيل CountrySTAT.			
5- تكييف واستحداث طرق إحصائية جديدة وملائمة.			
6- تقديم الدعم الفني لتحسين قدرة البلدان على تحليل البيانات والإحصاءات من أجل تحسين مساعدة صناع القرار على وضع سياسات وبرامج سليمة بشأن الأمن الغذائي والتغذية.			
7- وضع استراتيجيات داعمة للخدمات الإحصائية القطرية المستدامة.			
8- التشجيع على إعداد حسابات للإمدادات/الاستخدام وكشوف حسابات بشأن الأغذية، بما يشمل إحصاءات عن توافر المغذيات الكبيرة والمغذيات الدقيقة.			
9- التشجيع على إعداد ونشر إحصاءات عن الأمن الغذائي من خلال استقصاءات الأسر المعيشية.			
النتيجة التنظيمية حاء 5 - تحسّن وصول البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين إلى منتجات وخدمات تحليلات ومعلومات المنظمة بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية، وتعزيز القدرة الذاتية على تبادل المعرفة			
الوحدة التنظيمية: شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية/مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
حاء 5 - 1 متوسط عدد زوار الموقع على الويب شهريا بحثا عن موارد ومنتجات معارف المنظمة ومعلوماتها وخبرتها بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية	4 ملايين	6 ملايين	5 ملايين
حاء 5 - 2 عدد مطبوعات المنظمة الرئيسية وكتبها ومقالاتها في الدوريات التي استعرضها النظراء، وبحوث المنظمة وتحليلاتها بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية	مطبوعان رئيسيان للمنظمة سنويا، 10 كتب/مقالات في الدوريات يستعرضها النظراء	مطبوعان رئيسيان للمنظمة سنويا، 11 كتاباً/مقالات في الدوريات يستعرضها النظراء	مطبوعان رئيسيان للمنظمة سنويا، 12 كتاباً/مقالات في الدوريات يستعرضها النظراء
حاء 5 - 3 استخدام البلدان الأعضاء والشركاء وأصحاب الشأن الآخرون المعايير والأدوات والخدمات التي توفرها المنظمة لإدارة المعلومات والمعرفة	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1- نشر مواد المنظمة البحثية والتحليلية القطرية والإقليمية والعالمية بشأن الأمن الغذائي والفقر والزراعة والتغذية (أي ورقات العمل والمواد الصحفية والموجزات بشأن السياسات، وغير ذلك).			
2- نشر منتجات معلومات/معارف المنظمة الهادفة بما يشمل المطبوعات الرئيسية (تقرير حالة الأغذية والزراعة، وتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم)، والتقارير الدورية والوثائق الأساسية عن القضايا المستجدة ذات الصلة بالأمن الغذائي والزراعة والتغذية (توقعات الأغذية، والشراكة التعاونية بشأن الغابات، وتقارير بعثات تقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية، وتوقعات الزراعة).			

- 3- إجراء تحليل اجتماعي - اقتصادي بشأن القضايا المنظورية العالمية المتعلقة بالقضايا العالمية الرئيسية الطويلة الأجل بشأن الأغذية والتغذية والزراعة والموارد الطبيعية لكي تهتدي بها قرارات على صعيد السياسات وخطط للتنمية تستند إلى معلومات تحليلية وتقدير واعٍ.
- 4- إجراء تحليل الأسر المعيشية الهام لمعالجة قضايا الفقر الريفي، وانعدام الأمن الغذائي، والدخل، والعمالة.
- 5- استحداث وتقديم طرق وأدوات وخطوط توجيهية لتوحيد وتنسيق المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية (نظام المعلومات ورسم الخرائط عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية، وبرنامج الأمن الغذائي المشترك بين المفوضية الأوروبية والمنظمة).
- 6- إعداد خدمات للتحليل والرصد العالميين وممارسة أنشطة الدعوة من أجل تحسين عملية صنع القرار في مجالي الأمن الغذائي والتغذية (لجنة الأمن الغذائي العالمي، وقاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة والنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة، نظام المعلومات ورسم الخرائط عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية، الموجزات القطرية المتعلقة بالتغذية).
- 7- مننديات عالمية وإقليمية وقطرية بشأن الأمن الغذائي والتغذية تدعمها المنظمة (لجنة الأمن الغذائي العالمي، الاجتماعات الفنية، الاجتماعات الرفيعة المستوى).
- 8- إعداد لقاءات ومنصات لتبادل المعارف وجهاً لوجه وإلكترونياً وخدمات لتقاسم المعارف بشأن القضايا الحالية والمستجدة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري والمحلي (مثلاً، لجنة الأمن الغذائي العالمي، لجنة مشكلات السلع، المننديات الإقليمية/القطرية).
- 9- إعداد ونشر معايير المنظمة وطرقها وأدواتها ونظمها المتعلقة بإدارة المعلومات وتقاسم المعارف.
- 10- إجراء تقييمات وتقديرات للثغرات في القدرات في مجالي المعلومات والمعرفة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.
- 11- دعم تنمية القدرات على المستويين القطري والمحلي في ما يتعلق بإدارة وتبادل المعلومات والمعارف.
- 12- إقامة منصات لتوثيق الخبرات، وتقاسم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

الهدف الاستراتيجي طاء-
زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية
والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال

موارد الفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	الدعم للبرنامج الميداني / المساعدة للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
طاء 01	4 399	2 118	3 311	48 685	54 114	58 512
طاء 02	1 938	2 362	1 562	47 317	51 242	53 180
طاء 03	1 074	597	26 018	240 246	266 861	267 935
المجموع	7 410	5 077	30 892	336 248	372 217	379 627

القضايا والتحديات

يعيش ثلاثة من كل أربعة من أبناء البلدان النامية في المناطق الريفية ويعتمد على الزراعة أساساً لكسب عيشهم. والاتجاه السائد في حالات الطوارئ هو أن يكون لها أقصى الآثار على الأمن الغذائي وسبل العيش للسكان الفقراء، الذين يعانون هشاشة الأوضاع ويعتمدون على الزراعة. وتشمل حالات الطوارئ المذكورة: الكوارث الطبيعية المفاجئة، والكوارث المزمنة (كتلك المتعلقة بالجفاف)، والأزمات المعقدة (مثل الصراعات الأهلية، والصدمات السوقية)، وآثار تقلب المناخ. فتغير المناخ لا يؤدي إلى زيادة وتيرة وقسوة الكوارث الطبيعية، بل يمكن أن يؤثر أيضاً على تفشي الآفات والأمراض العابرة للحدود.

وفي عام 2008، أشار مركز أبحاث علم أوبئة الكوارث إلى تفشي 321 مرضاً مرتبطاً بالمخاطر الطبيعية. وتسببت الكوارث المتعلقة بالمناخ بنحو ثلاثة أرباع الأضرار المتكبدة. وفي عام 2008، كان عدد الوفيات الناجمة عن المخاطر الطبيعية يعادل ثلاثة أضعاف المتوسط الذي شهدته الفترة 2000-2007. وما تزال حالات الطوارئ المعقدة تلحق الضرر بعشرات الملايين من الناس على المستوى العالمي. واستجابة لبعض هذه الاحتياجات، فقد ذكر النداء الموحد للإنساني للأمم المتحدة لعام 2009 أن 30 مليون نسمة سيحتاجون إلى المساعدة بتكلفة قياسية قدرها 8.2 مليار دولار أمريكي، بالمقارنة مع 3.8 مليار دولار أمريكي عام 2008 جرى تقديمها لنحو 25 مليون نسمة.

وتعتبر الاستراتيجيات الاستباقية عنصراً أساسياً لتمكين البلدان التي تعاني هشاشة الأوضاع من تجنب الخسائر الكبيرة في الأرواح وتقويض البيئة والبنية الأساسية والنشاط الاقتصادي، فضلاً عن تدهور سبل العيش والتغذية. ويجب، في سياق عملية التأهب للطوارئ والتصدي لها، الاهتمام بالاحتياجات المحددة للسكان المعتمدين على الزراعة، لا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة، والرعاة، والصيادين، والعاملين في الحراة، والعمال الزراعيين المعتمدين، وعيالهم، مع الاهتمام بصفة خاصة بمن يعانون انعدام الأمن الغذائي والمجموعات الهشاشة تغذياً. وينبغي أن يشمل الدعم الفعلي جميع عناصر إدارة مخاطر الكوارث، بما فيها الإنذار المبكر، والتخطيط الاحتياطي، والحد من مخاطر الكوارث (الاستعداد لها)، وتقدير الاحتياجات، والاستجابة والدعم السريعين للتخطيط الوطني لإدارة مخاطر الكوارث. ويجب على التعاون مع الشركاء الرئيسيين، مثل وكالات الأمم المتحدة والشركاء (الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش) والمنظمات الإقليمية والجهات الوطنية النظيرة، فضلاً عن القطاعات الأخرى، (مثل قطاعات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية)، أن يكفل تكامل الدعم على الصعيد العالمي وعلى المستويات الإقليمية والوطنية.

ومن المحتمل أن يتأثر الدعم الذي تقدمه المنظمة لتدابير الاستعداد والتصدي لحالات الطوارئ على المستوى القطري بالظروف المالية والمؤسسية المتغيرة. وستواصل تطور طرائق التمويل لتصبح أكثر تنوعاً وتجميعاً على المستويات العالمية والقطرية. وسيتيح ازدياد عدد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالطوارئ الغذائية والتغذية والزراعة وإعادة التأهيل فرصاً للعمل المشترك والتعاون، ولكنه سي طرح أيضاً تحديات تتعلق بالتنسيق، لا سيما تلك التحديات المرتبطة بالانتقال من الاستجابة الفورية وإعادة التأهيل إلى التنمية. وضمن منظومة الأمم المتحدة ستتيح العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة فرصاً أمام المنظمة للتنسيق وتولي زمام القيادة في قضايا الأمن الغذائي والتغذية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. وعلى المستوى القطري، ستضطلع حكومات البلدان التي تواجه حالات طوارئ بأدوار جديدة وقوية في الحد من المخاطر وتنسيق المساعدة الخارجية من خلال بناء قدرات المؤسسات القطرية لإدارة الكوارث.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن تعطي الحكومات أولوية كافية لبناء القدرات في مجال تحليل المخاطر، الإنذار المبكر، والتخطيط للطوارئ، والتأهب، وتنسيق الاستجابة في حالات الطوارئ، ودعم الانتقال من الإغاثة إلى وضع برامج للتنمية؛
- افتراض أن تدعم البلدان النظم القطرية للتأهب والإنذار المبكر، وتشجع تنمية القدرات في النظم المجتمعية والقطرية والإقليمية والدولية لتحديد التهديدات والمخاطر الجديدة، والآثار وتدابير التخفيف منها ذات الصلة.
- افتراض أن تتوفر منهجيات فعالة ومستدامة للتأهب من أجل تنفيذها في البلدان النامية؛
- افتراض أن تظل القدرة الأساسية للشعب الفنية في المنظمة متوائمة عموماً مع الحاجة إلى دعم العمل في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل، وعمليات التحوّل، وتولي زمام القيادة عند الاقتضاء. وستتولى المنظمة إدارة طوارئ السلسلة الغذائية باستخدام إطار إدارة الأزمات لمنع الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود وحالات الطوارئ المتصلة بسلامة الأغذية والاستجابة لها [مركز إدارة أزمات السلسلة الغذائية]. وستعزز المنظمة قدرتها على الاستجابة السريعة من خلال التنفيذ التدريجي لنظام إدارة الحوادث في إطار إدارة الأزمات في ما يتعلق بحالات الطوارئ الكبرى.
- خطر ازدياد عدد الأزمات وتنوعها بدرجة تفوق كثيراً قدرة البلدان والمنظمة على التصدي لها بفعالية.
- خطر أن تستبعد الأزمة المالية العالمية توافر مستويات كافية من التمويل للإغاثة الإنسانية والإنعاش وبرامج الانتقال في المستقبل الفوري والقريب.
- خطر ألا تكون المنظمة قادرة على كفالة اتباع النهج المتكامل والمنسق اللازم لتوفير دعم ملائم وفي الوقت المناسب عبر جميع عناصر إدارة مخاطر الكوارث المرتبطة بالأغذية والزراعة.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي حاء

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
طاء 1	X	X	X	X	X	X	X	X
طاء 2	X	X	X	X	X	X	X	X
طاء 3	X	X	X	X	X	X	X	X

النتيجة التنظيمية طاء 1 - انخفاض درجة تأثر البلدان بالأزمات والتهديدات والطوارئ من خلال تحسين التأهب وإدماج منع المخاطر والتخفيف من آثارها ضمن السياسات والبرامج والتدخلات			
الوحدات المسؤولة: شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل/شعبة التجارة والأسواق/شعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
طاء 1-1 عدد البلدان التي أنشئت نظمها القطرية للإنذار المبكر بشأن الزراعة والأمن الغذائي وانتقلت من الفئة 2 إلى الفئة 1، أو من الفئة 3 إلى الفئة 2	سيحدد فيما بعد	(العدد قيد الإحصاء النهائي)	(العدد قيد الإحصاء النهائي)
طاء 1-2 عدد البلدان التي جرى فيها اختيار الطوارئ الخاصة بالزراعة والأغذية استناداً إلى برنامج الطوارئ في المنظمة	سيحدد فيما بعد	15	10
طاء 1-3 عدد بلدان النقاط الساخنة للكوارث عالية المخاطر التي أدرجت في خططها القطرية للحد من المخاطر في الزراعة	7	15	11
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1- نظم الإنذار المبكر والتأهب: - إعداد واستخدام خدمات ومنتجات من أجل تحليل حالة الأمن الغذائي (معلومات وأدوات النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، ومقر عمل ذلك النظام، ولجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وتنبؤات المناخ) - وتقييم المنتجات والخدمات الداعمة ونظم الإنذار المبكر وتحليل حالة الأمن الغذائي (تحليل سُبُل المعيشة، وتحليل القابلية للتأثر، والإطار المتكامل لتصنيف المراحل الإنسانية والأمن الغذائي، ومنهجية بعثات تقييم المحاصيل وإمدادات الأغذية، ولجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني) - وترشيد/تعزيز/تمويل نظم إنذار محلية وقطرية وإقليمية وعالمية من خلال شراكات ملائمة - واستحداث وتنفيذ حزمة التدريب الخاصة بالمنظمة في مجال التأهب للكوارث، داخلياً ومع الشركاء - والمنهجية الأساسية للمخاطر وسُبل المعيشة والقابلية للتأثر - وخطوط توجيهية لبناء وتعزيز القدرة على إنتاج ورصد وتحليل وإدارة بيانات الإنذار المبكر في البلدان النامية المعرضة لمخاطر شديدة ولديها أعداد كبيرة من سكان الريف المعرضين للتأثر - وخطوط توجيهية/دعم للتخطيط لحالات الطوارئ - وإنشاء وتدريب أفرقة في المنظمة معنية بالاستجابة من أجل إيفادها بسرعة مع أدائها وظائف أساسية في أنواع مختلفة من حالات الطوارئ - وعمل المجموعة المعنية بالزراعة، بما في ذلك خطط عمل وشبكات للطوارئ في البلدان (بما في ذلك إدارة الحد من الكوارث) - وتقديم الدعم الفني للتأهب للكوارث (على أن تكون مشتركة بين الوكالات - الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، والجهات المانحة) باتباع نهج شامل يضم المجتمعات المحلية - وزيادة تعميم التأهب للكوارث في الأنشطة المتعلقة بحالات			

الطوارئ وإعادة التأهيل - وتوافر خطة للطوارئ تسيطر عليها الحكومة، وتولي المنظمة القيادة في ما يتعلق بتنسيق سبل المعيشة القائمة على الزراعة والأمن الغذائي.

2 - وتقديم الدعم على صعيد السياسات والدعم الفني لإدماج ممارسات ومبادئ الحد من المخاطر ضمن السياسات والبرامج القطاعية، بما في ذلك: - المنظمة والشركاء (في إطار التخطيط للطوارئ وفي إطار مجموعات فريق الأمم المتحدة القطري) - يساعد الحكومات على وضع استراتيجية وخطة لإدارة مخاطر الكوارث (وثيقة متجددة ومرتبطة بأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل) استناداً إلى أكثر السيناريوهات احتمالاً - وتعميم إدارة مخاطر الكوارث في السياسات والمؤسسات القطرية، مع التعاون مع شركاء متعددين بشأن مرحلة التحوّل - وتقديم الدعم المتكامل على صعيد السياسات والدعم الفني وممارسات ومبادئ الحد من المخاطر بطريقة متكاملة - واستحداث أداة لتحليل التكلفة والفائدة لدعم خيارات/أنشطة التخفيف من الآثار - وتخصيص البلدان موارد للوقاية والتخفيف من الآثار وتدريب أفرقة أو قادة للتدخل السريع - وتخصيص البلدان موارد وتنفيذها سياسات بشأن الحد من مخاطر الكوارث (تحليل يستند إلى أدلة للمساهمة في عمليات إعداد البرامج وبناء القدرات على المستوى القطري) - والإبلاغ بأفضل الممارسات بشأن تقاسم المعرفة والدروس المستفادة بشأن التأهب والوقاية والتخفيف من الآثار من خلال اتباع طريقة منهجية، وإدماج تلك الممارسات والدروس المستفادة ضمن المشروعات/البرامج.

3- (تابع) وتقديم الدعم على صعيد السياسات والدعم الفني لإدماج سياسات ومبادئ الحد من المخاطر في السياسات والبرامج القطاعية، بما في ذلك: - تشجيع ممارسات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (مثلاً: الأراضي، والمياه، ومستجمعات مياه الأمطار، والغابات، أو المناطق الساحلية) - وإعداد واعتماد خيارات زراعية من أجل الزراعة (الحراجة، ومصايد الأسماك، والثروة الحيوانية) في سياق الظواهر الطبيعية المتطرفة - ودعم قدرات التكيف لدى الأسر المعيشية من خلال دعم صمود النظم الغذائية - ورصد ومكافحة الأمراض والآفات في سياق الأزمات، بما في ذلك تغيير المناخ - والتخطيط لاستخدام الأراضي وحيازتها في سياق الظواهر الطبيعية المتطرفة أو التعدي على الموائل الجديدة - وتطوير البنية الأساسية والخدمات الزراعية (مثلاً، نظم البذور، وتخزين البذور، وبنوك اللقاحات، وسلسلة التبريد) في سياق الأزمات المتكررة - ووجود بنية أساسية وبرامج مصممة بشكل ملائم لإدارة المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية - والوصول إلى قواعد بيانات متكاملة في ما يتعلق بمخاطر السلسلة الغذائية - وتقديم المشورة الفنية و/أو المساعدة بشأن الأمن الغذائي والتغذية وسبل المعيشة في المناطق المعرضة للخطر وفي سياقات حالات الطوارئ - وقاعدة بيانات مبادرة تكنولوجيا الزراعة بشأن الممارسات الجيدة لإدارة مخاطر الكوارث، لا سيما توثيق اختيارات الممارسات الجيدة لإدارة مخاطر المناخ في قواعد بيانات الحد من مخاطر الكوارث والتقييم القطري الموحد - وإعداد خطوط توجيهية بشأن مبادئ خيارات الممارسات الجيدة المرتبطة بالحد من مخاطر الكوارث/إدارة مخاطر الكوارث وتوثيق الدروس المستفادة من استخدام وتكرار خيارات الممارسات الجيدة المحددة حسب السياق والموقع على المستوى المحلي - وإعداد توجيهات بشأن كيفية إدماج تحليل الصراعات مع الحد من مخاطر الكوارث (التركيز على حالات الطوارئ المعقدة وعلى إعادة التأهيل المرتبطة بها) - واعتماد الممارسات الزراعية الجيدة - وتوجيهات بشأن كيفية إدماج تحليل الصراعات مع الحد من مخاطر الكوارث.

4- وبناء القدرات المؤسسية والفنية للحد الشامل من مخاطر الكوارث (التأهب، والوقاية، والتخفيف من الآثار)، بما في ذلك: - تقييم وتحسين قدرات الإنجاز المؤسسية والفنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث في إطار الإدارات التنفيذية

القطاعية وخدمات الإرشاد؛ وبناء القدرات والتدريب (الدعم على صعيد السياسات والدعم الفني) لإدماج ممارسات ومبادئ الحد من مخاطر الكوارث ضمن خطط التنمية القطاعية أو عمليات البرمجة القطرية (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل)؛ - وبرنامج بناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي بشأن تقدير المخاطر وإدارتها والإبلاغ بها الذي يتولى قيادته نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود (امبريس)، بما في ذلك إقامة شبكات [مختبرية] إقليمية [مراكز إقليمية لصحة الحيوان] لتقاسم المعلومات وتوفير التدريب - وتوفير الخبرة من المنظمة وتوفير منتجاتها المعرفية الهادفة في مجال توصيف مخاطر الكوارث وسياسات رصد وتحليل الكوارث والتأهب لها والتخفيف من آثارها، والتخطيط لها - وتركيز برامج بناء القدرات (من قبيل نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، والنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر) على المستويين القطري والإقليمي على تقدير المخاطر والتأهب لها والتخطيط لحالات الطوارئ - وبناء قدرة داخلية بشأن التخفيف من آثار مخاطر الكوارث، في المقر الرئيس وعلى مستوى الميدان - وقيام مجموعة موظفين أساسيين مدربين ومتمرسين بدعم الجهود القطرية في مجال بناء القدرات.

5- والدعوة والتنسيق وتوفير المدخلات للعمليات القطرية والمشاركة بين الوكالات والحكومية الدولية، بما في ذلك: - المشاركة في العمليات المشتركة بين الوكالات والحكومية الدولية وفي الاتفاقيات والمؤتمرات؛ - والمساهمة في إدماج مفهومي الحد من مخاطر الكوارث والتقييم القطري الموحد ضمن عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ واستخدام أدوات الدعوة الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث/إدارة مخاطر الكوارث التي تركز على الزراعة لزيادة التركيز على جدول الأعمال العالمي لإدارة مخاطر الكوارث (الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) واجتذاب تمويل لأغراض التأهب والوقاية والتخفيف من الآثار - وتحسين استراتيجية الاتصال ونشر المعلومات عن مساهمات مركز إدارة أزمات السلسلة الغذائية في تحسين تحليل المخاطر وتنسيق إدارة مخاطر السلسلة الغذائية في العمليات الحكومية الدولية.

النتيجة التنظيمية طاء 2 - استجابة البلدان والشركاء على نحو أكثر فعالية للأزمات والطوارئ بتدخلات ذات صلة بالأغذية والزراعة

الوحدة المسؤولة: شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
طاء 2-1 عدد البلدان التي تؤدي فيها تقييمات الاحتياجات بعد الكوارث إلى خطط وأنشطة قطرية منسقة للاستجابة	سيحدد فيما بعد	10	5
طاء 2-2 النسبة المئوية للبلدان التي استجابت لأزمة جديدة تطبق نهج المجموعات وتنفذ خطط مجموعات في مجال الزراعة والأمن الغذائي تتمثل للمعايير الفنية لدى المنظمة بشأن هذه الخطط	سيحدد فيما بعد	80 في المائة	60 في المائة

10 في المائة	30 في المائة	سيحدد فيما بعد	طاء 2-3 نسبة البلدان التي نفذت برامج للطوارئ باستخدام أدوات التحليل الاجتماعي - الاقتصادي والجنساني (التي تتمثل للمعايير الفنية لدى المنظمة)
--------------	--------------	----------------	--

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1- تحسين الشراكات والتنسيق والقيادة، بما في ذلك: (أ) الدعم على المستويين العالمي والقطري للقيادة الفعالة للمجموعات؛ (ب) تعميم معلومات هامة وموثوق بها بشأن الأمن الغذائي المرتبط بالأزمة على الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب؛ (ج) استحداث مجموعة أدوات للاتصال والإعلام من أجل المجموعات؛ (د) المشاركة النشطة مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ وفريق الأمم المتحدة القطري؛ والمنتديات الدولية والقطرية.
- 2- الدعوة وتعبئة الموارد، بما في ذلك: (أ) استحداث استراتيجيات وأدوات للدعوة واستخدامها فعالاً؛ (ب) تنفيذ استراتيجية الاتصالات في حالات الطوارئ؛ (ج) وضع استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل المقر الرئيسي ومكاتب الاتصال والمكاتب الميدانية؛ (د) وإنشاء آليات مرنة وسريعة للتمويل.
- 3- توحيد بروتوكولات وإجراءات الاستجابة والتقييمات المنظمة والتخطيط الاستراتيجي المنظم، بما في ذلك (أ) دليل الطوارئ المتسق الذي أُعد من أجل المنظمة؛ (ب) الاستخدام النشط للشراكات الداخلية والخارجية في تقييمات تتسم بحسن التصميم ووثاق الصلة وحسن التوقيت وتعدد التخصصات؛ (ج) إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي للشركاء؛ (د) إنفاذ أطر استراتيجية للطوارئ خاصة بكل إقليم على حدة؛ (هـ) اتباع نهج مركز إدارة الأزمات في ما يتعلق بطوارئ السلسلة الغذائية؛ (و) تطوير نظام الاستجابة في حالات الطوارئ من أجل استجابة المنظمة بسرعة للطوارئ الكبيرة والتي تبدأ فجأة؛ (ز) إعداد سجل الاستجابة في حالات الطوارئ والقدرة الزائدة (ح) والخطوط التوجيهية لخطة العمل؛ (ط) مجموعة أدوات تقييم سبل المعيشة؛ (ي) مجموعة أدوات الصمود؛ (ك) لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية.
- 4- معايير، ومبدأ "عدم إلحاق ضرر" ومبدأ "إعادة البناء على نحو أفضل" والممارسات الجيدة للاستجابة، بما في ذلك: تنفيذ مختلف مجموعات الأدوات والخطوط التوجيهية التي تُستحدث من أجل الطوارئ تبعاً لنوع حالات الطوارئ (مثلاً مواصفات البذور والأسمدة واستخدام مبيدات الآفات وتكنولوجيات التجهيز والتخزين لتيسير حفظ الأغذية المؤقت، والخطوط التوجيهية للطوارئ الحيوانية، والخطوط التوجيهية لطوارئ مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والخطوط التوجيهية لطوارئ سلامة الأغذية، والخطوط التوجيهية لتقدير الاحتياجات، ونُهُج إدارة مستجمعات مياه الأمطار، وتقنيات تثبيت المنحدرات، ومبادئ إعادة تأهيل سبل المعيشة، وغيرها).
- 5- تدخلات ملائمة وحسنة التوقيت للإنعاش، بما في ذلك (أ) خطة للاستجابة توضع استناداً إلى الشراكات الملائمة وتشجع المعايير عالية الجودة؛ (ب) التنفيذ: تحسّن أوضاع الأسر المعيشية المستهدفة مقارنةً بما قبل الطوارئ؛ (ج) مواءمة رصد المشروعات/البرامج مع رصد الهدف الاستراتيجي طاء على أساس الإدارة القائمة على النتائج؛ (د) تعزيز قدرة المؤسسات والمنظمات الشريكة والأسر المعيشية على الاستجابة المباشرة لحالات الطوارئ؛ (هـ) دعم وضع سياسات قطرية بشأن حالات الطوارئ.

النتيجة التنظيمية طاء 3 – تحسُّن التحوّل والصّلات بين حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية لدى البلدان والشركاء الوحدة المسؤولة: شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل/شعبة دعم إعداد السياسات والبرامج			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
طاء 3 – 1 عدد البلدان التي شهدت زيادة قدرها 10 في المائة على الأقل في مستوى التمويل المقدم لغرض التحوّل الزراعي	سيحدد فيما بعد	5	2
طاء 3 – 2 عدد البلدان التي لديها استراتيجيات و/أو برامج الإنعاش الزراعي التي تُدمج الاحتياجات في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة	سيحدد فيما بعد	15	10

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- تعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات المحلية والمجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب الشأن على تلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل، بما في ذلك: (أ) زيادة القدرة المؤسسية القطرية من خلال بناء القدرات الملائمة؛ (ب) أداة الصمود؛ (ج) التحليل القطاعي الداعم للنظم الزراعية؛ (د) إدماج خطط الطوارئ القصيرة الأجل في التخطيط الأطول أجلاً.

2- صياغة خطط لاستراتيجية الاستجابة وإعادة التأهيل والتحوّل تكون متوائمة ومتسقة مع السياسات والبرامج الحكومية، بما في ذلك: (أ) مشاركة المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني/جماعات المجتمعات المحلية/الجماعات النسائية في جميع مراحل تصميم البرامج؛ (ب) زيادة الملكية القطرية ووضع استراتيجية لإنعاش سبل المعيشة؛ (ج) وضع خطط قطرية متوائمة للتنمية من خلال نُهج على غرار "توحيد أداء الأمم المتحدة" مع البدء ببرنامج واحد للمنظمة؛ (د) إنشاء فريق متعدد التخصصات (المنظمة، والجهات المانحة، والمؤسسات المحلية) واستخدامه لتقييم "الاحتياجات الانتقالية" الذي ينبغي تعديل برنامج الاستجابة القطرية على أساسه؛ (هـ) صياغة وتنفيذ أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل، مع كفالة الصلة بين تصميم الاستجابة لحالات الطوارئ وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقة استراتيجية الحد من الفقر، وغيرها؛ (و) التدريب المشترك مع التخطيط لعقد حلقات عمل؛ (ز) إشراك المؤسسات المحلية؛ (ح) والإدارة المشتركة لمسايد الأسماك مع الحكومة والمجتمعات المحلية؛ (ط) برامج حرجية قطرية.

3- إدارة المعرفة من أجل صنع القرار من جانب الشركاء، بما في ذلك: (أ) توثيق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتعميمها على الجماهير الملائمة؛ (ب) تيسير التدخلات المتعلقة بانفلوانزا الطيور الشديدة الأمراض والسياسات والبرامج المتعلقة بأمراض أخرى؛ (ج) إدراج الدروس المستفادة في السياسات وفي التدريب؛ (د) وإمكانية حصول الشركاء على المعلومات والمراجع والخطوط التوجيهية ذات الصلة.

4- تعميم ممارسات التنمية الجيدة في برامج التحوّل الخاصة بحالات الطوارئ، بما في ذلك: (أ) اشتغال التخطيط للاستجابة على خطط تحوّل تبدأ من المراحل الأولى لحالات الطوارئ؛ (ب) اشتغال الوثائق الاستراتيجية لحالات الطوارئ والتحوّل على "استراتيجيات خروج" وتوأمها واتساقها مع الخطط القطرية؛ (ج) وضع إجراءات لاعتماد

نهج البرامج - وينبغي أن يشمل: عناصر الأهداف الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل؛ وتوافر الخبرة الفنية الملائمة؛ والاختصاصات؛ والقيادة؛ وتفويض السلطة؛ والموارد البشرية؛ (د) استراتيجيات زيادة الصمود وتحسين الإنتاجية وإدامة سبل المعيشة؛ (هـ) نوع البرامج: وضع السياسة المتعلقة بالبذور، وإعادة تأهيل غابات المنغروف، وبرامج إعادة تأهيل مصايد الأسماك، والمدارس الحقلية للمزارعين، والبرامج المتكاملة لسلامة الأغذية، والتخطيط والتنسيق الإنتاجيين للصلوات بين المزارعين والأسواق، وإدارة المشروعات، وبرامج إدارة مستجمعات مياه الأمطار.

5- الدعوة الفعالة والتنسيق بين الجهات المانحة لصالح التحوّل؛ بما في ذلك: (أ) إقامة آليات لتخصيص الموارد والتحوّل؛ (ب) استحداث أدوات للدعوة من أجل الجهات المانحة لتدبير تمويل أطول أجلاً؛ (ج) توعية الجهات المانحة بأهمية تمويل التحوّل؛ (د) تحديد الموارد المخصصة للتحوّل أثناء مرحلة الطوارئ (بما في ذلك التمويل على غرار الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات إعادة التأهيل والتنسيق الطويل الأجل بين المجموعات)؛ (هـ) تعبئة موارد كافية لأنشطة ما بعد الطوارئ؛ (و) ممارسة الدعوة والاتصال من أجل تمويل التحوّل (وبناء دعم وملكية داخل البلدان)؛ (ز) تحليل لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية؛ (ح) جماعة العمل المعنية بالإنذار المبكر والتابعة لمجموعة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: حوارات سياسات لإفساح المجال لتمويل التحوّل.

الهدف الاستراتيجي كاف -

المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية

موارد الفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	الدعم للبرنامج الميداني / للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
كاف 01	1 966	18	780	0	798	2 764
كاف 02	2 396	782	2 066	3 000	5 849	8 245
كاف 03	3 057	2 060	3 978	0	6 038	9 095
كاف 04	2 302	18	0	0	18	2 320
المجموع	9 721	2 879	6 824	3 000	12 703	22 423

القضايا والتحديات

تشكل أوجه انعدام المساواة بين الجنسين وغيرها من أشكال الفوارق الاجتماعية تحدياً كبيراً في السعي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم ظواهر انعدام الأمن الغذائي، والتغذوي، والدخل. وبدون معالجة الفوارق الاجتماعية والجنسانية، فإن المجتمع العالمي لن يتمكن من تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية. ويضطلع الرجال والنساء بأدوار مختلفة وتكاملية في الزراعة، غير أن التحيز ضد المرأة في طائفة من المؤسسات، من بينها الحكومة، والأعراف الاجتماعية والأسر والأسواق، هي أمور تحد من قدرة المرأة على الحصول على الموارد والسلع والخدمات وعلى اتخاذ قرارات واعية بشأن استخدامها المنتج. وتشير الأدلة إلى أن الاستراتيجيات الاقتصادية التي يقصد بها النهوض بالزراعة والتنمية الريفية لا تكون دائماً مفيدة لسكان الريف، ولا سيما النساء، وتؤدي في بعض الأحيان إلى تضخيم التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية القائمة والتمهيش القائم، وعلى الأرجح فإن هذا الاتجاه سيزداد سوءاً بالنظر إلى القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية المنبثقة، بما في ذلك التغير المناخي، والهجرة، والأمراض المعدية الناشئة، والانحدار الاقتصادي العالمي والوطني.

ومع أن عدداً من البلدان أظهر قدراً من التقدم في إتباع نهج أشمل للمساواة بين الجنسين وللمساواة الاجتماعية في صياغة وتنفيذ السياسة الزراعية، ما زالت هناك ثغرات بالغة الأهمية. فأولاً، أسفر التحيز الثقافي وانعدام العزيمة السياسية عن تفاوت في اعتماد وتنفيذ سياسات متفق عليها دولياً واتفاقيات بشأن المساواة بين الجنسين و المساواة الاجتماعية وتمكين المرأة. ثانياً، توجد شحة في البيانات اللازمة لفهم التمايز بين الجنسين في الحصول على موارد الإنتاج وآثار ذلك على الحد من الفقر الريفي وعلى النمو الاقتصادي. ثالثاً، انخفض مستوى عدم مراعاة المرأة في السياسات والبرامج انخفاضاً طفيفاً، ولكن قدرة واضعي السياسات والموظفين الفنيين في بلدان نامية كثيرة ما زالت ضعيفة، مما يبطئ التقدم ويحول دون إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في برامج التنمية. رابعاً، وحتى عندما يتحقق التقدم فإن القدرة على دعم تنفيذ السياسات، ورصد وتقييم النتائج والأثر، تكون ضعيفة في الغالب. وبالمستطاع معالجة هذه الثغرات المهمة والوصول إلى مستوى أفضل من المساواة بين الجنسين في القدرة على الوصول إلى الموارد، والسلع، والخدمات، ووضع القرارات في المناطق الريفية، وهو ما يمثل الغاية الشاملة لهذا الهدف الاستراتيجي.

ومع أن لدى المنظمة ميزة نسبية واضحة في العناية بأمر المساواة الجنسانية والاجتماعية في الزراعة، فإن ذلك يتطلب تركيزاً شديداً ومستمرّاً على المجالات التالية: بناء القدرات، ضمن المنظمة وفي البلدان (المستوى القطري) على حد سواء

لضمان النظر إلى مسألة المساواة بين الجنسين ومعالجتها كقضية رئيسية من قضايا السياسات والبرامج؛ وإدراج القضايا الجنسانية الريفية في السياسات والبرامج المشتركة للأمم المتحدة لدعم الموارد ولتوسيع نطاق العناية بالمسائل الجنسانية الريفية بصورة كفوءة؛ والجهود المتواصلة لتوليد المعلومات والإحصاءات وتحليلها بشأن مختلف الجوانب والاتجاهات ذات التأثيرات المهمة على مسألة انعدام المساواة بين الجنسين لدعم صياغة السياسات المناسبة وتنفيذها في الوقت المناسب.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن المنظمة ستظل مركزاً للمعرفة ونقطة مرجعية في القضايا الجنسانية.
- افتراض أن البلدان والمؤسسات الأخرى ستواصل طلب المساعدة الفنية في القضايا الجنسانية الريفية.
- افتراض نجاح البرنامج الرائد "توحيد أداء الأمم المتحدة" ومن ثم صيرورة البرمجة المشتركة في الأمم المتحدة أسلوب العمل العادي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة على المستوى القطري.
- خطر عدم قيام الأولويات القطرية بدراسة وتخطيط الأنشطة الإنمائية اللازمة لتلبية الاحتياجات الجنسانية المتمايزة، وأولويات وتطلعات النساء والرجال.
- خطر انخفاض التحيزات السياسية والاقتصادية والثقافية من تقدير أصحاب الشأن وفهمهم وتنفيذهم للتغييرات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للتصدي لأوجه انعدام المساواة بين الجنسين.
- خطر عدم إبداء البلدان ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين والأجهزة الرئاسية للمنظمة وإدارتها العليا الالتزام بتحقيق المساواة الجنسانية والاجتماعية.
- خطر أن يؤدي عدم كفاية البيانات إلى عرقلة تحليل الاتجاهات في القضايا الاجتماعية والجنسانية، وتحديد الاحتياجات والأولويات، ودعم وضع خطط وسياسات ملائمة بشأن المساواة بين الجنسين.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي كاف

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشارك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
كاف 01		X	X	X	X	X		X
كاف 02		X	X	X	X	X	X	
كاف 03	X	X	X	X	X	X	X	X
كاف 04				X	X	X	X	

النتيجة التنظيمية كاف 1 - إدماج تحقيق المساواة بين الجنسين في الريف في سياسات الأمم المتحدة وفي البرامج المشتركة للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية

الوحدة المسؤولة: شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتين)
كاف 1 - 1 عدد البلدان التي نفذت برامج مشتركة للأمم المتحدة تتضمن عنصراً خاصاً بالمساواة بين الجنسين في الريف ويستوفي معايير المساواة بين الجنسين في المنظمة.	0	7	3

4	44	0	كاف 1 - 2 عدد أدوات السياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل في إطار "توحيد الأداء" التي تشمل قضايا المساواة بين الجنسين نتيجة لدخلات المنظمة.
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1 - تقييم الآليات والأدوات والنهج الموجودة حالياً لتعميم قضايا المساواة بين الجنسين في إطار "توحيد أداء الأمم المتحدة" بهدف تحديد الاحتياجات والثغرات والمنطلقات للدعم الفني الذي تقدمه المنظمة في هذا الميدان. 2 - استحداث أدوات ومنهجيات لكي تهتدي بها النهج المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة استناداً إلى الثغرات والمنطلقات. 3 - إقامة شراكات أكثر فعالية داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات الأخرى المعنية ذات الصلة، والاستفادة من أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل، ومشاريع "توحيد أداء الأمم المتحدة" الرائدة، والبرامج المشتركة للأمم المتحدة، والنهج والأطر الأخرى الموجودة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. 4 - تقديم مساعدة فنية لدعم تناول قضايا المساواة بين الجنسين في الريف في البرامج والسياسات المشتركة للأمم المتحدة.			
النتيجة التنظيمية كاف 2 - زيادة قدرة الحكومات على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية في برامج ومشاريع وسياسات الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية باستخدام إحصاءات مفصلة بحسب كل جنس على حدة، وغير ذلك من المعلومات والموارد ذات الصلة الوحدة المسؤولة: شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
كاف 1 - 2 عدد المؤسسات القطرية التي تتلقى دعماً فنياً من المنظمة والتي اعتمدت أداة التحليل الاجتماعي والاقتصادي والجنساني لاستخدامها في رسم السياسات والتخطيط.	10	22	15
كاف 2 - 2 عدد البلدان التي تقوم بجمع بيانات مفصلة عن الأمن الغذائي والتنمية الريفية على مستوى البلد ككل وبحسب كل جنس على حدة، وتحليل تلك البيانات واستخدامها ونشرها.	15	30	20
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1 - تقييم الاحتياجات الحالية والمستجدة من حيث بناء القدرات من أجل تحديد المجالات التي تتطلب تدخلا من المنظمة في تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في الزراعة، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية. 2 - دعم الجهود التي تبذلها الحكومات وغيرها من الجهات المعنية لتصميم وتوفير التدريب الذي ينمي المهارات المتعلقة بتحليل قضايا المساواة بين الجنسين والقضايا الاجتماعية - الاقتصادية، ووضع سياسات وإعداد برامج بطريقة تشاركية.			

3 - تقديم الدعم الفني لجمع بيانات وإحصاءات مفصلة بحسب كل جنس على حده، وتحليلها ونشرها، من أجل استخدامها في وضع السياسات.

4 - إعداد ومراجعة و/أو تكييف مواد وموارد من بينها نماذج تدريبية مصممة خصيصاً، لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين في الريف في مجالات فنية محددة (منها مثلاً التغذية، والحراثة، ومصايد الأسماك، والثروة الحيوانية، وغيرها).

5 - تقديم تدريب يركز على "كيفية" تعميم قضايا المساواة بين الجنسين داخل المنظمة وأيضاً في ما بين البلدان الأعضاء استناداً إلى نُهج وأدوات تحليل القضايا الاجتماعية - الاقتصادية وقضايا المساواة بين الجنسين.

النتيجة التنظيمية كاف 3 - صياغة الحكومات سياسات تراعي احتياجات المرأة وجامعة وتشاركية في ما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية
الوحدة المسؤولة: شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
كاف 3 - 1 عدد البلدان المستهدفة التي قامت بمراجعة سياساتها وقوانينها وأنظمتها الزراعية والخاصة بالأمن الغذائي، باستخدام ما هو متاح لدى المنظمة من معلومات وتحليل ومشورة على مستوى السياسات وبناء للقدرة من أجل معالجة القضايا الجنسانية التي تؤثر في الحصول على موارد الإنتاج.	6	12	8

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1 - تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومات القطرية لاستخدام معلومات مراعية للفوارق بين الجنسين لصياغة سياسات وبرامج مراعية لاحتياجات المرأة وجامعة اجتماعياً وتمكن فقراء الريف من الناحية القانونية، وتنفيذ تلك البرامج والسياسات ومراجعتها.

2 - مساعدة الحكومات القطرية، ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات البحوث على تحسين التحليل الجنساني والاجتماعي - الاقتصادي للقضايا المستجدة التي تنطوي على إمكانية تقويض العدل بين الجنسين والعدل الاجتماعي في مجالي الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

3 - جمع وتحليل ونشر معلومات وإحصاءات عن الأبعاد المتعلقة بالمساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين من أبعاد القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستجدة (ومن هنا مثلاً تغير المناخ، والتدهور البيئي، والطاقة الحيوية، والديناميات السكانية، والأمراض المستجدة (ومن هنا مثلاً الإيدز)، ونقص التغذية، ونظم حقوق الملكية، وفرص العمالة) لدعم عمليات وضع السياسات وتنفيذها.

4 - نشر الأدوات والنُهج التشاركية ذات الصلة بالتنمية الزراعية والريفية على البلدان الأعضاء وعلى الشركاء من خلال الموقع الشبكي "مشاركة منظمة الأغذية والزراعة" وغيره من قنوات المعلومات.

النتيجة التنظيمية كاف 4 – إظهار التزام من جانب المنظمة وموظفيها وقدرتها وقدرتهم على معالجة الأبعاد الجنسانية في عملهم			
الوحدة المسؤولة: شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
كاف 4-1 النسبة المئوية من المنتجات/الخدمات المدرجة في خطط عمل المنظمة والمراعية للقضايا الجنسانية	تحدد النسبة فيما بعد	20 في المائة	10 في المائة
كاف 4-2 عدد وحدات المنظمة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية التي تقوم برصد تنفيذ البرامج على ضوء الأهداف والمؤشرات المراعية للقضايا الجنسانية	20	30 في المائة	25 في المائة
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1 - رفع مستوى مهارات التحليل الجنساني لدى موظفي المنظمة في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية باستخدام نماذج تعميم قضايا المساواة بين الجنسين أو من خلال الدعم الفني التحفيزي. 2 - إقامة آلية رصد وإبلاغ جديدة تتيح للشعب ومسؤولي الاتصال المعنيين بقضايا المساواة بين الجنسين الإبلاغ دورياً عن أنشطة تعميم قضايا المساواة بين الجنسين. 3 - تيسير تعيين مسؤولين كبار كمسؤولي اتصال معنيين بقضايا المساواة بين الجنسين في الوحدات الفنية للمنظمة كآلية أساسية في الجهد الذي تبذله المنظمة لتعميم قضايا المساواة بين الجنسين في برامجها الفنية. 4 - الدعوة إلى تخصيص موارد من البرنامج العادي وموارد خارجة عن الميزانية لكفالة الالتزام بالأهداف الجنسانية المتفق عليها وإنجازها.			

الهدف الاستراتيجي لام -

زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

موارد الفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	الدعم للبرنامج الميداني / للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
لام 01	10 566	12 383	1 391	0	13 775	24 341
لام 02	7 666	10 133	1 939	2 000	14 072	21 738
لام 03	17 489	20 629	3 295	0	23 924	41 413
المجموع	35 722	43 146	6 625	2 000	51 771	87 492

القضايا والتحديات

تدخل التقلبات السريعة في أسعار الأغذية والطاقة والأزمة المالية الجارية، وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي في عداد التهديدات الرئيسية للأمن الغذائي العالمي، وتطرح طائفة واسعة من التحديات الإنسانية للمساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان وفي المجالات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية والإنمائية والسياسية والأمنية، وتعرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لأخطار جسيمة. وقد شهد العقدان الماضيان هبوطاً حاداً في التمويل العام المقدم للزراعة بالقيمة النسبية المطلقة وعلى المستوى الدولي والوطني على السواء. وانخفض نصيب الزراعة والتنمية الريفية من المساعدة الإنمائية الرسمية من 18 في المائة في 1979 إلى 3.5 في المائة في 2004، ثم ارتفع إلى 5.5 في المائة في 2007. وسوف يتطلب تحسين الإنتاجية الزراعية عكس هذا الانخفاض في المساعدة الإنمائية للزراعة بصورة حاسمة، جنباً إلى جنب مع الالتزام بزيادة المبالغ من الموارد المحلية لهذا القطاع. وفي سنة 2008، قدر فريق المهام رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي التابع للأمم المتحدة أنه يتعين أن تزداد الحصة المخصصة للتنمية الزراعية والريفية من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى عشرة في المائة في غضون خمس سنوات لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، ولا سيما لأصحاب الحيازات الصغيرة البالغ عددهم 450 مليوناً في العالم.

ويتعين لتحقيق أكبر تأثير للاستثمارات العامة والخاصة في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية، الوفاء بعدد من الشروط، من بينها: السياسات والاستراتيجيات والمؤسسات الملائمة مما يؤدي إلى تهيئة بيئة داعمة للاستثمار الخاص؛ والالتزام الصارم بتدابير الحماية الاجتماعية والبيئية؛ واستخدام أحدث الأساليب في صياغة برامج ومشروعات الاستثمار للقطاع العام والخاص؛ ورصد وتقييم النتائج والآثار بصورة شاملة وفي التوقيت المناسب. ويتعين إجراء التحليلات لزيادة سلامة الاستثمارات وتحديد المعوقات أمام خيارات الاستثمار.

ومع ازدياد مبالغ المساعدة غير المشروطة من الجهات المانحة، يتعين تعزيز الإدارة المالية العامة في سياق أطر الإنفاق المتوسطة الأجل واستعراضات النفقات العامة وغيرها. وفي ظل ازدياد المبالغ المستثمرة في النهج القطاعية الشاملة، والدعم المباشر للميزانية، كما يلزم تحسين فعالية المعونة وفقاً لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة (2005) وجدول أعمال أكرا (2008). ويجب تحسين تصميم العمليات الاستثمارية الملموسة والتحول عن الخبرة الدولية نحو الخبرة القطرية في عملية التصميم. ويتعين توجيه التمويل العام المحدود إلى المجالات الأساسية من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من الفعالية في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي واجتذاب التمويل من القطاع الخاص. وأخيراً، يجب تحسين رصد الأثر في كثير من البلدان، وكذلك قدرة الموظفين في الوزارات والوكالات.

الافتراضات والمخاطر

ضمن البيئة الخارجية الأوسع :

- إن التقلبات في مستويات أسعار المنتجين للأغذية الأساسية في البلدان النامية لن تثبط من عزم صغار المنتجين والمستثمرين في الأعمال الزراعية على زيادة القدرات المحلية على إنتاج الأغذية وتصنيعها.
- افتراض الحد بمرور الوقت من التشوهات في الأسواق الناجمة عن الإعانات الزراعية والحوافز التجارية غير الجمركية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- افتراض وضع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وجدول أعمال أكرا (2008) موضع التنفيذ الفعلي مما يسفر عن تحسين الاتساق بين مختلف مصادر التمويل/ الدعم لفائدة البلدان المتلقية.
- خطر عدم الحفاظ على الزخم القوي الأخير في الاستثمارات على المستويين الوطني والدولي بمرور الوقت بحيث لا تتحول التعهدات (من الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية) إلى استثمارات فعلية لتعزيز الأمن الغذائي والحد من الفقر.
- خطر عدم اعتماد البلدان النامية سياسات ومؤسسات أكثر فعالية لمساعدة المزارعين والمشروعات التجارية الزراعية على الاستفادة من فرص التصدير.

على المستوى الوطني :

- خطر عدم توافر الكفاءة لدى الحكومات لكي تضع جدول أعمال يمكن التنبؤ به للإصلاح الاقتصادي يطبق التمويل العام لزيادة الاستثمارات الخاصة مع الحد من مخاطر الاستثمار الخاص وتكاليف المعاملات.
- خطر عدم توافر القدرة والحوافز الكافية لدى الحكومات للقيام بالإدارة الفعالة للمشروعات الاستثمارية.

على المستوى المؤسسي :

- خطر عدم توافر المرونة الكافية في استخدام الموارد لتلبية الاحتياجات من الاستثمارات المتخصصة، وطلبات البلدان الحصول على دعم للتحليل القطاعي والسياساتي، وضع إستراتيجية للاستثمار وجهود بناء القدرات.
- خطر عدم توافر المهارات لدى المنظمة أو عدم إمكانية جلبها لها لدعم أولويات البلدان فيما يتعلق بالاستثمار.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي لام

النتيجة التنظيمية	ألف - رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء - المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم - الصكوك الدولية	دال - المشورة على صعيد السياسات	هاء - الدعم الفني، وبناء القدرات	واو - الدعوة والاتصال	زاي - النهج المشترك بين التخصصات	حاء - الشراكات والتحالفات
لام 1	X	X	X	X	X	X	X	X
لام 2		X			X		X	X
لام 3		X		X			X	X

النتيجة التنظيمية لام-1: زيادة إدراج استراتيجيات وسياسات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الخطط والأطر الإنمائية الوطنية والإقليمية
 الوحدة المسؤولة: شعبة مركز الاستثمار/شعبة دعم وضع السياسات وإعداد البرامج

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
لام 1-1 نسبة الزيادة المثوية في الإنفاق العام على الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في عشرة بلدان مستهدفة من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	متوسط الإنفاق الزراعي على خمس سنوات (2005 - 2009) في برنامج إستراتيجية الحد من الفقر	25 في المائة	10 في المائة
لام 2-1 نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	5.5 في المائة	7.5 في المائة	6.5 في المائة

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1- توفير خبرات المنظمة الموجهة والمواد المعرفية (تحليل الاتجاهات، الإحصاءات، المعلومات والصكوك الدولية) لإعداد إطار الاستثمار الحكومي.
- 2- عمليات تقدير الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة، والمشورة السياساتية والدعم الفني المشترك بين الاختصاصات ضمن شراكة مع الحكومات والمانحين ومؤسسات التمويل الدولية للسير قدما في تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للمنظمة وتحقيق نتائجها التنظيمية والدعوة إليها.
- 3- إعداد أدوات لتتبع اتجاهات الاستثمارات الخاصة في بيئة الزراعة والأعمال لاجتذاب الاستثمارات الخاصة الإضافية.
- 4- الدعوة والاتصال لحشد الإرادة السياسية وتشجيع الاعتراف العالمي بالإجراءات اللازمة في مجالات اختصاص المنظمة.

النتيجة التنظيمية لام-2: تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على تخطيط وتنفيذ وتعزيز استدامة عمليات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة
 الوحدة المسؤولة: شعبة مركز الاستثمار

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
لام 1-2 النسبة المثوية من أسابيع العمل التي يخصصها كل شخص في شعبة مركز الاستثمار على تنمية الاستثمارات من قبل الخبراء الوطنيين	12 في المائة	26 في المائة	18 في المائة
لام 2-2 النسبة المثوية من البلدان التي شملها المسح والتي أظهرت مستوى رضا لا يقل عن 70 في المائة على الدعم الذي تقدمه المنظمة لبناء القدرات في مجال الاستثمار	لا يوجد	75 في المائة	60 في المائة

5	15	0	لام 2-3 عدد البلدان التي تتلقى الدعم من المنظمة والتي شهدت فيها القدرات المؤسسية للصناعات الزراعية والأعمال التجارية الزراعية تحسناً في 5 على الأقل من أصل المؤشرات المرجعية البالغ عددها 20 مؤشراً
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1- توفير خدمات بناء القدرات المشتركة بين الاختصاصات بقيادة المنظمة وإرشاد النظراء الوطنيين في إدارة دورة الاستثمار. 2- التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية الشريكة لزيادة الموارد المخصصة لبناء القدرات على سبيل التجربة في مجال إدارة دورة الاستثمار. 3- وضع وتطبيق مواد المعلومات والمعرفة ذات الصلة بما في ذلك الدروس المستفادة من دراسات التقييم الإقليمية/المواضيعية والتي أجرتها المؤسسات المالية الدولية لدعم الاستثمار			
النتيجة التنظيمية لام-3: وضع وتمويل ضمان جودة برامج الاستثمار للقطاعين العام والخاص بما يتفق والأولويات والاحتياجات الوطنية الوحدة المسؤولة: شعبة مركز الاستثمار			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
لام 3-1 تمويل عمليات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة بدعم من المنظمة	2.8 مليار دولار أمريكي	3.2 مليار دولار أمريكي	3.0 مليارات دولار أمريكي
لام 2-3 عدد البلدان التي أقيم فيها ما لا يقل عن ثلاث شراكات بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في الصناعات الزراعية، بدعم فني من المنظمة	0	12	4
لام 3-3 تقييم جودة الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة من قبل مؤسسات التمويل الدولية الشريكة	رضا بنسبة 90 في المائة عند البدء؛ رضا بنسبة 90 في المائة عند الإشراف؛ رضا بنسبة 85 في المائة عند النهاية	رضا بنسبة 90 في المائة عند البدء؛ رضا بنسبة 90 في المائة عند الإشراف؛ رضا بنسبة 90 في المائة عند النهاية	رضا بنسبة 90 في المائة عند البدء؛ رضا بنسبة 90 في المائة عند الإشراف؛ رضا بنسبة 88 في المائة عند النهاية
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1- تزويد البلدان بخبرات المنظمة في الإدارة المتعددة التخصصات للدورة الفنية والخاصة بالسياسات والاستثمارات بصورة متكاملة. 2- تطبيق نُهج مبتكرة في أعمال المنظمة الفنية وخدمات الدعم. 3- إقامة شراكات فعالة مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة للمشاركة في تحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان الأعضاء. 4- قيام المنظمة بوضع الخطوط التوجيهية وتقديم الدعم الفني لتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار في الأغذية والزراعة.			

الهدف الوظيفي خاء –
التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن

موارد الفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصفائية	الموارد الطوعية الأساسية	الدعم للبرنامج الميداني / المساعدة للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
01 خاء	39 887	5 175	3 451	3 757	12 383	52 270
02 خاء	86 661	3 684	1 917	0	5 601	92 263
03 خاء	22 217	2 149	237	0	2 386	24 603
04 خاء	56 424	6 070	0	400	6 470	62 894
المجموع	205 188	17 078	5 605	4 157	26 840	232 029

القضايا والتحديات

تعتمد المنظمة على مجموعة متنوعة من الخدمات التي تقدم داخل المقر وكذلك بالتعاون مع الأعضاء والشركاء الخارجيين، من أجل تحقيق النتائج. وكثير من هذه الخدمات يتجاوز نطاق الإدارة البحتة، ويتناول عناصر تتعلق مباشرة بالتوجيه الاستراتيجي الداخلي، وزيادة الفعالية، والتركيز على الميزة المقارنة، وتنظيم مجموع عمليات المنظمة والإشراف عليها بالشكل الصحيح. وفي التسلسل الجديد لنتائج المنظمة، توفر هذه الخدمات بيئة تمكينية لا يمكن بدونها تحقيق النتائج التنظيمية في إطار الأهداف الاستراتيجية بطريقة فعالة.

وقد تم تحديد أربع مجموعات من الخدمات، تشمل التعاون فيما بين طائفة واسعة من الوحدات التنظيمية وتطبق على جميع مستويات عمل المنظمة، لضمان:

- وضع برامج فعالة تلبي احتياجات الأعضاء ذات الأولوية، وتوفير الموارد لها، ورصدها، ورفع تقارير بشأنها على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري
 - تنفيذ فعال ومتسق لوظائف المنظمة الأساسية والخدمات التمكينية على نطاق النتائج التنظيمية
 - شراكات وتحالفات رئيسية تساند وتستكمل عمل المنظمة والشركاء
 - توجيه فعال للمنظمة من خلال تحسين الحوكمة والإشراف.
- وتعرف هذه المجموعات الأربع من الخدمات على أنها نتائج تنظيمية في إطار هذا الهدف الوظيفي.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض استمرار التزام كل أصحاب الشأن والشركاء بمهمة المنظمة في ظل مناخ من الشفافية والثقة بين الدول الأعضاء والأمانة.
- افتراض تعاون طائفة واسعة من الوحدات التنظيمية بصورة فعالة وكفؤة.

النتيجة التنظيمية خاء 1 - وضع برامج فعالة تلبي احتياجات الأعضاء ذات الأولوية، وتوفير الموارد لها، ورصدها، ورفع تقارير بشأنها على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري			
الوحدة المسؤولة: إدارة التعاون التقني			
التحدي، ويتمثل في ضمان قدرة المنظمة على المساندة الفعالة للموارد المتاحة - المقررة والطوعية على حد سواء - لمعالجة القضايا التي تواجه الأعضاء في مجالات ولايتها. ويتطلب القيام بذلك وضع برامج المنظمة على أساس تحديد منهجي لأولويات الأعضاء على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري، إلى جانب التحليل المتأني للمزايا المقارنة للمنظمة وقدرتها بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركاء التنمية. ويوفر النهج الجديد المستند إلى النتائج الإطار والوسائل لزيادة تركيز تدخلات المنظمة وتحسين التعلم التنظيمي من أجل المساهمة في تحسين المصداقية لدى الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين.			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
حاء 1 - 1 عدد طلبات المساعدة على صعيد السياسات الموجهة إلى المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية والتي جرت تليبيتها	يحدد فيما بعد	+ 20 في المائة	+ 10 في المائة
حاء 1 - 2 عدد البلدان التي توجد لديها أطر معتمدة للأولويات المتوسطة الأجل بما يتناسب والسياسات القطاعية	0	30	10
حاء 1 - 3 عدد الأقاليم التي تجري فيها صياغة خطط عمل ذات أولوية على النحو المطلوب، يتم جزء منها في ضوء أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل وخطط العمل الإقليمية الفرعية ذات الأولوية	0	5	5
حاء 1 - 4 نسبة الأموال من خارج الميزانية المخصصة من خلال مجالات التركيز ذات الأولوية	0	20 في المائة	5 في المائة
حاء 1 - 5 نسبة الانحراف بين الزيادة في متحصلات الميزانية لفترة السنتين في المنظمة والمسجلة في الحسابات المراجعة والمعدل في الوكالات المتخصصة الأربع (منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة الصحة العالمية)	يحدد فيما بعد	انحراف بنسبة 5 في المائة كحد أقصى	انحراف بنسبة 5 في المائة كحد أقصى
حاء 1 - 6 نسبة الوحدات في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية التي تستوفي المعايير المؤسسية المعتمدة لرصد الأداء والتخطيط العملي	لا توجد (سيجري تطوير نظام جديد)	100 في المائة	60 في المائة

80 في المائة	95 في المائة	يحدد فيما بعد	خاء 1 - 7 نسبة المشروعات/البرامج الممولة من الجهات المانحة (وبرنامج التعاون التقني) وتستوفي معايير الجودة الخاصة بالمنظمة أثناء التنفيذ وفي نهاية كل سنة من سنوات التنفيذ
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1- تقديم المساعدة على صعيد السياسات على كل من المستوى (القطري والإقليمي الفرعي والإقليمي والعالمي) بناء على احتياجات الأعضاء ذات الأولوية. 2- وجود أطر للأولويات القطرية المتوسطة الأجل المستندة إلى النتائج وتركيز جهود المنظمة على الاحتياجات القطرية، واهتداء نتائج المنظمة وأهدافها الاستراتيجية بها وتوأمها معها. 3- التحديد المنظم والاستشاري، بما في ذلك من خلال المؤتمرات الإقليمية، لمجالات العمل ذات الأولوية على المستويين الإقليمي الفرعي والإقليمي. 4- استراتيجية لتعبئة الموارد توضع من خلال اتباع نهج ذي مسارين على المستوى العالمي وعلى المستوى الميداني دعماً لأطر الأولويات المتوسطة الأجل. 5- تخصيص موارد من جميع المصادر وفقاً للاستراتيجيات والأولويات الجامعة. 6- وضع ترتيبات عمل ذات كفاءة وفعالية لشبكة المنظمة من المكاتب الميدانية ووحدات المقر الرئيسي. 7- تنفيذ التخطيط التشغيلي المستند إلى النتائج، والرصد، ورفع التقارير، وبناء قدرة من الموظفين الضروريين لتطبيق مثل هذه الممارسات. 8- إطار جامع لضمان الجودة بما يشمل تعزيز الرصد والتقييم واستخلاص الدروس المستفادة.			
النتيجة التنظيمية خاء 2 - تنفيذ فعال ومتسق لوظائف المنظمة الأساسية والخدمات المواتية على نطاق النتائج التنظيمية الوحدات المسؤولة: مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، شعبة دعم وضع السياسات وإعداد البرامج، مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد، شعبة الإحصاء، مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية			
الغرض من النتيجة التنظيمية خاء 2 هو إعطاء وسائل العمل اللازمة لتعزيز قدرة الإدارات الفنية والمكاتب الميدانية على تأدية نتائجها التنظيمية ضمن الأهداف الاستراتيجية من ألف إلى لام. ويستلزم هذا تأدية الوظائف الأساسية بصورة فعالة ومتسقة ووجود خدمات مواتية وتعلم متبادل والسعي إلى التميز. وستوفر منظمة الأغذية والزراعة مجموعتين من الأدوات الأساسية التي يمكن تصنيفها من الناحية المفهومية ضمن واحدة من الفئتين أدناه: ■ الأدوات الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة بوصفها منظمة للمعرفة ■ الأدوات الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة في دعم دولها وأصحاب الشأن التحدي، ويتمثل في ضمان إتاحة المعارف العالمية عن الأغذية والزراعة لأولئك الذين يحتاجونها، وعندما يحتاجونها، وبالشكل الذي يمكنهم الوصول إليه واستخدامه. ومن خلال المجموعة الأولى من الأدوات الأساسية، يتركز دور المنظمة المزدوج كجهة مقدمة للمعارف وميسرة لتدفق المعارف داخل المجتمع العالمي. وتحتاج المنظمة إلى نهج متسق للإحصاءات، على النحو الذي طالب به التقييم الأخير، وستحتاج إلى تنفيذ تدابير ملائمة من أجل تحقيق ذلك. ويحتل الاتصال والدعوة محور وظائف المنظمة بوصفها منظمة للمعارف. ويجب على المنظمة إقامة اتصالات على المستويين الداخلي والخارجي بطريقة سريعة ومتسقة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري - لتؤكد			

دورها القيادي ودعمها الحاشد للسعي العالمي نحو القضاء على الجوع. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تحسين الفهم لدى مقرري السياسات عن الحاجة إلى سياسات إنمائية تشجع الزراعة والقطاع الريفي وتحد من انعدام الأمن الغذائي والفقر، بما في ذلك الحاجة إلى تعبئة موارد متزايدة. وهناك حاجة أيضاً لضمان الاعتراف بدور ومساهمة المنظمة من جانب مقرري السياسات وأولئك الذين يمكنهم التأثير عليها، بمن فيهم عامة الجمهور.

وسوف تساهم المجموعة الثانية من الأدوات الأساسية في تحسين تأدية الخدمات للبلدان: يُعتبر تعزيز دور المنظمة كميسر لبناء القدرات/تنميتها جزءاً هاماً من هذه العملية تماشياً مع إعلاني أكرا وباريس لتعزيز الملكية. ويجب أن تقوم المنظمة بدور حافز في شراكة مع العناصر الفاعلة الوطنية والدولية عن طريق تقديم دعم متكامل وعالي الجودة لبناء/تنمية القدرات، وينعكس في الخطط الوطنية والإقليمية والعالمية، ويربط بين الأنشطة المعيارية والتشغيلية والدعائية. وعن طريق الاسترشاد باستراتيجية عامة لبناء/تنمية القدرات، ستساعد المنظمة على إقامة قاعدة مستدامة للقدرة في البلدان والأقاليم فيما يتعلق بالأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية.

ويجب على المنظمة أن تستخدم بفعالية المعارف المتاحة داخل المنظمة وكذلك شركاءها لدعم الدول الأعضاء ومنظماتها الخاصة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي في مجالات تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات وبناء القدرات على صياغة السياسات وتنفيذها، وتعزيز المؤسسي، وإعادة الهيكلة، والمعلومات الخاصة بالسياسات القطرية، ورصد السياسات، ووضع البرامج الميدانية. ولضمان مساعدة متسقة ومنسقة وعالية الجودة في مجال السياسات، فإن ذلك يتطلب نهجاً جامعاً تدعمه آليات ملائمة لتحقيق المزيد من التعاون فيما بين الإدارات.

ويعد التشريع أحد الأدوات الهامة لتنفيذ السياسات - وقد اعترفت المنظمة بالحاجة إلى تحسين ترابط واتساق وسرعة المشورة القانونية والخدمات القانونية المقدمة للأجهزة الرئاسية والصكوك الدولية. ويجري القيام بعمل مشترك بين التخصصات على نطاق شبكة من المواقع الجغرافية (المقر الرئيسي، والمكاتب الإقليمية والمكاتب الإقليمية الفرعية والمكاتب القطرية ومكاتب الاتصال)، وهذا يتطلب توجيه الاهتمام اللائق إلى العمل المترابط مع السماح بقدر كافٍ من الاستقلال الذاتي والتجاوب على جميع المستويات. وبالشكل نفسه، يجري تأمين الدعم الفني من أكثر المصادر فعالية، بما في ذلك عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية بما يتماشى والميزات المقارنة.

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
خاء 2-1 النسبة المئوية للموارد من الموظفين ومن غير الموظفين في الإدارات المستخدمة لأغراض الأهداف الاستراتيجية التي تشرف عليها إدارات أخرى	13 في المائة	20 في المائة	16 في المائة
خاء 2-2 نسبة المشروعات/البرامج الميدانية التي أسندت مهمة الرقابة الفنية عليها إلى المكاتب الميدانية	0	30 في المائة	20 في المائة
خاء 2-3 حصة الدعم والإشراف الفنيين المعهود بهما إلى شركاء معتمدين في الخارج	0	20 في المائة	10 في المائة
خاء 2-4 النسبة المئوية للمنتجات والخدمات المتصلة بإدارة المعلومات والمعرفة والإحصاءات، ونظم	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد

			المعلومات ذات الصلة، والمنفذة طبقاً للاستراتيجية المؤسسية للمنظمة
80 في المائة	100 في المائة	60 في المائة (على أن يجري تأكيدها عبر إجراء مسح)	خاء 2-5 النسبة المئوية للمنتجات والخدمات المتصلة بنظم وتكنولوجيا المعلومات والمنفذة طبقاً للاستراتيجية المؤسسية للمنظمة
3.890 مليوناً	3.965 مليوناً	3 614 مليون زيارة في الشهر	خاء 2-6 معدل الزيارات الشهرية إلى الموقع الإلكتروني www.fao.org
4 137	4 220	4 056 اقتباس في الشهر	خاء 2-7 معدل الاقتباسات الشهرية للمنظمة في المطبوعات/الوسائط الإلكترونية التي يقوم نظام Meltwarer برصدها
يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	خاء 2-8 النسبة المئوية للمنتجات والخدمات المتصلة ببناء القدرات المنفذة طبقاً للاستراتيجية المؤسسية للمنظمة
يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	خاء 2-9 النسبة المئوية للمنتجات والخدمات المتصلة بالمساعدة في مجال السياسات والمنفذة طبقاً لنظام المساعدة في مجال السياسات

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1- أدوات لكفالة اتباع نُهج متعددة التخصصات.
- 2- ضمان الجودة الفنية عبر الاستخدام الأمثل للموارد الداخلية والخارجية لأغراض الإشراف والدعم على الصعيد الفني.
- 3- وضع وتشجيع نُهج جامعة في مجالات إدارة المعلومات والتكنولوجيا ونظم الإحصاءات والمعلومات والتكنولوجيا.
- 4- استراتيجيات وأدوات لكفالة اتباع نُهج متسقة في مجالي الاتصال والدعوة.
- 5- برامج متسقة وفعالة للاتصال والدعوة تنفذ على جميع المستويات.
- 6- استراتيجية جامعة، وأدوات ومنهجيات لتحسين دعم المنظمة لبناء القدرات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.
- 7- مساعدة متسقة وجيدة التنسيق في مجال السياسات للبلدان والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي.
- 8- برامج لتعزيز التنسيق والاتساق في تقديم المشورة القانونية والتشريعية.
- 9- أدوات لجمع وحفظ ونشر المعلومات عن وضع الصكوك الدولية وإدارتها واستخدامها.

النتيجة التنظيمية خاء 3- شراكات وتحالفات رئيسية تساند وتستكمل عمل المنظمة والشركاء

الوحدة المسؤولة: مكتب الاتصالات المؤسسية والعلاقات الخارجية

التحدي، ويتمثل في حشد أفضل المعارف والقدرات في العالم لمساندة الدور القيادي للمنظمة في الحوكمة الدولية للزراعة والتنمية الزراعية. ولا توجد هذه المعارف والقدرات في المنظمة فقط وتحتاج إلى الربط التعاوني الفعال لمختلف المؤسسات ذات الصلة دعماً للأهداف المشتركة. ويمكن دعم قدرة المنظمة على الوفاء بولايتها عن طريق شراكات تعزز مصداقيتها كمنظمة

للمعارف وتحسن من صورتها في المنتديات العالمية، وتضيف قيمة عن طريق تضافر الجهود. ولتلبية احتياجات الأعضاء، تحتاج المنظمة إلى معرفة أين يمكن العثور على المعارف اللازمة للتوجيه السليم في مجالات الأغذية والزراعة والتغذية، وأين يمكن الوصول إليها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عن طريق شراكات استراتيجية جيدة التنظيم وراسخة ومستدامة. وتتيح الشراكات أيضاً القدرة على تحقيق وفورات في التكلفة ووفورات الحجم، خاصة في أوضاع المعونة الحالية المتغيرة.

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
خاء 3-1 نسبة الشراكات المنفذة والتي تعكس الخطوط التوجيهية لاستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات على المستوى المؤسسي	0	100 في المائة	50 في المائة
خاء 3-2 عدد البلدان التي تشارك فيها المنظمة في شراكات الأمم المتحدة بما يتماشى واستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع منظومة الأمم المتحدة	8	90	22
خاء 3-3 نسبة ترتيبات التعاون مع الوكالات التي توجد مقارها في روما وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنفذة طبقاً لخطط العمل المتفق عليها	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
خاء 3-4 عدد مجموعات المجتمع المدني المشاركة في مننديات حول السياسات و/أو المتعاونة في برامج فنية وأنشطة للمنظمة	يجري مؤتمران إقليميان للمنظمة مشاورات مع المنظمات غير الحكومية/المنظمات الأهلية	تجري جميع المؤتمرات الإقليمية للمنظمة مشاورات مع المنظمات غير الحكومية / المنظمات الأهلية	تجري 3 مؤتمرات إقليمية للمنظمة مشاورات مع المنظمات غير الحكومية/المنظمات الأهلية
خاء 3-5 عدد الشراكات والمشاروات مع القطاع الخاص المتماشية مع الخطوط التوجيهية الاستراتيجية للمنظمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية	شراكة استراتيجية واحدة مع القطاع الخاص	5 شراكات استراتيجية جديدة مع القطاع الخاص	3 شراكات استراتيجية جديدة مع القطاع الخاص

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1- استراتيجية للشراكة على نطاق المنظمة، واستراتيجيات محددة بشأن الشراكات، توضع وتنفذ على مستوى المنظمة وعلى كل من المستوى الإقليمي والإقليمي الفرعي والقطري.
- 2- خطوط توجيهية للشراكات الرسمية وغير الرسمية، تتضمن الدروس المستفادة.
- 3- المشاركة في زيادة الاتساق في منظومة الأمم المتحدة على جميع المستويات، بما في ذلك المنتديات العالمية الرفيعة المستوى لصنع القرار، ومساهمة المنظمة في أدوات البرمجة القطرية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (داخل نطاق أفرقة الأمم المتحدة القطرية وفي البرمجة المشتركة والبرامج المشتركة).
- 4- وثيقة مشتركة بعنوان "توجيهات للتعاون فيما بين الوكالات الكائنة في روما" وخطة التنفيذ ذات الصلة.
- 5- الشركاء الذين يعملون من خلال آليات تشاورية جديدة.

6- خطوط توجيهية وأدوات لإدارة الشراكات مع القطاع الخاص.			
7- تمثيل المنظمة في الاجتماعات الخارجية.			
النتيجة التنظيمية خاء 4- توجيه فعال للمنظمة من خلال تعزيز الحوكمة والإشراف			
الوحدات المسؤولة: مكتب المفتش العام، مكتب التقييم، مركز الخدمات المشتركة			
التحدي، ويتمثل في الخدمة الفعالة للأجهزة الرئاسية والدستورية للمنظمة وتنفيذ قراراتها بطريقة إيجابية وشفافة. وتتطلب برامج المنظمة وعملياتها إشرافاً لمساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق وضع نهج مدروس ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، والرقابة، وعمليات الحوكمة الداخلية. ويجري الترويج لبيئة مترابطة على نطاق عمليات المنظمة عن طريق الكشف والتحقيق ومنع الغش والسلوك غير المرضي، وتطوير الدروس المستفادة وإجراء التغييرات الإجرائية والتغييرات في مجال السياسات المطلوبة لتعزيز الترابط في داخل المنظمة.			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
حاء 4-1 النسبة المئوية لميزانية المنظمة (البرنامج العادي ومن خارج الميزانية) التي تؤول إلى وظيفة التقييم	0.5 في المائة	1.0 في المائة	0.8 في المائة
حاء 4-2 النسبة المئوية لتوصيات التقييم المقبولة والمنفذة في المواعيد المتفق عليها	50 في المائة	100 في المائة	80 في المائة
حاء 4-3 النسبة المئوية لتوصيات مكتب المفتش العام التي تقبلها الإدارة وتنفذها	70 في المائة	90 في المائة	80 في المائة
حاء 4-4 النسبة المئوية لجميع الشكاوى/الادعاءات المتعلقة بالغش وسوء السلوك التي يجري تجهيزها و/أو يجري التحقيق فيها في غضون أطر زمنية محددة	80 في المائة تم استعراضها وإيجاد حل لها خلال ستة أشهر من تلقيها	80 في المائة من عدد متزايد من الشكاوى/الادعاءات الواردة	80 في المائة من عدد متزايد من الشكاوى/الادعاءات الواردة
حاء 4-5 النسبة المئوية لقرارات المؤتمر والمجلس التي أنجزتها المنظمة في غضون المهل الزمنية المقررة	75 في المائة	100 في المائة	80 في المائة
حاء 4-6 النسبة المئوية لوثائق الأجهزة الرئاسية التي تصدر وفقاً للمتطلبات الدستورية	70 في المائة	100 في المائة	80 في المائة
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1 - ميثاق لوظيفة التقييم في المنظمة.			
2 - ميثاق لمكتب المفتش العام وضع وتنفيذ خطة شاملة للمراجعة تكون مستندة إلى المخاطر.			
3 - نظام لإدارة الحالات من أجل تحديد جميع الشكاوى بخصوص الغش وسوء السلوك في برامج المنظمة وعملياتها، وتجهيزها و/أو التحقيق فيها في الوقت المناسب.			
4 - خطة شاملة لخدمة الأجهزة الرئاسية والدستورية بطريقة مرضية ولعقد اجتماعاتها بطريقة شفافة.			
5 - تنفيذ تعديلات النصوص الأساسية المتعلقة بدور الأجهزة الرئاسية في الوقت المناسب.			

الهدف الوظيفي ذال -

الإدارة الكفوءة والفعالة

موارد الفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	الدعم للبرنامج الميداني / المساعدة للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
ذال 01	65 558	7 006	524	5 200	12 730	78 288
ذال 02	24 472	2 215	0	3 110	5 325	29 797
ذال 03	19 211	7 898	0	0	7 898	27 109
المجموع	109 241	17 119	524	8 310	25 953	135 195

القضايا والتحديات

لقد وصف التقييم الخارجي المستقل المنظمة بأنها منظمة بيروقراطية شديدة وباهظة التكلفة تتسم بعمليات مفرطة للسيطرة على المعاملات، وبارتفاع مستويات التداخل والازدواجية، وبانخفاض مستويات السلطة المفوضة. وأشار إلى أن الهيكل الإداري للمنظمة يركز بإفراط على الضوابط السابقة لاتخاذ إجراء ولا يشدد على تفويض السلطة، مما يترك أثراً سلبياً على الكفاءة وتحفيز الموظفين. وستتصدى المنظمة لتحدياتها عن طريق إجراء تقدير أوضح للمخاطر الناشئة عن أنشطتها وعملياتها الإدارية. ويمكن أن يقضي هذا العمل إلى إحداث تغييرات في طرق العمل ومنها مثلاً طرق مرنة للاضطلاع بالإدارة والخدمات الإدارية بمستويات عالية من الكفاءة والجودة، مع أداء المسؤوليات الخاصة بالصناديق الاستثمارية. ويلزم وجود خطوط واضحة للسلطة والمسؤولية والمساءلة، مع وجود الدعم اللازم من نظم المعلومات والتدريب، في ظلّ تزايد نقل الموارد - والقرارات المتعلقة باستخدامها - إلى المواقع التي يجري فيها تنفيذ المشروعات والبرامج. ويجب على المنظمة، بحكم طبيعتها كمنظمة معرفة، أن يكون بمقدورها أيضاً اجتذاب موظفين من ذوي الكفاءات العالية والهمة الكبيرة والإبقاء عليهم، وتهيئة بيئة للتعلّم يمكن فيها للموظفين أن ينموا ويحسنوا مهاراتهم المهنية والإدارية.

الافتراضات والمخاطر

- الافتراض بأن المشروعات ذات الصلة بإصلاح نُظم الشؤون الإدارية ونظم الإدارة في خطة العمل الفورية، وتنفيذ تلك المشروعات.
- خطر أن يؤدي الافتقار إلى الموارد اللازمة إلى إعاقة التنفيذ.
- تحتاج مسبقاً قدرة المنظمة على تنفيذ التغييرات اللازمة للاستجابة للتقييم الخارجي المستقل وتحقيق الهدف الوظيفي ذال إلى تغيير ثقافة المنظمة وفي الطريقة التي تعمل بها المنظمة. وخطر أن تكون توقعات حدوث التغيير فوراً أكبر من قدرة المنظمة على التكيف.
- في بيئة محدودة الموارد، تتطلب عمليات الإصلاح المختلفة تحديداً للأولويات وستلزم إدارة أوجه الاعتماد المتبادل والتضاربات المحتملة بعناية.
- خطر أن تعيق عقلية "التوقع" والمواقف المترسخة، والقصور الذاتي، وتجزؤ العمليات، القدرة على التغيير.
- ستنتوي إعادة التشكيل على نطاق المنظمة على إدماج خدمات كانت منفصلة سابقاً. وهذا سينطوي على تكاليف انتقالية يلزم الإقلال منها إلى أدنى حد.
- خطر الافتقار إلى تمويل خاص بالتحول من أجل تلبية تكاليف تحسين الخدمات الإدارية.

النتيجة التنظيمية ذال 1 – الاعتراف بأن خدمات الدعم التي تقدمها المنظمة موجّهة نحو العملاء وفعالة وكفوءة وتُدار جيداً الوحدة المسؤولة: شعبة الخدمات الإدارية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
ذال 1 – 1 النسبة المئوية لخدمات المنظمة التي يغطيها اتفاق بشأن مستوى الخدمات.	0	40 في المائة	20 في المائة
ذال 1 – 2 حصة الخدمات التي تطبّق عليها مقاييس مرجعية.	يحدد فيما بعد استناداً إلى حصر الخدمات	40 في المائة	20 في المائة
ذال 1 – 3 النسبة المئوية للعمليات والإجراءات التي يجري ترشيدها.	يحدد فيما بعد استناداً إلى حصر الخدمات	40 في المائة	20 في المائة
ذال 1 – 4 الأخذ بنظام الإبلاغ الرسمي عن الرقابة الداخلية.	لا يوجد	الأخذ بنظام الإبلاغ الرسمي عن الرقابة الداخلية.	الإعداد جار
ذال 1 – 5 تحسّن رضا العملاء	يحدد فيما بعد	رضا بنسبة قدرها 75 في المائة	50 في المائة راضية
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية			
1 – الرصد الكفؤ والفعال لجميع العقود ذات الصلة بالخدمات مع الموردين الخارجيين.			
2 – الرصد الكفؤ والفعال لجميع الخدمات الداخلية.			
3 – تدريب الموظفين على تنفيذ اتفاقات مستوى الخدمات، واستقصاءات الزبائن، وعلى جمع بيانات من أجل القياس المرجعي.			
4 – الاتصال الفعال مع الزبائن.			
5 – توافر خبرة فنية للمساعدة في جمع البيانات من أجل قاعدة بيانات القياس المرجعي.			
6 – وجود آليات لإدارة تعليقات المستعملين وتطبيق الدروس المستفادة.			
7 – الأخذ بأفضل الممارسات والمعايير المعترف بها لتحسين العمليات باستمرار.			
8 – استقصاءات سنوية للعملاء.			
النتيجة التنظيمية ذال 2 – الاعتراف بالمنظمة كمورد للمعلومات الشاملة والدقيقة والهامة بشأن الإدارة الوحدة المسؤولة: شعبة الشؤون المالية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
ذال 2 – 1 حصول المنظمة على رأي سنوي لا تحفظ فيه من المراجعة الخارجية	تتلقى المنظمة حالاً على رأي لا تحفظ فيه من المراجعة الخارجية كل سنتين	رأي سنوي لا تحفظ فيه من المراجعة الخارجية.	رأي لا تحفظ فيه من المراجعة الخارجية كل سنتين
ذال 2 – 2 تزايد النسبة المئوية للوحدات التنظيمية صاحبة الشأن التي تستخدم المعلومات المستخرجة من نظام معلومات إدارة المنظمة بصفة منتظمة.	يحدد فيما بعد (توزع حالياً معلومات إدارة الشؤون الإدارية من خلال وسائل متفرقة ومخصصة)	80 في المائة	إنشاء آلية للتنسيق والإبلاغ عن إحصاءات المستخدمين لمعلومات إدارة الشؤون الإدارية في المنظمة

زال 2 - 3 تحسّن القدرة على إصدار تقارير نهائية عن معلومات المنظمة من خلال استخدام أدوات إبلاغ معيارية.	يحدد فيما بعد (عدد التقارير النهائية عن المعلومات المؤسسية التي تستلزم تعديلاً مخصصاً)	خفض عدد التقارير التي تتطلب تعديلاً مخصصاً يتوقف على تحديد خط الأساس.	تخفيض في عدد التقارير التي تستلزم تعديلاً مخصصاً (تبعاً لإرساء خط الأساس)
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية 1 - الإعداد المتواصل لمعلومات عن الأداء المالي تكون هامة وحسنة التوقيت وإبلاغها إلى المديرين والأعضاء والجهات المانحة. 2 - نظام معلومات إدارة المنظمة. 3 - إجراءات إدارة المعلومات الإدارية التي تعبر عن تعليقات المستعملين. 4 - وضع السياسات والإجراءات المالية المؤسسية ذات الصلة وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. 5 - تسجيل المعلومات المحاسبية والمالية بشكل دقيق وكامل وفي الوقت المناسب في حسابات المنظمة.			
النتيجة التنظيمية زال 3 - الاعتراف بالمنظمة كمستخدم ينفذ أفضل الممارسات في إدارة الأداء والموظفين، والتزامها بتنمية قدرات موظفيها، واستفادتها من تنوع قوة العمل الموجودة لديها الوحدة المسؤولة: شعبة إدارة الموارد البشرية			
المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	الغاية (سنتان)
زال 3 - 1 النسبة المئوية للمديرين الذين يكملون برنامج التدريب الإداري الأساسي الخاص بالمنظمة (النسبة المئوية لجميع الموظفين من الرتبة ف - 5 وما فوقها)	0 في المائة	50 في المائة	19 في المائة
زال 3 - 2 نسب تحسّن الكفاءة (استناداً إلى النسبة المئوية للموظفين الذين يشاركون في نظام تقييم أداء الموظفين وزيادتهم في إطار تصنيف الكفاءة).	0 في المائة؛ يحدد فيما بعد (لم تُعتمد بعد معدلات الكفاءة)	مشاركة 90 في المائة من الموظفين في نظام تقييم الأداء؛ وزيادة بنسبة قدرها 50 في المائة في تصنيفات الكفاءة	يشارك 85 في المائة من الموظفين في نظام تقييم الأداء، و20 في المائة مضمّنين في نسب الكفاءة
زال 3 - 3 زيادة النسبة المئوية لتتنقل قوة العمل بقياسها تبعاً لتخفيض عدد الموظفين في نفس الرتبة أو الوظيفة في الثماني سنوات الأخيرة	18 في المائة	11 في المائة	16 في المائة
زال 3-4 تحسن تمثيل المرأة على جميع المستويات قياساً على نسبة الإناث من الموظفين حسب الفئة	فئة الخدمات العامة: 64 في المائة؛ الفئة الفنية: 33 في المائة؛ المديرون: 15 في المائة	فئة الخدمات العامة: يحدد فيما بعد؛ الفئة الفنية: 38 في المائة؛ المديرون: 20 في المائة	فئة الخدمات العامة: يحدد فيما بعد؛ الفنيون: 36 في المائة؛ المديرون: 18 في المائة
زال 3-5 زيادة النسبة المئوية لعدد البلدان الأعضاء الممثلة تمثيلاً عادلاً	61 في المائة	70 في المائة	64 في المائة
زال 3-6 ازدياد رضا الزبائن عن سياسات الموارد البشرية	يحدد فيما بعد	75 في المائة	50 في المائة

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

- 1 - التحاق جميع مديري المنظمة ببرنامج أساسي للتدريب على الإدارة في غضون 24 شهراً من تعيينهم، يتضمن برامج لتنمية القدرات، والإدارة، والقيادة، والتوجيه.
- 2 - ارتباط نظام تقييم أداء الموظفين بخطط العمل، والكفاءات، ونظام للمكافأة والتقدير.
- 3 - استراتيجية اتصال من أجل الموظفين والمديرين.
- 4 - مهمة ونظام لرصد تنقل الموظفين وإدارته وإبلاغ جميع الإدارات/المكاتب به.
- 5 - سياسات بشأن الموارد البشرية تساهم في تنفيذ أفضل الممارسات في ما يتعلق بإدارة البشر.
- 6 - مسوحات عملاء سنوية

برنامج ممثليات المنظمة

موارد الفترة 2010-2011 لبرنامج ممثليات المنظمة (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	صافي الاعتمادات	المساهمات الأساسية الطوعية	الدعم للبرامج الميدانية/ المساعدة للبلدان الأعضاء	حالات الطوارئ	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	المجموع
مكاتب المنظمة القطرية 1 - تغطية الشبكة القطرية العاملة وتنفيذها في أفريقيا	39 851	537	3 828	1 672	6 037	45 888
مكاتب المنظمة القطرية 2 - تغطية الشبكة القطرية العاملة وتنفيذها في آسيا والمحيط الهادي	13 641	340	2 175	950	3 465	17 106
مكاتب المنظمة القطرية 4 - تغطية الشبكة القطرية العاملة وتنفيذها في أمريكا اللاتينية	14 948	641	2 262	988	3 891	18 839
مكاتب المنظمة القطرية 5 - تغطية الشبكة القطرية العاملة وتنفيذها في الشرق الأدنى	6 643	181	348	152	681	7 324
مكاتب المنظمة القطرية 7 - تغطية الشبكة القطرية العاملة وتنفيذها في أوروبا	2 110	0	87	38	125	2 235
المجموع	77 194	1 699	8 700	3 800	14 199	91 393

287- يرد برنامج مكاتب المنظمة القطرية كباب منفصل في قرار الاعتمادات لأغراض الميزانية، كما يرد بالتفصيل في الجزء الثالث - دال.

288- ينبغي ملاحظة أن الموارد الآتية من خارج الميزانية للمشروعات التي تديرها مكاتب المنظمة القطرية ترد تحت النتائج التنظيمية الفنية. ولذا، فإن الموارد من خارج الميزانية لحالات الطوارئ ومساعدة البلدان في الجدول أعلاه تتعلق أساسا بالإيرادات التي ينتظر أن تحصلها هذه المكاتب مقابل تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي للمشاريع التي تنفذها خلال الفترة المالية.

برنامج التعاون التقني

برنامج التعاون التقني (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	صافي الاعتمادات	المساهمات الأساسية الطوعية	الدعم للبرامج الميدانية/ المساعدة للبلدان الأعضاء	حالات الطوارئ	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	المجموع
برنامج التعاون التقني 10 إدارة ودعم برنامج التعاون التقني	4 292	0	0	0	0	4 292
برنامج التعاون التقني 02 مشاريع برنامج التعاون التقني	104 929	0	0	0	0	104 929
المجموع	109 221	0	0	0	0	109 221

289- يرد برنامج التعاون التقني كباب منفصل في قرار الاعتمادات لأغراض الميزانية، كما يرد بالتفصيل في الجزء *ثالثاً-د/ل*. وكما يتبين من الجدول أعلاه، فإن العنصرين الرئيسيين هما إدارة ودعم برنامج التعاون التقني، وهو الذي سيتم تقاسمه - مع تحقيق اللامركزية للبرنامج - بين المقر والمكاتب الميدانية. ومشاريع برنامج التعاون التقني، التي تقدم مساعدات مباشرة إلى البلدان. وكما يلاحظ من *الجزء أ/ولا - د/ل* الخاص ببرنامج التعاون التقني، فقد نقل مبلغ 0.9 مليون دولار الذي تحقق كوفورات من إدارة ودعم برنامج التعاون التقني إلى مشروعات البرنامج.

المصروفات الطارئة

موارد المصروفات الطارئة في الفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	البرنامج الميداني	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
601 - المصروفات الطارئة	600	0	0	0	0	600
المجموع	600	0	0	0	0	600

290- لا تزال الموارد المخصصة للمصروفات الطارئة على حالها منذ برنامج العمل والميزانية للفترة 1980-1981.

الإنفاق الرأسمالي

موارد الإنفاق الرأسمالي في الفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	البرنامج الميداني	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
801 - البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1 884	0	0	0	0	1 884
802 - التطبيقات الإدارية المؤسسية	1 483	2 350	0	0	2 350	3 833
803 - التطبيقات الفنية المؤسسية	5 169	0	0	0	0	5 169
804 - نظام إدارة المحتويات والوثائق الإلكترونية	1 750	0	0	0	0	1 750
805 - المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (بما في ذلك معايير المحاسبة الميدانية)	10 700	0	0	0	0	10 700
806 - نظم إدارة المعلومات	2 525	800	0	0	800	3 325
807 - إطار إدارة الموارد البشرية الداعمة	4 068	0	0	0	0	4 068
808 - الترحيل	(5 000)	0	0	0	0	(5 000)
المجموع	22 579	3 150	0	0	3 150	25 729

1- البنية الأساسية الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

291- يغطي مشروع البنية الأساسية الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات البنود الخاصة بالحواسيب الرئيسية، وشبكات التخزين والاتصالات، بما في ذلك الهواتف والبريد الإلكتروني، التي تعتمد عليها خدمات تكنولوجيا المعلومات ونظم الاتصالات في المنظمة. وهي تكفل بنية أساسية سليمة ومستدامة لها كفاءتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم احتياجات العمل في المنظمة. ومن المقرر أن تكون هناك عمليتا استثمار رئيسيتان من أجل:

- تطوير البنية الأساسية لحاسوب رئيسي مشترك يمكن للمنظمة من خلاله أن تستفيد من التكنولوجيات الحديثة، بما في ذلك التصورات الافتراضية من أجل توفير خدمات تتسم بقدر أكبر من المردودية التكاليفية والأداء العالي والمتانة بالنسبة إلى نظم المعلومات في المنظمة؛
- وتحديث أجهزة الحاسوب الرئيسية في المكاتب الميدانية، بعد الانتهاء بنجاح من سحب أجهزة البريد الإلكتروني فيما بين المكاتب، وتحسين موثوقية الخدمة بإحلال حزم من البرمجيات التي تتوافق مع ما يستخدمه شركاء العمل محل أجهزة الحاسوب القديمة، والسماح للموظفين باستخدام هذه البرمجيات الجديدة؛

2- التطبيقات الإدارية في المنظمة:

292- ينص مشروع النظم الإدارية في المنظمة على تحسين نظم التخطيط لموارد المنظمة لكي تلبي احتياجات العمل. ومن المقرر أن تكون الاستثمارات الرئيسية في هذا المجال في الميدانين التاليين:

- الإبقاء على المناخات المؤسسية متمشية مع معايير الصناعة الحالية عن طريق إيجاد تآزر مع المبادرات الرئيسية الأخرى مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالإضافة إلى إعطاء قدر أكبر من المرونة في اختيار الحلول سواء في المقر أو في المكاتب الميدانية؛
- وتعزيز نظم الملكية والإدارة البائدة في المنظمة ككل لسد الثغرات الوظيفية وتجنب الازدواجية، فضلاً عن إجراء بعض التعديلات والتحسينات المتنوعة لتلبية الاحتياجات التشغيلية والعملية الديناميكية لتلك النظم.

3- التطبيقات الفنية في المنظمة:

293- ستنهض مشروعات الطلبات الفنية في المنظمة بصورة خاصة بالأطر المؤسسية ومواقع تخزين البيانات الفنية المستخدمة في إدارة المعلومات الفنية دعماً للأعمال الرئيسية للمنظمة. وتشمل المشروعات ضمن هذه المجموعة:

- إنشاء موقع لتخزين البيانات التنظيمية للمؤسسة، على أن يكون بمثابة مرفق موثوق به وقابل للتوسع ويتسم بالمتانة والأمان لكي يتولى تخزين بيانات المنظمة الفنية والعلمية والمتعددة التخصصات، وتنظيمها وتكاملها وتحديد مواقعها واسترجاعها؛
- تحديث قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة، من خلال: (1) إطار جودة على مستوى المنظمة للإحصاءات الزراعية والحرارية وتلك الخاصة بمصايد الأسماك (طبقاً للتوصية 3-5 من التقييم المستقل عن الإحصاءات)، جنباً إلى جنب مع نظام عمل مساند للإطار لكي تعتمد شعبة الإحصاء والشعب الأخرى ربما؛ (2) إنشاء مخزن للبيانات الإحصائية يضم سلاسل البيانات الزمنية في المنظمة بما يتماشى وإطار الجودة في المنظمة؛
- ومشروع، مستمر من 2008-2009، لتيسير تحويل مجموعات البيانات الإعلامية الحالية وإعدادها وتحميلها وتوثيقها وتوسيع هذه القاعدة الإعلامية لكي تخدم احتياجات نظم المعلومات، بما في ذلك مستودع البيانات الفنية في المنظمة.

4- نظم المحتوى الإلكتروني وإدارة الوثائق:

294- توفر نظم المحتوى الإلكتروني وإدارة الوثائق بيئة عمل "بلا أوراق" حيث تدفقات العمل المناسبة والآلية لتيسير عمليات الاستعراض والموافقة. وقد أسفر عدد من مبادرات نظم المحتوى الإلكتروني ونظم إدارة الوثائق في الماضي عن عدة حلول استخدمت تكنولوجيات مختلفة. وسوف يتم تطبيق المبادرات التالية لوضع حلول تلبي احتياجات عمل المنظمة وإداراتها:

- التوسع في نظم إدارة الوثائق وتدفق العمل، التي تستخدم الآن على نطاق ضيق، في مختلف أنحاء المنظمة. وسوف يسمح ذلك بعمل الوثائق ونشرها داخل وحدات العمل وفيما بين إدارات المنظمة؛
- إيجاد حلول لنظم المحتوى الإلكتروني في المنظمة من أجل تخزين مختلف أنماط المحتويات الإلكترونية، والحصول عليها ونشرها فيما بين المجتمعات المتناثرة. ولا يقتصر ذلك على المعلومات النصية، بل يمتد إلى مختلف الأنماط الأخرى من العناصر الجغرافية وتلك الخاصة بوسائل الإعلام المتعددة، التي تستخدم على نطاق واسع في المنظمة وخارجها. وسوف يجمع هذا الحل بيئات إدارة المحتويات ووسائل التعاون التفاعلية، ليشكلا بيئة متماسكة تستخدم حلولاً فنية متكاملة؛
- البدء باستبدال النظام الخاص بطلب معالجة الوثائق الذي كان قد وضع منذ سنوات عدة، في سياق أوسع لإدارة الوثائق واستناداً إلى إطار تكنولوجي حديث وموحد.

5- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (بما في ذلك نظام المحاسبة الميدانية):

295- إن مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما فيها نظام المحاسبة الميدانية، هو مبادرة على مستوى منظومة الأمم المتحدة للأخذ بأفضل الممارسات في المعايير المحاسبية الدولية لإصدار تقارير مالية شفافة وموثوقة بها. وسيكون هذا النظام هو الأساس في إعطاء معلومات مالية كاملة، وسهلة الفهم وقابلة للمقارنة بغيرها، الأمر الذي سيفضي إلى صنع القرارات واستخدام الموارد بصورة أفضل. أما إعادة نظام المحاسبة الميدانية، الذي أدمج في مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فسوف يدعم احتياجات المكاتب الميدانية فيما يتعلق بتسجيل المعاملات المالية، وحسابها، وكتابة تقارير عنها.

6- نظم معلومات الإدارة:

296- ينبغي لنظم معلومات الإدارة أن تستجيب لاحتياجات المؤسسة القائمة منذ وقت طويل، بما في ذلك كتابة تقارير عن التشغيل والحاجة إلى تحليل البيانات، ودعم صنع القرار على مستوى الإدارة. ويشمل العمل في هذا المجال:

- تحديد احتياجات نظم معلومات الإدارة في المؤسسة في مجال العمليات الإدارية، وتحديد الإجراءات والعمليات المتعلقة بإدارة البيانات الإدارية. وهذا المشروع استمرار للعمل الذي بدأ في 2008-2009؛
- تهيئة مناخ لكتابة تقارير عن معلومات الإدارة/تحليل البيانات ليغطي مجال الموارد البشرية، وينهض أيضاً بمخزن البيانات في المؤسسة باعتباره المصدر المحدد لبيانات الموارد البشرية لأغراض كتابة التقارير والتحليلات (استكمال العمل الذي بدأ في 2008-2009)؛
- العمل على التنفيذ المرحلي والتدريجي لنظم معلومات الإدارة المتكاملة عن جميع المهام الإدارية الأخرى وإعداد المنتجات الإعلامية اللازمة لصنع القرار على مختلف مستويات الإدارة، فضلاً عن توفير القدرة على إعداد التقارير على مستوى المنظمة عند مختلف مستويات العمل.

7- إطار دعم إدارة الموارد البشرية:

297- تحتاج نظم الموارد البشرية في المنظمة إلى النهوض بها. وتشمل التوسعات والتحسينات: تنفيذ توصيف الوظائف وإطار جديد للكفاءة، ودعم سياسات محسنة لتعيين الخبراء الاستشاريين بطريقة حديثة لقائمة المرشحين، ودعم مبادرات تنمية قدرات الموظفين من خلال التعلم، وتحديث نظام إدارة وتقييم الأداء.

الإنفاق الأمني

موارد الإنفاق الأمني في الفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	البرنامج الميداني	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
901- مناخ عمل آمن ومأمون لتأدية البرامج في المقر الرئيسي	11 333	188	0	0	188	11 521
902- مناخ عمل آمن ومأمون لتأدية البرامج على المستوى العالمي	14 022	0	0	601	601	14 623
903- الترحيل	(1 400)	0	0	0	0	(1 400)
المجموع	23 955	188	0	601	789	24 744

298- يعطي باب *الإنفاق الأمني* تغطية شاملة لتكاليف الموظفين وغير الموظفين التي لها علاقة مباشرة بأمن وسلامة موظفي المنظمة وممتلكاتها التي تدخل ضمن مرفق الإنفاق الأمني الذي حدده قرار المؤتمر رقم 2005/5. وهذه النفقات مقسمة إلى برنامجين بشأن *أمن المقر وأمن الميدان*.

299- ويهدف برنامج *أمن المقر* إلى كفالة بيئة عمل تكفل السلامة والأمن لتسليم برنامج المقر ويوفر الدعم لتنفيذ مهمة المدير العام باعتباره المسؤول المختار لإيطاليا. وهو يشمل الإبقاء على التعاون مع سلطات الحكومة المضيفة، وإقامة نظم لإدارة الأمن، وتوفير بيئة تمكينية، وضمان سلامة وأمن العاملين، وكفالة الأمن داخل مباني المقر.

300- أما برنامج *أمن الميدان* فيتناول سلامة وأمن موظفي المنظمة في الميدان ليكفل سلامة وفعالية تسليم الأنشطة البرامجية المنوط بالمنظمة القيام بها. وهو يغطي:

- نشر سياسات الأمن في منظومة الأمم المتحدة بتمثيل المنظمة في شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات، و توفير مدخل لمساعدة كبار المسؤولين في المنظمة في اتخاذ القرارات الخاصة بسياسة الأمن والمسائل المرتبطة بها.
- الاحتياجات الأمنية للمكاتب الميدانية: المكاتب الإقليمية وشبه الإقليمية، وكذلك ممثليات المنظمة وغيرها من المواقع الميدانية، وذلك بتخصيص موارد لتوفير التدريب والخدمات والمستلزمات، امتثالاً للحد الأدنى من معايير الأمن التشغيلي (MOSS) والحد الأدنى من معايير الأمن السكني (MORSS)، كما يحدد بحسب كل مقر من مقر العمل.
- إعطاء معلومات لممثلي المنظمة وإسداء المشورة في مجال السياسات لجميع الوحدات الفنية فيما يتعلق بسياسات وإجراءات الأمن الميداني، بما في ذلك التشجيع على الامتثال لاحتياجات التدريب على الأمن والتصديق على إجراءاته.
- والاتصال بإدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة والاشتراك في بوليصة التأمين ضد الأحداث المؤذية لتغطية أقساط الموظفين المؤهلين.

التحويلات إلى صندوق التسويات الضريبية

- 301- أنشئ صندوق معادلة الضرائب اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 1972.
- 302- وتماشياً مع الممارسة المتبعة منذ الفترة 1972-1973، تقدم ميزانية الفترة 2010-2011 على أساس إجمالي، وذلك بإضافة اعتمادات ضرائب دخل الموظفين إلى إجمالي ميزانية العمل الفعلية.
- 303- ولن يؤثر ذلك على الاشتراكات التي تدفعها الدول الأعضاء التي لا تفرض ضريبة على مرتبات مواطنيها من موظفي المنظمة؛ بحيث يتم رد نصيبها بالكامل من اعتمادات ضرائب دخل الموظفين بخصمها من الاشتراكات المستحقة عليها.
- 304- وبالنسبة للدول الأعضاء التي تفرض ضرائب على مرتبات مواطنيها من موظفي المنظمة، ستخفف حصتها من اعتمادات ضرائب دخل الموظفين بما يساوي المبلغ المقدّر اللازم لرد الضرائب لموظفي المنظمة المعنيين.
- 305- ويمثل مبلغ 98.1 مليون دولار أمريكي المدرج للفترة 2010-2011 الفرق بين إجمالي التكاليف وصافي المرتبات، في ما يتعلق بموظفي الفئة الفنية والفئات العليا، على أساس جداول مرتبات الأمم المتحدة اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2009.
- 306- وستقدم المبالغ الناشئة عن نظام ضرائب دخل العاملين التي ستخصم من قيمة اشتراكات الدول الأعضاء بعد إقرار المؤتمر العام لجدول الاشتراكات الذي سيطبق للفترة 2010-2011.

الملحق الأول – الأبعاد الإقليمية

307- يقدم هذا الملحق لمحة عن التحديات الرئيسية ومجالات التركيز التي تهتم أقاليم معينة، والتي ستراعي عند تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والنتائج التنظيمية. وقد حددت هذه التحديات ومجالات الأولوية بقيادة المكاتب الإقليمية المعنية، بالتشاور مع المكاتب الإقليمية الفرعية والشعب الفنية في المقر، وعلى ضوء توصيات المؤتمرات الإقليمية وغيرها من المنتديات التشاورية.

308- ويعرض الجدول الموجز التالي تفصيل تقديرات الموارد الكلية فيما يتعلق بالعمل على الصعيد العالمي وبكل من الأقاليم.

مقترحات ميزانية الفترة 2010-2011 بحسب المواقع (بآلاف الدولارات الأمريكية

تبعاً لسعر الصرف في الفترة 2008-2009)

الإقليم	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
المقر الرئيسي/العالم	637 618	241 389	744 380	1 623 387
أفريقيا	112 793	1 304	69 555	183 652
آسيا والمحيط الهادي	63 076	965	91 322	155 363
أوروبا وآسيا الوسطى	40 815	910	11 704	53 429
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	59 396	2 363	68 069	129 828
الشرق الأدنى	32 267	258	32 722	65 247
المجموع	945 965	247 189	1 017 751	2 210 906

أفريقيا

309- اقتصاد أفريقيا قائمة على الزراعة في المقام الأول. وتقدم الزراعة، في معظم البلدان الأفريقية النصيب الأكبر من إجمالي الناتج المحلي، وتسهم بنحو 40 في المائة من الصادرات و70 في المائة من فرص العمل. بيد أن الفقر والجوع ونقص التغذية متفشية على نطاق واسع، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلى الرغم مما يبذل من جهود لتعزيز تنمية الزراعة فهي تظل تواجه معوقات كبرى تشمل نقص الرسالة، عدم الكفاءة والافتقار إلى القدرة التنافسية، انخفاض الإنتاجية وضعف إمكانات الوصول إلى السوق.

310- وعلى الرغم مما يتمتع به إقليم أفريقيا من موارد مائية كبيرة، فإن 93 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة تعتمد على الأمطار التي لا يمكن التنبؤ بها، مع استخدام 4 في المائة فقط من موارد المياه المتاحة لأغراض الري. وتشهد التربة تدهوراً متسارعاً. كما أن استخدام الأسمدة يقل عن 10 في المائة من نظيره في الأقاليم الأخرى. والبنى الأساسية الريفية في مجالات النقل والتخزين والتعبئة غير كافية في أغلب الأحيان، مما يجعل السلع الزراعية الأفريقية غير قادرة على المنافسة في مقابل الواردات. يضاف إلى ذلك أن الإقليم يواجه أخطار شديدة مصدرها الآفات والأمراض الحيوانية

العابرة للحدود والتي تستلزم قدرات استجابة قوية من خدمات الصحة النباتية والخدمات البيطرية للقيام بالأعمال الوقائية والعلاجية الضرورية. ويتسم إقليم أفريقيا على وجه الخصوص بظالة الاستثمارات في قطاع الزراعة على الرغم من التزام رؤساء الدول والحكومات بتخصيص 10 في المائة من الميزانيات الوطنية للزراعة والتنمية الريفية.

311- ومن بين التحديات التي يواجهها إقليم أفريقيا النمو السكاني السريع، تزايد سكان الحضر، وتغير أنماط سكان الريف بما في ذلك الأيدي العاملة الزراعية الهرمة، والتزايد المطرد في الواردات الغذائية لتلبية احتياجات تزايد عدد السكان، وعدم استقرار الأسواق العالمية وتغير المناخ.

312- واستنادا إلى توجيهات وتوصيات مؤتمر المنظمة الإقليمي الخامس والعشرين لأفريقيا، فإن مجالات التركيز الرئيسية لعمل المنظمة في الإقليم عامي 2010-2011 في سياق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة هي كما يلي:

(أ) *التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي* (الهدف الاستراتيجي ألف): المساعدة على وضع سياسات واستراتيجيات للإنتاج المستدام لتلبية الطلبات المتعاظمة والمتغيرة، والالتزام بمعايير السلامة والمعايير البيئية، والتنويع للحد من المخاطر؛ وإدارة أفضل لما بعد الحصاد بما في ذلك التجهيز؛

(ب) *زيادة الإنتاج الحيواني المستدام* (الهدف الاستراتيجي باء): المساعدة على صياغة استراتيجيات وخطط استثمار لتنمية أصحاب الحيازات الصغيرة في مجالات إنتاج الألبان، والإنتاج الحيواني، وإنتاج اللحوم والدواجن في كافة أنحاء الإقليم في شراكة مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية، تعزيز قدرات الخدمات البيطرية لتحسين صحة الحيوان والصحة البيطرية العامة؛ ومكافحة الأمراض الحيوانية الرئيسية العابرة للحدود والوقاية منها، بما فيها أنفلونزا الطيور؛ المساهمة في الإدارة المحسنة للمراعي (إدارة أراضي المراعي/الترحال عبر الحدود)؛ والمساهمة في تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية الحيوانية في إقليم أفريقيا (على المستويين القطري والإقليمي)؛

(ج) *إدارة موارد مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية واستخدامها على نحو مستدام* (الهدف الاستراتيجي جيم): المساعدة على إدارة موارد المصايد البحرية وتربية الأحياء المائية وصونها على نحو مستدام؛ الدعم لإنتاج أسماك المياه العذبة عالية القيمة؛ مساعدة إنتاج تربية الأحياء المائية وسبل معيشة المصايد المستدامة؛ ودعم الجهود الرامية إلى الحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛

(د) *إدارة الموارد الحرجية واستخدامها المستدام* (الهدف الاستراتيجي هاء): تعزيز برامج الحراجة والمراعي والحياة البرية؛ دعم التعاون الإقليمي وتقاسم المعارف بشأن إدارة الغابات؛ تعزيز المشاركة في الإدارة المستدامة للغابات والأشجار؛ الترويج لأهمية الغابات والأشجار لصون التربة والمياه وإمدادات الطاقة والغذاء والعلف؛

- (هـ) *إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام* (الهدف الاستراتيجي واو): دعم وضع سياسات واستراتيجيات للاستخدام المستدام لموارد الأراضي والمياه والموارد الوراثية؛ ودعم مبادرات التكيف والتخفيف للاستجابة للتحديات البيئية وتغير المناخ التي تؤثر على الأغذية والزراعة؛
- (و) *تعزيز منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية وشبه الإقليمية* (الهدفان الاستراتيجيان زاي وخاء): دعم تنسيق سياسات وتكامل برامج بلدان الإقليم للتجارة في السلع الزراعية، وأسواق المدخلات/المخرجات والمنتجات الغذائية والزراعية؛
- (ز) *الأمن الغذائي المحسن والتغذية الأفضل* (الأهداف الاستراتيجية دال، حاء وطاء): الحصول على تحليلات وإحصاءات ومعلومات انعدام الأمن الغذائي؛ المساعدة على تحسين النظم الغذائية والتغذية؛ الترويج لإطار قانوني لإعمال الحق في غذاء كاف؛ تعزيز القدرات للحصول على المعلومات واستخدامها لدعم صنع القرارات السليمة؛ دعم تحسين جودة الأغذية وسلامتها على جميع مستويات سلسلة الأغذية؛ ودعم المبادرات الإقليمية والقطرية المتعلقة بالتأهب للصدمات والأخطار والطوارئ والاستجابة الفعالة لها؛
- (ح) *الاستثمار في الزراعة* (الهدف الاستراتيجي لام): المساعدة على تصميم الاستثمارات الفعالة للقطاعين العام والخاص والإشراف عليها دعماً لالتزام رؤساء وحكومات أفريقيا (مابوتو - 2003) بتخصيص 10 في المائة على الأقل من الميزانيات الوطنية للزراعة والتنمية الريفية.

آسيا والمحيط الهادي

313- على الرغم من النمو الاقتصادي القوي والتقدم المستمر في الزراعة، لا يزال نحو 542 مليون نسمة يعانون نقص التغذية: 314 مليون في جنوب آسيا، 132 مليون في شرق آسيا و87 مليون في جنوب شرق آسيا. ومن بين الفقراء في العالم وعددهم 680 مليون شخص، توجد نسبة الثلثين في إقليم آسيا والمحيط الهادي. كما أن زهاء 500 مليون من الأيدي العاملة البالغ عددهم 1.7 مليار، أي 30 في المائة في آسيا النامية يعانون من نقص العمالة أو أنهم عاطلون عن العمل. وفي حين أن هناك انخفاض في معدلات الفقر، فإن هناك عدم توازن في توزيعه، كما شهدت بعض البلدان زيادات حادة في عدم المساواة.

314- وإلى جانب النمو السكاني السريع، يواجه الإقليم تحديات متزايدة، خاصة تأثير تغيرات المناخ والاحترار العالمي التي تزيد من الضغوط على قاعدة الموارد الطبيعية. فضلاً عن زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية. كما أن تناقص الاستثمار في القطاع الريفي والبنية الأساسية الزراعية، والضعف في مواجهة الصدمات الخارجية، إضافة إلى تأثير سلامة التجارة والأغذية أصبحت مصادر انشغال كبرى في الإقليم.

315- علاوة على ذلك، واستفادة من الدروس المكتسبة من الأزمة الاقتصادية والغذائية، لا بد للإقليم من تبني نموذج جديد يعتمد بصورة أكبر على الأنشطة الاقتصادية المحلية والإقليمية والبيئية بدلا من التوجه نحو الصادرات. ومن

شأن إرساء التوازن الحضيف بين التوجه نحو الصادرات والأنشطة المحلية أن يؤثر على إصلاح القطاع الزراعي في الإقليم — بما يشمل أبعاد السياسات، المؤسسات، الحوكمة، الاستثمار، ابتكارات التكنولوجيا، المعلومات وبناء القدرات — يدعمها اهتمام المنظمة الوثيق واستجابتها الملائمة. وشملت أهم القضايا الإقليمية وأولويات الاحتياجات من المشورة السياساتية والمساعدة الفنية التي ناقشتها مؤتمر المنظمة الإقليمي التاسع والعشرين لآسيا والمحيط الهادي وما تلاه من اجتماعات تشاورية مع المجموعات/المنتديات الاقتصادية الإقليمية، ما يلي:

(أ) *تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي* (الأهداف الاستراتيجية حاء، كاف، واو، سين، خاء): سينصب التركيز على تحليل السياسات المركزية وإسداء المشورة للأعضاء؛ دعم صياغة خطط قطرية متوسطة الأجل في مجال الأغذية، دراسات تشخيصية إقليمية وتيسير حوار السياسات بشأن القضايا الناشئة مثل تغير المناخ، تنمية الوقود الحيوي، الأزمات المالية والاقتصادية وتأثيراتها على صغار المزارعين؛ سياسات سليمة للأمن الغذائي والتغذية، إضافة إلى رصد تأثيرات هذه السياسات والبرامج. وبوسع المنظمة أن تضطلع بدور رئيسي في جمع وتحليل وتفسير وتعميم المعلومات والإحصاءات عن التغذية، الأغذية، الموارد الزراعية والحرجية والسكنية وذلك مثلاً من خلال دعم نظم المعلومات الزراعية والإقليمية ورصد "حالة الأغذية والزراعة" في الإقليم وإعداد مؤشرات مختارة، وبناء القدرات في مجال التعدادات والإحصاءات الزراعية؛

(ب) *دعم مساهمة القطاع الزراعي والريفي المثلى في النمو والأصول* (الأهداف الاستراتيجية ألف، باء، جيم، هاء، واو، زاي، لام): سيكون هناك تركيز خاص على صغار المنتجين والعمال المعوزين والفقراء الضعفاء، بالنظر إلى انتشار نظم الزراعة الصغيرة في الإقليم. وسينصب الاهتمام في: مساعدة البلدان على تنويع وتحسين قاعدة إنتاج المحصول الرئيسي، مع معالجة الصون والاستخدام المستدامين للموارد الوراثية النباتية؛ وضع المعايير الإقليمية؛ زيادة قدرات التحسين الوراثي للمجترات الصغيرة؛ تخفيف وطأة تأثيرات الإنتاج الحيواني البالغ التكثيف على البيئة وتعزيز البيئة الاقتصادية والرقابية لمكافحة الأمراض؛ وتهيئة بيئة مواتية للمنتجين الريفيين والعمال وقطاع الأعمال التجارية الزراعية، إضافة إلى بناء قدرات الأطراف الفاعلة في سلسلة القيمة، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتجهيز الأغذية؛

(ج) *تعزيز الإدارة والاستخدام المتكافئ والمنتج والمستدام للموارد الطبيعية* (الأهداف الاستراتيجية ألف، باء، جيم، هاء، واو): بلغت ندرة الأراضي والمياه في آسيا وضعا حرجا. وتدهور الغابات وإزالتها تمثل بالفعل تحديات ملحة. وستركز المساعدة المقدمة للبلدان على: التغلب على ندرة المياه والأراضي؛ التكيف مع التأثيرات المعاكسة لتغير المناخ والتخفيف من وطأتها؛ تطبيق ممارسات حسنة وتشجيع الحوكمة الرشيدة؛ تبني نهج متعددة التخصصات للتوفيق بين تنافس المستخدمين للموارد الطبيعية؛ وتشجيع ممارسات الصيد وإنتاج وتربية الأحياء المائية الرشيدة والمستدامة، ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وسيتركز الاهتمام على نهج عابرة للحدود

وشبه إقليمية في التقديرات التحليلية والدعم السياساتي والفني، جنبا إلى جنب مع توفير منتدى محايد لتعزيز التعاون شبه الإقليمي في مجال إدارة الموارد الطبيعية؛

(د) تحسين قدرات الاستجابة للأخطار والطوارئ الغذائية والزراعية (الأهداف الاستراتيجية ألف، باء، دال، طاء): تنصب التوجهات الرئيسية في تعزيز القدرات الإقليمية على وضع وتنفيذ لوائح ومعايير بشأن وقاية النباتات، سلامة الأغذية والأمن الحيوي، والموارد الوراثية؛ تشجيع نظم الزراعة المرنة؛ نظم الإنذار المبكر لتلافي الطوارئ الغذائية؛ وأعمال إعادة التأهيل. وسيلزم تقديم الدعم لمواصلة إقامة الشبكات الإقليمية المعنية بمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والوقاية منها، ولتعزيز القدرات القطرية في مجال مراقبة الآفات النباتية والأمراض الحيوانية وتشخيصها ومكافحتها، وعلى الأخص أنفلونزا الطيور المتوطنة في أجزاء عديدة من الإقليم؛

(هـ) تغيير المناخ وتأثيره على الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي (الأهداف الاستراتيجية جيم، هاء، واو): يشكل تغيير المناخ مشكلة من نوع خاص في إقليم آسيا والمحيط الهادي نظرا لتنوع نظمته الإيكولوجية، خاصة في الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان المنخفضة عن مستوى سطح البحر. والحاجة تدعو إلى طرائق عملية للتغلب على تهديدات تغير المناخ الشاملة والطويلة الأجل والمساعدة على إدارة الصدمات المؤقتة التي يتعرض لها الإنتاج الغذائي والزراعي. ومن الضروري استحداث نهج شبه إقليمية قائمة على النظم الإيكولوجية في مناطق محددة مثل جنوب آسيا، جزر المحيط الهادي وشبه إقليم دلتا الميكونغ الكبرى، سعيا إلى إكساب النظم الزراعية قدرا أكبر من المرونة في وجه تغيير المناخ. وستنصب الجهود على وضع وتنفيذ استراتيجيات للدعوة وحوار السياسات والمساعدة في الحد من الكوارث والأخطار والتأهب لها، وحشد المساعدة الإنمائية، استنادا إلى اختصاصات المنظمة والشبكات الإقليمية القوية المعنية بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات وتنمية الأراضي الجافة ومساقط المياه.

أوروبا وآسيا الوسطى

316- بعد عشرين عاما من عملية التحول الكبيرة، يظل الإقليم متسما بفروق ضخمة فيما يتعلق بمستويات الدخل، جداول أعمال السياسات والاحتياجات من المساعدة الفنية. وفي عامي 2004 و2007، انضم اثنا عشرة بلدا، من بينهم 10 من بلدان التخطيط الاقتصادي المركزي سابقا، على الاتحاد الأوروبي. مما أحدث تحولا في اهتمام المنظمة باحتياجات بلدان أخرى، بما في ذلك دعم التكامل الأوروبي. وتوجه المساعدات نحو تعزيز سلسلة قيمة الأغذية، المعارف المشتركة، الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وضمان الأمن الغذائي. وتعمل البلدان في أقصى الشرق على تحديث قطاعها الزراعي والريفي. علاوة على مؤسساتها لحوكمة القطاع التي تعزز من تنمية المزارعة الأسرية وزراعة القطاع الخاص. وثمة حاجة خاصة في هذه البلدان من أجل تحديث الطب البيطري، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والحراجه والهندسة الزراعية. علاوة على ذلك، فهي تحتاج إلى المساعدة في العديد من جوانب السياسات وبناء

المؤسسات، تتراوح بين إدارة الموارد الطبيعية وسلامة الأغذية وتنمية سلسلة القيمة. إضافة إلى ذلك، ما زالت بلدان رابطة الدول المستقلة - آسيا الوسطى بحاجة إلى مساعدة لمعالجة قضايا الفقر الريفي، الأمن الغذائي وإدارة المياه.

317- وستسعى المنظمة إلى المساعدة في إعداد وثائق السياسات والخطط الرئيسية، وستواصل شراكتها الوثيقة مع الحكومات والقطاع الخاص فيما يتعلق بتنفيذ هذه السياسات. واستناداً إلى التوصيات المنبثقة عن المؤتمر الإقليمي السادس والعشرين في 2008، فيما يلي مجالات التركيز الرئيسية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011.

(أ) *دعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية* (الأهداف الاستراتيجية جيم، هاء، واو): وضع سياسات وبرامج تركز على إدارة الموارد الطبيعية، والتخفيف من وطأة تغير المناخ والتأقلم معه؛ وبناء قدرات المصايد البحرية والداخلية بهدف صون النظم الايكولوجية؛ والإدارة الحرجية وتدابير حماية الغابات ووضع السياسات في هذا المجال؛ والتحسينات في إنتاجية المياه وضمان حقوق حيازة الأراضي؛ والقدرات البشرية في مجالات البحوث والإرشاد والاتصالات، مع عناية خاصة بالتقنيات الحيوية؛

(ب) *تنمية المنافع العامة المستندة إلى المعارف وإدراجها* (الهدف الاستراتيجي حاء، هدف التركيز خاء): تيسير الحصول على تحليلات المنظمة وغيرها من المنتجات والخدمات الإعلامية المرتبطة بالأمن الغذائي، مصايد الأسماك، الزراعة والتغذية؛ دعم شبكات المعارف المواضيعية وتأمين أفضل الممارسات؛

(ج) *التجارة الزراعية* (الهدف الاستراتيجي زاي): نظراً إلى الدور الفعلي الذي تظل تضطلع به التجارة الزراعية في تحسين الأمن الغذائي وتدعيم النمو في الإقليم، فإن تعزيز زيادة التجارة سيستلزم تحسين جودة المنتجات، ومعايير عالية للصحة النباتية والجودة التجارية؛

(د) *تنمية سلسلة القيمة* (الهدف الاستراتيجي زاي): تدعيم تنمية المشروعات التجارية؛ تعزيز جودة الأغذية وسلامتها؛ القياس الكمي للقيمة المضافة؛ تنسيق الروابط بين المنتجين والمصنعين وتجارة التجزئة، وتحسين المركز التنافسي لفرادى المزارع في السوق؛

(هـ) *تحسين نظم جودة الأغذية وسلامتها* (الهدف الاستراتيجي دال): دعم استحداث أطر مؤسسية ملائمة لسلامة الأغذية؛ مساعدة البلدان على تلبية متطلبات الاندماج في منظمة التجارة العالمية؛ دعم التحديث الفني والنظافة للصناعات، وبناء القدرات في مجال صياغة السياسات وفي سن التشريعات المناسبة، ومن بين ذلك فيما يتعلق بتدابير الصحة النباتية؛ المساعدة في تطوير آليات وافية لمراقبة الحدود ونظم بيطرية تعمل بصورة جيدة؛

(و) *تحسين سبل المعيشة الريفية* (الأهداف الاستراتيجية ألف، باء، واو، زاي، كاف، لام): وضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى الإنتاج المحصولي والحيواني المستدام، التكثيف والتنوع، إدارة المبيدات؛ الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود؛ دعم تنمية القدرات المؤسسية من أجل إدارة أفضل للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية، بما في ذلك خدمات التربية ونظم البذور؛ دعم

إعداد استراتيجيات التنمية الريفية المناسبة المرتبطة بالإدارة المرتكزة إلى المنطقة والاستثمار في القطاع الزراعي؛

(ن) *تأصيل المرأة في المسار الرئيسي* (الأهداف الاستراتيجية واو، زاي، وكاف): بما في ذلك دعم البرامج والأنشطة الرامية إلى تحسين فرص المرأة في الحصول على التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية، وكذلك موارد المياه والأراضي؛

(ح) *المشكلات الزراعية والبيئية* (الأهداف الاستراتيجية ألف، باء، واو): سيكون التركيز على المساعدة في صياغة السياسات المتعلقة بتنمية وإدارة موارد الأراضي والتربة والمياه، صون التنوع البيولوجي والمساعدة الفنية الرامية إلى الحد من ضعف القطاع الزراعي في مواجهة العوامل الطبيعية والاقتصادية الاجتماعية المعاكسة وغيرها من الأخطار.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

318- حقق الإقليم تقدماً كبيراً في تقليص عدد من يعيشون دون خط الفقر. بيد أنه مازال هناك 184 مليون شخص، في عام 2008، يعانون من الفقر، منهم 71 مليون شخص ممن يعيشون في فقر مدقع. ويعيش نصف عدد ناقصي التغذية في المناطق الريفية. وعلى الرغم من معدل "التحضر" العالي في الإقليم، حيث يعيش 22 في المائة فقط من السكان في المناطق الريفية، فإن هذه النسبة الأخيرة تعادل 120 مليون من الناس المشتغلين، بصورة رئيسية، بالزراعة الأسرية.

319- والإقليم مصدر صاف للمنتجات الزراعية ويحتاج إلى تلبية المعايير المتزايدة لجودة الأغذية وسلامتها في أسواق الصادرات. واستجابة لتصاعد الطلب الدولي والمحلي على اللحوم والبذور الزيتية، يجري الآن زراعة الأراضي غير الزراعية سابقاً، مما يشكل تحدياً هاماً أمام صون الموارد الطبيعية. كما أن المصايد الطبيعية تواجه بدورها مشكلة الإفراط في صيد معظم الأرصد السمكية التقليدية. واستناداً إلى توجيهات المؤتمرين الإقليميين التاسع والعشرين والثلاثين، والهيئات الإقليمية والاجتماعات الإقليمية والإقليمية الفرعية الأخرى، فيما يلي العديد من مجالات التركيز لعمل المنظمة التي أبرزت في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011:

(أ) *تقلبات أسعار الأغذية، الأمن الغذائي والمعرفة ضد الجوع* (الهدف الاستراتيجي حاء): دعم "مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خالية من الجوع"، في جهد مشترك مع وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى؛ الدعم لقيام مرصد الأمن الغذائي والتغذوي لرسم خرائط الجوع وسوء التغذية في الإقليم، والمساعدة في الرصد المنتظم والتحليل لتقلبات أسعار الأغذية وتكاليف إمدادات الإنتاج الزراعي وتأثيرها على الأسر والبلدان؛

(ب) *سياسات التنمية الريفية، العمال الريفيون وتدعيم الزراعة صغيرة النطاق* (الأهداف الاستراتيجية ألف، باء، وجيم): وضع سياسات لتدعيم الحصول على الموارد الطبيعية، وللملايين من الأسر

الفقيرة التي تعيش في المناطق الريفية من الإقليم؛ إقامة شراكات مع الحكومات والقطاع الخاص؛ تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في عام 2006؛

(ج) *الطاقة الحيوية* (الهدفان الاستراتيجيان ألف وواو): مساعدة البلدان على حصر إمكانياتها للطاقة الحيوية وتعزيز القدرات على إنتاج الوقود الحيوي؛ التحليل بغية المساعدة على ضمان أن يكون إنتاج الوقود الحيوي مستداما من الناحية البيئية ولا يشكل تهديدا للأمن الغذائي للسكان الضعفاء؛ المشورة المتعلقة بالفرص التي تمثلها الطاقة الحيوية للتنمية الاجتماعية من خلال إدماج صغار المزارعين في إنتاج الوقود الحيوي والحد من غازات الاحتباس الحراري؛

(د) *الأمراض الحيوانية العابرة للحدود* (الهدف الاستراتيجي باء): سيولى اهتمام خاص إلى دعم التعاون المتعلق بالأمراض الحيوانية العابرة للحدود، بما في ذلك الوقاية والمكافحة والاستئصال، إضافة إلى إبلاغ واضح ودقيق عن حالات تفشي الأمراض الحيوانية العابرة للحدود في الإقليم؛

(هـ) *سلامة الأغذية* (الهدف الاستراتيجي دال): ستشمل المساعدة كافة مراحل إنتاج الأغذية: الحصاد، ما بعد الحصاد، النقل، التجهيز، التوزيع والاستهلاك؛ وستكون واحدا من مجالات التركيز الرئيسية تعزيز القدرات القطرية في مجالي الصحة والصحة النباتية وتحسين مشاركة البلدان في صياغة مواصفات وتطبيقها، استنادا إلى تحليل المخاطر؛

(و) *الزراعة الحضرية وشبه الحضرية* (الأهداف الاستراتيجية ألف، باء، جيم، دال، هاء): مساعدة الإنتاج المحلي من الفاكهة والخضر المأمونة والزهيدة التكاليف التي تستهلك طازجة، وتربية الحيوانات الصغيرة والأسماك، إضافة على الخدمات الايكولوجية التي تقدمها؛ المشورة والمساعدة بهدف تحقيق زيادة مستدامة في الإنتاج وتحسين جودة الأغذية وسلامتها من خلال تعميم الممارسات الزراعية الحسنة؛ ودعم تحسين الأمن الغذائي والتغذية الأسرية؛

(ز) *تغير المناخ والاستدامة البيئية* (الأهداف الاستراتيجية جيم، هاء، واو): الاهتمام بالإدارة المستدامة للغابات، الاستخدام الرشيد للموارد السمكية وموارد تربية الأحياء المائية، التخطيط الملائم لاستخدام الأراضي وصون المياه وحماية التنوع البيولوجي؛ تقديم الدعم والمشورة للمبادرات والطرائق الجديدة، مثل المدفوعات مقابل الخدمات البيئية، التي تسهم في التنمية الريفية المستدامة.

الشرق الأدنى

320- يتسم إقليم الشرق الأدنى بالتنوع الشديد فيما يتعلق بما يتمتع به بلدانه من موارد طبيعية، ومستويات تنميتها، وموضع القطاع الزراعي في الاقتصاد. ويمثل الأمن الغذائي تحديا مشتركا، على وجه الخصوص، في إقليم يستورد 50 في المائة من السعرات التي يستهلكها، كما أنه أكبر مستورد للحبوب في العالم. وعلى الرغم من القيود التي تفرضها ندرة المياه وضعف الإقليم في مواجهة تغير المناخ والصدمات من مختلف الأشكال، تظل إمكانات القطاع الزراعي هامة كمحرك دافع للنمو.

321- واستنادا إلى توصيات المؤتمرات الإقليمية السابقة والاجتماعات التشاورية الأخرى، فيما يلي مجالات الأولوية الرئيسية التي ضمنت في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011:

- (أ) *التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي* (الهدف الاستراتيجي ألف): سيكون محور التركيز الرئيسي على تشجيع الاستراتيجيات والسياسات بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي، خاصة المحاصيل ذات القيمة المرتفعة؛ تعزيز النظم القطرية للصحة النباتية؛ والوقاية من الآفات النباتية العابرة للحدود ومكافحتها؛
- (ب) *زيادة الإنتاج الحيواني المستدام* (الهدف الاستراتيجي باء): استراتيجيات لقطاع المجترات الصغيرة؛ وتحسين أداء الخدمات البيطرية في مكافحة أنفلونزا الطيور/الخنزير وأمراض المجترات الصغيرة العابرة للحدود؛
- (ج) *الإدارة والاستخدام المستدام للموارد السمكية وموارد تربية الأحياء المائية* (الهدف الاستراتيجي جيم): تعزيز قدرات إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية؛ تشجيع تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛ إنشاء جهاز إقليمي لمصايد الأسماك لمصايد البحر الأحمر؛ وتعزيز الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك؛
- (د) *تحسين جودة الأغذية وسلامتها في جميع مراحل سلسلة الأغذية* (الهدف الاستراتيجي دال): تعزيز القدرات القطرية والإقليمية في مجال سلامة الأغذية وتشجيع تبادل الخبرات؛ وتعزيز نظم تأكيد الجودة في إنتاج وتجهيز الأغذية وتدعيم نظم مجدية للتمويل الصغرى؛
- (هـ) *الإدارة المستدامة للغابات والأشجار* (الهدف الاستراتيجي هاء): تعزيز المؤسسات الحرجية ومؤسسات المراعي والحياة البرية؛ التعاون الإقليمي وتقاسم المعارف بشأن إدارة الغابات؛ تحسين سبل معيشة المجتمعات المحلية وزيادة مشاركتها في الإدارة المستدامة للغابات والأشجار؛
- (و) *الإدارة المستدامة لموارد الأراضي والمياه والموارد الوراثية* (الهدف الاستراتيجي واو): دعم وضع استراتيجيات وسياسات لإيجاد التوازن بين إمدادات موارد المياه والطلب عليها؛ ضمان مرونة أكبر وتأقلم مع الجفاف وتغير المناخ؛ المساعدة لبرامج إدارة الأراضي من أجل تخفيف حدة تدهور الأراضي وإعادة تأهيلها؛ وزيادة الحصول على المعارف المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛
- (ز) *بيئة مواتية للأسواق لتحسين سبل المعيشة* (الهدف الاستراتيجي زاي): استراتيجيات لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية؛ وتشجيع تقاسم المعلومات والخبرات والمعارف من خلال الشبكات المهنية؛
- (ح) *تحسين الأمن الغذائي وتغذية أفضل* (الهدف الاستراتيجي هاء): تعزيز القدرات القطرية في مجالات تقييم أوضاع الأمن الغذائي والتغذية ورصدها وتحليلها؛ ودعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال المطرد للحق في غذاء كاف؛
- (ط) *زيادة وتعزيز فعالية الاستثمار العام والخاص في الزراعة والتنمية الريفية* (الهدف الاستراتيجي لام): المساعدة على تصميم الاستثمار الفعال من القطاعين العام والخاص والإشراف عليه.

الملحق الثاني - اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية ومصادر التمويل
(بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

المجموع	النسبة من المشاريع قيد التنفيذ والإعداد	المجموع من الموارد من خارج الميزانية التنفيذ والإعداد	النسبة من المشاريع قيد التنفيذ والإعداد	البرنامج الميداني التنفيذ والإعداد	النسبة من المشاريع قيد التنفيذ والإعداد	حالات الطوارئ التنفيذ والإعداد	النسبة من المشاريع قيد التنفيذ والإعداد	التمويل الأساسي التنفيذ والإعداد	الاعتمادات الصافية	الهدف الوظيفي / الاستراتيجي
239 584	32.7%	192 089	85.1%	62 851	0.4%	113 000	54.6%	16 237	47 495	ألف - تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام
185 697	19.5%	154 991	57.3%	21 733	10.9%	126 979	61.2%	6 280	30 706	باء - زيادة الإنتاج الحيواني المستدام
141 553	71.8%	87 685	95.3%	36 467	2.9%	16 000	78.7%	35 219	53 867	جيم - إدارة مصائد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام
42 098	82.9%	18 163	94.0%	9 330	0.0%	2 000	92.1%	6 832	23 935	دال- تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية
119 372	59.1%	78 084	85.3%	27 962	7.0%	5 379	48.9%	44 744	41 288	هاء- الإدارة المستدامة للغابات والأشجار
136 394	75.4%	84 837	97.8%	46 095	91.7%	7 001	39.4%	31 741	51 557	واو - الإدارة المستدامة للأراضي والبياء والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة
90 721	65.3%	51 582	98.1%	30 521	2.9%	14 862	52.9%	6 199	39 138	زاي - تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة
147 049	94.7%	89 887	98.7%	77 976	156.3%	2 309	47.6%	9 601	57 162	حاء - تحسين الأمن الغذائي والتغذية
379 614	21.9%	372 217	100.0%	30 892	14.5%	336 248	33.0%	5 077	7 397	طاء - زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال
22 423	76.4%	12 703	100.0%	6 824	0.0%	3 000	100.0%	2 879	9 721	كاف - المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية

المجموع	النسبة من المشاريع قيد التنفيذ والإعداد	المجموع من الموارد من خارج الميزانية التنفيذ والإعداد	النسبة من المشاريع قيد التنفيذ والإعداد	البرنامج الميداني	النسبة من المشاريع قيد التنفيذ والإعداد	حالات الطوارئ	النسبة من المشاريع قيد التنفيذ والإعداد	التمويل الأساسي	الاعتمادات الصافية	الهدف الوظيفي / الاستراتيجي
87 492	79.2%	51 771	66.0%	6 625	0.0%	2 000	84.9%	43 146	35 722	لام - زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية
232 029	32.1%	26 840	72.4%	5 605	0.0%	4 157	26.6%	17 078	205 188	حاء - التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن
135 195	29.3%	25 953	0.0%	524	0.0%	8 310	44.4%	17 119	109 241	ذال - الإدارة الكفوءة والفعالة
91 393	12.0%	14 199	0.0%	8 700	0.0%	3 800	100.0%	1 699	77 194	ممثلات المنظمة - برنامج ممثلي المنظمة
109 221		0		0		0		0	109 221	برنامج التعاون التقني
600		0		0		0		0	600	المصروفات الطارئة
25 729	0.0%	3 150		0		0	0.0%	3 150	22 579	الإلتحاق الرأسمالي
24 744	23.8%	789		0	0.0%	601	100.0%	188	23 955	9- الإلتحاق الأمني
2 210 906	43.5%	1 264 941	89.1%	372 106	11.5%	645 646	58.3%	247 189	945 965	المجموع

**الملحق الثالث – اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والنتائج
التنظيمية (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)**

الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
ألف – 1 سياسات واستراتيجيات بشأن تكثيف الإنتاج المحصولي وتنويعه على المستويين القطري والإقليمي	18 311	6 273	35 627	60 210
ألف – 2 الحدّ بشكل مستدام من مخاطر تفشي آفات وأمراض النباتات العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي	13 139	5 616	6 082	24 837
ألف – 3 الحدّ بشكل مستدام من مخاطر الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي	6 767	1 365	8 051	16 182
ألف – 4 سياسات فعالة وقدرات ممكنة لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل أفضل، بما في ذلك نظم البذور على المستويين القطري والإقليمي	9 278	2 984	126 092	138 354
ألف – تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام	47 495	16 237	175 852	239 584
باء – 1 مساهمة قطاع الثروة الحيوانية بفعالية وكفاءة في الأمن الغذائي، والحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية	10 320	3 652	17 697	31 669
باء – 2 الحد من أمراض الحيوانات وما يرتبط بها من مخاطر على صحة الإنسان	11 774	1 764	125 183	138 721
باء – 3 تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد الوراثية الحيوانية في الإنتاج الحيواني	6 219	864	5 831	12 915
باء – 4 تستند السياسات والممارسات التي يسترشد بها قطاع الثروة الحيوانية إلى وجود معلومات موثوق بها في التوقيت الصحيح	2 392	0	0	2 392
باء – زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	30 706	6 280	148 711	185 697
جيم – 1 حسّنت البلدان الأعضاء وحسّن أصحاب الشأن الآخرون صياغة السياسات والمعايير التي تيسر تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية الأخرى، بالإضافة إلى الاستجابة للقضايا المستجدة	18 194	6 748	5 081	30 022
جيم – 2 جرى تحسين حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال إنشاء مؤسسات قطرية وإقليمية أو تدعيم القائم منها، بما يشمل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك	7 333	6 648	4 423	18 404
جيم – 3 لقد ساهم تفعيل إدارة مصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية من قِبَل البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين في تحسين حالة موارد مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام	7 312	8 273	15 378	30 963
جيم – 4 استفادة البلدان الأعضاء وغيرها من أصحاب الشأن من زيادة إنتاج الأسماك والمنتجات السمكية من توسيع وتكثيف تربية الأحياء المائية المستدامة	9 400	5 917	5 163	20 480

الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
جيم - 5 أصبحت العمليات في مصايد الأسماك، بما في ذلك استخدام سفن ومعدات الصيد، مأمونة أكثر وفعالة بقدر أكبر من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية ومطابقة للقواعد على شتى المستويات	5 196	3 167	18 373	26 736
جيم - 6 حققت البلدان الأعضاء وحقق أصحاب الشأن الآخرون درجة أعلى من ترشيد استخدام منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاتجار بها في مرحلة ما بعد الصيد، بما في ذلك شروط يمكن توقعها بقدر أكبر للنفاذ إلى الأسواق	6 432	4 467	4 049	14 948
جيم - إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام	53 867	35 219	52 466	141 553
دال - 1 وضع مواصفات وتوصيات جديدة ومنقحة متفق عليها دولياً بشأن سلامة وجودة الأغذية كمنطلق مرجعي للتنسيق الدولي	12 802	3 937	1 474	18 213
دال - 2 وضع أطر مؤسسية وسياساتية وقانونية لإدارة سلامة/جودة الأغذية تدعم اتباع نهج متكامل في السلسلة الغذائية	3 338	1 164	32	4 535
دال - 3 قيام السلطات القطرية/الإقليمية بدور فعال في تصميم وتنفيذ برامج إدارة ومراقبة سلامة وجودة الأغذية وفقاً للمعايير الدولية	4 168	1 731	9 682	15 581
دال - 4 قيام البلدان بتنفيذ برامج فعالة لتشجيع التزام منتجي الأغذية/قطاع الأعمال الغذائي بالتوصيات الدولية بشأن الممارسات السليمة في مجال سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، والتقيّد باشتراطات السوق	3 627	0	142	3 769
دال- تحسين جودة الأغذية وسلامتها في جميع مراحل السلسلة الغذائية	23 935	6 832	11 330	42 098
هاء - 1 السياسات والممارسات التي تمس الغابات والحراجة تستند إلى معلومات حسنة التوقيت وموثوقة	9 318	23 309	4 743	37 369
هاء - 2 تعزيز السياسات والممارسات المتعلقة بالغابات من خلال التعاون والنقاش الدوليين	5 699	127	1 156	6 981
هاء - 3 تعزيز المؤسسات التي تنظم الغابات، وتحسين صنع القرار، بما في ذلك تشجيع أصحاب الشأن المعنيين على الاشتراك في إعداد السياسات والتشريعات المتعلقة بالغابات، ومن ثم تعزيز بيئة مواتية للاستثمار في الحراجة والصناعات الحرجية. وتحسين دمج الغابات في خطط وعمليات التنمية القطرية، مع مراعاة العلاقات المتبادلة بين الغابات واستخدامات الأراضي الأخرى	6 413	12 192	4 315	22 919
هاء - 4 الأخذ بالإدارة المستدامة للغابات والأشجار على نطاق أوسع للحد من إزالة الغابات وتدهورها، وزيادة مساهمة الغابات والأشجار في النهوض بسبل المعيشة والتخفيف من آثار تغير المناخ	5 702	878	5 487	12 066

الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
هاء - 5 تعزيز القيم الاجتماعية والاقتصادية و الفوائد التي تحققها الغابات والأشجار لسبل المعيشة، ومساهمة أسواق المنتجات والخدمات الحرجية في زيادة توفير مقومات البقاء الاقتصادي للغابات كخيار لاستخدام الأراضي	7 074	4 167	13 765	25 005
هاء - 6 بلورة القيم البيئية للغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات والحرجة، والتنفيذ الفعال لاستراتيجيات المحافظة على التنوع البيولوجي للغابات وعلى مواردها الوراثية، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وإدارة المياه وموارد الحياة البرية	7 082	4 072	3 876	15 030
هاء- الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	41 288	44 744	33 341	119 372
واو - 1 ترويج البلدان وتطويرها للإدارة المستدامة للأراضي وتطويرها	10 348	3 552	7 778	21 678
واو - 2 تكون البلدان قد حسنت قدرتها على مواجهة ندرة المياه وتحسين إنتاجية المياه في النظم الزراعية على المستوى القطري ومستوى أحواض الأنهار بما في ذلك نظم المياه العابرة للحدود	11 023	3 425	28 329	42 777
واو - 3 تقوية السياسات والبرامج على المستويات القطرية والإقليمية والدولية لضمان صون التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة والاستفادة منه بطريقة مستدامة والتقسيم العادل للمنافع المترتبة على استخدام الموارد الوراثية	4 432	4 513	1 159	10 104
واو - 4 وضع إطار دولي وتعزيز قدرات البلدان بشأن الحوكمة المسؤولة للحصول على الأراضي وضمان حيازتها وصلتها بالموارد الطبيعية الأخرى	4 866	10 746	4 717	20 328
واو - 5 تعزيز البلدان قدراتها على معالجة التحديات البيئية الناشئة مثل تغير المناخ والطاقة البيولوجية	12 102	6 029	10 350	28 482
واو - 6 تحسين فرص الحصول على المعارف المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وتقاسمها	8 786	3 476	762	13 025
واو - الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة	51 557	31 741	53 096	136 394
زاي - 1 تحليلات وسياسات وخدمات ملائمة لتمكين المنتجين من تحسين قدرتهم على المنافسة والتنوع من خلال التوجه نحو مشروعات جديدة، وزيادة القيمة المضافة، وتلبية احتياجات السوق	9 240	1 719	27 532	38 490
زاي - 2 إدماج تهيئة فرص العمل الريفية وتنويع الدخل في سياسات وبرامج وشراكات التنمية الزراعية والريفية	2 786	2 111	8 910	13 807
زاي - 3 سياسات وأنظمة ومؤسسات قطرية وإقليمية تحسن قدرة الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية على المنافسة وتحسن آثارها الإنمائية	7 009	1 389	7 869	16 266

الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
زاي - 4 وجود وعي متزايد لدى البلدان وقدرة على تحليل التطورات في الأسواق الزراعية الدولية، والسياسات التجارية، والقواعد التجارية لتحديد الفرص التجارية لصياغة سياسات واستراتيجيات تجارية ملائمة وفعالة	20 103	981	1 073	22 158
زاي - تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية	39 138	6 199	45 383	90 721
حاء - 1 وجود قدرة معززة لدى البلدان وغيرها من أصحاب الشأن على صياغة وتنفيذ ورصد سياسات وبرامج متسقة تعالج الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	15 147	1 795	49 926	66 868
حاء - 2 تعزيز البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين حوكمة الأمن الغذائي من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي القطري وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي	3 922	2 399	3 520	9 841
حاء - 3 تعزيز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على معالجة شواغل تغذوية محددة في مجالي الأغذية والزراعة	3 489	34	2 577	6 100
حاء - 4 تعزيز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على توليد بيانات وإحصاءات وإدارتها وتحليلها والحصول عليها من أجل تحسين الأمن الغذائي وتحسين التغذية	11 336	1 915	7 628	20 879
حاء - 5 تحسين وصول البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين إلى منتجات وخدمات تحليلات ومعلومات المنظمة بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية، وتعزيز القدرة الذاتية على تبادل المعرفة	23 268	3 459	16 634	43 361
حاء - تحسين الأمن الغذائي والتغذية	57 162	9 601	80 285	147 049
طاء - 1 انخفاض درجة تأثر البلدان بالآزمات والتهديدات والطوارئ من خلال تحسين التأهب وإدماج منع المخاطر والتخفيف من آثارها ضمن السياسات والبرامج والتدخلات	4 391	2 118	51 996	58 505
طاء - 2 استجابة البلدان والشركاء على نحو أكثر فعالية للآزمات والطوارئ بتدخلات ذات صلة بالأغذية والزراعة	1 934	2 362	48 880	53 176
طاء - 3 تحسين التحول والصلات بين حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية لدى البلدان والشركاء	1 072	597	266 264	267 933
طاء - زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال	7 397	5 077	367 140	379 614
كاف - 1 إدماج تحقيق المساواة بين الجنسين في الريف في سياسات الأمم المتحدة وفي البرامج المشتركة للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية	1 966	18	780	2 764
كاف - 2 زيادة قدرة الحكومات على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية في برامج ومشروعات وسياسات الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية باستخدام إحصاءات مفصلة بحسب كل جنس على حدة وغير ذلك من المعلومات والموارد ذات الصلة	2 396	782	5 066	8 245

الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
كاف - 3 صياغة الحكومات سياسات تراعي احتياجات المرأة وجامعة وتشاركية في ما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية	3 057	2 060	3 978	9 095
كاف - 4 إظهار التزام من جانب المنظمة وموظفيها وقدرتها وقدرتهم على معالجة الأبعاد الجنسانية في عملهم	2 302	18	0	2 320
كاف - المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية	9 721	2 879	9 824	22 423
لام - 1 زيادة إدراج استراتيجيات وسياسات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الخطط والأطر الإنمائية الوطنية والإقليمية	10 566	12 383	1 391	24 341
لام - 2 تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على تخطيط وتنفيذ وتعزيز استدامة عمليات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	7 666	10 133	3 939	21 738
لام - 3 وضع تمويل ضمان جودة برامج الاستثمار للقطاعين العام والخاص بما يتفق والأولويات والاحتياجات الوطنية	17 489	20 629	3 295	41 413
لام - زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية	35 722	43 146	8 625	87 492
خاء - 1 وضع برامج فعالة تلبي احتياجات الأعضاء ذات الأولوية، وتوفير الموارد لها، ورصدها، ورفع تقارير بشأنها على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري	39 887	5 175	7 208	52 270
خاء - 2 تنفيذ فعال ومتسق لوظائف المنظمة الأساسية والخدمات المواتية على نطاق النتائج التنظيمية	86 661	3 684	1 917	92 263
خاء - 3 شراكات وتحالفات رئيسية تساند وتستكمل عمل المنظمة والشركاء	22 217	2 149	237	24 603
خاء - 4 التوجيه الفعال للمنظمة من خلال تعزيز الحوكمة والإشراف	56 424	6 070	400	62 894
خاء - التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن	205 188	17 078	9 762	232 029
زال - 1 الاعتراف بأن خدمات الدعم التي تقدمها المنظمة موجهة نحو الزبائن وفعالة وكفوءة وتدار جيداً	65 558	7 006	5 724	78 288
زال - 2 الاعتراف بالمنظمة كمورد للمعلومات الشاملة والدقيقة والهامة بشأن الإدارة	24 472	2 215	3 110	29 797
زال - 3 الاعتراف بالمنظمة كمستخدم ينفذ أفضل الممارسات في إدارة الأداء والموظفين، والتزامها بتنمية قدرات موظفيها، واستفادتها من تنوع قوة العمل الموجودة لديها	19 211	7 898	0	27 109
زال - الإدارة الكفوءة والفعالة	109 241	17 119	8 834	135 195
ممثلية المنظمة 1 - التغطية الفعالة للشبكة القطرية وتطبيقها في أفريقيا	39 851	537	5 500	45 888
ممثلية المنظمة 2 - التغطية الفعالة للشبكة القطرية وتطبيقها في آسيا والمحيط الهادي	13 641	340	3 125	17 106
ممثلية المنظمة 4 - التغطية الفعالة للشبكة القطرية وتطبيقها في أمريكا اللاتينية	14 948	641	3 250	18 839

المجموع	غيرها من خارج الميزانية	الموارد الطوعية الأساسية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتيجة التنظيمية
7 324	500	181	6 643	ممثلية المنظمة 5 – التغطية الفعالة للشبكة القطرية وتطبيقها في الشرق الأدنى
2 235	125	0	2 110	ممثلية المنظمة 7 – التغطية الفعالة للشبكة القطرية وتطبيقها في أوروبا
91 393	12 500	1 699	77 194	ممثليات المنظمة – برنامج ممثلي المنظمة
4 292	0	0	4 292	برنامج التعاون التقني 01 الإدارة والدعم لبرنامج التعاون التقني
104 929	0	0	104 929	برنامج التعاون التقني 02 برنامج التعاون التقني – المشاريع
109 221	0	0	109 221	برنامج التعاون التقني
600	0	0	600	601 – المصروفات الطارئة
600	0	0	600	المصروفات الطارئة
1 884	0	0	1 884	801 – البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
3 833	0	2 350	1 483	802 – التطبيقات الإدارية المؤسسية
5 169	0	0	5 169	803 – التطبيقات الفنية المؤسسية
1 750	0	0	1 750	804 – نظام إدارة المحتويات والوثائق الإلكترونية
10 700	0	0	10 700	805 – المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (بما في ذلك معايير المحاسبة الميدانية)
3 325	0	800	2 525	806 – نظم إدارة المعلومات
4 068	0	0	4 068	807 – إطار إدارة الموارد البشرية الداعمة
(5 000)	0	0	(5 000)	808 – الترحيل
25 729	0	3 150	22 579	الإنفاق الرأسمالي
11 521	0	188	11 333	901 – مناخ عمل آمن ومأمون لتأدية البرامج في المقر الرئيسي
14 623	601	0	14 022	902 – مناخ عمل آمن ومأمون لتأدية البرامج على المستوى العالمي
(1 400)	0	0	(1 400)	903 – الترحيل
24 744	601	188	23 955	الإنفاق الأمني
2 210 906	1 017 751	247 189	945 965	المجموع

الملحق الرابع - اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والإدارات/المكاتب (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والإدارة / المكتب
239 584	192 089	47 495	ألف - تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام
1 200	492	708	مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد
58 310	24 963	33 347	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
1 865	622	1 243	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
218	0	218	الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
119 007	117 365	1 642	إدارة التعاون التقني
24 939	24 939	0	ممثليات المنظمة
21 206	17 958	3 247	المكاتب الإقليمية
12 839	5 749	7 090	المكاتب الإقليمية الفرعية
185 697	154 991	30 706	باء - زيادة الإنتاج الحيواني المستدام
290	43	247	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
1 383	984	399	مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد
38 348	18 798	19 550	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
920	12	907	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
68	0	68	إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
218	0	218	الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
116 569	115 262	1 307	إدارة التعاون التقني
5 116	5 116	0	ممثليات المنظمة
12 991	10 245	2 746	المكاتب الإقليمية
9 795	4 532	5 263	المكاتب الإقليمية الفرعية
141 553	87 685	53 867	جيم - إدارة مصائد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام
985	43	942	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
891	492	399	مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد
80 226	36 825	43 401	إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
55	0	55	الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
17 417	17 332	85	إدارة التعاون التقني
12 650	12 650	0	ممثليات المنظمة
20 416	17 521	2 895	المكاتب الإقليمية
8 914	2 822	6 091	المكاتب الإقليمية الفرعية
42 098	18 163	23 935	دال - تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية
249	43	206	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
26 704	6 824	19 880	مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والإدارة / المكتب
12	12	0	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
324	0	324	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
2 424	2 424	0	إدارة التعاون التقني
7 294	7 294	0	ممثليات المنظمة
3 025	888	2 137	المكاتب الإقليمية
2 064	677	1 387	المكاتب الإقليمية الفرعية
119 372	78 084	41 288	هاء- الإدارة المستدامة للغابات والأشجار
419	43	376	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
891	492	399	مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد
79 654	50 117	29 538	إدارة الغابات
209	124	85	الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
5 995	5 744	252	إدارة التعاون التقني
14 658	14 658	0	ممثليات المنظمة
834	0	834	مكاتب الاتصال
6 424	2 958	3 466	المكاتب الإقليمية
10 288	3 950	6 338	المكاتب الإقليمية الفرعية
136 394	84 837	51 557	واو- الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة
620	86	534	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
11 557	4 410	7 147	مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد
3 055	277	2 778	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
1 633	200	1 433	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
55	0	55	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
85	0	85	إدارة الغابات
61 623	33 239	28 385	الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
19 043	18 610	433	إدارة التعاون التقني
21 752	21 752	0	ممثليات المنظمة
11 157	5 867	5 289	المكاتب الإقليمية
5 816	397	5 418	المكاتب الإقليمية الفرعية
90 721	51 582	39 138	زاي- تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة
10 297	1 020	9 277	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
28 646	5 287	23 359	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
21	0	21	الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
17 925	17 925	0	إدارة التعاون التقني
17 801	17 801	0	ممثليات المنظمة
5 794	2 755	3 039	المكاتب الإقليمية

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والإدارة / المكتب
10 237	6 795	3 442	المكاتب الإقليمية الفرعية
147 049	89 887	57 162	حاء – تحسين الأمن الغذائي والتغذية
918	163	755	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
4	4	0	مكتب الاتصالات المؤسسية والعلاقات الخارجية
11 619	2 514	9 105	مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد
6 471	400	6 071	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
30 721	6 490	24 231	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
365	0	365	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
36 765	30 018	6 748	إدارة التعاون التقني
39 625	39 625	0	ممثليات المنظمة
14 345	7 154	7 191	المكاتب الإقليمية
6 215	3 519	2 696	المكاتب الإقليمية الفرعية
379 614	372 217	7 397	طاء – زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال
11 749	10 214	1 535	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
5 416	2 689	2 727	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
330	0	330	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
104	0	104	الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
356 811	354 754	2 057	إدارة التعاون التقني
1 962	1 962	0	ممثليات المنظمة
1 726	1 598	127	المكاتب الإقليمية
1 516	999	517	المكاتب الإقليمية الفرعية
22 423	12 703	9 721	كاف – المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية
75	0	75	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
82	0	82	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
10 594	2 813	7 782	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
3 160	3 000	160	إدارة التعاون التقني
6 811	6 811	0	ممثليات المنظمة
1 178	0	1 178	المكاتب الإقليمية
522	79	443	المكاتب الإقليمية الفرعية
87 492	51 771	35 722	لام – زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية
1 093	0	1 093	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
860	252	608	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
412	0	412	الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
77 146	45 578	31 568	إدارة التعاون التقني

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والإدارة / المكتب
3 591	3 591	0	ممثليات المنظمة
296	100	196	المكاتب الإقليمية
4 095	2 251	1 844	المكاتب الإقليمية الفرعية
232 029	26 840	205 188	حاء – التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن
8 475	0	8 475	مكتب المدير العام
8 983	3 000	5 983	مكتب التقييم
11 218	2 105	9 113	مكتب المفتش العام
4 542	160	4 382	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
24 771	2 030	22 741	مكتب الاتصالات المؤسسية والعلاقات الخارجية
9 924	1 150	8 774	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد
4 554	0	4 554	نائب المدير العام (المعرفة)
14 755	2 244	12 511	مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد
6 613	1 580	5 033	نائب المدير العام (العمليات)
7 451	0	7 451	مكتب دعم اللامركزية
49 028	1 591	47 436	شعبة كبير موظفي الإعلام
988	0	988	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
321	0	321	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
22 553	2 998	19 555	إدارة التعاون التقني
28 673	4 005	24 667	إدارة الخدمات المؤسسية والشؤون المالية
14 921	125	14 796	مكاتب الاتصال
20 342	4 374	15 968	المكاتب الإقليمية
9 555	1 478	8 078	المكاتب الإقليمية الفرعية
(15 636)	0	(15 636)	الخدمات الإدارية والتشغيلية – الإيرادات المؤسسية
135 195	25 953	109 241	ذال – الإدارة الكفوءة والفعالة
499	0	499	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد
2 297	1 150	1 147	نائب المدير العام (المعرفة)
125	0	125	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
120 385	21 954	98 431	إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية
147	0	147	مكاتب الاتصال
19 968	700	19 268	المكاتب الإقليمية
12 588	2 149	10 438	المكاتب الإقليمية الفرعية
(20 814)	0	(20 814)	الخدمات الإدارية والتشغيلية – الإيرادات المؤسسية
91 393	14 199	77 194	ممثليات المنظمة – برنامج ممثلي المنظمة
99 842	14 199	85 643	ممثليات المنظمة
(8 450)	0	(8 450)	الخدمات الإدارية والتشغيلية – الإيرادات المؤسسية

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والإدارة / المكتب
109 221	0	109 221	برنامج التعاون التقني
1 309	0	1 309	إدارة التعاون التقني
2 636	0	2 636	المكاتب الإقليمية
346	0	346	المكاتب الإقليمية الفرعية
104 929	0	104 929	مشاريع برنامج التعاون التقني مشاريع برنامج التعاون التقني

**الملحق الخامس- اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والأقاليم
(بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)**

المجموع	الشرق الأدنى		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		أوروبا وآسيا الوسطى		آسيا والمحيط الهادي		أفريقيا		المقر الرئيسي / العالم		الهدف الوظيفي / الهدف الاستراتيجي
المجموع	الاعتدادات من خارج الميزانية	الاعتدادات الصافية	الاعتدادات من خارج الميزانية	الاعتدادات الصافية	الاعتدادات من خارج الميزانية	الاعتدادات الصافية	الاعتدادات من خارج الميزانية	الاعتدادات الصافية	الاعتدادات من خارج الميزانية	الاعتدادات الصافية	الاعتدادات من خارج الميزانية	الاعتدادات الصافية	الهدف الوظيفي / الهدف الاستراتيجي
239 584	192 089	47 495	11 609	2 022	1 217	1 209	19 390	1 541	7 768	3 325	143 442	37 158	ألف
185 697	154 991	30 706	4 000	2 025	4 088	1 033	4 603	1 355	2 457	2 326	135 099	22 696	باء
141 553	87 685	53 867	2 987	1 986	1 533	1 104	21 651	1 267	2 263	3 289	54 692	44 881	جيم
42 098	18 163	23 935	0	800	20	426	7 384	538	1 011	1 572	9 303	20 411	دال
119 372	78 084	41 288	5 940	2 612	0	2 051	9 144	1 634	6 190	3 406	56 519	30 649	هاء
136 394	84 837	51 557	9 411	2 349	961	1 303	8 576	1 822	3 705	3 465	56 821	40 849	واو
90 721	51 582	39 138	7 609	980	1 367	469	1 624	1 081	15 205	2 976	24 232	32 657	زاي
147 049	89 887	57 162	18 082	2 045	0	1 139	13 987	1 729	16 422	3 234	39 589	47 275	حاء
379 614	372 217	7 397	1 248	110	0	0	1 965	207	1 347	328	367 657	6 752	طاء
22 423	12 703	9 721	2 464	166	603	281	65	378	3 645	796	5 813	8 099	كاف
87 492	51 771	35 722	475	832	375	137	250	0	4 110	851	45 830	33 682	لام
232 029	26 840	205 188	1 513	5 108	467	7 418	183	9 234	100	5 280	20 989	174 141	خاء
135 195	25 953	109 241	1 205	7 406	1 860	13 002	0	7 353	600	6 760	21 844	71 037	ذال
91 393	14 199	77 194	3 891	14 948	125	2 110	3 465	13 641	6 037	39 851	0	0	ممثليات المنظمة
109 221	0	109 221	0	16 008	0	9 132	0	21 299	0	35 334	0	20 196	برنامج التعاون التقني
600	0	600	0	0	0	0	0	0	0	0	0	600	6
25 729	3 150	22 579	0	0	0	0	0	0	0	0	3 150	22 579	8
24 744	789	23 955	0	0	0	0	0	0	0	0	789	23 955	9
2 210 906	1 264 941	945 965	70 432	59 396	12 614	40 815	92 287	63 076	70 859	112 793	985 769	637 618	المجموع

الملحق السادس- اقتراح للفترة 2010-2011 بحسب الوحدات التنظيمية
(بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008-2009)

الوحدة / الإدارة في المنظمة	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
مكتب المدير العام	8 475	0	0	8 475
مكتب التقييم	5 983	0	3 000	8 983
مكتب المفتش العام	9 113	1 705	400	11 218
مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية	7 516	580	0	8 096
مكتب الاتصالات المؤسسية والعلاقات الخارجية	22 741	2 034	0	24 775
مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	9 272	700	450	10 422
نائب المدير العام (للمعرفة)	5 701	1 150	0	6 851
مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد	30 668	11 628	0	42 295
نائب المدير العام (للمعاملات)	5 033	1 580	0	6 613
مكتب دعم اللامركزية	7 451	0	0	7 451
شعبة كبير موظفي الإعلام	47 436	1 591	0	49 028
المجموع	159 389	20 968	3 850	184 207
مكتب المدير العام المساعد	4 826	2 616	0	7 442
شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان	17 328	5 079	21 221	43 627
الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية	6 142	0	0	6 142
شعبة التغذية وحماية المستهلك	21 335	7 089	520	28 945
شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات	29 627	11 408	12 854	53 889
شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية	14 357	1 180	529	16 066
إدارة الزراعة وحماية المستهلك	93 614	27 372	35 124	156 110
مكتب المدير العام المساعد	2 464	0	0	2 464
شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية	14 292	7 494	0	21 786
شعبة الإحصاء	15 437	2 500	275	18 212
شعبة التجارة والأسواق	21 537	3 312	297	25 146
شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية	9 547	4 500	0	14 047
إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	63 278	17 805	572	81 655

الوحدة / الإدارة في المنظمة	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
مكتب المدير العام المساعد	3 334	14 330	0	17 664
شعبة سياسات واقتصاديات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	21 893	6 071	55	28 019
شعبة استخدام وصون موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	19 763	13 184	3 185	36 132
إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	44 989	33 585	3 240	81 814
مكتب المدير العام المساعد	2 773	0	0	2 773
شعبة الاقتصاديات والسياسات والمنتجات الحرجية	13 600	16 339	599	30 537
شعبة تقييم الغابات وإدارتها وصونها	13 250	26 873	6 306	46 429
إدارة الغابات	29 623	43 212	6 905	79 739
مكتب المدير العام المساعد	8 101	2 251	0	10 352
شعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية	10 304	8 777	5 049	24 130
شعبة الأراضي والمياه	11 093	14 129	3 157	28 378
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة	29 498	25 157	8 206	62 861
مكتب المدير العام المساعد	10 177	2 343	307	12 827
شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل	934	574	669 554	671 063
شعبة مركز الاستثمار	26 768	46 188	1 482	74 438
شعبة دعم وضع السياسات وإعداد البرامج	27 236	3 072	7 489	37 797
إدارة التعاون التقني	65 115	52 178	678 832	796 124
مكتب المدير العام المساعد	6 023	50	0	6 073
شعبة الشؤون المالية	17 466	795	1 200	19 461
شعبة إدارة الموارد البشرية	26 440	8 539	700	35 679
شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم	24 667	4 005	0	28 673
شعبة الخدمات الإدارية	36 907	4 260	5 150	46 317
مركز الخدمات المشتركة - روما	3 098	0	0	3 098
مركز الخدمات المشتركة (بودابست)	8 498	0	1 260	9 758
إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية	123 098	17 649	8 310	149 058
مكتب الاتصال مع الاتحاد الأوروبي وبلجيكا	1 146	0	0	1 146
مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، جنيف	3 789	0	0	3 789
مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، نيويورك	3 490	0	0	3 490

الوحدة / الإدارة في المنظمة	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
مكتب الاتصال مع اليابان، يوكوهاما	1 395	0	0	1 395
مكتب الاتصال مع أمريكا الشمالية (واشنطن العاصمة)	4 452	125	0	4 577
مكتب الاتصال مع الاتحاد الروسي	1 506	0	0	1 506
مكاتب الاتصال	15 778	125	0	15 903
مشاريع برنامج التعاون التقني - البرنامج المشترك بين الأقاليم لمكافحة حالات الطوارئ	18 887	0	0	18 887
مشاريع برنامج التعاون التقني - أفريقيا	34 417	0	0	34 417
مشاريع برنامج التعاون التقني - آسيا والمحيط الهادي	20 650	0	0	20 650
مشاريع برنامج التعاون التقني - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	15 488	0	0	15 488
مشاريع برنامج التعاون التقني - الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	6 883	0	0	6 883
مشاريع برنامج التعاون التقني - أوروبا	8 604	0	0	8 604
مشاريع برنامج التعاون التقني مشاريع برنامج التعاون التقني	104 929	0	0	104 929
المكتب الإقليمي لأفريقيا (أكرا)	15 266	27	2 445	17 738
المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الوسطى	5 157	53	6 113	11 323
المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية	5 997	85	1 081	7 163
المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية	6 239	400	1 608	8 247
المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا	5 866	200	733	6 800
ممثليات المنظمة في أفريقيا	43 571	539	57 575	101 684
أفريقيا	82 096	1 304	69 555	152 955
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي (بانكوك)	22 331	625	24 147	47 103
المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادي	3 553	0	66	3 619
ممثليات المنظمة في آسيا والمحيط الهادي	15 753	340	67 109	83 202
آسيا والمحيط الهادي	41 637	965	91 322	133 924
المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى (بودابست)	7 133	110	1 320	8 563
المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى	4 638	600	2 509	7 747
المكتب الإقليمي الفرعي لأوروبا الوسطى والشرقية	4 897	200	5 494	10 591

الوحدة / الإدارة في المنظمة	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
ممثليات المنظمة في أوروبا	2 193	0	1 122	3 315
أوروبا وآسيا الوسطى	18 861	910	10 444	30 216
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (سانتياغو)	14 890	700	17 731	33 320
المكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي	4 645	345	5 623	10 613
المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى	4 348	677	4 187	9 213
الفريق المتعدد التخصصات لأمريكا الجنوبية	5 077	0	1 041	6 118
ممثليات المنظمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	17 146	641	39 486	57 274
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	46 106	2 363	68 069	116 538
المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (القاهرة)	9 766	77	24 937	34 780
الفريق المتعدد التخصصات للشرق الأدنى الشرقي	3 491	0	0	3 491
المكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا	5 484	0	189	5 672
المكتب الإقليمي الفرعي لبلدان الخليج	0	0	4 193	4 193
ممثليات المنظمة في الشرق الأدنى	6 980	181	3 404	10 565
الشرق الأدنى	25 720	258	32 722	58 701
الخدمات الإدارية والتشغيلية – الإيرادات المؤسسية	(44 900)	0	0	(44 900)
المصروفات الطارئة	600	0	0	600
الإنفاق الرأسمالي	22 579	3 150	0	25 729
الإنفاق الإنمائي	23 955	188	601	24 744
المجموع	945 965	247 189	1 017 751	2 210 906

**الملحق السابع - الاعتمادات الصافية في 2008-2009 بحسب الوحدات التنظيمية
(بعد الوفورات الناجمة عن زيادة الكفاءة) بآلاف الدولارات الأمريكية**

وحدة المنظمة/ الإدارة	الوصف	الاعتمادات الصافية
ODG	مكتب المدير العام	11 400
UNC	مكتب التنسيق مع الأمم المتحدة ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية	3 500
OCD	مكتب التنسيق وتطبيق اللامركزية	8 800
AUD	مكتب المفتش العام	7 000
LEG	مكتب الشؤون القانونية	6 600
PBE	مكتب البرنامج والميزانية والتقييم	17 500
ODG	مكتب المدير العام	54 800
AGD	مكتب المدير العام المساعد	4 900
AGA	شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان	16 400
AGE	الشعبة المشتركة بين المنظمة ووكالة الطاقة الذرية الدولية	5 900
AGN	شعبة التغذية وحماية المستهلك	20 700
AGP	شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات	29 600
AGS	شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية	15 000
AG	إدارة الزراعة وحماية المستهلك	92 500
ESD	مكتب المدير العام المساعد	2 500
ESA	شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية	14 100
ESS	شعبة الإحصاء	14 300
EST	شعبة التجارة والأسواق	21 800
ESW	شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية	9 600
ES	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	62 300
FID	مكتب المدير العام المساعد	2 600
FIE	شعبة اقتصاديات وسياسات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	17 900
FII	شعبة المنتجات والصناعات السمكية	10 700
FIM	شعبة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	13 500
FI	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	44 700
FOD	مكتب المدير العام المساعد	2 600
FOE	شعبة الاقتصاديات والسياسات الحرجية	10 100
FOI	شعبة المنتجات والصناعات الحرجية	8 500
FOM	شعبة إدارة الغابات	8 100
FO	إدارة الغابات	29 300
NRD	مكتب المدير العام المساعد	9 200

وحدة المنظمة/ الإدارة	الوصف	الاعتمادات الصافية
NRC	شعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية	9 000
NRL	شعبة الأراضي والمياه	13 500
NRR	شعبة البحوث والإرشاد	6 300
NR	الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة	38 000
TCD	مكتب المدير العام المساعد	5 600
TCA	شعبة المساعدة في مجال السياسات وتعبئة الموارد	13 100
TCE	شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل	1 300
TCI	شعبة مركز الاستثمار	25 700
TCO	شعبة العمليات الميدانية	24 000
TCP	برنامج التعاون التقني	104 000
TC	إدارة التعاون التقني	173 700
AFD*	مكتب المدير العام المساعد	21 900
AFF	شعبة الشؤون المالية	20 700
AFH	شعبة إدارة الموارد البشرية	15 600
AFS	شعبة الخدمات الإدارية	38 200
AF	إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية	96 400
KCD	مكتب المدير العام المساعد	2 800
KCC	شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم	19 500
KCE	شعبة تبادل المعرفة وبناء القدرات	18 200
KCI	شعبة الاتصال	23 000
KCT	شعبة تكنولوجيا المعلومات	38 100
KC	إدارة المعارف والاتصال	101 600
LOB	مكتب الاتصال مع الاتحاد الأوروبي وبلجيكا	1 100
LOG	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، جنيف	3 800
LON	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، نيويورك	3 500
LOJ	مكتب الاتصال مع اليابان	1 400
LOW	مكتب الاتصال لأمريكا الشمالية، واشنطن العاصمة	4 400
LOR	مكتب الاتصال في روسيا	1 500
LO	مكاتب الاتصال	15 700
RAF	المكتب الإقليمي لأفريقيا (أكرا)	14 000
SFC	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الوسطى	5 800
SFE	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية	6 400
SFS	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية	6 500
SFW	المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا	5 200
FRA	ممثليات المنظمة في إقليم أفريقيا	43 600

وحدة المنظمة/ الإدارة	الوصف	الاعتمادات الصافية
إقليم أفريقيا		
		81 500
RAP	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي (بانكوك)	21 500
SAP	المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادي	3 000
FAP	ممثليات المنظمة في إقليم المحيط الهادي	15 800
إقليم آسيا والمحيط الهادي		
		40 300
REU	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى (بودابست)	6 600
SEC	المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى	5 100
SEU	المكتب الإقليمي الفرعي لأوروبا الوسطى والشرقية	5 400
FEU	ممثليات المنظمة في إقليمي أوروبا وآسيا الوسطى	2 200
إقليم أوروبا وآسيا الوسطى		
		19 300
RLC	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (سانتياغو)	14 100
SLC	المكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي	5 000
SLM	المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى	5 200
SLS	الفريق المتعدد التخصصات لأمريكا الجنوبية	5 400
FLA	ممثليات المنظمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	17 200
إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		
		46 900
RNE	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (القاهرة)	12 200
SNE	المكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا	3 900
FNE	ممثليات المنظمة في إقليم الشرق الأدنى	7 000
إقليم الشرق الأدنى		
		23 100
CONT	المصروفات الطارئة	600
MDA	الموارد للعمل المتعدد التخصصات	3 100
PBX	تكاليف إعادة التوزيع	3 600
AOS	الإيرادات	(41 000)
8	الإنفاق الرأسمالي	20 100
9	الإنفاق الأمني	23 300
المجموع		929 800

* أدرجت الموارد لمركز الخدمات المشتركة في بودابست ضمن مكتب المدير العام المساعد لإدارة الموارد البشرية والمالية والمادية

الملحق الثامن: المساهمات الطوعية الأساسية

322- كما ورد في الجزء الأول-ألف، فإن المساهمات الطوعية الأساسية هي المتطلبات المقدرة من الموارد من خارج الميزانية المقررة في برنامج العمل ضمن أطر النتائج والتي تدار بشكل وثيق بواسطة الاعتمادات الصافية. وهي تشمل ما يلي:

- مشروعات حساب الأمانة التي تدعم الأنشطة الرئيسية على الصعيدين العالمي والإقليمي (مصنفة في برامج العمل والميزانية السابقة على أنها "الدعم المباشر للبرنامج العادي").
- مساهمات الشركاء غير المتعلقة بمشروعات (مثلا البرنامج التعاوني المشترك بين المنظمة والبنك الدولي، ومساهمة منظمة الصحة العالمية في الدستور الغذائي)؛
- الموارد اللازمة لتنفيذ خطة العمل الفورية في الفترة 2010-2011 وغير المدرجة تحت الاعتمادات الصافية.

323- ويقدم هذا الملحق معلومات إضافية عن الموارد المدرجة تحت مشروعات حسابات الأمانة الأساسية والمساهمات الأساسية غير المتعلقة بمشروعات. وترد معلومات عن خطة العمل الفورية في الجزء الثاني-ألف.

مشروعات حسابات الأمانة الأساسية

324- كانت مشروعات حسابات الأمانة الأساسية تصنف في ما مضى على أنها "الدعم المباشر للبرنامج العادي". فهي تقدم الدعم المباشر إلى العمل المخطط له تحت أطر النتائج من أجل: (1) استحداث المنهجيات والمبادئ التوجيهية؛ و(2) المبادرات العالمية وإقامة الشراكات؛ و(3) جمع المعلومات وتحليلها ونشرها، و(4) اللجان والهيئات وأجهزة الإشراف؛ و(5) الموظفين الفنيين المزمّلين في المقر الرئيسي؛ و(6) أنشطة أساسية أخرى.

325- ويقدم الجدول أدناه تفصيلا للموارد المقدرة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 بالنسبة لمشروعات حسابات الأمانة الأساسية.

الوصف	التقديرات للفترة 2010-2011 (بالدولارات الأمريكية)
استحداث المنهجيات والمبادئ التوجيهية	31 658
المبادرات العالمية وإقامة الشراكات	82 716
جمع المعلومات وتحليلها ونشرها	31 951
اللجان والهيئات وأجهزة الإشراف	14 719
الموظفون الفنيون المزمّلون في المقر الرئيسي	2 470
أنشطة أساسية أخرى	13 733
المجموع	177 247

326- وترد أدناه أمثلة عن مشروعات حسابات الأمانة الأساسية الرئيسية التي يتوقع أن تكون جارية في الفترة 2010-2011، تبين المساهمة المقدرة من خارج الميزانية والأهداف الاستراتيجية/الوظيفية المدعومة.

استحداث المنهجيات والمبادئ التوجيهية

- مبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الخاصة بسياسات الثروة الحيوانية: 1.24 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي (باء))
- المبادرة العالمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المشورة العلمية ذات الصلة بالأغذية: 2.64 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي (دال))
- النهوض بالمنشآت الحرجية القائمة على مستوى المجتمع المحلي: 4 ملايين دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي (هـ))
- الصيانة والإدارة التطوعية لنظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية: 1.55 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي (واو))
- دعم صياغة الخطوط التوجيهية المتعلقة بالحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى: 1.95 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي (واو)).

المبادرات عالمية وإقامة الشراكات

- التدريب ونشر الدراية التقنية في ما بين البلدان الأفريقية لأغراض التنمية الزراعية والريفية المستدامة بالتعاون مع بلدان أفريقيا ورابطة بلدان جنوب شرقي آسيا في إطار التعاون بين بلدان الجنوب: 2.6 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي (ألف))
- مجموعة مبادرات لأفريقيا من إعداد إدارة مصائد الأسماك: 5.9 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي (جيم))
- مرفق البرامج الحرجية القطرية: 6.48 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي (هـ))
- برنامج إنفاذ قوانين الغابات، والحوكمة والدعم التجاري لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي: 5.5 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي (هـ))
- تعزيز القدرات القطرية والإقليمية وشبه الإقليمية لرصد موارد الغابات وتقييمها: 10 ملايين دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي (هـ))
- الشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة السويدية للتنمية الدولية ضمن مجال المرحلة التجريبية للتنمية الريفية للفترة 2008-2009 - مكون إدارة المعرفة وبناء القدرات: 0.6 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي (زاي))

- برنامج الشراكة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبلجيكا للفترة 2008-2011 في مجال إدارة المعرفة ونوع الجنس - الاستفادة من الأدوات في مجالي الأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين: 2 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي (حاء))

جمع المعلومات وتحليلها ونشرها

- إنشاء وحدة جمع المعلومات والتنسيق للوقاية وتحليل مخاطر السلسلة الغذائية (النباتات والحيوانات والتغذية): 1.28 مليون دولار أمريكي (الأهداف الإستراتيجية ألف، وباء، ودال)
- تعزيز قاعدة المعارف لنهج النظم الايكولوجية في مصايد الأسماك البحرية في البلدان النامية وتطبيقه: 2.8 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي جيم)
- تعزيز إدارة الموارد الحرجية وزيادة مساهمتها في التنمية المستدامة، واستخدام الأراضي وسبل المعيشة: 5 ملايين دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي هاء)
- المساهمة في تقييم برنامج الموارد الحرجية العالمي: 3.82 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي هاء)
- تقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة: 1.29 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي واو)

اللجان والهيئات وأجهزة الإشراف

- المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة: 2.2 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي ألف).
- مرض الحمى القلاعية: 0.7 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي باء).
- هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي: 1.8 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي جيم).
- تقديم الدعم إلى الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط: 1.4 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي جيم).
- المنتدى العالمي لأمانة البحوث الزراعية - الأنشطة الأساسية (النظم القطرية للبحوث الزراعية سابقا): 2.16 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي واو).

الموظفون الفنيون المزاملون في المقر الرئيسي

- تعيين 51 موظفا في المقر الرئيسي: 2.47 مليون دولار أمريكي

أشكال أخرى من الدعم المباشر لبرنامج العمل العادي

- دعم استخدام اللغة الروسية في منظمة الأغذية والزراعة: 2.59 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي خاء)

- حساب الأمانة للضمان الاجتماعي: 1.7 مليون دولار أمريكي (الهدف الإستراتيجي ذال)

المساهمات الأساسية غير المتعلقة بمشروعات

327- المساهمات الأساسية غير المتعلقة بمشروعات هي موارد من خارج الميزانية تم الحصول عليها من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين الذين يدعمون بصورة مباشرة برنامج العمل. وهي تشمل المساهمات المقدمة من البنك الدولي لبرنامج التعاون مع مركز الاستثمار لمنظمة الأغذية والزراعة، ومن منظمة الصحة العالمية لهيئة الدستور الغذائي، ومن الحكومات المضيفة للمكاتب التي أنشئت في بلدانها. ويقدم الجدول أدناه تفصيلاً للمساهمات الأساسية المقررة غير المتعلقة بالمشروعات والأهداف الاستراتيجية/ الوظيفية الرئيسية المدعومة.

الوصف	التقديرات للفترة 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية)	الأهداف الاستراتيجية/ الوظيفية الرئيسية المدعومة
البنك الدولي	26 048	لام
المؤسسات المالية الدولية الأخرى	5 600	لام
أنشطة أخرى ممولة بصورة مشتركة	1 225	دال
المساهمات النقدية الحكومية	4 199	ذال
إيرادات أخرى	13 004	لام وذال
عائدات الاستثمارات	795	ذال
المجموع	50 871	

الملحق العاشر - عدد الوظائف بحسب الرتب والوحدات التنظيمية

المجموع	برنامج العمل والميزانية 2011-2010				وحدات المنظمة
	مديرون والفئات العليا	فنيون	موظفون فنيون وطنيون	خدمات عامة	
24	3	7	-	14	مكتب المدير العام
11	1	7	-	3	مكتب التقييم
21	2	14	-	5	مكتب المفتش العام
22	2	11	-	9	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
57	2	31	-	24	مكتب الاتصالات المؤسسية والعلاقات الخارجية
19	2	12	-	5	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد
5	1	2	-	2	نائب المدير العام (المعرفة)
94	1	60	-	33	مكتب تبادل المعارف والبحوث والإرشاد
5	1	2	-	2	نائب المدير العام (العمليات)
18	2	7	-	9	مكتب دعم اللامركزية
119	2	65	12	40	شعبة كبير موظفي المعلومات
395	19	218	12	146	المجموع
11	1	3	-	7	مكتب المدير العام المساعد
39	2	26	-	11	شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان
9	1	8	-	-	الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية
51	3	29	-	19	شعبة التغذية وحماية المستهلك
72	3	41	-	28	شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات
38	1	26	-	11	شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية
220	11	133	-	76	مجموع إدارة الزراعة وحماية المستهلك
7	1	1	-	5	مكتب المدير العام المساعد
36	2	22	-	12	شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية
53	2	25	-	26	شعبة الإحصاء
64	2	35	-	27	شعبة التجارة والأسواق
24	2	15	-	7	شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية
184	9	98	-	77	مجموع إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
8	1	1	-	6	مكتب المدير العام المساعد
66	3	34	-	29	شعبة سياسات واقتصاديات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
55	2	33	-	20	شعبة استخدام وصون موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
129	6	68	-	55	مجموع إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
7	1	1	-	5	مكتب المدير العام المساعد
35	2	23	-	10	شعبة الاقتصاديات والسياسات والمنتجات الحرجية
33	2	20	-	11	شعبة تقييم الغابات وإدارتها وصونها

المجموع	برنامج العمل والميزانية 2011-2010				وحدات المنظمة
	مديرون والفئات العليا	فنيون	موظفون فنيون وطنيون	خدمات عامة	
75	5	44	-	26	مجموع إدارة الغابات
20	2	6	-	12	مكتب المدير العام المساعد
28	2	17	-	9	شعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية
29	2	18	-	9	شعبة الأراضي والمياه
77	6	41	-	30	مجموع الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئية
35	2	12	-	21	مكتب المدير العام المساعد
2	1	1	-	-	شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل
100	5	63	-	32	شعبة مركز الاستثمار
62	4	35	-	23	شعبة دعم السياسات وإعداد البرامج
199	12	111	-	76	مجموع إدارة التعاون التقني
80	2	13	-	65	مكتب المدير العام المساعد
56	2	28	-	26	شعبة الشؤون المالية
75	3	27	-	45	شعبة إدارة الموارد البشرية
115	2	42	-	71	شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم
90	2	15	-	73	شعبة الخدمات الإدارية
11	1	6	-	4	شعبة الخدمات المشتركة (روما)
94	-	10	-	84	شعبة الخدمات المشتركة (بودابست)
521	12	141	-	368	مجموع إدارة الخدمات المؤسسية والشؤون المالية
715	37	39	159	480	ممثليات المنظمة
9	1	4	-	4	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، جنيف
15	1	3	-	11	مكتب الاتصال لأمريكا الشمالية، واشنطن العاصمة
9	1	3	-	5	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، نيويورك
4	2	1	-	1	مكتب الاتصال مع الاتحاد الأوروبي وبلجيكا
3	1	1	-	1	مكتب الاتصال مع اليابان
3	1	1	-	1	مكتب الاتصال في روسيا
43	7	13	-	23	مجموع مكاتب الاتصال
63	1	22	1	39	المكتب الإقليمي لأفريقيا (أكرا)
17	1	8	2	6	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية
21	1	9	2	9	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية
13	1	7	2	3	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الوسطى
14	1	7	1	5	المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا
128	5	53	8	62	مجموع إقليم أفريقيا
117	2	40	-	75	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي (بانكوك)
14	1	6	-	7	المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادي

المجموع	برنامج العمل والميزانية 2010-2011				وحدات المنظمة
	مدبرون والفئات العليا	فنيون	موظفون فنيون وطنيون	خدمات عامة	
131	3	46	-	82	مجموع إقليم آسيا والمحيط الهادي
28	1	11	1	15	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى (بودابست)
16	1	7	2	6	المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى
13	1	6	1	5	المكتب الإقليمي الفرعي لأوروبا الوسطى والشرقية
57	3	24	4	26	مجموع أوروبا وآسيا الوسطى
70	1	21	-	48	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (سنتياغو)
18	1	6	2	9	المكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي
15	1	7	2	5	المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى
12	1	8	1	2	الفريق المتعدد التخصصات لأمريكا الجنوبية
115	4	42	5	64	مجموع أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
48	1	17	1	29	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (القاهرة)
12	1	5	1	5	الفريق المتعدد التخصصات للشرق الأدنى (القاهرة)
23	1	8	2	12	المكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا
83	3	30	4	46	مجموع الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
3 069	142	1 100	192	1 635	المجموع الكلي

ملاحظات:

- سيخضع هيكل ووظائف عدد من الإدارات والمكاتب لمزيد من التغييرات.
- مقارنة بالجدول 4، الذي يبين تطور الوظائف بحسب المقر والرتبة، يشير الجدول أعلاه إلى عدد الوظائف بحسب الوحدات التنظيمية، وعليه:
 - الموظفون الفنيون المنتدبون وعددهم 30 موظفا في برنامج العمل والميزانية 2010-2011 (4 مراجعين؛ 3 موظفين إعلاميين؛ 3 موظفين فنيين و20 أخصائيا في البرامج/تكنولوجيا المعلومات خاضعين لسلطة شعبة كبير موظفي الإعلام) يردون جميعا ضمن مجموع الإدارات التابعة لها في المقر الرئيسي؛
 - ترد وظائف مركز الخدمات المشتركة في مركز بودابست ضمن التعداد في المقر الرئيسي في فئات (إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية) في حين ترد الوظائف في مركز الخدمات المشتركة في كل من سانتياغو وبانكوك (1 فني و10 خدمات عامة و1 فني و12 خدمات عامة على التوالي) ضمن المكاتب الميدانية التابعة لها.
- تمول وظائف المكتب الإقليمي الفرعي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن من حسابات أمانة ولذا لم تدرج في عدد الوظائف أعلاه.

الملحق الحادي عشر – الاعتمادات الصافية بحسب النتيجة التنظيمية
قبل الزيادات في التكلفة وبعدها (بآلاف الدولارات الأمريكية)

الاعتمادات الصافية بعد الزيادات في التكلفة	الزيادات في التكلفة	الاعتمادات الصافية قبل الزيادات في التكلفة	الهدف الاستراتيجي / الهدف الوظيفي والنتيجة التنظيمية
19 197	886	18 311	A01
13 917	777	13 139	A02
7 124	358	6 767	A03
9 729	451	9 278	A04
49 967	2 472	47 495	A
10 834	514	10 320	B01
12 418	644	11 774	B04
6 568	349	6 219	B02
2 500	108	2 392	B03
32 321	1 615	30 706	B
19 083	889	18 194	C01
7 770	436	7 333	C06
7 680	367	7 312	C03
9 864	465	9 400	C04
5 430	234	5 196	C05
6 722	290	6 432	C02
56 549	2 682	53 867	C
13 403	601	12 802	D01
3 509	170	3 338	D03
4 386	218	4 168	D02
3 813	186	3 627	D04
25 111	1 175	23 935	D
9 696	378	9 318	E04
6 000	301	5 699	E05
6 729	317	6 413	E01
5 969	267	5 702	E03
7 367	293	7 074	E02
7 452	369	7 082	E06
43 213	1 926	41 288	E
10 916	568	10 348	F06
11 692	669	11 023	F01
4 615	183	4 432	F05
5 064	198	4 866	F04
12 728	626	12 102	F02
9 162	376	8 786	F03
54 176	2 619	51 557	F
9 768	529	9 240	G01
2 905	119	2 786	G02
7 443	434	7 009	G03
21 103	999	20 103	G04
41 219	2 081	39 138	G
15 975	828	15 147	H01
4 110	189	3 922	H02
3 674	185	3 489	H03
11 889	552	11 336	H04
24 304	1 036	23 268	H05
59 952	2 790	57 162	H
4 597	206	4 391	I01
2 028	94	1 934	I02
1 141	69	1 072	I03
7 766	369	7 397	I
2 042	76	1 966	K01
2 527	131	2 396	K02
3 204	147	3 057	K03
2 417	116	2 302	K04
10 190	469	9 721	K
11 279	713	10 566	L01
8 136	470	7 666	L02
18 633	1 144	17 489	L03

الاعتمادات الصافية بعد الزيادات في التكلفة	الزيادات في التكلفة	الاعتمادات الصافية قبل الزيادات في التكلفة	الهدف الاستراتيجي / الهدف الوظيفي والنتيجة التنظيمية
38 048	2 326	35 722	L
42 716	2 830	39 887	X01
90 170	3 508	86 661	X04
22 351	134	22 217	X03
59 347	2 924	56 424	X02
214 584	9 395	205 188	X
68 625	3 067	65 558	Y01
25 889	1 417	24 472	Y02
19 714	503	19 211	Y03
114 228	4 987	109 241	Y
46 267	6 416	39 851	FAOR01
14 525	884	13 641	FAOR04
17 462	2 514	14 948	FAOR06
7 796	1 152	6 643	FAOR07
0	0	0	FAOR05
2 199	89	2 110	FAOR02
88 248	11 055	77 194	FAOR
4 589	297	4 292	TCP01
106 999	2 070	104 929	TCP02
111 588	2 367	109 221	TCP
600	0	600	601
600	0	600	6
1 966	82	1 884	805
1 547	64	1 483	803
5 393	224	5 169	802
1 837	87	1 750	801
11 058	358	10 700	806
2 560	35	2 525	807
4 236	168	4 068	804
(5 000)	0	(5 000)	808
23 597	1 018	22 579	8
11 610	277	11 333	901
14 345	324	14 022	903
(1 400)	0	(1 400)	902
24 556	601	23 955	9
995 914	49 949	945 965	المجموع

